

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب روضة الرائض

في علم الفرائض

بحق الإله الحق مارمتُ أبتدي
وكل نبيٍّ للأنام وصحبهم
وأشرع في علم الموارث موجزاً
فإياك والمال الحرام مورثاً
فتشقى به جمعاً وتصلى به لظى
وأدّ زكاة المال حياً مطيئاً
وبادر بإخراج المظالم طائعاً
فيالك أشقى الناس من متكلف
وما الناس إلا ميت ومؤخر
فبادر إلى علم الموارث إنه
وسارع إلى تجهيز ميت فدينه
وأسباب ميراث الأنام ثلاثة
وألغ موالاة الفتى وعقاده
ويمنعه رقّ وقتل مضمن
وذو فرض أو تعصيب أورحمهم
وذو الارث بالإجماع في الناس عشرة

وأهدي صلاةً للنبيِّ محمد
ومن بهداهم في الأعاصير يهتدي
وأسأل توفيقاً وإتمام مقصد
تبوء بخسران مبین وتكمد
وغيرك يهنأ ويسعد في غد
ولا تتركُن للشامتین وحُسد
وفتش على عصر الصُّبا وتفقد
لغيرك جماعاً إذا لم تزود
فعلم الذي قد مات نصف التَّرشد
لأول علم دارس ومفقد
فبذل وصاياه فقسم المزيد
ولاءً وتزويج وأنسابهم قد
وصحبةً بخيلاً وإسلام ذي يد
كذاك اختلافُ الدين إذا التقد
ومنهم ذوو وصفين عند التعدد
ذكور وسبعٌ من عقائل نُهد

فلابنٍ ولابنٍ الإبن إن كان نازلاً
ولالأخ من أي الجهات وجدته
وللعم وابن العم من والديه أو
وبنتٍ وبنت ابن وأم وزوجة
وجداته أيضاً ومولاة نعمة
فنصفٌ وربعٌ ثم ثمنٌ مقلل
فللزوجة نصف من تراث نسائه
ويأخذ ربعاً عند فقدان ولده
ونسـل ابنه فاحجب به كابن صلبه

ولالأب ثم الجد مع علو مصعد
ولابن الأخ الشقيق أو من أب جد
أب مع زوج ثم مولى محمد
ومن كل وجه أخته فتعهد
وجملةً فرض الإرث ستة أعداد
وثلاثان مع ثلثٍ وسدسٍ مصرد
ويأخذ مع أولادها الربع فاهتد
ويحظين مع ولد بثمان مزهد
وللزوجة الوحدي كأربع خرد

فصل في ميراث الأب والجد

وسدس مع الأبناء للأب فرضه
كذلك جدٌ ثم فيما أسوقه
فمع أخواتٍ لا من أم وإخوة
ومنا أبو حفص يرى منعماً به
وإن ورثوا والقسم ينقص حظه
وأما إذا استوفى أولو الفرض فرضهم
وإن شاء أخذ السدس أو ثلث الذي
وليس بمنقوص عن السدس كاملاً
وزوج وأم صححناها بسبعة
لقسمك نصف الأخت مع سدس جدها

ومع فاضل عن إرث ثانيهم زد
لمذهب زيد فيه مذهب أحمد
كمثل أخ جد الفقيد الملحد
لمنع بني أخ بجد مبعد
عن الثلث يأخذ ثلث مال المفقـد
فما كان حظ الجد فيه ليعمد
تبقى أو التقسيم يعطى ويرفـد
ولا عائلاً إلا مع الأخت فاشهد
وعشرين إذ عالت ولا تتأود
له كأخ معها ففي التسعة اعدد

فخذ تسعة للزوج والأم ستة
ثمانية والأكدرية هذه
وإن كان مع أم وأخت فثلثها
كذلك مع أخت وبنت نصيبه
أخ من أب والجد إن كان قارناً
وثلث لكل منهما وإلى الذي
وذو الأبوين إن كان أختاً فريدة
وما ذا بموجود بمسألة بها
وإن كان جداً مع أخ ومع أخته
فسهمان يعطى الجد والأخ مثله
ومن أبوين الأخت والأخت من أب
وسهمين للأختين واستوفٍ للتي
وإن كان للأخت التي هي من أب
فلأخت نصف ثم للجد ثلثها
تصح عليهم من ثمانية أتت
فلأخت من وجهين تسعة أسهم
ولالأخ والأخت الثلاثة أسهم
وثلث الذي يبقى لجد ونصفها
تصح من الخمسين مع أربع ومع

وأربعة للأخت والجد زود
بعول وفرض الأخت معه اخصصن قد
لام وثلثى ما تبقى له امهد
متى تعتزل بنت بنصف وتفرد
أخا الأبوين الثلث للجد فاعدد
من الأبوين ابن أب مرة يردد
لها النصف والباقي لابن ابنها جد
من الفرض غير السدس إلا وأزيد
من الأبوين القسم من خمسة طد
وسهم لأخت ذات طرف مسهد
وجد فخذ للجد سهمي مزود
من الأبوين النصف بالرد تقصد
أخ فافترضها ستة بتأيد
وسدس لأولاد الأب المتوود
وعشر ففي الحسابان لا تتردد
وللجد منها ستة لم يصرد
وللأم معهم سدسها أعط وارقد
للأخت وباقيها لهم فتعهد
أخ آخر صحح بتسعين ترشد

فصل في ميراث الأم

وللأم ثلث حيث لا ولد له ولا اثنان أو ثنتان من إخوة له وسدس مع الأولاد للميت مطلقاً ومع أحد الزوجين والأب جد لها وولد لعان أو زنا ترث أمه بغير خلاف بعد تفريق حاكم وبعد ذكور الولد أم عصبية وعنه لهم تعصيبه مع وجودها وعنه لذي الفرض ارددن ولفقده فللأم مع خال له ثلث ماله كذلك مع أم ومولى لها متى وللأم في قولين كل تراثه وخال ومولى الأم أو مع خاله وإن خلف ابن بن الملاعنة أمه وباقيه يعطى جدة هي لاعتت وإن مات عمن لاعتت معتق ابنها وإن مات فرد التوأمين له أخ له ولها والتوأم الحي والذي

ولا ولد ابن من كثير ومفرد فأعلى ولو منها فكن ذا تفقّد أو اختين أو صنوين أيضاً فأزيد بثلث مبقى فرض زوجية قد وذو الفرض منه وامنع الأب واطرد ومن قبله بعد اللعان بأوكد وعاصبها مع فقدها عاصب طد كذلك من تستلحق الأم فاعدد إلى عصابات الأم تعصيبه اردد وللخال ما يبقى بقول مؤكد بنيت على الوسطى لمولى به ارفد بفرض ورد أو لتعصيب اشهد فلللخال كل المال لا تتردد وأم أبيه الثلث للأم أورد وللأم في قولين بالكل زود وعن عاصبها يحو كلاً بأوطد من الزوج ينفي فبالسدس ارفد تبقى على مبنى الخلاف المعدد

وإن أكذب المرء الملائعُ نفسه إليه انتساب الطفل والمال فاردد
وما الأم في هذا ولا عصبائُها تلي عقد تزويج ولا عقد معتد

فصل في ميراث الجدات

وإن نسب الجدات يستو من فتى
وهن ثلاث أم أم أبي أب
وأم لأم الأم للأم صاعداً
وعن أحمد أن القرية من أب
ومن بأب ما بين أمين معهما
كأم أبي أم وإن زدت صاعداً
وتعطى مع ابن حي السدس جدة
فسدس لأم الأم مع أب ميت
وقيل لأم الأم نصف سديسها
كذا أم الأم ياصح معهما
ومن تدن من وجهين فلتعط منها

فللجمع سدس المال كالمفرد
وأم لأم الأم للأب واصعد
وتسقط قرباهن ذات التبعد
تشاركها البعدي من الأم فاهتد
كذا بأب أعلى من الجد فاطرد
وأم أبي جد كذاك فأزيد
وعنه امنعن مع جدوات ملحد
وأم أب في هذه قل بأبعد
فعادد بأم الأب إن لم تزود
وإن تسقط البعدي بقربي لتطرد
وعن أحمد ورث بأقواهما قد

فصل في ميراث البنات والأخوات

وللبنت نصف المال ثم بفقدها
فإن فقدوا للأخت من أبويه جد
وثلاثان للبنتين منه فصاعداً

يصير لبنت ابن فقس وتأيد
ومع فقدها للأخت للأب أصفد
ولابنتي ابن إن فقدن به جد

ومن بعدهم لاختيه من أبويه جُدٌ
 وسُدس لابن ابن فأعلى مع ابنه
 ولكن إذا عَصَبَنَ بالذكر اقسام
 كذا الأخ كالأختين عند تعصب
 فباق لأخت مع أخ في ثلاثة
 وزوج وأخت من أبين وأختُه
 وثلاث لأخت من أب وأخ وإن
 وإن ملكت بنتاه ثلثي تراثه
 وبالأخ يحزرن التُّراث فقس بها
 بلى لبناتِ ابنُ الفقيد زيادة
 إذا لم يرثن افهم فثلثان لابنتي
 كأختيه أو كالعمتين أو ابنتي
 متى زاد بُعداً زاد تعصِبَ رتبة

به ثم للآتي من الأب أرفد
 كبتت أب مع من بوجهين تهتد
 الذي ورثوا لابن كبتين ترشد
 وخص به تعصيهن وقيد
 ولابن أخ دون أخت أو عمة جُد
 من الأب تحوي السدس بل مع أخ زد
 تفرّد مع اختيه من أصلين تطرد
 بناتِ ابنه أسقط ولا تتقلّد
 بناتِ أب مع مدليات بأزيد
 يعصبن بابن ابن قريب وأبعد
 فتى وابن ابنه في المزهّد
 عمومته أو عم والده جُد
 وليس قريب عاصباً لمبعد

فصل في ارث ولد الأم

ولائنين أو ثنتين من وُلدِ أمه
 وفيه استوا ذكرانهم وإنائهم
 ولأخ من أم إذا كان مفرداً

فأكثر أعطِ الثلث إعطاءً أجود
 وفي ثلثهم مامن شريك مصرّد
 وللأخت سدساً أعطِ عند التفرد

فصل في حجب الاسقاط

وبالأم أسقط جدة ثم بالأب امنع الجد والداني به منع مبعـد
ولا يرث ابن بن مع ابن وإخوة مع الأب وابن أو بنيه فوكد
وبالجد أو بالبنت أو بابنة ابنه لأولاد أم رد حجباً وأبعد

باب العصابات

وباقى الذى سميت من وارثيه لم
ويحوى جميع المال عند انفراده
وذو النسب الداني فكن متفهماً
وأقربهم ابنُ أبٍ بعده أخ
ومن بعدهم عم بأصلين ثم من
وصاحب فرض جدّه مع أبيه مع
نعم من الأصلين أو أخت أو أخ
كذا ابن أخ ميت من الأب ساقط
وبابن أخ أسقط وإن كان من أب
وبابن أخ من جانب أسقط العمومة وابن العم للأب فاصدد
به ابن بن عم من أبيه وأمه
عن الأخذ من إرث الفتى بابن عمه
وإن أخوات مع بنات وجدتها

أعين له فرضاً بتعصيه اشهد
ويحظى بباقي بعد فرض مقيد
أحقُّ بإرث من نسيب مبعـد
بأصليه ثم الأخ من والد قد
أب والذى تدلي بكل كهو اعدد
تعين ما تعطيهما والتفقد
مع البنت أولى من بني الأب فارشد
مع ابن أخ للوالدين مؤيد
بني ابن أخ من والديه وشرد
وبابن أخ من جانب أسقط العمومة وابن العم للأب فاصدد
ويسقط أعمام الأب المتوّد
وإن سفل ابن العم إسقاط مبعـد
فأوص بتعصيب الأحنات ترشد

ففاضل مفروض البنات لأخته
وغير أخ وابن وإن نزل اخصصن
وأما هما فاقسم كأختين للفتى
فإن أخذ المال الفروض جميعه
كزوج وأم ثم من أمها اخوة
ومن خلّفت زوجاً وأمّاً وإخوة
وأخت من الأصلين فالنصف أعطِ ذي
كبنت أب والثلث أعطِ لإخوة
وبعض أخ للأم أو زوج احبه
وإن يستو تعصيب جمع برتبة
وبعد نسيب عاصب يرث الفتى
ذوي القرب بالتعصيب منهم كما مضي
وبعد الولا ردُّ فذو رحم فإن
وعن أحمد بل بيت مال مقدم

أو الجمع بالتعصيب لا الفرض زود
بتوريث تعصيب فتى دون نهد
من الأبوين أو من أب لاتقيّد
فأسقط ذوي التعصيب ياصاح مبعد
ومن أبوها أسقطن هؤلاء قد
لأم وأخت من أب متفرد
كزوج وسدس المال للأم أعتد
لأم وإن تلقى بني عم مُلحد
بفرض وباقي المال بينهم اعدد
ولو من محلين اقسمن لا تزيد
موالي إعتاق وبعدهم ارفد
ومعتقة أيضاً كذلك فاعدد
أبيدوا فبيت المال من بعد زود
على الرد والأرحام إذا التسدد

باب الرد

وإن فضّلت بعد الفروض بقية
فرد على أهل الفرائض فاضلاً
سوى زوجة والزوج والواحد اعطيه
ولا ردّ مع أم بأولى بها ولا
وخذ أسهم الجنسين من أصل ستة

وما للفتى من عاصب مترصد
على قدر ميراث لهم في المؤكد
جميعاً وساو بين جنس معدد
على جده مع رب سهم بأبعد
وصيره أصلاً للمسائل وامهد

فسدسان أصل اثنين خذ وثلاثة
لنصف وسدس ثم ثلث متى يكن
كبنيتين مع أم فللأم سدسها
وكاخذت لأم ثم أختك من أب
فخُسمان للأختين وامنح ثلاثة
كذلك إن ورثت أيضاً بناتها
كذلك عمات ثلاث تفرقت
وإن ينكسر سهم الفريق ضربتهم
وبعضهم في البعض عند تباين
وضرباً فقط عند التماثل ثم في
لكل امرئ ما صار من ضرب حظه
كخمس بنات ابن وبنت فخمسة
وإن يك زوج مع ذي الرد أعطه
فتجعل فرض الزوج مثل وصية
فزوج مع السُدسين أو زوجة مع
وإن لم يصحها اضرب مسائل ردهم
فأخت لأم ثم زوج وجدة
وإن كان فيها موضع الزوج زوجة
وإن كان في ذي موضع الجد أخته
وبنت وبنت ابن وزوجة اقصدن
ومع جدة من أربعين فذي التي

لثلث وسدس ثم أربعة زد
مع النصف فابلغ خمسة لاتزيد
وثلاثان للبنتين غير مزهد
ومن أبوين الرد من خمسة قد
لمن فضلت بالوالدين فتهتد
لفقد ذوي الميراث في القسمة افتد
مراتبهن أقسم كذلك وارقد
أو الوفق في سُهمان أهل التردد
وأكثرهم عند التناسب فاعدد
سهامهم عند انكسار المعداد
من الرد في المضروب في الرد زود
بأربعة مضروبة منه أورد
مقررة من أصله ثم تردد
مع الإرث واعمل مثل ما مر ترشد
الثلاثة أسداس من أربعة طد
بأصل سهام الزوج ثم تصعد
من أربعة صحت بضرب مقيد
ثمانية منها تصح وتبتد
من الأبوين الست عشرة فاقصد
ثلاثين بعد الضرب واثنين زيد
تصور مع زوج فصصح وسند

وإلا فصَحَّ مَخْرَجُ الرَّدِّ وَحْدَهُ
وللرَّبْعِ لِلزَّوْجِيَّةِ ارْدَدَ كَثَلُهَا
وفي مَخْرَجِ الْكَسْرِ ابْطَأَ الْكُلُّ إِنْ يَكُنْ
ومَعَ نِصْفِ زَوْجٍ مِثْلُهَا مَعَهَا اَزْدَدَ
وَلِلثَّمَنِ سُبْعاً فَرَضَ زَوْجِيَّةَ زِدْ
لِتَصْحِيحِهَا مِنْ غَيْرِ كَسْرٍ مَنَكَدْ

باب أصول المسائل

وما فيه فرض واحد غير عائل
كالاثنين مع ضعف ومع ضعف ضعفها
فمنها ثلاث قد تعول لمحتوي
فقسم على كل لفقد مرجح
فنصف وسدس أو وثلاث مقارن
إلى سبعة عالت وتلحق عشرة
وثلاثان مع ربع فما زاد أصلها
ثلاثة عشر عولها وانتهأؤه
وثمان وسدس أو وسدسان فاعتبر
يكن أصل هذي ثم تبلغ سبعة
وفرضان من نوع وأربعة قد
ورابعها أصل الثلاثة قيد
فروضا أو الفرضين نوعي تعدد
به تسقط الباقيين مع ضيق مورد
كثلاثين خذ من ستة وتفقد
وربع وسدس أو وثلاث المعدد
تكون من اثني عشر تعلو بمفرد
لسبعة عشر فوقها لم تصعد
وثلاثان مع عشرين أربعة زد
وعشرين عول النجل لم تنزید

باب تصحيح المسائل

وإن ينكسر سهم الفريق عليهم
وفي العول إن عالت وصل كل واحد
وإما يوافق عددهم لسهامهم
فعدتهم في أصلهم فاضربن قد
بمثل الذي قد كان للجمع ترشد
بجزء صحيح فاضرب الوفق تقصد

ووفق الذي قد كان للجمع أعطه وإن ينكسر في فرقتين فصاعداً لضرب مثيل منهم إن تماسكوا بأصل سهام الجمع والعول إن يعل وبعضهم في البعض إن يتباينوا بثنائهم اجمع ووافق بينما فتضرب وفقاً في الأخير بأسره ومن ذا يصح القسم من غير مرية لكل امريء ما صار من ضرب حظه وإما تُشاقق واحداً ثم وافقن إلى وفقه كلاً وتضرب بعد ذا فما صار في الموقوف فاضربه والذي

لكل فتى من بعد ضرب مقيد فبعد اعتبار الوفق للأسهم اعمد وأكثرهم عند التداخل فاقصد فقص لنيل العلم دهرَكَ واجهد وإن يتوافقوا فاضرب الوفق تهتد تحصل وبين الثالث المتمهد ومرتفعاً في الأصل والعول فاعدد فعاوده إن يبدُ اختلالاً وعدد من الأصل في المضروب في الأصل أرفد بذلك للباقيين فاحكم وردد كما مر في تفصيل ضرب به ابتد يصير اضرته في المسائل وازبد

فصل في بيان المباينة والموافقة والمناسبة

متى كان في العُقبى التفاني بواحد وإن يغن ما قل الكثير بنقصه المضاعف منه فالمناسبة اعدد وإن يبق من أعلاهما فضلة فإن بإسقاطها يبدو فناء المزهد فبالجزء من تلك البقية يحصل التوافق في مفتوحها والمعقد

باب المناسخات

ولما يقسّم مال أول مُلَحِدٍ
إذا اتحد استحقاقهم ذاك ترشد
توارث أورثت من تالد قد
سهامُ مسائل هؤلاء لتعدد
لكلهم من نسله جمع أحشد
فما صار للثاني فقسّمه واعدّد
كبنت وصنو ثم زوجة مفرد
وبنت تصحّا^(١) من ثمان فقلّد
عن ابن وبنت من أربعة جد
لثان وبين الإرث عنه تسد
في الأولى لفقد الوفق ثمت أرفد
بأسهم ثان أو بوفق لها جد
ذكرنا من اثني عشر للوفق جدد
في الأولى تصر عشرين مع أربع زد
لتضرب في الأولى الأخيرة ترشد
بدا في التوافق والتباين فاشهد
تماماً من الأولى في الأخرى فزود

مناسخة إن مات وارث ميت
فتقسم على الباقيين ماليهما معاً
وإن لم يكن من بعد أول ميت
كغرقى فكاعداد عليهم تكسرت
وصحح على ما مر قبل كاخوة
وفيما سوى ذا صَحَّحَنُ قسم أول
فإن صحتنا من قسم أولى فلا غنى
توت بنته عن زوجها ثم عمها
ومبقٍ أخاً عن زوجة مات صنوه
وإن لم تصحّا وافقن بين أسهم
ووفق تراث الثان^(٢) أو كله اضربن
فكل ذوي الأولى له ضربُ حظه
وجعلك أم البنت ذي الزوجة التي
ثلاثة اضرب وفق ربع سهامها
وإن لم يوافق سهم ثان تراثه
فمما نما بالضرب قد صحتنا معاً
فكل ذوي الأولى له ضربُ حظه

(١) الأصح : تصحان

(٢) الأصح : الثاني

وكل ذوي الأخرى له ضربُ حظه
 كإبقاء هذا البنت أمّاً وزوجها
 لتضرب في الأولى ثمانية تصر
 وقسم على ما قد ذكرنا بيانه
 لكل فقيده صحح القسم قبله
 بأسهم ثان الهالكين ليعدد
 وثنيتين في إثنين عالت بمفرد
 إلى مائة مع أربع في التعدد
 وإن كثر الموتى ولم يقسموا اقصد
 وفي حظه اعمل مثل ثان ومبتد

فصل في اختصار مسائل المناسخات بعد القسم

وإما تشا صحح مسائلهم معاً
 ورد إلى وفقِ مسائل كلهم
 وسائل هل الأنثى الذي مات أو فتى
 وإن مات مع بنتين بنتٌ ومعهما
 تصحان من خمسين مع أربع وإن
 فمن كان ذا إرث بأسهمه ارفد
 وأسهمهم إن تتفق بتأيد
 وعن وحدة الآباء سل والتعدد
 أب لأب تاو وأم له اشهد
 تمت أم بنتيها اثنتي عشرة اقصد

باب قسمة التركات

إذا جملة معلومة خلف الفتى
 أو اقسم على الأعداد جملة إرثها
 لكل امريء ما صار من ضرب خارج
 وإن شئت فاضرب في عداد تراثه
 وإن شئت قل شيئاً يحوز أقلهم
 وإن شئت فاقسم في مناسخة على المسائل الاولى للتراث تسدّد
 فنسبة ما للوارث ان أمكن ارفد
 فما كان قسط السهم بالقسم فاقصد
 لسهم ففي سُهمانه ليزود
 سهام الفتى واقسم وخذ قسط مفرد
 وقائل بالاشيا تركة كالمعدّد
 وإن شئت فاقسم في مناسخة على المسائل الاولى للتراث تسدّد

وقسم على وراث ثانٍ نصيبه
ومسألة إن وافقت تركة الفتى
فتضرب في وفق التراث سهام من
بأسهم كل منهم قسط مفرد
كزوج وأم ثم أختين من أب
فمن بعده والكل للكسر عدد
طريقان كالأصلين ما شئت فاعمد
تشا على وفق المسئلة اعدد
فما صار يعطى للفتى المترصد
وميراثه ستون للربع فازدد

فصل في قسمة التركات

وكن بالطريقين الأخيرين عاملاً
كزوج وأم وابنتين وإرثه
فقسم على أعدادها المال ثم ما
لكل فتى مضروباً محاز أسهماً
وإن شئت في الخمسين فاضرب سهامه
وإن شئت قسماً في القاريط فاجعل الجميع كمعلوم التراث المعدد
وقسم على الأعداد حصة مفرد
وكالكسر فابسط كلما صح ترشد
عقاراً كربع أو خمس مزهد
على ما مضى في القسم غير مبعد
أو الوفق فاضربه ولا تتردد
المسائل في سُهْمَان أرض ليرفد
له حقه بالعكس في الضرب أورد
لكل امريء مع ضرب أسهمه بها
وما دون قيراط بأجزائه استبن
وإن كان إرث المرء معلوم أسهم
وإن تشا خذها من قاريط واقسمن
وإن شاء وافق بين مسألة الفتى
فكل له مضروب أسهمه من
أو الوفق منها والشريك لميت

فصل في عمل المجهولات

ومن حاز مجهولاً بجهلة إرثه سهامَ الفتى اضرب واقسَمْن في سهام مَنْ أو انسب من باقي السهام سهامه وإن شئت فاقسم باقي الإرث في الذي فما خرج اضرب في سهام الذي حوى المعمى ومثل المرتقى قدره اعدد وبالجبر قدره بشيء وأعط من وقسم على أشياءهم عين إرثهم ومثل كسور الشيء فابسط صحيحه وإن شئت قل في العين هذي بقية من الأصل فأكمله يجز وبقية السهام فقدر المحتوى كالمزيد

فصل آخر

وإن يعط معلوماً مع المبهمة الفتى جميع الذي يبقى من العين بعدما فما حاز من سهم له بحسابها أو الف الذي قد زيد واضرب سهامه وقسم على باقي السهام فخرج وبالجبر قدره بشيء ومن سوى الذي أخذ المجهول بالنسبة ارفد ففي أسهم الباقيين قسم ترشد حواه فجزء السهم حصة مفرد وقيمة مجهول تمام العدد بباقي أعيان الترات المعد له فهو قدر العبد والمتزيد

وإن يك فيها مبهم غير ما حوى مساو لمجهول حواه الذي ابتدي
فأسقط مع مثل الذي ازداد إن يزد وأسقط كسهمان الفتى من معدد

نوع آخر

وقسم على باقي السهام الذي بقي من العين واعمل بعد ذا بمفرد
وإن رد معلوماً على شركائه فزده على باقي التُّراث المرصّد
وقسمه والباقي على غير سهمه فما صار جزء السهم فانسب وعدد
فقيمة مجهول نصيبُ سهامه مع الذهب المبذول منه المردّد
وبالجبر قدره بشيء منقصاً بما رُدَّ وانسب واجبرُ النقص تهتد

نوع آخر

وإن يك مجهولان قدرهما سوا فحازء رث واحد أو وارثاً عُد
فألق من السُّهمان أسهُم آخذ ومثلاً لها عن كل مجهول أبعد
وقسّم ما بقي من العين في الذي تبقى من السُّهمان بعد المعبد
فما كان قسط السهم فهو كقيمة المَعْمَى كذا أمثاله في التعدد وسائر ورّاثٍ بنسبةٍ ارفد
وبالجبر شيئاً قَدَّرَنُ كل مبهم من العين والمجهول غير المزود
فما كان من شيء فيعدل ما حووا الدَّنَانير في الأشياء البقية تهتد
فشيئاً بشيء أسقطنُ ثم قسم لكل مُعْمَى القدرِ تهدي^(١) وتحمد
فما كان قسط الشيء فاجعله قيمة

(١) الأصح: تُهْدَ.

وبينهما إن كان فضلٌ مقدر
وقسم على باقي السهام سوى التي
فما حاز ذو الأدنى بأسهمه يكن
وإن شئت فيما زيد والعين فاضربن
وقسم على باقي السهام فما أتى
فزد فاضل الأدنى على قدر ناقص
أو قدّر أدناها بشيء وخيرها
وبعدُ لباقي الوارثين بنسبة الذي أخذ الأدنى كأسهمه جُد
فما كان من أشياءهم فهو يعدل الدنانير مع شيء فعُدل وعدد
فما خص بعد القسَم شيئاً فقيمة الحقيِر وتم ما علا بالمزيد
أو قدّر أعلاها بشيء ودونها
وأعطِ لباقي الوارثين بنسبة السهام من الأشياء بنقص كما ابتدى
ومن بعد ذا اجبرُ ثم قابل وعدَّ لَن
وإن أخذ الأعلى فأسقط فضلة
وأسهمُ حاوية فأسقط ومثلها
فما كان جزء السهم فهو نصيب من
وبالجبر أعطِ المستحقين غيره
وذاك عدل العين مع ناقص لهم
وإن يكُ ما يحويه من مُبهمٍ فتى

أضفه إلى معلوم إرث معدّد
لمن أخذ الأدنى ومثلاً لها قد
كقيمة أدنى المُبهمين فقيّد
سهام الذي حاز الأقل تسدّد
بسهم فقدر المبهم الدونَ أرصد
يكن قيمة الأعلى بغير تزيد
بشيء وذاك الفاضل المتزيد
وبعدُ لباقي الوارثين بنسبة الذي أخذ الأدنى كأسهمه جُد
فما كان من أشياءهم فهو يعدل الدنانير مع شيء فعُدل وعدد
فما خص بعد القسَم شيئاً فقيمة الحقيِر وتم ما علا بالمزيد
أو قدّر أعلاها بشيء ودونها
وأعطِ لباقي الوارثين بنسبة السهام من الأشياء بنقص كما ابتدى
ومن بعد ذا اجبرُ ثم قابل وعدَّ لَن
وإن أخذ الأعلى فأسقط فضلة
وأسهمُ حاوية فأسقط ومثلها
فما كان جزء السهم فهو نصيب من
وبالجبر أعطِ المستحقين غيره
وذاك عدل العين مع ناقص لهم
وإن يكُ ما يحويه من مُبهمٍ فتى

أضفه إلى معلوم إرث معدّد
لمن أخذ الأدنى ومثلاً لها قد
كقيمة أدنى المُبهمين فقيّد
سهام الذي حاز الأقل تسدّد
بسهم فقدر المبهم الدونَ أرصد
يكن قيمة الأعلى بغير تزيد
بشيء وذاك الفاضل المتزيد
وبعدُ لباقي الوارثين بنسبة الذي أخذ الأدنى كأسهمه جُد
فما كان من أشياءهم فهو يعدل الدنانير مع شيء فعُدل وعدد
فما خص بعد القسَم شيئاً فقيمة الحقيِر وتم ما علا بالمزيد
أو قدّر أعلاها بشيء ودونها
وأعطِ لباقي الوارثين بنسبة السهام من الأشياء بنقص كما ابتدى
ومن بعد ذا اجبرُ ثم قابل وعدَّ لَن
وإن أخذ الأعلى فأسقط فضلة
وأسهمُ حاوية فأسقط ومثلها
فما كان جزء السهم فهو نصيب من
وبالجبر أعطِ المستحقين غيره
وذاك عدل العين مع ناقص لهم
وإن يكُ ما يحويه من مُبهمٍ فتى

نوع آخر منه

وقسم معلوماً حوفاً في سهامه
فما صار فهو الإرث أجمعه وإن
على أسهم الأحاد فالإرث خارج
فما صار قسمه لأسهم آخر
وإن شئت فاضرب ماله من سهامها
ومسألة فيها اضربن حظ مفرد
تشا فاضرب المأخوذ فيها وعدد
أو اضرب في سهمان باقيهم قد
فخارجة باقي التُّراث المرصّد
فباقي تراث القوم بالنسبة اعدد

فصل فيمن أخذ بإرثه ودينه شيئاً

وآخذ جزء نحو ثلث بإرثه
لتكميل مال من مراتب سبق
ودين فأسقط سهمه ثم زيد
ومن جنس كسر فابسطن ثم قيد

باب ميراث ذوي الأرحام

وورث ذوي الأرحام كل قرابة
كنسل ابنة أو نسل أخت وكابنة الأخ والأعمام والخال فاشهد
وعم لأم مع أبيها ومع بني
وخالته مع جدة الجد يافتى
كذلك من أدلى بهم وأقسمن كمن
فتجعل كلاً مثل أقرب وارث
فكالأخت أو بنت بنوها وأمه
لفقد فروض والعصيب بأوكد
أخيه لأم ثم عمتة اعدد
وأم أبي أم وشبههما زد
به مت كلاً في العطا والتعدد
إليه به أولى وإن يتبعد
أبوها وخالات وخال ليعدد

وقل أب أم الأم حقاً وأختها
 وعد بأم الأب مثلها كذا
 بنات أخ والعم مع نسل إخوة
 وكالأب عمات وعم من امه
 فبنت أخ للأب والعمة اعددن
 وعن أحمد العمات من أبويه أو
 فعمته في ذا لأم وعمّة الأم
 فعم أبي أم كجدّ أبي أب
 وقيل كعم الأب من الأبوين بل
 وكالجدّة اجعل خالة الأب فامنعن
 وأم أبي جد كمثّل ابنها اجعلن
 وبالفرد إمامت منهم جماعة
 إذا ما استووا بالقرب منه وأعطين
 وعنه كالاثنين فأعط سوى بني الـ
 وعنه يسوى بينهم غير خالة
 فأعط ابن الأخت نصف ميراث خالة
 وإن كان لابن الأخت أخت شقيقة
 وبنت ابن بنت وابن بنت لها له
 وبينهم اقسام سهم مُدلٍ به على اختلاف منازل كلهم منه ترشد
 وعماته أيضاً كذلك فاشهد
 بوحدتهم في منزل والتعدد

لخالاته ثلث المخلف وابدلن
تصحح من خمس وعشر سهامها
من الثلث نعطيهما لخالته التي
لخالته للأم والخمس أعطه
وستة أسهام إلى العمة التي
لعمته للأم والعمة التي
ثلاث بنات من ثلاثة إخوة
لبنت أخ من والديه بقية
كذا حكم أحوال فإن كان معهم
بنيات أعمام ثلاث تفرقت
كذا إن يكن معهن إبنة عمه

لعماته ثلاثين غير مزهد
ثلاثة أخماس بغير تزيد
من الأبوين افهم وخمساً فأفرد
لخالته من جانب الأب تقصد
من الأبوين ادفع وسهمين أورد
من الأب فامنحها لسهمين وازيد
وبنت أخ للأم سدس ومهد
وبنت أخيه من أبيه فبعد
أبو الأم أسقطه ولا تترد
لبنت الذي للوالدين به جد
وبنت أخ من غير أم به ارفد

فصل

وأما إذا أدلوا إليه بوسطة
بعد الفتى قد مات عن إرث وارث
وسيان من وجه كأمثال خالة
وإن مات منهم ثالث بجماعة
يعدون كالأحيا فتسقط مسقطاً
ولو مع تعداد الذي أدليا به
فتسقط بنت البنت بنت ابنة ابنه
فتجعل كلاً مثل أقرب وارث

فما خصه من وارث لهم اعدد
كذا أبداً مثل المناسبة امهد
أو اثنين إن يكن بنو خالة زد
فكل له سهم القريب الملحد
من وجه الأدنى به حجب مبعد
إذا كان قرب الكل من جهة قد
وإن أسقط الأدنى من أخرى فترشد
إليه به أدلى وإن يتبعد

فأعط جميعاً بنت بنت ابنة ابنه ولابن أخ من أمه امنع وبعد
ونصف لبنت الأخ من غير أمه ومن ورث الأدنى فكل له اعدد
ومن قال هم في الإرث كالعصابات في الترتيب يعطى بنت بنت ابنة قد
بأم أبي أم أزل خالة الأب لإسقاط أم جدة من أب شد

فصل

ثلاث جهات الارث أقوى أبوة أمومتُه ثم البنوة أكّد
وعن أحمد في كل ولد لصلبه اجعلن جهة واختاره المجد فاقصد
فوزع على ذي بين بنت ابنة ابنة وبنت ابنة ابن من أربع زِد
وفي قولنا كل البنوة وجهة لبنت ابنة الابن الجميع ليردد
ومع بنت بنت ابنة الأخرى فجد لأولاد بنتي صلبه في التعدد
وكمله في الأولى لبنت ابنة ابنة ففرّع على هذا المثال وعدّد
وقد جاء في إيمائه أن كل من يمت به من وارث جهة زد
ثلاث بنات من عمومة فرقة لبنت الذي من والديه به جد
كذا إن يكن معهن بنت لعمّة ولا بنت صنو من سوى الأم جد قد
وحظ ابن خال ثلثه مع عمه وإن كان معهم خالة الأم فاصدد
بها لابن خال ثم سدس لها على الصحيح وباقيه لعمته امهد
ومع جعل كل من ذوي الإرث وجهة لخالة الأم اسقط وقسم كما ابتدي
وخالة أب مع خالة الأم أسقطن بأم أبي أم على ذي فبعد
وتسقط بالمشهور في القول وحدها وللخالتين اقسام سوا كالتفرد
وسدس نصيب ابن ابن أخت لأمه وبنت ابن ابن الاخ للأب زود

بباق ومع جعل الأخوة وجهةً
لجعلك في ذا الأجانبين يافتى
ويلزم من جعل الأخوة وجهةً
سقوط بنات العم والأخ يافتى
بينت عمٍ للأم أو بنت عمه

يكون جميع المال للبننت فارد
إذا أهل وجه واحد متفرد
وذي الإرث أيضاً والعمومة فاشهد
من الأبوين أو من الأب فارشد
إذا جعلاً مثل الأب المتحمّد

فصل

ومن جهتين اعطى الذي مَتَّ فرضه
ومن غير حَجَبٍ أعطى زوجاً ولا تقل
وباقيه إقسم بينهم كأنفرادهم
مع القوم فرض الزوج فاحجب به ولا
ولا خلف إلا في مِمَّتٍ بعاصب
فللزوج نصفٌ ثم لابنة بنتها
وأما على الثاني فثلث الذي بقي
وباقى تُراث الزوج عن ربع زوجة
ثمانية سُهَمان حظٌّ لزوجته
وفي الثان باقيه على سبعة ومن
فأربعة من سبعة لابنة ابنة
وعول ذوي الأرحام خص بستة
كخالته أو من يقوم مقامها
كست بنات من أخَيَّات فرقة

كما مر في فرض وتعصيب مفرد
كذي زوجة معهم بمفروضها جُد
وقيل كمن أدلوا به اقسامه واعدد
تنقص فرض الزوج وأكملهُ ترشد
ومُدِّلٍ بذى فرض معاً يتعدد
وبنت أختها للأب برُبعين زود
لبنت ابنة والثلث بنت أختها ازبد
لبنت أخ للأب وبنت ابنة طد
وكل فتاة بالثلاثة أمدد
ثمانية من بعد عشرين أرفد
وبنت أخ تعطى ثلاثة اشهد
إلى سبعة عالت بغير تزيد
من اللائي مثل الأم مع من سييتدي
وخالته معهن أيضاً كذا اعدد

ثلاث بنات للأخيات وابنة
ومن لم يُخْلَفْ وارثاً غير وارث
لصنو من أم مع أب الأم قيّد
قريب رقيق لم يرثه بأوكد

باب ميراث الحمل

وإن كان في الوارث حملٌ فقِفْ له
إذا حاز حظ الأنثيين فإن يزد
وذا في أصول العَوْلِ إن عزَّ فهمُ
وما ليس محجوباً يقينك أعطه
فان يولد الحملُ أعطه حظَّه وما
ومبدي أسباب الحياة مورث
وألغِ اختلاجاً مع يسير تحرك
وبالقرعة اترك مستحقاً إذا توى

نصيب غلامين انتظاراً لمولد
نصيبُ أنثيين اجعله وقفاً وأرصِد
عليك اطلبن تصويره ثم ترشد
ولا تعطِ محجوباً به بل ليُطرد
تبقَّى من الموقوف في أهله اردد
تنفس باكِ عطس مرتضع صدي
كذا موتَه قبل انفصال بأوكد
كتوأمه إن أشكل الأمر ترشد

فصل فيما يلحق من النسب

ومن ولد ألحقته بجماعة
عن إرث أب للكل وامنحه حقه
وليس لحمل من أب كافر متى
كذاك وإن من غيره وارثاً له

بدعواهم أو قافية لا تزيد
كميلاً ولا تنقصه من كل مفرد
يمت حصّة في الإرث في نص أحمد
فتسلم قبل الوضع أم المولّد

باب ميراث المفقود

وفي مدة المفقود قولان واحد
وأولها من وقت مولده احسبَن
يكون انقضا التأجيل بالمدة التي
وقد قيل عشر الألف مع خمس عشرة
وهذا لمرجو الحياة بأوكد
وأما الذي بالفقد يخشى هلاكه
وفي لجة والزحف أوبر حجة
وأولها من حين تقدير فقده
وزوجته تعتدُّ بعد انقضائها
وعن أحمد قسّمه من قبل عُدّة
وعن أحمد يحتاج تفريق حاكم
وعن أحمد مادل في ذا بأنه
وعن أحمد فيه التوقف وادفعن
يقينا وقف باقي وما بان حاله
فيعمل عند القسم طورا كميّت
وتعطي الأقل افهم لذي الإرث منها
وللباقي من ورّائه اقسمة زائداً
وإلا فقسّمه على مدعاهم
وقيل اقسّمْن واجعله حياً ولا تنف

بتسعين عاما فانتظر ذاك وارصد
وأجله في الثاني بدهر مؤبد
يشير إليها حاكم ذو تقلد
سنين ارقُب المفقودَ من حين مولد
كتاجرنا أو سائح متزهد
كمُخْتَطَفٍ من بين أهل مفقّد
فاجل سنينا أربعاً حمل نهد
على كل تقدير بغير تردد
وتنكح والميراث قسّم وأصفد
وذي منتقى للحكم بالموت فاشهد
إذا ما انقضى ما قدرا من معدد
له حكم مرجو الحياة الذي ابتدي
لشركته في إرث تاو ملحد
لدى موت موروث له احكم به قد
وطوراً كحي ثم صحح كما بدي
ومن يلغ في إحداها امنعه واطرد
على حظه أو كله إن يصدد
جميعاً تزل ما بينهم من تنكد
سوى حظه إن كان ذا حظه اشهد

وخذ من فتي معه احتمال زيادة
فان لم يَبْنُ في مدة الوقف حاله
وقيل على وراث موروثه فلا
وإن بان حياً يومَ موت قريبه
وذو نسب قد ضاع قبل بيانه

ضميناً بها تحتط على المتجود
فقسم على ورثته في المؤطد
تنفق إذاً في واجب عنه يعتد
وميتاً على ذاك اعملن لا تحيد
بقافته مثل الفقيد ليعدد

باب ميراث الخنثى

تبارك من يبدي كما شاء ما يشا
فيمنح ذكراناً إناثاً ومن يشا
ومن حاز قبلي جنسه فهو مُشْكِلُ
ومن أهل سباق بأبدٍ خارجٍ
فقبل انكشاف الحال يعطى يقينه
وقف ما بقي حتى البلوغ فتبدي
ولا يتغير سهم زوج وزوجة
وتعطيه بعد اليأس بعد بلوغه
ومن معه ممن لم يغير سهمه
إذا بهما ورثته مثل ولده
فبنت لها سهمان وابن كضعفها
وسَّيانٍ مع خُنْثَى تراحم وارث
ويعمل كلاً صحبنا كمذكر
أو الوقف بالأخرى وبالأكثر اجتزي

بغير اعتراض لا ولا فعل معتد
إناثاً وفي حكم الخُنْثَى فنبتي
إذا ما تساوى منها كل مبتد
أو اختص فاجعل أو يزيد بأوطد
ومن معه والحجب فان يمكن اصدد
علامات أنثى أو ذكور فتبدي
مع الولد الخُنْثَى ونحوهما اعدد
أو الموت تصفي إرث سُعدي وأسعد
ذكورية الأولاد أوضدها اشهد
وإلا فنصف الواحد المتقيد
وخُنْثَى له منها ثلاثة انقد
من الجهتين افهم ومن جهة قد
وطوراً كأنثى ثم إحداها اعدد
أو المثل عن مثل وفي اثنين عدد

فكل له ما صار من ضرب حظهِ
وفي المتماثل منها اجمع نصيبه
وما حاز من أعلى المناسب أعطه
إذا ضرب الأوفى هنا ومماثل
وإن شئت فانسب نصف أدنى جميعهم
وتبسط كسر الكل من مخرج إذا
فكل له نصف الذي حاز فيهما
وإن تتحد معه جهات مزاحم
وقسم على ميراث كلهم الذي
ففي ولد خنثى مع ابن شقيقة
لخنثاهم خمس وللابن سبعة
فظوراً لخنثى النصف والثلث تارة
فكل له نصف الذي حاز فيهما
وبينهما في سبعة قسم ماله
لأن للابن المال عند انفراده
ونصف وربيع ثم مال لكثرة
وما بعد فرض الأم أو زوجة أفض

في الأخرى كذا في الوفق منها فزود
وجزه بلا ضرب إليه مجدد
ومضروب جزء النذر في النسبة اردد
تقدم في حالين فاعمل كما بدى
إلى جملة المتروك من متصعد
أضيفت إليه عمها ثمت ارفد
عنيت بذا الحالين من غير مبعد
فإن شئت قدر مفرداً كل مفرد
تحصل للمجموع من مال ملحد
تصح من اثني عشر في الضرب فاهتد
كذا بطريق النسبة القسم قيد
وباقيه في الحالين للابن أورد
تصح من اثني عشر مثل الذي ابتدى
على ما ذكرنا ثالثاً لا تزيد
ونصف وربيع حظ خنثى مفرد
تحصل منه سبعة لم تصرد
على الإبن والخنثى على بعض ما بدى

فصل في كثرة الخنثى

ذكوراً وطوراً قل إناث عن أحمد
بحاليه يعطاه بغير تنكد

وإن كثروا عن واحد قدرهم
وكل له في القسم نصف الذي له

وتنزيلهم أقدار أحوالهم وإن
فأربع أحوالٍ لإثنين كلما
وعينٌ ذا في القسم قبل الإياس من
وماصار من ضرب المائل فاضربن
فخذ ما لهم في كل حال وقسمن
لهم مع كون الكل من جهة ومن
وقسمه في الأحوال أجمعها فما
ففي خُنْثِيّ أولاده وابنَه اقسمن
ثمانية من بعد تسعين لابنه
وللابن في الحالين عشر وسبعة
وإن يتحد وجهُ المزاحمة ان تشا
على أنصباء القوم حال انفرادهم
لكل امرئٍ من خُنْثِيّهِ ثلاثة
ولو كان عم موضع الابن هاهنا
وللخنثيين المالُ قل في ثلاثة
وفي أربع الأحوال قسمه كله
وإما على الحالين فالعمُّ ماله
وللخنثيين المال طوراً وتارة
وفي أربع الأحوال قسمه كله
وإما على الحالين فالعمُّ ماله
وللخنثيين المال طوراً وتارة

تضاعفت الأحوال أولى فعود
يزد واحد ومثل ما معك فاصعد
تبينهم والضائعين كذا اعدد
بأحوالهم جمعاً وقسم وأصعد
على عدد الأحوال والخارج امهد
جهات من الأحوال خذ حظ مفرد
أتى حظ حال فهو للقد أعتد
بالأحوال من شيئين في أربع قد
وسائرهما نصفين بينهما ارفد
لكل امرئٍ من خُنْثِيّهِ فزود
فبينهم اقسام حقهم غير معتد
ومن عشرة صحت هنا لاتزيد
وأربعة في الإبن فافهم ووطد
له ربعٌ ثلثٌ حاز في حالة قد
وثلاثان في حال الأنوثة امهد
وبينهما نصفين ما خرّج اعدد
سوى الثلث في حال له نصفه قد
على النصف فاقسمه وياصاح فاعدد
وبينهما نصفين ما خرّج اعدد
سوى الثلث في حال له نصفه قد
على النصف فاقسمه وياصاح فاعدد

باب الغرقى والهدمى ومن عمي موتهم

إذا مات قوم مع توارثهم ولم
وليس له في إرثه منه حصّة
فقل مات زيد ثم سعدى فما حوى
كذا إن تقدر زوجها مات بعدها
وقد قيل ميز مستحقاً بقرعة
وقد جاءنا ما دلّ ألا توارث
كزوجة شخص وابنها معه موتاً
بارثهما ثم ادعى صنوها إذا
ليحلف كل منهما بتّ حلفه
ولأب إرث الابن واقسم تراثها
وهذا عليه الأكثرون وما مضى
فصنوان كل مات عن زوجة له
فميراث كل عن أخيه ثلاثة
لفقدان قسم في ثمانية إذا
ومن ثم قسم مال كل لأهله
وإن عينوا وقت الوفاة لواحد
فورث فتى قد شكّ في وقت موته
وليس الذي قدرت حياً بحاجب

يَبْنُ سابق كل يرث من متلّد
ولا مع علم بالمعيّة فاهتد
من الزوج في أحياء وارثها اردد
كذا نسي سبق أو تعارض شهد
عن ابن أبي موسى ومملي المجرّد
متى أشكل السباق من قول أحمد
فقال توت من قبل الابن لنعتدي
بعكس ادعاء لزوج مع فقد شهد
لإبطال دعوى الآخر المتقلد
بنصفين بين الزوج والأخ محمد
به عن علي مع أبي حفص اقتد
وبنت ومولى عن ثمانية جد
لمولى وبنت ثم زوجته اعدّد
إلى ضربها أخرى ثمانية عد
وقس كل ما يأتي على ذاك تهتد
وشكّوا هل الآخر تأخر أو بدي
بقاء على أصل الحياة بأوطد
لإسقاط ما أيقنت بالتردد

باب ميراث أهل الملل

وما كافر يوماً بوارث مسلم سوى إرث مولى من عتيق بأوكد فان فاء قبل القسم أو فاء كافر ولا إرث بعد القسم فيهم مطلقاً وإن قُتل المرتد في الفياء ماله وعنه لوراث تخير دينهم وإن لحق المرتد دار محارب وعند اتفاق الدين فليتوارثن يهود ونصران ودين سواهما ولا يتوارث أهل حرب وذمة ولا مسلم أيضاً بوارث مُلحد ولا إرث للمرتد من كل مُلحد أصيل إذا ورثهما في المؤكد وكالقسم حوز الوارث المتفرد وعنه لأهل الإرث من دين من هدي إذا لم يكونوا مثله في التردد فقف ماله للموت أو عود مهتد ذوو العهد لا عند اختلاف بأبعد من الملل اعددها ثلاثاً بأجود لدى أكثر الأصحاب بل عند أحمد

فصل في ميراث المجوس

وورث مجوسياً بكل قرابة إلينا كذا عم وأم هي أخته ينصف لها إذ قد حوته حينها وتحجبها مع نفسها أخت لسدسها كولد أم ابنة ثم بنت ابنة فثلثان للبتين والسدس لأمه وعليهما ان تهلك الأم بعده إذا أسلموا أو في تحاكم قصد من الأب فاعط الثلث أمّاً وأرشد وباقيه للعم الشقيق فزود ففرع على هذا المثال وعدد مع العم ثم إن مات بعد فقيد وبنت الفتى العليا من أم فأصدد لها النصف ثم السدس بعد به جد

فإن تهلك العليا بُعِيدَ أمُّها اصفد
بما خلفت بالفرض والعصب تهتد
عن الفرض مهما كان فضل ليرفد
ومالا نبقيه لمن منهم هدي
وتلك التي ما إن لها من مصدد
بشبهته من مال محرمه اعدد

لهذا وللسفلى مع ابنتي ابنها
لبنت لها هي أختها من أبيها
وثلت لها أمّاً وللعلم فاضل
وليس لهم إرث النكاح بمحرم
وعن أحمد ورث بأقوى قرابة
ومثل المجوس احكم لأولاد مسلم

باب ميراث المطلقة

ويدي كما يختار كل مبعّد
وليس لمن يدي إذا من مبعّد
تدل على الأحكام كل مرشد
ومنه نكاح جالب للتودّد
ويوجب إرثاً بينهم من مفقّد
يروم انتقاض الحكم ضد التقصّد
وورث ذات البت مع خبث مقصّد
وموروثة قبل انقضاء التعداد
مع الأمن أو خوف به لم يفقّد
وشرط أتى في السقم تعليق أجلد
ومن منعها لكن لها منع عندد
ومن لاعن المغنى لقذف به ابتد
موانع إرث كالصحيح بأوكد

تبارك من يُقصي القريب بما يشا
فليس لمن يُقصي الإله مقرب
وفي نصب أسباب التوراث حكمة
فمن ذاك أسباب التوالف بينهم
يصح نكاح من مريض مريضة
ومن حكمه والعدل عامل كل من
فأبعد عن إرث قتولاً معجلاً
ومن طُلقت رجعية فهي وارث
ويقطعه بت الصحيح ومسقم
وما سأله أو أتت شرطه رضى
ولا صُنِعَ فيه للفتاة ولا له
كذا إن بينها ثم صلت وأسلمت
كذا بنت من لم يرثن ثم تنتفي

كذا وطء مجنون مريض حمالة
وإن فعلت في السقم شرطاً محتماً
وكن عالماً واحكم بتوريث زوجة
بغير رضاها في سقام وفاته
وتعليقه بالسلم والعق بتهما
وتعليق ذي برء على السقم أو أتى
ووطء حماة أو يبت وكيله
يرثن جميعاً دونه لاتهمه
وإن تزوج لم ترث وكذا التي
ومن تزوج بعد بت لزوجة
لبائنة معها ثلاث يليها في
وإن كان في عقد حواهن بعدها
وإن يتزوج أربعاً بعد أربع
وعن أحمد بين الثمان وعنه بل
وحظ التي ماتت من البائئات أو
إذا كن في عقد وإلا لمن بدي
كذا من تزوج أربعاً بعد أربع
فكذبنه مع قولنا بإباحة
وإكرأه مرةً زوجة الجدة أو أب
يرثن إن يرث مع فقد أخرى أجنبية
وما قلته في الزوج فاحكم لزوجة

وما قل فيه تهمة المنع فاعدد
بتعليق جلد ورثت في المؤكد
تبين بتطليق المريض المجهود
وتعليقه بالحثم فعلاً كموجد
وتطليقها سبقاً لإعتاق سيّد
بسقم بشرط البت أو ترك مقصد
برء متى شأتم في السقم يعتد
وقولان في الميراث بعد التعدد
يطلقها قبل الدخول بأوطد
بسقم ولم ينكح بأربع خرد
التراث وعنه الخمس بالإرث زود
لها الربع والباقي لهن بأوكد
فللبائئات الإرث في المتأكد
لزوجاته إذ كن بعد التعقد
تزوجت امنحه ولات التحدد
الى أن تكمل أربعاً بالمشرد
بدعواه عنهن انقضا عدة طد
التزوج مع هذي القضية فاشهد
مريض على فعل لعقديه مفسد
وإن طاوعت لم يعط شيئاً بأجود
إذا ما أتت في سقم موت بمفسد

ووجهان إن تأتي به بعد عدة
كمعتقة تختار فسخ نكاحها
وتمنع إرثاً بادعاء طلاقها
وبالقرعة اخرج غير وارثة النساء

ويمنع فعل بلا تهمة قد
من العبد إن يعتق ففي الأجود اصدد
فكذبها ما لم تعد قبل مجهد
متى أبهمت والإرث في غيره اعدد

باب الاقرار بمشارك في الميراث

وإقرار ورثاً جميعاً بوارث
ولو في سقام الموت في المتأكد
بتصديقهم أو كان غير مكلف
كمثل أخ بابن يقر ولا تطد
وإن أشهد العدلان أن فقيدهم
وإن يتجاحد من أقر بهم ففي
وفاضل ميراث المقر به له
ومن أحد ابنين امنحن ثلث ما حوى
أخاً من أب أسقط بإقراره بذى
كذا الحكم في ابن الابن أثبت واحدا
وكل أخ من أمه غير ساقط
فمسألة الإقرار أو وفقها اضرين
لكل الذي في ضرب حصته إذا
وفاضله أعط المقر به تصب
وفي رابع عند اختلافهما اضرين

ولو مسقط ورث وفي كسب اعدد
فكن في طلاب العلم طلاع أنجد
ولو من مقر وارث متفرد
له نسباً إن أنكر البعض تعد
أقر به أو بالفراش فأطد
ثبوتهم وجهان في المذهب اقصد
فان لم يكن فضل لديه فأبعد
أخا حرة والخمس أختا فزود
أبين ويعطى ماحوى ذو أب قد
لميتهم إبناً بما جاز أرفد
بأي أخ اثبته من كل مورد
بمسألة الإنكار واقسم تسدد
من أصل اشتقاق الاسم في الثان أورد
والابنان إما أثبتا ثالثا زد
كما مر في عشر وخمس لها طد

لمنكرهم خذ أربعاً ولمثبت
كسهم مقررٍ إن أقر برابع
وللرابع اثنان يصدق ثالث
وقيل لمن أثبتت ربع الذي
ورابعهم سهم له وثلاثة
وهذا ضعيف حيث لم ييخ منكر
وإن أثبت ابنُ دفعةٍ اخوين مع
كذا في اختلاف التوأمين ثبوته
وإن رتب الإقرار أثبت أولاً
وثالث الذي يبقى لثان ولا تطد
وإن كذب الثاني ببادٍ مصدقٍ
لهم بينهم مالُ الفقيد وقيل بل
وللثاني ثلثا ما حوى أولٌ ومن
وزوجة موروث بإقرار وارث
وإن قلت قد ودى أبي البريا أخي
وإما تقل إني أخوك وقد توى
وان قلت ماتت زوجتي أنت صنوها

ثلاثاً وفيمن أثبتاه تردد
وإن جحد امنحه كذا الجحد ترشد
به ومع الإنكال سهم ليفرد
بأيديهما إن أثبت الرابع اعدد
لمنكره واثنان للمثبت ارفد
على الثلث فرضاً فهو للرابع الصند
توافقهما للكل بالنسب اشهد
ووجهان في حلف سوى ذين مهد
ونصف الذي حان المقرر له طد
له نسباً إلا بتصديق مبتدي
به بيّن أنساب كل وأورد
لتسقط أنساب المبدأ وتورد
مقررٍ به ثلثٌ بغير تردد
عليه له مقدارٌ حصته قد
فقول الذي ينفي أخوتك اردد
أبوك فينكره اعطه المال واشرد
فينكره لم يقبلن في المجود

فصل في حكم من أقر في مسألة عول بمن يزيل العول

وإحداهما تدني أخاها من ارقد
إلى ستة من بعد خمسين قيد

ومن زوجها تبقى وأختين من أب
فضرُّك إقرار في الإنكار بالغ

لكلهم مضروب ما قد حواه من
 فعشرون حظاً الزوج مع أصل خمسها
 وستة عشر خذ لمنكره تُصَبُّ
 فأربعة إن صدق الزوج يدعي
 فخذ تسعة فاقسم على مدعاهما
 وصحح من السبعين واثنين إن يكن
 لمنكره والزوج ما كان أولاً
 وأعطِ ثلاثاً للمقرة وانتزع
 ويبقى لديها سبعة فتقرها
 وقيل لزوج والمقرة حسب ما
 فان صدق الزوج المقررة يدعي
 وفي اثنين مع سبعين فاضرب ما ادعى
 وذلك عشر مع ثلاث مباين الثمان وعشر مدعى من به ابتيدي
 بعشر تمام مع ثمان وأورد
 ففي العشر فاضرب مع ثلاث وأرشد

مسئلة في أختها أعط تقصد
 كذا من أقرت سبعة لم تصرد
 ولأخ من تسع بها لاتزيد
 وعشراً وخمسيها ادعى الأخ فاهتد
 فأعطِ لذي السهمين سهماً وأرشد
 لها اختان من أم بغير ترُدُّد
 وأولاد أم مثل منكره جد
 إلى الأخ منها ستة غير معتد
 وقيل لبيت المال بالسبعة اقصد
 يكون لهم مع ولدي أم فعدد
 بالإثني عشر والاخ ستة اعدد
 بما في يد الأخت المقررة تهتد
 وثمان وعشر مدعى من به ابتيدي
 بعشر تمام مع ثمان وأورد
 ففي العشر فاضرب مع ثلاث وأرشد

باب ميراث القاتل

ومن قتل الموروث فامنعهُ إرثه
 مباشرة أو بالتسبب إن يجب
 وسيان ذو التكليف فيه وغيره
 وورث متى لم توجبَ بعض ما مضى

على خطأ أراده أو بالتعمد
 قصاص أو التكفير أو دية قد
 وذو شركة أوقاتل بتفرد
 كحد قصاص رده دفع معتد

وقتلُ أولي عدل بغاةً وعكسه
 وعنه دليل المنع بالقتل مطلقاً
 ولو أدباً أو طبّاً وال بمبعد
 وورث كأموال القتل دياتِه
 وغرة سقط من جناية معتد
 ومن لم يرث في كل باب لوصفه الذي فيه لم يحجب بغير تقيّد

باب ميراث المعتق بعضه

وما العبد ذي إرث وليس بمالك
 وقيل متى أودى عتيق مكاتب
 فيورث ومع أسباب عتق كذا اعدد
 فأدى يرثه بالولاء فقيّد
 ومن كان بعض منه حلّ بقدره اجعل الحجب والميراث فيه تسدد
 فما نال من مال بجزءٍ محرر لوارثه يعطى بغير تنكد

فصل

وأم وبنت مُعتَقَا النصف مع أب
 بتقدير رِقّ البنت والأُم حرة
 فتحجبها عن نصف سُدس بنصفها
 فيعفى لها ثُمْن باعْتاق نصفها
 وتنزيلُهم مثل الخنثى مجوّز
 وتجمع بعد الضرب في كل حالة
 إليه من المجموع نسبةً حاله
 وتجزي هنا عن كلها ضربُ ستة
 وإن كان دون النصف أو فوق معتقاً
 فلبنت ربع المال والأُم زوّد
 بثلث وسُدس عند عتق ابنة قد
 فربع لها مع عتقها كلّها اهتد
 ولأب ما يبقى فقس وتعود
 وفي الضرب والتقسيم فاعمل كما بدي
 بمقدار ما يختص كلاً وأورد
 إلى كل حالات ضربت بها طد
 بأربع أحوال ومن مرتق حد
 فتعمل بالتنزيل فاعمل كما ابتدي

فإن كان حر الثلث زد مثل نصفها وزد مثلها مع عتق خمس ونصفها وفي جمع عتق العاصبين بواحد وكابن مع ابن ابن فلا تجمعنها فلا بُنَيْنِ نصف الكل جزء تراثه ومع ثالث ثلثاه قن تعيلها وقد قيل فضّل من يزيد بقسطه وثلثان ابن حر آخر عكسه فنصف ابنة حر وأم وعمه وسهّان حظ العم من أربعة وإن بنصف جميع المال طراً وقيل بل وقيل بل انظر ماله مع كماله فخمسة أسداس الجميع هنا له كذا خلفهم في العاصب الحر نصفه فإن كان لم ينقص به مثل جده على أول نصفاً وفي الآخرين جد ولو كان معه رب فرض يزيله مع ابن عتيق النصف فالنصف أعطه بفرض بلا خلف وللعاصب الذي وإن يك حر عاصب معه مثله ثلاثة أرباع الحر وربّعه

وإن كان ربعاً مثل مسألة زد وفي عتق ثلثين انقص الربع ترشد إذا لم يكن حجب فوجهين أسند لما فيه من حجب على المتجوّد جميعاً وفي وجه بنصف فقط جد وبينهم اقسام في ثمانية قد فسّدت هنا للحر نصفها زد على ما مضى في الأوجه اقسام وزيد فربع لبنت هكذا الأم زود يكن موضع البنت ابنه فله جد به بعد ربع الأم صله وبعّد بجزءيه مع رب لفرض وقيد له نصفها وهو الأصح لمقتد مصاحب فرض نقصوه به طد وعم مع ابن نصفه حرّاً انقد بنصف له من بعد فرض وجود تحرّره كاخت وعم مودد ونصف الذي يبقى إلى الأخت أورد تبقى من الموروث فارشد وأرشد فبينهما أرباعا المال أعتد لمن نصفه حر بغير تنكد

وقيل له ثلث وثلثان يافتى
وهذا على جمع التحرر فيهما
فان كان نصف ابنين حراً أنلهما
بتنزيل أحوال يرق وتارة
وقيل اجعلنَ حالين رقاً وعتقهم
فمع نصفها نصف لهم والذي بقي
وباقيه فاردده مع فقد عاصب
وقيل جميع المال أعطيهما تصب
وللأم كل الثلث مع أخوين في
وقال أبو الخطاب من سدسها انقصن

نصيب أخيه الحر من غير ميعد
وقسمة إرث القوم بالعدل فاشهد
ثلاثة أرباع سوية أعدد
بحرية مع جمعهم والتسدد
بحرية يحوون مال المفقد
ادفعنه لذي التعصيب غير منكّد
للابنين في الوجهين لا تردّد
لجعلهما كابن لجمع المبدد
في الوحيّد رق ما على المتجود
بمقدار ما في الأخ عتق تُسدد

فصل

ومن بعضه حرٌّ بفرض مورث
وما زاد عما فيه ردّ لغيره
كذا ربّ تعصيب إذا لم يصبه من
فنصف ابنة حرٍّ لها نصف ماله
ونصف تراث الميت لابن مكانها
وان يك نصف ابنين حراً وأعطيا
فإن الذي يبقى يردّ إليهما
ونصف ابنة حرٍّ ونصف لجة
ولا تردّدن في ذا بقدر فروضهم

فرد عليه قدر حرية قد
وإلا لبيت المال فادفعه ترشد
تراث بقدر العتق من نفسه اشهد
بفرض وردّ لا تزدها فتعتدي
وباقيهما في بيت مال ليردد
النصيباً وربعاً مع عصب مريد
إذا لم يكونا مع عصب هنا جد
بفرض برد بالسوا ماله ارفد
ينل نصف حرٍّ فوق نصف المعدد

وإن عَتَقَا فيما عدا الربعَ فيها
لفقد ازديادٌ فوق ما فيها إذا
وكل له ثلثٌ لتحرير ثلثه
وللأم وابنٍ معتقٍ نصفُ ماله
على ما ذكرنا من ثلاثة أوجهٍ
وقال أبو بكر يردُّ عليهما
فيقسم أخماساً على قوله وفي
وفي ثالث أثمانا أقسمه يافتى
على رد باقي في المحرر بعضه
وإن جاوز المذول مقدار عتقه
وتفريع هذا الباب شيء مطوّل

ثلاثة أرباع كفرضيهما أعدد
من العتق عد الأصل غير مفتد
وثلث لبيت المال غير مُزَهَّد
بنصفين مع فقد العصب المنكد
مع العصبات افهم وكن ذا تأيّد
على قدر الفرضين باقي المرصد
مقدّمها أثلاثاً أقسمه تهتد
وقولُ أبي بكر دليلٌ لمن هدي
على قدر المفروض لا يتقيد
وإعطائه المجموع حال التفرد
فإن كنت ذا لبٍّ ففرّع وعدد

باب أحكام الولاء والارث به

ومال النساء في الولاء وراثَةٌ
سوى إرث من أعتقنه وعتيقه
كذا حكم من يعتق عليهن والذي
كذا نسل مولى من عروس عتيقة
وأولادهم من كان منهم بشرطه
كذلك فاحكم في الرجال وزدّهم
وورث على قول ملاعنةً به
وورث به مع فقد كل مناسب

لتأخيره عن رتبة لا لخرّد
كذلك من كاتبٍ أو كاتبٍ اشهد
يدبّرُن أو يوصين بالعتق فاعدد
وسريّة من كل دان ومبعد
كذلك من جرّوا ولأهم امهد
ولاءً بايلاذٍ وتعصيبٍ موجد
كذا البنت من مولى أبيها بأبعد
عصيب عتيق في التراث ملحد

وقدم على رد وذی رحم الولا
 وأدنی ذوی التعصیب من معتق توی الولا للأدنی یوم موت المعبّد
 وعنه لمن أدى المكاتب ولاءه
 ومن یشتبه فی الرق مع كون أمّه
 فمن ولدته دون ستة أشهر
 ومن ولدته ناكحاً فوق ستة
 وعنه ولا أولاد حرة أصلها
 وليس على أولاد مجهول نسبة
 وليس لمنشی العتق فی واجب ولا
 وماخلفوا فی الثانی أعتق به تصبّ
 وهل یلی الاعتاق سیّدھم أو الـ
 فلابنه مولى ماله ولمنع
 وفی ثالث نصف لها وبقیة المخلف فی الاعتاق فاصرفه ترشد
 وللمعتق احکم بالولا عن امری
 إذا قال عني أعتق العبد یافتی
 ویجزیه عنه واجب سابق ولا
 وعنه علیه الغرم إلا إذا نفی
 متى لم یصرح بالتزام ضمانه الذی
 وإن قال ذا ذو الکفر والعبد مسلم
 وأما إذا أعتقت عن فرض میت
 ومن لم یقل عني وقد ضمن الأذی
 على قول جمهور وفی قول أحمد
 وإن لهما أدى فشرک وعدّد
 أو الأب حرّ الأصل عنه الولا زد
 من العتق مس الرق ذلك فاهتد
 فلیس بممسوس لشك التردد
 من العتق اجعله لسد مولد
 ولاء من المولاة فی المتوطد
 بسائبة أيضاً ولاءً بأبعد
 وعنه لبيت المال فاصرفه تهتد
 إمام على القولین مبنی التردد
 وللبنت فی الثانی بفرض وردد
 وبلا إذنه واخصص به آذناً قد
 وإن لم یقل أضمن لك القدر یاعد
 ضمان إذا لم یلتزم ویؤكد
 وعنه الولا والعتق خص بسید
 عنه ینوی المرء عتق المعبّد
 لتقدير ملك لم یصح بأجود
 فإن الولا والعتق للمتحد
 لیغرم وللمولی الولا فی المجود

ويجزيه بل عن واجب في المؤطد
ومعتق عبد لا على دينه الولا
وإن كان في دين المحرر عاصب
وأما على الإسلام إن يتجمعا

وقال أبو يعلى بعكس فبعد
له وامنعن إرثا بأوكد
لمعتقه فامنحه إرث المفقد
فللمعتق الميراث غير مصدد

فصل

ولا تعط ذي فرض به إرثه سوى
ومع إخوة للجد مافيه حظ
ولا فرض في وجه وبالأبن يسقطا^(١)
ولا ينفصل عنك الولاء بحالة
وللكبر أدنى عاصب من محرر
فمن مات عن مولى مع ابنين وابنة
وإن خلف ابن ابن فريداً وتسعة
وعن أحمد كالمال قد يورث الولا
فأعط على ذا ابن ابنة النصف فيهما
وإن شري ابن وابنة بالسوا أباً
فحرر عبداً ثم مات وبعده
وهذا على الأولى وفي الثان ثلثه
وبينهما أثلاثا الإرث عن أب
ومالهما للبت إن تك وحدها

مع الابن جدا والأب السدس أرفد
من الثلث أو مثل الأخ المتودد
ومثل أخ جد ولو مع تعدد
وورث به لا منه في المتأكد
زمان مات العبد كل الولا طد
عن ابن فلا بن الصلب إرث المعبد
من ابن فأسهم كل عشر لمفرد
ولكنه لعاصبي معتق قد
ومن معه نصفاً ولا تتردد
فيعتق من بعد الشرا ثم يفتقد
يموت عتيق إرثه لابن سيد
لبنات وثلثاه للابن فأعتد
لتأخير إرث العتق عن إرث كيد
وإن تك مع أخرى فثلثا لها طد

(١) الأصح : يسقطان

بعثق وثلثاه لها ولأختها
 وخص بعثق العبد عاصبة الأب
 ومن خلّفت مولى وإبنا وعاصبا
 على عاصبيها ثم مع فقد ابنها
 وعنه لأعصاب البنين لفقدهم
 من الأب ميراثا من النسب اعدد
 ومع عاصبيه البنت عن إرث ذا زد
 سواه الولا للابن والعقل فارد
 لعاصبها في ذا الولا فأتد
 بناءً على إرث الولا بأبعد

فصل في جر الولا

وليس الولا عمن يلي العتق والذي
 ومن عبده زوجاً لمولاة غيره
 وليس لمولى الأم يرجع بعد ما
 وليس بمنجرً بإعتاق جدّهم
 وعنه بلى قد جر معتق جدّهم
 متى أعتق الأب بعد جد نجره
 وعنه إذا أعتقت والأب ميت
 وعنه بلى إن مات قناً أبوهم
 وما دام حيا فالولا جميعه
 تسبب فيه زائداً عن تأبّد
 يجر بعثق الأب ولا المولّد
 ويشترط رقُّ الأب أوان التولّد
 بحال قبيل الأب على المتأكّد
 على كل حال ثم إذا التأيّد
 من الأول الثاني بغير تردد
 يجر الولا وهو حي فاطد
 من الموت ينجرّ الولا فقيّد
 يكون لمولى أمهم فتقلد

فصل

ومن صار حراً باشترا بعض وُلده
 ولأب مع إخوة من عتيقه
 يخص موالى أمّه ليس زائلاً
 له فلمبتاع الأب المتودّد
 ويبقى ولأب المشتري ذا تأبّد
 عن القوم في حال ولا بمبّعّد

وإن يعتقن مولى امريء أب منعم
فكل له من دين في الآخر الولا
كذا الحكم في جزء محرر عبده
وإن سبي العبد العتيق لكفره
فللمعتق المولى الأخير ولاؤه
فليس بمنجر عن الأول الذي
وقيل الولا للمعتق المبتدي فقط

يجرُّ ولاء المعتق المتحمّد
ولكنها من باشر العتق أكّد
فيسببه موله فيعتق فاهتد
فأعتقه ساب من السلم مهتد
جميعاً وأبعد أولاً في المؤطد
استحق له من بعد رق المعبّد
وقيل للثنين اجعلنه تسدّد

فصل في دور الولا

وإن يشر ابن وابنه يعتق الأب
ويبقى لمولى الأم نصف ولاهما
ومن بعده إن ماتت البنت يحتوي الترات أخوها بالقرابة في اليد
ومالمول أخيها في مواليه إن ثوى
فخذ لموالي أمه النصف تهتد
وخذ لموالي الأخت نصفاً فصنوها الفقيد ومولى أمها أسوة جد
وماعاد وهو الربع من بعد إرثه
عن الأخ مولى الأم يعطاه فاقصد
وقيل لبית المال مادار كله
وقيل لمولى الأم ثلثاه فارشد
وثلث لمولى أم أخت الفتى وفي الذي قد نظمناه كفاية مهتد
ومن دون موت اثنين لا دور فاعلمن
ومن دون إيصال منعمين فأزيد
ويشترط أيضاً كون من مات آخراً
يحوز تراث الأول المتفقد
آخر الفرائض من عقد الفرائد وقيد الأوبد على مذهب الإمام أحمد رضي
الله عنه وأرضاه، تأليف شيخ الإسلام ابن عبد القوي رضي الله عنه.



كتاب العتق

لِتُعْتَقَ من نار الجحيم وتفتدي
عبيدٌ وعنه بل إماءً لِحُرْدٍ
قوي له كسبُ أمينٍ التفردُ
وعتقٌ عديم الكسب أو خفت يعتدي
للافساد حرّمه وإن أعتق اطمد
يصرف في أمواله في المؤكد
ومن متأنى الحكم إن عقلاً قد
بكل نباءٍ أو بملك المعتد
فلا عتق في بادي مقالة أحمد
بخليتك أو طلقتك أو إن تشا اشرد
عليك ولا رق ولا ملك فاشهد
على عتق المملوك لي من تطهد
ومولاي أو لله في المتوكد
وما كان في باب صريحاً لقصد
بقولك أنت ابني على المتوطد
إذا كان معروف انتساب بمحتد
ولو أنه للغير ما لم يقيد
ويضمنه بل قبل يبقى لسيد

حقيق بأن تسعى لعتق معبد
فمن أعظم المندوب عتق وخيره
ونذب بلا خلف عتاقة دين
ولا ندب في الأولى بل اكره كتابة
وإن يترجح ظن إفضاء عتقه
وليس صحيحاً من سوى من يصح أن
وعنه بلى مفلس حالة حجره
بألفاظ تحرير وعتق حصوله
وفي أنت حر من توى مدح عفة
ويعتق أيضاً من كتابة من نوى
وأشباؤها أيضاً كذا لا سبيل لي
كذلك لا سلطان لي وفككت ما
كذا نفسه ملكته وهوسائب
وعن أحمد من سبيل صريحه
ولا يعتق العبد الذي أنت دونه
ووجهان مع إمكان كون الفتى ابنه
ويعتق مع إعتاق أنثى جنيهاً
إذا كان في ذا معتق الأم موسراً

ويعتقُ إن اعتقته دون أمه وعنه إذا ألقته حيا فقلد
فيبقى كما عقلت بالشرط عتقه فكن في اقتباس العلم حبراً مقلد

فصل في العتق بالملك

ومن يتملك من محارمه الذي حرام عليه يعتقوا في المؤكد
وعن أحمد أعتق عمود الفتى فقط ولا يعتقن من من زنا في المؤطد
ولا عتق في ملك المحارم من سوى المحارم بالأنساب دون تردد
ومن حين ملك الحمل يجعل عتقه وعن أحمد بالوضع حياً فقلد
فولّد فتى من زوجة ملك جده عن الجد إرث إن تضع بعده اشهد
وأما على الأولى فحرّوذا الذي أبو طالب يرويه من نص أحمد
فإعتاق بعض الملك أو ملك بعض من يحرّ بغير الإرث من موسر اليد
يجرر باقيه بغرم لربه ولم يسر ملك بالتراث بأوكد
وعن أحمد إن كان ذا الإرث موسراً سرى في جميع العبد من مال مطهد
ويسري كاعتاق كتابه جزئه بقبض الفدا طراً إلى شقص أبعد
وسيان في عتق مشاع كثلثه وإعتاقه المحدود كالرأس واليد
ويسره ذا ملك لقيمة حصة الشريك ومغني اليوم مع ليلة قد
فلو كان معه دون ذلك قوم من عليه بمقدار الذي معه ترشد
وسائر مالا بد منه ككسره ومقدار ما لم يبلغ اعتق تبدد
وعتق شريك بعد ذا غير نافذ ويمنح قدر الحظ يوم التسرد
وإن يك من قد باشر العتق معسراً فحصته بالعتق لا غير أفرد
وعن أحمد أخرى يحرر كله ويسعى لفك الباقي غير مجهد

وتمثيله بالعبد يوجب عتقه
ومال الذي أعتقته لك يافتى
ويسري على عَدِّ الرؤوس كذا الولا
ويسري بعتق الكافرين نصيبهم
والاعتاق والتدبير في سُقْم موته
وعن أحمد لم يسرِ ذا العتق مطلقاً
ووجهان هل يسري باعتاق وارث
وكل فتى من موسرين إذا ادعى على
بعثت فكلُّ العبد حرٌ ولا ولا
ويعتق حظ المعسر الفرد منهما
وعدلان إن كانا فمع كل واحد
ومع واحد إن يحلف أحكم لنصفه
وإن يشتري^(١) كلُّ نصيب شريكه
وقال أبو الخطاب يعتق كله
ومن ذاك إن يعتق شريك ذو الغنى
سرى العتق مضموناً عليه وإن يقل
نصيبك مجاناً بشرط كذا متى
وإن قال إن يعتق فحظي قبله
وفي قول قاضينا معاً أجرٍ منها

باتلاف جزء منه للأثر امهد
وعن أحمد للعبد غير مُبْعَد
وقيل بقدر الملك لا بالتعدد
من المسلمين أفهم على المتجود
من الثلث يسري مطلقاً في المؤكد
وعنه سرى التنجيز دون المقيد
لخصته أفهم من مكاتب مُلْحَد
آخر من حظه من معبّد
وكل لنفي الغرم أحلفه ترشد
وإن أعسرا لاعتق فيه فقلد
إذا حلف المملوك حرّاً ليعدد
بحرية لازلت أهل المقصد
ليعتق ولم يسر إلى حقه أشهد
وليس بعيداً قوله فتنقد
فحظي عتيق بعده إن يسرد
فحظي حرٌّ مع نصيبك يفتدي
يكن مع فقير فيهما الحكم أظد
عتيق قضى أصحابنا بتردد
ومن منجز لا شارط جر في ردي

(١) الأصح: يشتري

فصل في بيان تعليق العتق بالشرط

يجوز ولم يلغُه سوى موت سيّد
ووطء وإيقاف وبذل التجود
حرامٌ ولكن لا يصح الذي ابتدي
يحرُّ وما عينت بالموت قيّد
كميلاً فلا تعباً بما في المجرد
بشرط قُبيل الشرط فهو لسيد
فذاك على التعليق باقي التقيد
مزيل يمين العتق في نص أحمد
فيوجد شرط جوزّنه فشرّد
وهذا اختيارٌ للتمييز فامهد
فيورث آت الشرط بعد الملحد
متى مات لم يعتق به في المسدّد
متى تدخلن الدار بعدي تشرّد
يحرُّ ولو راجي كذا إن شا بأجود
بشرط وقيل ان لم يشا لم يشرّد
بتدبيره اقض ان كان في عمر سيّد
طلاقاً وعتقاً لا يصح بأوكد
لوقف على شيئين في المتجود
تكلّمه بعد الملك لا عتق فارشد

وتعليق عتق والطلاق بحادث
ولكن له بيع المعلق عتقها
وعن أحمد وطاء المعلق عتقها
وإن قلت إن لم أضرب العبد عشرةً
ولا يوجد المشروط إلا بشرطه
وماكسب القن المعلق عتقه
ومازال عن ملك المعلق إن يعد
وليس وجود الشرط حال فراقه
وعن أحمد ما إن يزيل فإن يعد
ويخرج أيضاً في الطلاق كمثله
ويبطل مع موت المعلق شرطه
وتعليقه بالشرط من بعد موته
كأنت عتيق بعد موتي بشهر أو
وقول متى شا حرٌّ إن شا بلفظه
وفي أنت حرٌّ كيف شئت يحرّ لا
وفي أنت حرٌّ بعد موتي يكن كذا
وتعليقه قبل النكاح وملكها
وتعليق ذاك العبد بالعتق باطل
وإن قلت إن كلمت عبدك حر ان

وآخر من قنّيه حرٌّ متى يقل
من الملك حرّاً ثم إكسابه له
وأول من أفتى يجران قنّى معاً
وفي إن تلد أو أولِ الولد معتقٌ
بقولين في إعتاق حي كذا متى
وإن أشكل السباق في التوأمين أو
ليعتق منهم قارع في استهامهم
وإن يتعين بعد عتق بقرعة
ووجهان في رقّ العتيق بقرعة
فإن وقعت للميت من إرثه احسبن
كذا اقض إن تقع للحي إن كان موت ذا
ومُعْتَقَةٌ بالوصف ليس بتابع
ولا يتبع الأنثى المعلق عتقها
بلى إن تكن حال القيافة حاملاً
وفي بعته بالألف ياصح نفسه
وعن أحمد أعتقه لغو وإن أبي
وفي أنت حر قل على خفد عامه
وقد قيل بل هذا كما مر قبله
وفي كل قنٍ لي إذا قال أو مما
فقد عم من فيه لعتق تسبب
كذا قوله عبدي عتيق وزوجتي

فصححت هذا الشرط فالآخر أعدد
ويعلم ذا بالموت إن لم يقيد
فثاماً فأقِرْ لا تعمم بأجود
فإن ولدت ميتاً فحياً فأشهد
عكست لها قولاً بعكس التولد
نُسي من توى أو أبهم عتق مفرد
وليس له التعيين بل عتق أوحده
من أنسيه فاعتقه بغير تردد
إذا علم المنسي إذا التأيد
وقومُه حين العتق ياصح ترشد
بُعَيْد اقتباض الارث لا قبل تهتد
لها ولد بالعتق في المتجود
بشرطك فيه حملها في المجود
به أو لدى تعليق إعتاقها قد
أو أنت بها حر متى شاء يردد
كذا وعليك الألف في المتأكد
فيعتق وإن ياب ويحفد بأوطد
إذا هو لم يقبل فلا عتق فاشهد
يلي من الأحرار فتى ذو تجود
وقنا وشقصاً والذي لم يولد
مطلقة مع فقد نيه مفرد

فقال امرؤ ان لم تكن ذي الظبا اشهد
حقيقتها لا عتق في كل أمهد
وقيل بهذا مع تكافيهما قد
وصحح ذا محفوظ والمجد فاقته

ومن قال عبدي حر ان تك ذي ظبا
بتحرير عبدي ثم لم يتعينا
ويعتق من يتاعه كل واحد
والا فأعتق واحداً مع قرعة

فصل

ديون فعم الكل لاعتق فاهتد
وان بان مال بعد الإرقاق شرد
من العتق كالأحرار دون تقيّد
على موسر أو معسر متجرد
ومع قبض دين أو قدوم معبد
تحصل حتى يكمل العتق فاهتد
مع الضيق أو كالثلث في متفرد
على صفة وافته مضمي يوسد
أتى في طلاق مثل ذا نص أحمد
وليس سوى العبدین مال لسيد
وناقضه في الآخر الأخ فاشهد
وكل له سدس الذي عين أمهد
وان عين ابن معتقاً منها قد
ولست إلى إثبات من هو أهدي
تعين أعتق منه ثلثيه ترشد

وان بان بعد العتق في سقم موته
وعن أحمد إعتاق ثلث عتيقه
وحكم الذي حرره بتبين
وان مات مولا هم وكانت ديونه
وأمواله في العبد فالثلث معتق
من المال اعتق منهم قدر ثلث ما
وبين العبيد اقرع لتعين واحد
وان علق المولى الصحيح عتاقه
من الثلث في الأقوى اعتبر قيمة وقد
ومورث عبيدين استوت قيمتهما
مع ابنين قال ابن أبي معتق لذا
بحق بعث الثلث من كل واحد
ونصف الذي ياصاح ينكر عتقه
وقال أخوه أعتق الأب واحداً
فبينهما اقرع فان وقعت لمن

وباقية رُقْ إن هما لم يكملًا
وإن صادفت من لم يعين فثلثه
ونصف المعين ثم يبذل نصف ذا
فبين كلا الحين أقرع وبينه
برقُ كلا الحين أو فاضلٍ على
وإن أحد الحين ياصح صادفت
وأعتق منه قدرَ ثلثهما معاً
وقد قيل أقرع بين حييهم فقط
وإن خلف المولى ثمانية فخذ
وسهماً لمن ثلثاه حر وخمسة
ومعتق عبديه وقيمة واحد
وقيمة ثانٍ مثل ثلثيه قدر الجميع بثلث الإرث وافرغ لتهدّي
فإن صادفت من قدر مائتين في
فيعتق منه مثل قدريهما معاً
 وخمسة أتساع من الآخر اعتقن
وإن أعتق المولى لدى سقم موته
فإن تستوي^(١) ياصح قيمتهم ولا
فبينهم أقرع بسهم مجرد
فمن وقع السهم الفريد بحقه
وإن قال منكم واحد حر أحذه
ومن يشترط عتقاً لعبد إلى غد

(١) الأصح : تستوي.

عتاقته فافهم مرادي ومقصدي
عتيق ومنه السدس للمتمرد
وسدس المسمى للمقر به زد
فإن خرجت حرية الميت فاشهد
تتمّة ثلث منها فوق ملحد
فقدّرهما كلّ التراث تسدّد
حكاه أبو بكر مقالاً لأحمد
وأسقط حكم الميت فاختر وجود
لحرية سهمين غير مزيد
لرق ومهما وافق افعل تسدّد
ثلاث مئآت كاملات التعدّد
وقيمة ثانٍ مثل ثلثيه قدر الجميع بثلث الإرث وافرغ لتهدّي
ثلاثة اضربه كذا نحو ذا اعدّد
إذا قيس بالست المئين فقيّد
إذا صادفته قرعة العتق تقصد
أو أوصى كذا دبر ثلاثة أعبد
يفي ثلثه إلا بإعتاق مفرد
لحرية فرد وسهمي تعبّد
فأعتقه دون الآخرين وشدد
على ما ذكرنا حدّو خبر مجوّد
فلا عتق للبعد الرقيق إلى الغد

باب التدبير

وتعليق عتق القن بالموت يافتى
وتدبير من صحت وصيته أجز
فكل صريح ثم صرح به هنا
ومشترط تعليق لفظ كليهما
ومن علق التدبير والعتق إن يمت
وصححه من ثلث الصحيح بأوكد
وقدم على التدبير إعتاق مُدنف
وقول الفتى إن شاء فهو مدبر
كذاك متى شئت دبّرت أو متى
وإن قلت أنت الحر بعد منيتي
فقولان في تصحيح هذا وعتقه
وإن عبد كفار هُدي قبل خدمة
بتنجيزه في الحال لكن عليه للموصي لأجر الخدمة أفهم بأبعد
وإن يبطل التدبير بالقول أو يبع
يوصف وعنه كالوصية أبطلن
ووطء التي دبرتها لك جائز
ومن ولدته بعد أسباب عتقها
وقيل إذا لا يعتقون بعثقها
وعنه إن وجد من بعد تدبيرها فلا

فذلك تدبير الإماء وأعبد
بألفاظه أو لفظ عتق وأكد
ولكن كنايات العتاق المعدد
بموت مسلّم مطلق أو مقيد
ولم يوجد الشرط المرصد يفسد
ومن ثلث ذي سقم السوي لا تردد
والايضا بعثق مثل بل بعدما ابتدي
فما مجلس الشرط اختيار بأوطد
تشا فمتى شا في حياتك يفقد
بشهرين أو من بعد خدم معد
به ومتى أبري من الخدم شرد
لبيعهم شرط لإعتاقه اشهد
بتنجيزه في الحال لكن عليه للموصي لأجر الخدمة أفهم بأبعد
متى عاد لم يبطل كعتق مقيد
وبعه إن تشا أو هبه في المتوطد
كذلك من ولدتها فتقلد
له حكمها إن كان من غير سيد
كمن ولدته قبل ذا في المؤكد
ولم يقف في الإبطال مالم يقصد

وما ولدته بعد تدبيرها فلا
وكالأم أولاد المدبر وعنه من
فان لم يفي^(١) ثلث الفتى بهما معاً
وقول ذوي الميراث في سبر وصفها
ويبطل إيلاد لقوة حكمها
ومن لم يطاء أمأ له وطء بنتها
وتدبير من كاتبت أو عكسه أجز
وإكسابه إرث في الأولى وعنه بل
وقيل من الثلث احسبن الأقل من
كذا الحكم إن كاتبت أم تولد
وتدبير شرك ليس يسري بأوكد
فإن يُجز العتق الشريك سرى إلى
وذا الكفر ألزمه إزالة ملكه
وقيل إن يدم تدبيره لم نزله بل
يلي أمره عدل من الكسب متفق
من الثلث جوزه إن يمت أو بقدره
وباقية تدبير على السيد استمع
فإن صح أثبتة في الأولى بشاهد
وما جحد تدبير رجوع بأجود
ولو مات مرتداً بأرث جناية

(١) الأصح: يفي.

تدبره إتباعاً لها في المؤطد
تسر باذن يتبعوه بمعقد
فبالقرعة أخرج معتقاً كالمعد
ليقبل وقيل اقرع ولا تتردد
إذا ما طرى تدبير الأنثى الذي ابتدي
من الغير حتى بعد تدبير اعضد
وأعتقه إن أدى إليك وأورد
له إن يمت من قبل تعجيز اشهد
قسّمته أو باق دين المعبّد
وبالعكس ولتعق بموت المسود
وعنه بلى من موسر كالتولد
إلى المدبر في الأولى كعتق فقيد
في الأقوى عن العبد المدبر إن هدي
إلى الموت يكفيه وبينهما اصدد
ومازاد للمولى وإن قل يرفد
وباقية إرث بع على غير مهتد
في الأقوى ومع ورأته لا تردد
مع امرأتين أو يمين المعبّد
ولم تلغ في الأولى بردة سيد
عليه لمولاه بغير تردد

باب الكتابة

وإن كتاب العبد ببيعك نفسه
وذلك ندب للأمين وكاسب
وتكره في الأولى لمن ليس كاسباً
وعن أحمد إن لم يخف مفسداً فلا
وإن كاتب المرء المميز عبده
وان كوتب العبد المميز جوزن
ولا تمضين إلا بكاتب في كذا
وقد قيل شرط قصد ذا أو مقالة
ولا تمضها إلا بهال مقدر
من العلم بالمشروط من كل واحد
بما جوز الإسلام فيه يجوزن
وصححها القاضي بمطلق أعبد
وتنفذ ياهذا بهال وخدمة
ولو ولي العقدان تراخى وإن يحل
ولا تبطلن من أصلها بسقامه
وحكم كتابات على خدمة فقط بوقت

بهال له في ذمة مترصد
وعن أحمد إن باع إحتم وأكد
وقيل إن يئس من كافل متعهد
وتصححها من جائز بيعه قد
باذن ولي صح في المتجود
من المال لا من ثلث مضنى بأوطد
وإن لم يقل إن تُعطينه يسرد
ويفسد بتنجيز وشرط مبعّد
مباح بتقسيط لوقت معدد
وعنه اندب التخمين واحكم بمفرد
يكاتب به المولى وما لا فلا اردد
وقال من اللذ هو من أوسطهم جد
كالإيجاب في علم بوقت محدد
به المال صححها على المتوطد
زمان اشتراط الحق بل وقته قد
لنجم بل نجوم تردد

فصل

عليه في الأولى وأعطه الفضل في اليد
وألزمه أن يأتي إذا ذاك وامهد
على القول لم يعتق بملك بأوكد
وفي الثاني باقيه لورائه اعتد
عليه بوضع أو تبدل من اليد
عن الربع لم يعتق على المتوطد
إذاً ولدي محفوظ لا ولتخلد
يخلف وفاءً ثم لم تفسخ امهد
ودون الوفا بالملك لا إرث سيد
على قبضه ما لم يضر بأوكد
ويوضع عنه بعضه وضع أجود
على أن يزيدا فيهما اردد بأوطد
صحيح في الأقوى واعط أرشاً لسيد
محافضةً شرعاً على عتق أعبد
بغير رضی منه فعن عتقه حد

ويعتق بالإبرا وإيفاء كل ما
وعنه بملك المال يعتق مطلقاً
وينسخ العقد إن يمت عن وفائه
وما مات عنه ملك مولاه كله
ويلزم أن يؤتیه ربع الذي له
وإن يؤتیه ما فوق ربع ويعجزن
ويملك مولاه على النص فسخها
وكالموت إن يردّه ولو ميت فإن
على سيد من ذي الذي الإرث قيمة
ويعتق بالتعجيل واجبر مكاتباً
ولا بأس في تعجيل مال كتابةً
وفي الدّين والتعجيل إن يتراضيا
وإن بان في المقبوض عيب فعتقه
وإن شاء يعطي قيمةً بعد رده
وإن بان ما أعطاه ملكاً لغيره

فصل

وَيَمْلِكُ بِالْعَقْدِ الصَّحِيحِ مَنَافِعاً
لَأَمْوَالِهِ كَالْبَيْعِ أَوْ كِإِجَارَةٍ
وَيَنْفِقُ فِي نَفْسِهِ وَمِلْكِهِ وَوَلَدِهِ
وَمَعَ عَجْزِهِ إِنْ لَمْ يَشَأِ الْفَسْخَ سَيِّدٌ
وَيَمْلِكُ أَسْفَاراً وَأَخْذَ تَصَدُّقٍ
وَمَحْتَمَلٍ أَلَا يَسَافِرُ مَدَّةً
وَلَيْسَ لَهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ تَبْرُعُ
وَتَكْفِيرُهُ بِالْمَالِ ثُمَّ تَزْوُجُ
وَوَجْهَيْنِ^(٢) فِي بَيْعِ النِّسَاءِ وَقِرَاضِهِ
وَإِعْتَاقِهِ بِالْمَالِ فِي ذِمَّةٍ وَفِي
كَذَا فِي اقْتِصَاصِ الْمَرْءِ مِنْ عَبْدِهِ إِنْ جَنَى
وَقِيلَ كَمَا ذُنُوبُهُ لَهُ أَهْدَى الطَّعَامِ
وَلَا يَضْمَنُ مَالاً وَلَا يَتَكَلَّفُ
وَوَجْهَيْنِ إِنْ يَتَّبِعَ مُحَارِمَ حَرَمَتْ
وَيَمْلِكُهُمْ إِنْ لَمْ يَضُرُّوا بِمَالِهِ
وَلَيْسَ لَهُ مِنْ بَعْدِ إِبْطَالِ مَلِكِهِمْ

وَإِكْسَابُهُ مَعَ كُلِّ فِعْلٍ مَجُودٌ
وَبَيْنَهُمَا حَرَمٌ رَبَا فِي الْمُؤْتَدِ
الَّذِينَ هُمْ أَتْبَاعُهُ بِالتَّعَقُّدِ
فَالْزِمَهُ بِالْإِنْفَاقِ لَا تَرُدُّ
وَلَوْ نَفْيًا بِالْشَّرْطِ فِي الْمُتَأَكَّدِ
يَحِلُّ وَقَبْلَ الْعُودِ نَجْمٌ كَأَبْعَدِ
وَعَنْ قَرْضِهِ أَوْ إِنْ يَحَابِي^(١) فَأَصْدُ
كَذَلِكَ تَسْرِيهِ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِ
وَرَهْنٍ وَتَزْوِيجِ الرَّقِيقِ الْمَعْبُودِ
كَتَابَتِهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْمَسْوُودِ
عَلَى عَبْدِهِ مِنْ دُونِ إِذْنٍ تَرُدُّ
وَالدُّعَاءُ إِلَيْهِ وَلِيَعْرِفَ غَيْرَ مَفْسُودِ
بشخص وإن يوصي^(٣) بهال ليردد
بلا إذن مولاه عن الصحب أسند
بلا عوض من باذل متجود
له حكمه في عتقه والتعبد

(١) الأصح : يحاب .

(٢) الأصح : ووجهان .

(٣) الأصح يوص .

وإن يُجْزِ المولى عتاق مكاتب وقيل وذا الأقوى له ماله ويعتقون بالإبرا خشيةً من تكيد وزوجته إن يشر المكاتب وعكسه ويتبعه أولاده من إمائه ومن أمة المولى له ليس تابعاً وما ولدته في الكتابة تابع

يصح وهم مع ماله ملك سيد يصح ولكن النكاح ليفسد ويُحْكَم في الأقوى له بالتولد بنوه سوى بالشرط في عقده قد لها من رقيق أو مكاتب أعتد

فصل

وإن يجن مولاة عليه خذ ارشهُ له أجره فيه وقيل كمثله وإن كاتب المولى فتاة فلا تُبح وأدبهُ في وطء بغير اشتراطه وإن طاوعت في الوطاء مع علمها فلا فإن ولدت منه فحر وإن ترد وإن تشتهي^(١) عتق الكتابة فلتجد وإن عجزت تعتق عقيب مماته ويسقط عنها ما تبقي وكسبها وحرم ولو مع شرطه وطء بنتها وإن كان قد أوصى به بعد موته وإن وطأ من كاتبها فخذ لها

وفي الحبس واستخدامه فتوحد لينظر وقيل الأرفق افعل تجود له وطأها لكن بشرط بأوطد ومنه لها مهر كمولاتها جد تطالب لها بالمهر في المتجود عتاقة أولاد تدُم في التعدد بأنجمها طراً تُحر وتُشرد وإن مات قبل العجز تعتق كولد لها اجعل وقيل اجعل لوارث سيد ولا حد بل مهر كأكسابها اعدد لها إن وفي الثلث بذلك تمدد وعجل بمهر المثل من كل مفرد

(١) الأصح : تشته .

ومولدها غرّمه حظّ شريكه
وأوجب عليه مهر أمثالها لها
ويغرم في الأولى من الولد حظّه
وقيل لرب الشرك في المهر قسطه
ويضمن أيضاً للشريك نصيبه
ولم يسر إيلاد الفقير بل الغني
ومع عسره إن يعجز فحصة غيره
وحلل لمن يعتق سواء نكاحها
وإن ألحقت أولادها بهما معاً
ويعتق منها حظّ كلّ بموته
ولكن متى يعجز فإن كان موسراً

فصل

أصح ويبقى عند ثان كمبتدي
له ومتى يعجز له رقه طد
ليمسك بأرش أو يشاء ليرد
وإن كان في وارث تاو ملحد
وهي عقدها من بعد عجز بأوطد
فبادر فاستفداه من أرض جحد
مكاتبه يسمح بهال به فدي
متى يؤته يعتق له بالولا اشهد
ويلزمه كل الفدا لم أبعد

وبيع الذي كاتبته جائز على الـ
ويعتق إن أدى إلى الثاني والولا
ومع جهله عيب الكتابة إن يشا
ومع جهل ذي سبق فأبطلهما معاً
يعاد لمولاه المكاتب زوجة
وإن أسر الكفار عبداً مكاتباً
بمعلوم مال مشترى إن أراد
ويبقى على حال الكتابة عبده
ولو قال يعطى الربع بينهما معاً

فصل في جناية المكاتب

ويلزمه إن يحن فدية نفسه
وعن أبي بكر يخاصص فيهما
تقرر عتق واستقر فداؤه
ومع عجزه إن يحن في حق سيد
وإن كان ما يحنه في حق غيره
وفدى بما قد قل من أرش فعله
وعنه إذا كان الفداء عليه أو
وأما على المولى إذا طلب الفدا
وقيل بكل الأرش في كل حالة
به كله في ذمة دون نفسه

بإل به قبل الكتابة يفتدي
فإن يفتدي من قبل حجر مصدد
عليه وإن يعتق ففي مال سيد
فإن له تعجيزه لم يفند
فإن يفد إلا بعه قناً وأورد
وقيمته في الأظهر المتأكد
على سيد للعتق حقاً وأبعد
فحيثئذ بالأرش أجمع يفتدي
ومع عجزه عن دين من عامل اعهد
وعنه بكل صحح المجد فاقصد

فصل

وتلزم بالعقد الصحيح كتابة
ولو مات مولاه ولو جن لم تزل
ويفسدها تعليق مستقبل ولا
وبالعجز عن نجم له فسخها وعن
وللعبد حتى ذي التكسب فسخها
وعن أحمد لاعجز حتى يقول قد

فليس لكل فسخها فتقلد
ولو صار محجوراً عليه فقيد
خيار لها لكن متى شرط افسد
إمامك بل نجمين إذا فأزيد
سوى مع ملك لك وفاء بأوكد
عجزت ومن مقصوده إنفاق سيد

ويعتق بالإبرا وإيفاء كل ما
وعنه بملك المال يعتق مطلقا
وينفسخ العقد إن يمت عن وفائه
عليه وباقي ما حواه له أعدد
وألزمه إن يأبى (١) إذا ذاك فاطهد
على القول لم يعتق بملك بأوكد

فصل

وإن كاتب المرء العبيد بصفقة
وقسط على مقدار قيمة كلهم
وقال أبو بكر بل اقسام كعدهم
ومن قال قد أديت فوق مقرري
وإن يدعي (٢) من كاتبوه جماعة
وصدقه الباكون شاركم إذا
ويقبل قول اثنين في عتق حظه
وإما تكاتب بعض عبدك يافتى
ويملك من أكسابه قدر جزئه
ويعتق إن كان المكاتب موسراً
ويسري إلى الجزء المدبر والذي
وقال أبو يعلى إذا بطلا سري
ويضمن إن يسري (٣) نصيب شريكه
وإن كاتب الاثنان عبدهما يجوز

على عوض فرد فصصح وجود
لدى العقد في كل المساوي المفرد
ولا عتق إلا مع إذا الكل فاشهد
فقول الذي ينفيه فاقبل ترشد
أداء فأبدى واحد جحد مورد
بما قبضوه منكر ذو تجحد
إذا عدلا مع قبضه في المؤطد
وشركاً بلا إذن الشريك فجود
المكاتب والباقي لذي الملك أورد
أو أدى إليه ضامنا حظ أبعد
يكاتب عتق من شريك بأوطد
وإلا فلا يسري بغير تقيد
بقيمته لا بالمبقى بأوكد
وسيان عقد الاستوا والتزيد

(١) الأصح : ياب

(٢) الأصح : يدع

(٣) الأصح : يسر

ويلزمه الإيفا على قدر ملكهم ولا عتقَ إن يبدو بايفاء مفرد
وإن كان عن إذن الشريك أداؤه إليه مع اليسر اعتقنه بأجود
ويعتق على من تم إيتاؤه بما شرطناه مع يسر بغير تردد

فصل

وقول الذي يبقي الكتابة فاقبلن وفي المال في الأقوى اقبلن قول سيد
وعن أحمد بل مُرهُمَا يتحالفا ومن قوله المقبول بالحلف أكد
ويعتق مولاه ببينة الأدا ولو شاهداً مع حلفه أو بخرد

فصل في الكتابة الفاسدة

وشرطهم فيها الخيار لسيد وأن الولا للغير شرطُ المفسد
كذا الجهل والتحريم في عوض بها ويبطل دون العقد في المتوطد
وكل له إن قلت تفسد فسحها ولاعتق بالإبرا بل بالأدا قد
ويملك من قبل الأدا أخذ ماله مكاتبه مع فاضل بعد مورد
ووجهان في فسح بموت مكاتب وحجر جنون أو سفاهة سيد
كذلك في استتباع أولادهم بها كذلك في الأكساب وجهين أسند

فصل

وألزم ذي كفر إزالة ملكه عن المهدي لا بالكتابه بأجود

باب أمهات الأولاد

وإن أمةً تحمل من الحرِّ مالِكاً
متى ولدت من قد تبين خلقه
وإن مات أعتقها من المال كله
وأحكامها فيما سوى ذاك كالإمّا
وإن وضعت مالم يبين فيه خلقه
له مبتداً خلق الأناسي لم تصر
وعنه بلى وعنه في غير عُدّة
ومحبّلها في غير ملك متى تصر
وعنه بلى وعنه بالملك حاملاً
إذا احتمل استيلاده قبل ملكها
وذاك إذا مامات غير مبيّن
وأولادها من غير سيدها له
وإن من إمّا الكتابي أسلمت
وإن حبّلت قدم لأحرار ولده
وعنه ومثل الحظ من مهرها وعن
وإن وطيء الثاني بجهل فمهرها
وإن كان مع علم بأحكام سابق
وإن كان ذا عسر وقيل بل احكمن
ومن مات أعتق حظّه ومبادر

ولو بعضها أو من أبيه المولّد
أو البعض عادت للغني أم مولد
وعن نقل ملك والوسيلة فاصدد
فأجر وزوجها وطأ ولتحفد
وقال ثقات من قوابل خرد
به أم ولّد في الصحيح المؤكد
ولا حكم للموضوع غير المقيد
له لم تصر أمّا لولد بأوكد
ووجهان مع إقراره بالمولّد
على أول الثالث الخلق قيد
وكل مجوز بيعهن فما هدي
بأحكامها والعتق بالموت أشهد
فيمنع منها المرء مالم يكن هدي
وقيمة حظ للشريك ليورد
إمامك مع حظ الفتى من مولد
ويفدي بنيه إن يلد يوم مولد
فأولاده منها رقيق لمبتد
بها لهما في العسر أم تولد
بإعتاقه يسري إلى حظ أبعد

إذا كان ذا يسر عليه مضمناً وقد قيل مجاناً وقيل ليفرد
وإن مات مولاهـا وهي منه حامل فأولى لها الإنفاق حتى التولد

فصل

وبالأرـش يفديها متى تجن كله وعنه بالأدنى منه أو قيمة قد
كذلك في تضمينه كلما جنت وعنه متى عادت بذمتها طد
وتعتق وإن تقتل ولو مع تعمّد إلى قتل مولاهـا بغير تردد
ويقتص منها إن أحب وليّه ومع عفوه للمال والخطأ شهد
بإلزامها ما قل من قيمة لها ومن قيمة المقتول لا تزيد
وقاذفها عزّره واردعه يفتى وعنه عليها الحدّ فاجلده ترشد



كتاب النكاح

عليك بحمد الله جل ثناؤه
 وكن عالماً أن التزوج سنة
 ومذهبنا استحبابه وهو واجب
 وعن أحمد أوجبه في العمر مرة
 وإن اشتغال التائقين مفضل
 وقولان فيمن ليس تدعوه شهوة
 وخذ من نصيح يا أخي وصية
 ولا تنكحَن إن كنت شيخاً فتية
 ولا تنكحَن من تسم فوقك رتبة
 وهذا لعمرى جملة في اشتراطه
 ولا ترغبَن في مالها وأثاثها
 ولا تسكنَن في دارها عند أهلها
 فلا خيرَ فيمن كان في فضل عرسه
 ولا تنكرون بذل اليسير تنكداً
 ولا تسألن عما عهدت وغض عن
 وكن حافظاً إن النساء ودائع
 ولا تكثر الإنكار ترمي^(٢) بتهمة
 وصل على خير البرية أحمد
 وأوجب بقول عنه بل مرة قد
 على خائف من معنت متوقد
 بقول بلا خلف لفحل وخرّد
 لدينا على شغل بنفل التعبّد
 إليه كعنّين وشيخ مزجد
 وكن حازماً واحضر بقلب مؤبد
 تَعش في ضرار العيش أو ترض^(١) بالردى
 تكن أبداً في حُكمها في تنكد
 الكفاءة إذ فيه كمال التودد
 إذا كنت ذا فقر تذللّ وتطهد
 تسمّع إذا أنواع من معدد
 يروح على هون إليها ويغتدي
 وسامح تنل أجراً وحسن تودد
 عوار إذا لم يذمم الشرع ترشد
 عوانٍ لدينا احفظ وصية مرشد
 ولا ترفعنّ السوط عن كل معتد

(١) الأصح: ترضى.

(٢) الأصح: ترم.

ولا تطمعن في أن تقيم اعوجاجها
وسكنى الفتى في غرفة فوق سكة
وإياك يا هذا وروضة دمنة
ولا تنكحن في الفقر إلا ضرورة
وكن عالماً أن النساء لعُبُّ لنا
وخير النساء من سرَّت الزوجَ منظرًا
قصيرةُ ألفاظٍ قصيرةُ بيتها
عليك بذات الدين تظفر بالمنى
حسية أصل من كرام تفز إذا
وواحدة أدنى من العد فاقنن
ووجه الفتاة انظر إذا رمت سبرها
وعنه إلى وجه وعنه وكفها
وينظر مستامٍ إلا كل ظاهر
كذلك في قول ذوات محارم
وقيل لينظر غير مابين ركبة
كذا حكم ذي التميز من غير شهوة
ووجه الفتاة انظر إذا كنت شاهداً
وما كان فيه الداء من كل جسمها
وينظر وجه الخود والكف عبدها
بداءً وتخيئ وشيخوخة فقس

(٣) الأصح : تهد وتهند.

(٤) الأصح : يبدو

فما هي إلا مثل ضلع مزد
يؤول إلى تهمة البري المسدد
سترجع عن قرب إلى أصلها الردي
ولذ بوجاء الصوم تهدي^(٣) و تهدي
فحسن إذا مهما استطعت وجرّد
ومن حفظته في مغيب ومشهد
قصيرة طرف العين عن كل أبعد
الودود الولود الأصل ذات التبعد
بولد كرام والبكارة فاقصد
وإن شئت فابلق أربعاً لا تزيد
وما يبد^(٤) منها غالباً في المؤكد
كمحرمها من غير خلوة أبعد
يرى غالباً والرأس مع ساق نهّد
فكن واعيا واحفظ لنفسك واجهد
إلى سرّة في الصورتين فقيد
وإلا كمحرمها وعنه كأبعد
عليها وإن بايعتها انظره واعقد
فبالنظر احكم للطبيب المجود
ومن لم يكن ذا إربة في المؤكد
وليس من الطفل استتارُ لخرّد

وطفلتنا بين الرجال كطفلنا مع النسوة افهم ما أقول وأرشد
 وإن طفلةً أضحت مميزةً فكالمميز فيها الحكمُ للمتفقد
 وإن كان يبدو غالباً من عجائز النساء فمن ينظره ليس بمعتد
 كذا الحكم في الشوها ووجهِ أجنب وكفا لينظر آمناً في مبعد
 وكلُّ له من جنسه نظرٌ إلى سوى العورةِ الفحشاء ذاتِ التزید
 ومحرمُ رأيِ المردِ مع شهوةٍ فقط وقيل ومع خوفٍ وللكره جود
 وهل ينظر النسوانُ مالميس ظاهراً يرى غالباً منا فقولين أسند
 ومحرم إن كان العيان لشهوةٍ إلى كل من سميتُه في التعدد
 وكل له من زوجه لمسُ كله مع النظر افهمه بغير تقيد
 كذاك مباحات الإماء لربها وإن زوجةً ينظر سوى عورة قد
 ومن ألحق الخنثى به أعط حكمه وإلا فخذ بالاحتياط وشدد
 ويكره نومُ اثنين في الثوب مفرداً وثنيتين مع تمييزهم والتجرد

فصل

ومحرم تصريحٌ لغير مطلق بخِطبة من هي في زمام التعدد
 ومحرم تعريضٌ لرجعيةٍ ولا تحرمه من بعد الثلاث ومُلحد
 ووجهان في التعريض في عدة التي تبين بها غيرُ الثلاث فأطد
 وتعريضه إني لمثلک راغب فلن تسبقيني ثم تأتي بمبعد
 وخطبتها احظر ان أجيب موحد صريحاً وبالتعريض في المتأكد
 وإن ردَّ حلله ومع جهلنا بما جرى فعلى وجهين في الحل أسند
 وذلك مع إجبارها من وليها ومنها الرضا والردُّ إن لم تطهد

وعقد له ندب مسا يومِ جمعة
ومن بعدها إيجابه وقبوله
وسل خيرها الرحمن ثم استعذه من
وخطبة عبد الله من قبل أسرد
وبالبركات ادعُ بخير لعقد
أذى شرها عند الزفاف تسدد

باب أركان النكاح وشروطه

وأركانه الإيجابُ مثل قبوله
وما خصه من كل لفظ لعاجز
ووجهان فيمن يستطيع تعلماً
كذا الحكم في لفظ العقود فإن يقل
وقولك هل زوجت للأب ثم هل
وقالا نعم والشاهدان بمحضر
وصححه بالإيما وخط لأخرس
وليس التراخي في القبول بمبطل
وإن يترأخى^(١) بعد مجلسهم فلا
وإن يتقدم لم نصححه بثةً

بألفاظ تزويج والإنكاح قيد
عن العربي المحض والمتعود
وتعليقه بالآت شرطاً لفسد
قبلت ولم يقرن بإيجاب مبتدي
قبلت لزوج راغب متودد
من القول صح العقد في المتوطد
وفي خط ذي نطق بوجه مبعد
بمجلسه من غير شغل بمبعد
يصح على المنصور من نص أحمد
ولو صححوا تقديمه لم أبعد

فصل

وتعيينك الزوجين في العقد شرطه
ولا تخطبُنْ سعادى فتقبل غيرها
ومن شرطه أيضاً رضا الزوج مطلقاً
ووصف اشتراك من يراد وقيد
لدى العقد مع جهل بتغريير اردد
سوى الطفل والمعتوه ممن يلي قد

(١) الأصح: يترأخ.

ومحتمل أن ليس يُجبر عبده
وفي ماله الإنفاق والمهر مطلقاً
فليس لمولاه من الكسب منعه
ويشترط أن يرضى الولي وإذنها
فلأب إيجاباً وعنه سوى التي
وليس له إيجاباً ذات ثبوتية
وفي ثيب قد ميزت بعد تسعها
وعنه بل البكرين من دون ثيب
وما إذن ذات الميز من بعد تسعها
وليس لباقي الأوليا في كبيرة
سوى ذات جن قد بدا ميلها إلى الرجال لهم تزويجها خوفاً مفسد
وللسيد إيجاباً إلا ما في ثبوتية
وأبطل عليه العقد من غير إذنها
ومُستحسن يستأذن الأب بالغاً
وتزويج ذات الميز من بعد تسعها
وليس لهم تزويج صغرى بأوكد
سوى أنها تختار عند بلوغها
ومن إذنها شرط متى أكرهت فلا
إجازتها مرضاتها بنكاحه
وإذن الفتاة البكر منها صماتها
ونطق التي ثابت ولو بزنا ولا اعتبار بغير الوطاء من متحد

بحال وفي العبد الكبير كذا اعضد
وعنه بكسب العبد أوجبها قد
فإن يتعذر إن يشا الفسخ يسعد
سوى طفلة أو ذات جن منكذ
لها التسع مع تمييزها لم تقصد
مكلفة فافهم ولا تتردد
وبكر كذا أو بالغ كلاً اطهد
وعنه سوى ذات البلوغ لتطهد
مع القول لا تُجبر صحيحاً بأوكد
بلا إذنها تزويجها فتقلد
سوى ذات جن قد بدا ميلها إلى الرجال لهم تزويجها خوفاً مفسد
ومع كبر حتى مع الفسق فاشهد
وإن رضيت من بعد فافهم وقيد
وبكرا وأم البنت عند التعقد
بإذن على القولين في الصحة اعقد
وعنه بلا مع حكم عقد مشيد
وفي ذاك جمع الخيرتين فأطد
تصح وعنه إن أجازت ليشدد
وتكينه من وطئها فتفقد
ولو مع ضحك أو بكاء مردد
اعتبار بغير الوطاء من متحد

فصل: الشرط الثالث الولي

وصحتها من شرطها افهمه كونه
وكن عالماً أن الولي لحرّة
ويشترط كون المرء حُرّاً مكلفاً
وعنه يلي ذو الفسق والمرأة التي
وليس لها ياصاح تزويج نفسها
ومأمليكت أو اعتقت فوليتها
وعنه يليها أي من أذنت له
ومن غير إذن كالفضولي عقدها
إذا شئت التزويج مع قولنا تلي
وأولى ولي الحرّة الأب يفتى
وبالابن ثم ابن ابنها في هبوطه
من الأبوين ابدأ به ثم من أب
كذلك ثم العم ثم ابنه كذا
ومن كان في التعصيب أقرب فلليل
وينقل تقديم ابنها قبل جدها
وبالعكس في قول وسو بثلث
وبعد يليها معتق فعصيته
وإن كان طفلاً عنه أو دون حلمه
فصح بأوصى الأولياء نكاحها

بعقد ولي مرتضى الفعل مرشد
لأدنى عصب دينه دينها اشهد
حلالاً ستر الحال في التأكد
لها من إماء أو عتيقتها قد
ولا غيرها في قول كل مسدد
ولي لها مع إذن التأكد
بشرط ولي من قريب وأبعد
كذي الخلف أيضاً في عتيقتها اطردها
عليها وإلا من يلي النسب يعقد
فقدمه ثم الجد في علو محدد
لفقدتهما اعقد ثم بالأخ فاعقد
وعنه سواء ثم نسلها اقصد
فعم أب ثم ابنه مع تبعد
هنا مثل ترتيب التراث فقيد
فحيث عن جدها الأخ بعد
فكن في طلاب العلم خير تفقد
كما مر والسلطان بعد ليعقد
الأحق وذا رق وكفر ترمد
ومع فقدهم بالحاكم المتقلد

وإن عَضَلَ الأولى يزوج أبعد
كذا ان غاب أولاهم ولم يستنب إلى
وقيل التي في العام يقطع مرة
وقيل التي لم تأتِها الكتب أو تصل
وليس يلي الكفار مسلمة سوى
كذا الحكم في المأسور إن لم يواتنا
ولكن يلي إنكاح كافرة على
وقيل يليه مسلم ما باذنه
ويشترط إذن المالكين جميعهم
ولا يلي ذا الإسلام كافرة سوى
ولا يتولى المرء من أسلمت على
وإن زوج الأقصى وذو الحظ حاضر
ويغني غناء المرء منهم وكيله
ويملك ما للمرء منهم وصية
ومع عصابات الخود عند ابن حامد
وإن يستووا صححه من كل واحد
وإن تجد ابني عمها منها أخ
فان عقد المقرؤ فاحكم بصحة
وإن زوج الخود الوليان فاهدها
فان دخل الثاني بها وهو عالم
وألزمه مهر المثل واحكم بعدة القروء من الوطء الأخير المفسد

وعنه بل السلطان ذو الحكم واليد
مسافة ما فيه مشقة قصد
وقيل مدى ما يوجب القصر فاشهد
إليها ولا يأتي جواب لمبتدي
بملك له تنفيه إن أسلمت قد
مراجعة منه وإن قرب اشهد
كفور وذو الإسلام في المتجود
وقيل يلي القاضي باذن ليفرد
ومعتق بعض مع ملك المعبد
بملك أو السلطان ذو الحكم واليد
يديه وعنه بالولاية أشهد
ولم يعضل اردد كالغصوب بأوكد
بصحة عقد في مغيب ومشهد
وعنه بتزويج متى يوص يفسد
فان عدموا صححه من غير مبعد
وقدم تقياً ثم ذا السن تحمد
لأم هما سيان ياذا التفقد
على أظهر الوجهين لا بالتقيد
إلى أسبق الزوجين والثاني فاطرد
بأن لها زوجاً فعرف وشرد
وألزمه مهر المثل واحكم بعدة القروء من الوطء الأخير المفسد

ولا يقربنها الزوج حتى تحيضها
 ليفسخ ذو الحكم النكاحين بته
 وعن أحمد أقرع ومن غير قارع
 لقارعهم عقد بأولى وقيل إن
 بلا حاكم أقرعت مثل علمنا
 ودعوى العروس سبق في واحد فلا
 وإن تك خوذ الأولى لها ولا
 إلى رجل عدل من الناس أمرها
 وعن أحمد لا بد من ذي ولاية
 وإن فهمت يوماً إشارة أحرص
 وغير مجاز أن يزوج مجبر
 بغير ولي غيره والتي لها
 وعنه مع التوكيل في طرف كذا
 ويكفيه أن جوز زوجتها له
 وبشرط فيه إذنها لو كيله
 وعنه أن تولى مجبر فيهما أجز
 ومن قال مولاها جعلت عتاقها
 تحرر كذا أعتقتها وجعلته
 وإن لم يقل من بعد عند ابن حامد
 وسيان تقديم العتاق بلفظه

(١) الأصح : تأت

ثلاثاً وإن تجهل بأيهما بدي
 وتنكح من شاءت بغير تقيد
 بتطليقها من غير مهر وجدد
 تأت^(١) اتحاد الوقت عقديهما اردد
 بايقاع عقديهم معا فارو واجهد
 ترجح بدعواها على المتجود
 ببلدتها قاض لتأذن وتردد
 ليحطاط في الكفاء احتياط مؤيد
 وإن يكن الاعمى ولياً ليعقد
 فان يتزوج أو يزوج فوكد
 عتيقته أو ذات جن يلي اشهد
 من الإذن أن تأذن له ان تشا اعقد
 من اجتماع فيه بقولين أسند
 بوجه لنا أو قد تزوجتها قد
 لإيجاب عقد لا قبول فقيد
 وقيل سوى تزويجه نفسه قد
 صداقاً لها يوماً بمحضر شهد
 صداقاً لها والعقد صحح بأوكد
 تزوجتها بالعطف لم يتأكد
 وتأخيره إن لم يطل فعل مبتدي

ويرجع بالتطليق قبل دخوله
ومع قولنا ما إن يصح نكاحها
ومهر الفتاة العتق لكن إذا أبت
عليها بنصف القيمة اشهد ترشد
لستأنفا عقداً بإذن مجدد
بقيمتها مرها تعجل لسيد

فصل

ومن شرطها أيضاً شهادة من بهم
ووجهان في مستوري الحال يافتي
ووجهان أيضاً في عدو لبعضهم
فلو بان بعد العقد فسق شهوده
وعن أحمد بالفاسقين ليعقدوا
ولا تعقدن في أوطد بمراهق
ووجهين في إشهاد أهل الصنائع الد
ولا تعقدنه مع شهادة ذمة
وعن أحمد ليست بشرط شهادة
ويثبت مع إقرار أنثى وبعليها
وإن يعقدوا يحكم بصحة فاسد
ويحرزن مهر المثل فيه بوطئها
ومالسوى الزوج ينكحها بلا
ويأثم فيه الزوج مع علم حضره
وإن علما بالحال في باطل فذا
ولا تجعل الإحصان فيه لواطىء

يثبت عند الجحد عقد بأوكد
إذا نحن لم نثبت به العقد أسند
وذي رحم منه لتهمته اردد
ألا لم نبطله كفسق مجدد
مع رجل بالمرأتين بأبعد
وبالعبد والأعمى إذا حققوا عقد
دنية بالتزويج قرر لنشد
وفي زوجة منهم أجزه بمبعد
مع إعلانه والسر صحح بأوكد
به لولي مع شهود التعقد
بقاض فلا تنقضه في المتوطد
وعنه المسمى خذ وبالخلوة اعدد
طلاق الفتى أو فسخ قاض مقلد
وعزر بلا حد وبالولد اشهد
زنى منها فاحدد وأولاده اطرده
ولاحلها من بعد بت مشرد

فصل في الكفاءة

ومن زُوِّجت من غير كفاء يصح في
من الأولياء المستوين وزوجة
كما لو بغير الكفاء زوجها أبٌ
وعن أحمد أن التناكح باطل
وذاة عفاف زوجها بفاحش
وبنت رئيس زوجها بحائك
وليس بكفاء للأعاريب غيرهم
وعنه قريش لا يكافيهم امرؤ
وعن أحمد ليست بشرط كفاءة
وتبطل في وجه بفقدان منصب
وإن فُقدت من بعد عقد كفاءة
وليس بكفاء الخُود داعٍ لبدعة
وليس بشرط أن تساوي بعلمها
وقولان عنه في أمور ثلاثة
فحرية منها ومنها يسارة

الأصح ولكن من أبى العقد يفسد
وقولان في فسخ الولي المبعد
فلأخ إن لم يرضَ فسخٌ بأوكد
كتزويج أنثى حرة بمعبد
وموسرة من معسر اليد مزهد
كذا بنت بزاز بحجام اعدُد
وبعضهم كفاء لبعض بأوكد
سواهم كذا في هاشم خير محتد
سوى الدين أو في منصب حسب قيد
وفقد سواه يثبت الفسخُ فارشد
لها الفسخُ من دون الولي بأوطد
ويكره مع تصحيحه بالمقلد
سوى في حرار مع شروط سبيتي
أهن شروط في كفاءة خرد
وذو صنعة مع من تدل بمحتد

باب المحرمات في النكاح

وسبع من الأنساب حُرِّمَن دائماً
وينتُ بلا شرط وإن سفلت كذا

فأم وإن تعلو بغير تقيد
أخيَّاته من كل وجه معدد

وعَمَاتُهُ أَيْضاً وَخَالَاتُهُ وَإِنْ
وَيَحْرَمُ بِالْإِرْضَاعِ كُلُّ مُحْرَمٍ
عَلُونِ وَحَلَلُ بَيْنَهُنَّ تَسَدُّدٌ
مِنَ النِّسْبِ أَفْهَمُهُ بَغَيْرِ تَرَدُّدٍ

فصل: المحرمات بالمصاهرة

وَحَرَّمَ بَصَّهْرَ أُمَهَاتِ نِسَائِهِ
وَزَوْجَاتِ أَبْنَاءِ وَإِنْ بَعَدُوا وَلَا
يُحْرَمُ أَيْضاً فِي الدَّوَامِ رَبَائِبُ
وَإِنْ فَارَقَتْ قَبْلَ الدَّخُولِ أُبِيحَتْ
وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّ الدَّخُولَ وَخُلُوءَ
وَوَطْءَ الْحَرَامِ الْمُحْضُ يَنْشُرُ حَرَمَةَ
وَوُجْهَانِ فِي التَّحْرِيمِ مِنْ وَطْءِ طِفْلَةٍ
وَإِنْ يَتَلَوَّطُ بِالْغُلَامِ فَحَرَّمَ مِنْ
وَعَنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ ذِي كِمْبَاشِرٍ
وَتَحْرِمُ مَنْ قَدْ لَاعَنْتَ دَائِماً عَلَى
وَعَنْهُ إِذَا مَا أَكْذَبَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ
تَحَلُّ بِمَلِكٍ أَوْ نِكَاحِ مُجَدِّدٍ
تَحْرِمُ بَنَاتِ وَأُمَهَاتِ الْمَعْدَدِ
بَنَاتِ نِسَاءِ بِالْإِرْضَاعِ فَقِيْدٌ
الْبَنَاتِ وَلَوْ مِنْ بَعْدِ خُلُوءِ مُفْرَدٍ
يُحْرَمُ تَحْرِيمَ الدَّخُولِ الْمُؤَكَّدِ
كُوطْءِ حَلَالٍ وَاشْتِبَاهِ فَقُلْدٍ
وَمِيتَةٍ يَرُوي فَقِيْدٍ وَأُورِدَ
عَلَى كُلِّ أُمٍّ وَأَبْنَةٍ الْآخِرَ أَشْهَدُ
بِمَا دُونَ فَرْجٍ أَلْغَى كَلًّا وَبَعْدَ
الْمَلَاعِنِ مَعَ إِيْتَامِهِ فِي الْمُؤَكَّدِ
تَحَلُّ بِمَلِكٍ أَوْ نِكَاحِ مُجَدِّدٍ

فصل

وَلَا يَنْشُرُ التَّحْرِيمُ نَظْرَةَ فَرْجِهَا
وَلَمْ يَنْشُرْ تَقْبِيلُ وَخُلُوءُ شَهْوَةٍ
وَنَظْرَةُ أَنْثَى فَرْجٍ فَحَلَّ لَشَهْوَةٍ
بَشَاقِ وَوَطْءٍ دُونَهُ فِي الْمَسَدِّ
وَعَنْهُ بَلَى وَقِيلَ فِي دَمَةٍ قَدْ
كَذَلِكَ فِي التَّحْرِيمِ فِي نَصِّ أَحْمَدَ

فصل في المحرمات إلى أمد

وعقد على أم وبنت لها معاً
كذلك إن يعقد بها وبخاله
وعقد بأختي نسبة ورضاعة
وكُلُّهما لغوٌ إذا وقعا معاً
فإن كنت لم تدخل بواحدة فإن
وإلا فمن بعد اعتداد مصابة
ويحرم كلٌّ إن أصابها معاً
وعدة من أمسكت من غير نيلها
ونصف المسمى عند فقد إصابة
وبينهما حرمٌ تسري مالك
فإن وطأ الثنتين يمسك عنهما
وقيل بل المحذور ثانية فقط
كذا الخلف بل أولى بأم وبنتها
ولكن إذا ماناها لم يباح له
بإخراجها عن ملكه أو نكاحها
فإن رجعت من بعد وطء لإختها
ليجتنب الثنتين حتى يحرم التي
وإن رجعت من قبل وطء مقيمةً
وقيل ليمنع قبل تحريم من يشا

ليفسد عقد الأم حب بأوطد
وعمتها ولو بعدتها اعدد
فأبطل وفي عقدين للأول اشد
وكُلُّيهما فارق بجهل بمبتدي
تشا أمسك الأخرى بعقد مجدد
إذا شئت فانكحها أو الأخت ترشد
إلى عدة بعد الفراق المبعّد
ومن ولدت الحق به لاتبعد
عليه بصلح أو بقرعة ارفد
على الأشهر المنصور من نص أحمد
إلى أن يحرم من يشا في المجود
ليستبرها وليأت أولى يسدد
وحرم سوى من قد أتاها وأبد
سواها إلى تحريم من وطئ اشهد
إذا استبرأت أو بالكتاب بمبعد
لدى المجد يبقى الحكم بل عند أحمد
إن يشا أفضى ببعض الذي ابتدي
فمن شاء فليختر لوطء بأجود
وقيل التي ردت له وطؤها قد

ومن يشتري^(١) من لم تُبَحَّ مع زوجة
 فإن يطا فالوجهان فيه كواطىء
 ومن يتزوج أخت سُرِّيَّة له
 وحرم عليه الوطاء حتى يحرم
 وعن أحمد فامنعهُ وطأهما معاً
 كذا إن تزوج أختها بعد حظرها
 ومن يتزوج أختها بعد عتقها
 وليس له وطء وإن صح عقده
 ومن يتزوج بنت شخص وزوجة
 ومن يتزوج بنت زوجة والد
 كذا إن زوجت أمها بنت زوجها
 وليس لحر جمعه فوق أربع
 ومن نصفه حر فأعلى أبح له
 وتطلق أنثى من كمال عداده
 وإن يدعي^(٢) إخبارها بانقضائها
 ولا تتزوج أو يطا زوجة متى
 ووجهان فيها في تزوج أربع
 وفي مدة استبراء معتقة أجز

فحرم إلى تطليقها والتعدد
 لأختين في ملك اليمين المعدد
 فصَحَّ نكاح المرء في المتأكد
 التي وطئت بالملك مستبرياً زد
 إذا لم يحرم بعضهن ويترد
 عليه إذا عادت بل العقد خلّد
 بمدة الاستبراء فصَحَّ بأوكّد
 إلى بعد الاستبراء فافهم وقيد
 له غير أم البنت صحَّ وجود
 من الغير أو أمها لم يقيد
 أجزه بلا كره ولا تتردد
 نساءً ولا فوق اثنتين لأعبد
 ثلاثاً وقيل اجعله كالعبد ترشد
 ليمنع الاستبدال وقت التعدد
 يصدق سوى في فرضها في المؤطد
 تكن أختها في عدة منك تعتد
 سواها ووطء الجمع زوجات اعدد
 لمعتقها عقداً بأربع خرّد

(١) الأصح: يشتري.

(٢) الأصح: يدع.

فصل في المحرمات لعارض يزول

ومن هي في استبرائه والتعدد إلى توبة ثم انقضا عدة زد فتوبته شرط لعقد مؤكد على غير واطيها فع العلم تهتد يكن مانعا من وطئه في المؤكد الى عدة من وطء زوج مشرد ومحرمه حتى يحل فقيد بمسلمة في قول أجمع من هدي نهاها كتابيان أهل تودد تباح إمامهم بالشروط لمهتدي اذا اختار ديناً للكتابي أسند تزوجنا أيضاً كذا تغلب اعدد كتابية والعكس في وجه اعقد إلى متعة أو خدمة عند مجهد يبيح الإمام المسلمات لمن هدي مع الشرط في الأولى فقط في المسدد عليها فثبت عقدها في المؤكد لفقدان طول أو لخوف توقد ولو كان من عبد وفي عقد مفرد

وحرم نكاح المرء زوجة غيره وحرم على كل نكاح التي زنت وعن أحمد إن يبغها من زنى بها وتحرم من تعتد من وطء شبهة ولو لزمته عدة من سواه لم وحرم عليه من بيت ثلاثة ومن كل وجه باطل عقد محرم وليس حلالا أن تزوج كافراً ويحرم عكس الحكم إلا بحرة وقيل وحريان منهم وعنه بل ومن أبواه لاكتاب لبعضهم مقالان في تحليل مذبوحة وفي وما لمجوسي نكاح بنصه وفقدان حر طول دفع اضطراره بشرا إماء أو تزوج حرة وحلل مع فقدان الاعفاف أربعاً فإن أيسر أفهم أو تزوج حرة ومن يتزوج عبده فوق حرة من العنت المؤذي أجره بأوكد

وجمعهما حرم عن غير تائق
وليس لأنثى افهم تزوج عبدها
ولا للفتى أيضاً نكاح إمائه
وذلك إن كانا رقيقين جائز
أو ادعى حراً أو مكاتبه شرا ال
وعنه شرا الأولاد غير مبطل
ومن يتزوج من تحل وضدها
لها قسط مهر المثل من مهر عقدها
وعقد على أم وبنت لها معاً
ومن تحلل بالنكاح فوطؤها

ففي الأمة ابطال لا معاً في المؤكد
ولا عبد أولاد لها فتأكد
ولا أمه الأولاد حتى لمبعد
وإن أحد الزوجين إذا التأبد
أخير ففي فسخ النكاحين أشهد
نكاحهما فافهم وفي العلم فاجهد
بعقد يصح الكل حسب بأوكد
وقيل لها نصف المسمى هنا اعدد
ليفسد عقد الأم حسب بأوطد
بملك حرام غير من ذمة قد

فصل في حكم الخنثى في النكاح

وإن قال خنثى مشكل الأمر إنني
وإن تعكس الدعوى فبالعكس عقده
فإن عاد عما قال غير مزوج
وظاهر قول الصاحب تجويز عقده
وإن كان من بعد النكاح معاده
وإن شاء في مستقبل من زمانه
وليس حلالاً في الصحيح نكاحه

فتاة عليه بالغلام ليعقد
وليس له عن ذاك من متحيد
ليمنع نكاح الفرقتين بمبعد
إذا عاد عن ثان إلى صنف ابتدي
فمن امرأة لا الضد بالفسخ أشهد
نكاحاً فبالوجهين تجويزه امهد
إلى أن يبين الأمر في نص أحمد

باب الشروط في النكاح

وتعيين مَهْر واشترائطُ زيادة
لها فسُخِّه إن لم يفي (١) باشتراطها
ومن شرطت في العقد تطليقَ ضرة
وتعيين سَكنائها صحيحُ التأكد
لترك التسري والنكاح المحدد
وبيعَ إماءٍ ألغِ شرطاً بأجود

فصل في الشروط الفاسدة

وحرم شغاراً وهو تزويج مسلم
على شرط تزويج له بولية
وقيل ان يقول بضع كلٍّ لغيرها
وإن ذكروا مَهراً فصَحَّ به على الـ
ويفسد إن سموّاً لإحداهما فقط
ومن زوجت بالعبد والمهر نفسه
بموليةٍ للمسلم المتأيد
ولامَهْر ألغِ العقد لا تتردد
صداقاً فأبطله وإلا فأتد
أصح وبالإطلاق في وجه اردد
وقيل التي تخلو والأخرى بأوكد
فصح بمهر المثل عقداً وأكد

فصل في نكاح المتعة والمحلل

وحرم وأبطل متعةً وهو عقده
كذا شرطه عند النكاح طلاقها
كذا الحكم أيضاً في نكاح بشرط أن
كذا شرطهم لا عقد من بعد وطئه
عليها إلى وقتٍ بشرطٍ مقيد
لوقت مسمى أبطل العقد ترشد
يطلقها من بعد وطء لمبتدي
فكلُّ به ذو العقد من أصله اردد

(١) الأصح: يفي.

كذا لو نواه الزوج من غير شرطه
 وإن ينو زوج حالة العقد رغبةً
 كذا إن يزوجه الذي بت عبده
 بتحريمه لكن وجه جوازه
 بخيره القاضي وخرج ذلك
 وتعليق شخص مبتدا العقد يفتى
 ولا يكسب التحليل وطء محل

وقيل يصح العقد والشرط أفسد
 فصحح ولا تعبأ بنية أبعد
 بنية بيع أو هبات لها اعهد
 إذا لم يقارن عقدها عند شهد
 المبرز محفوظ وآية مسند
 بمستقبل من أصله باطل قد
 ولا يحصن اجعله ككل مفسد

فصل في الشروط الفاسدة التي لا يبطل العقد بفسادها

ومن يشترط في العقد ترك جماعها
 كذا شرط لامهر وليس منفقاً
 وقد قيل في ذا كله غير مفسد
 وشرط خيار فيه أو إن يجيئها
 رواية بطلان النكاح وشرطه
 وعنه ابن منصور روى بلزومه

أو اشترطته صح عقد بأوطد
 وتفضيلها في القسم أو نقضها اعدد
 سوى شرطها ألا يطا بتفرد
 بمهر إلى شهر وإلا وهي امهد
 وعنه فساد الشرط حسب وذا اعضد
 وبعد هذا القول ملي المجرد

فصل

ومن شرط الاسلام بانت خلافه
 ومن يشترط مملوكة أو دنيئة
 ومن يشترط بكرة فتظهر ثيباً

ليختر كذا في عكس هذا بمبعد
 فتظهر خيراً لا تخيره تعتد
 وذات جمال أو كريمة محتد

ونفي عيوب ماله الفسخ عندها
 وإن ظنها من غير شرط فلم تكن
 ولا مَهْرَ إن يفسخه قبل دخوله
 وإن غره غير الذي المهر حقّه
 وناكح ذات الرق يحسب حُرّةً
 ويختار إن حلت وإن ظنها الفتى
 وأولاده الأحرار في كل حالة
 بلا مهلة والعبد من بعد عتقه
 وعنه هم الأحرار من غير فدية
 وألزمه من بعد الدخول بمهرها
 ولا مهر من بعد الدخول لفسخه
 وإن كان من بعد الدخول بفساد
 ويأخذ ممن غره الغريم كلّهُ
 وإن شاء رب المال أخذ فداهم
 وإن كان ممن جاز أن ينكح الإما
 لأولاده من بعد هذا برقهم

متى فقد المشروط خير بأوكد
 كما ظن فليختر على نص أحمد
 ولا بعده إن غره المالك اشهد
 ليرجع عليه بعد وزن المعداد
 فبينهما إن لم تحلّ له اصدد
 عتيقته امنعه الخيار تسدد
 وإن كان عبداً لكن الحر يفتدي
 كما ضمن المغرور في الغصب فاقصد
 وعنه يخير في الفدا والتعبد
 المسمى إذاً مع صحة العقد ترشد
 لعيب لها أو كل عقد مفسد
 فخذ مهر مثل لا المسمى بأوكد
 وعن أحمد لا يأخذ المهر أسند
 على النص ممن غرّ زوجاً لبيدي
 فيرضى بالاستمرار معها فأشهد
 لسيدها حقاً ولا تتردد

فصل

يَبْنِي دُونَهَا عَنْهَا التَّخِيرَ فَاصدَد
 بعقد صحيح الشرط عن إذن سيد
 إذا لم يكن شرط الكفاءة أسند

ومن شرطت في زوجها صنعة فإن
 وتختار إن غرت بعد متى يكن
 ووجهين مع فقدان مجهول نسبة

وعنه متى غرت بعبد فباطلٌ على أحد القولين ذا العقد فاهتد
فإن ملكت فسخاً متى ترض بالبقا فلأولياء الفسخ من غير مبعد

فصل

ومن عتقت والزوج حرٌّ كذاهما
وعنه بلى من غير حكم بمهلة
فإن حر قبل الفسخ أو رضيت به
فإن تدعى^(١) من جهلها العتق ممكناً
وإن تدعى^(٢) جهلاً بملك لفسخها
وتطليقها من قبل يفسخ واقعٌ
فإن عتقت رجعيةً وقت عدة
ويسقط إن ترضى^(٣) المقام خيارها
ولا مهر إن تفسخه قبل دخوله
وإن فسخت من بعد أو ترض مكثها
ومن حر تحت العبد یا صاح بعضها
ومن ملكت فسخاً بعب وشرطها
الى عقل من جنت وحكم صغيرة

فليس لها فسخٌ على المتأكد
كتخيرها بالعتق تحت مبعد
لوطئها لا فسخ من بعد فاشهد
فلا تسقطن صاح خيار التشرّد
فقولين فيه روى المجد فاقتد
وقد قيل بل مع تركها فسخها قد
فإن لها فسخاً بغير تردد
على أشهر الوجهين یاذا التأبد
وعنه بلى نصف المسمى تسيد
ليمنح كل المهر من غير مبعد
فليس لها فسخٌ على المتأكد
أو العتق یختر من ولي بل امدد
فإن ترض تمكث أو أبت فالتشرّد

(١) الاصح : تدعى

(٢) الاصح : تدعى

(٣) الاصح : ترض

باب حكم العيوب في النكاح

وَمَنْ جُبَّ أَوْ أُبْقِيَ لَهُ غَيْرُ مَمْكُنِ الْجَمَاعِ بِهِ إِنْ شَاءَتْ الْفَسْخُ فَاسْعَدَ
وَفِي عَدَمِ الْإِمْكَانِ يَقْبَلُ قَوْلُهَا وَقِيلَ لِغَيْرِ الْبِكْرِ خَذْ قَوْلَهُ قَدْ

فصل في حكم العنين

وإن كان عنيئاً عن الوطاء عاجزاً
فإن لم يوطأ في الحول تفسخ إن تشا
وإن ينف عنه عنة غير مدع
وأجله حولاً مع نكولٍ وعنه مع
وقيل بدعوى البكر والثيب احكمين
وإن ينكر الدعوى ويدعى^(١) وطأها
فإن قلن بكراً أجل الحول ثم إن
فإن تك زالت لم يؤجل فإن يقل
كذا الحكم في قطع وتتميم مدة
ودعواه وطأ بعد تثبيت عنة
وعن أحمد بل قوله مع يمينه
وعنه لتخلي معه إن قال نكثها
فإن نفت الحسناء ياصاح إنه
فإن ذاب أبطل قولها وادعاءها

مقراً فحولاً منذ رافعت امهد
وقيل لها في الحال فسخ التعقد
لوطء فصدقه ويحلف بأجود
بكارتها أجل بدعوى لنهد
بتأجيله من غير تفصيل اشهد
أر البكر ربات الحجى والتفقد
يقول رجعت بكراً ليحلف له قد
بغير جماع أحلفنه وشرّد
المقر إذا المرء ادعى وطأها طد
فقول الفتاة اقبل بحلف مؤكد
ليقبل في الحالين غير مفند
ويبرز على شيء مني المولد
مني فجربه على نار موقد
وإن لم يذب قول الفتى ألغ تهتد

(١) الأصح: يدع

وإن صدقت في ذا النكاح بوطنها
 ووجهين في وطء بعقد مقدم
 وإن قال كانت ذات علم بعُنِّي
 بيّنة أو إن أقرت فإنها
 وليس على المجنون مدة عنة
 ولو مرة عن ذكر عنة اصدد
 وفي دُبُر أو وطئه غيرها اسند
 قُبيل نكاحي إن أتى بمؤكد
 لزوجته من غير تأجيل موعد
 ولا فسخ إن يطراها في المجود

فصل في العيوب المشتركة والمختصة بالنسا

وعيب جذامٍ والبياضِ وجُنةٍ
 بفتقاء أو رتقاء ذات عفلة
 ذوات اشتراك والعفائل أفرد
 فخير معاً كلاً بغير تردد

فصل

وفي بخرٍ في الفرج عند جماعها
 وفي خرقٍ مجرى بولها ومنيها
 كذلك في استطلاقٍ بول ونجوهم
 كذا في خصاء أو وجاء وشله
 كذا الخلف في الخنثى المبين جنسه
 فمن ير مما مر عيباً بزوجة
 وإن يطر بعد العقد عيبٌ فما له
 وتخيرٌ عيب واشتراطٌ بمهلة
 كقول أو استمتاعه أو رضى به
 وتتن فم الزوجين وجهين أورد
 وسيال فرج فيه مؤذ منكذ
 وناصور أو باصور مضمي مجهد
 كذا الخلف في مجرى استحاضتها طد
 وفيمن به عيب بصاحبه اشهد
 إليه خيار الفسخ فوض بأجود
 خيار وخالف فيه مملي المجرّد
 بأقوى بلا مفهم رضا لم يبعد
 مع العلم والعنين بالقول أفرد

فصل

ومن شرط فسخ العيب والشرط يا فتى
ولا مهر من قبل الدخول بفسخهم
وقد قيل عنه مهر مثل لفسخهم
ومن يدّعي^(١) علم القرين بعيبه
ويرجع على من غره الزوج مطلقاً
لأنهما ليسا لها وإنما هما
وتطليقها قبل الدخول وعلمه
وإن ماتت الحسنة أو مات مادري
وأنفق على الأقوى متى تكّ حاملاً
وليس بموهي العقد عيبٌ وإنما

فصل

وان تلي صغرى أو صغيراً ومن به
فزوجتهم ذا عيب فسخ فباطل
وقيل صحيح ثم يختار من له
وان ترضّ بالعنّين والجَب حرة
وإن ترض بالمجدوم أو برصٍ ومن
وإن علمت بالعيب أو يطرّ بعدما

جنونٌ ومن هي تحت رِق التعبد
مع العلم في الوجه الصحيح المجدوم
اختيار صحيح بين فسخ ومعقد
مكلفة يمنع بوجهه بمبعد
به جنة إن شاء يمنع بأجود
تزوج لم يجبر على فسخ معقد

(١) الأصح : يدّع

باب نكاح الكفار

وحكمُ نكاحِ الكافرين كمسلم إذا لم يكن منهم إلينا ترافع فإن أسلموا في الابتدا وترافعوا وإن كان في أنثائه أمضيه سوى وعنه سوى عقد يكون فساده فبنت له هي من زناه كذاك أو مقدمة من قبل يعقد ذا بها وإن أسلما من بعدها فابق عقدهم وإن تكُ حُبلى من زنى قبل عقده كذا إن شرطاً التخيير في العقد مطلقاً وإن أسلما والعقد لا بشهادة وإن قهر الحربي حربية وإن وإن أسلما قد بتها واستدامها وإقرارهم مع ظنهم حل مفسد وعنه امنعن مالم يسوغه من هدي إلينا فبالحكم الصحيح احكمن قد نكاح التي ما إن يصح لمبتدي بالإجماع أو ذي مفسد متأبد رضاعٍ ومن في عدة من موحد إذا أسلما فيها ففرق وبعد كذا عدة من كافر في المؤكد فوجهين في التفريق إن أسلما طد ووقتاها فيه بوجهين أورد ولا بولي أو مع أخت لوت طد تطاوعه مع ظن نكاح فأبد لديه يظن الحل فرق بأوكد

فصل

وإن تقبض المهر المسمى فما لها وإن لم يسموا المهر أو كان فاسداً وإن قبضت بعض المسمى فقسطُ ما بمعيارة كيلاً ووزناً وعدة سواء ولو مع حُرمة وتفسد ولم تقبض افرض مهرَ مثلٍ وأورد تبقى لها من مهرٍ مثلٍ لترقد وقيل بتقويم إلى أهله احتد

فصل في بقية نكاح الكفار

وإن أسلم الزوجان ياصحابي معاً
إذا يثبتون^(١) العقد فاشهد بفسخه
إذا كان لم يدخل بها افهم ولم تكن
ولا مهر في الحالين في التأكد
فلو أسلما ثم ادعت سبق رُشده
ويأخذ نصف المهر مثل اتفاقهم
وإن قال أسلمنا معاً فنكاحنا
ومن يهتدي^(٢) من بعدُ يدخلُ منها
فإن نكاح المرء باق بحاله
فقد بان فسخ العقد منذ تحالفا
وعن أحمد وقف بإسلام زوجة الكتابي قل والفسخ في غيره طد
بوقف ولم يسلم بها الثاني أورد
بعدها لا مهر في الوطاء فارشد
توفه من الحق وإلا لتطرد
مقال الفتاة اقبل على المتجود
خلاف ومهر المثل إن جرم انقد
وقد قيل بل في مجلس وكذا اعضد

(١) الأصح : يثبتوا

(٢) الأصح : يهتد

فصل في الردة

وقبل دخول ردة الفرد أو معاً
ويسقط مهر الخود إن ترتد وفي ار
ويسقط نصف عند ردة زوجها
وهل يحصل التفريق في الحال أو إذا
وأنفق إذا قلنا بوقف بعة
وإن ينتقل أهل الكتاب إلى كذا
وإن يتمجس دونها فهو ردة
بها فسخ عقد للنكاح مؤكداً
تدادهما وجهين خذ أخذ أيد
ومع ردة بعد الدخول لها أعدد
مضت عدة قولين في ذاك أسند
على غير من ترتد ذات تفرد
نقرهما فيه فللعقد أيد
وفي عكسه وجهان أصلهما ابتد

فصل

وإن يهد حر قد حوى فوق أربع
فيسلمن معه أو يبحن له إذا
لما زاد أو كلاً ويجبر إن أبى
وينتظر المجنون حتى إفاقة
وما لولي عنهما من تخير
بأمسكت أو إخترت أو مفهم
ومن حين تختار اجعلن عدة التي
وتطليقه أو وطء خشي اختيارها
وإن طلق المجموع غاية عدة
بعقد نكاح ثابت أو بأعقد
فأربعاً أو مادون أبق وشرذ
وينفق حتى الاختيار المقيد
ومن زوجوا طولاً لوقت الترشد
ولاحاكم عمن أبى بل ليطهد
الرضا اختيار وتسريح به أو بمبعد
أباها وقيل احسبه من حين تهتد
وإن ظاهر أو آلى فوجهين مهد
ليخرج بالإقراع أربع نهذ

فكن كالذي يختارهن فان يشا
وقد قيل لا يقرع ويحرم للفتى
وان مات فليعتد أجمعهن
عليهن أوفى العدتين افهمن من
وميراث زوجات الفتى أعط أربعاً
وإسلام بعض دون بعض ولسن من
تخير إمساك ولا الفسخ ماعدا
بتعجيل إمساك الجميع وإن يشأ
البواقي وإن يعتدن أو في معجل
ليعتد باقيهن من وقت رشده
لتعتد من إسلام زوج بأجود
وإن ذي البواقي يعتدن ولم يتب
لهن نكاحاً ثم إن يرض أولاً
يصح متى يسبقه إسلام أربع
وقيل ليوقف إن هدي بعد أربع
وإسلام حاوي أختين إن كان
وإن كانتا أما وبتاً وقد بنى
وإن كان لم يدخل بأمر فبنتها

لينكح باقيهن بعد التعدد
سوى بعد زوج مع إصابته قد
للوفاة وقال الخبر عملي المجرّد
وفاة وأقراء طلاق المشرّد
من الجمع بالإقراع ميز تهتد
نساء كتاب لا تجوز لمهتد
لمسلمة ثمت إذا شاء ييتدي
ليمسك بعضاً أو لينشي ليهتد
اختيار أربع أسلمن ياذا الترشد
إذا كن لم يسلمن لكن من هدي
وقد قيل من وقت اختيار الفتى ابتد
سوى أربع أو دونهن فأيد
بفسخ نكاح من موحدة قد
سواها وإلا لم بغير تردد
سواها فأمض الفسخ أو لا ليردد
قد ييحن له يخر فتاة ويفرد
بأمر فحرم كلهن وأبد
حلال فحرم أمها ثم شرد

فصل

وإسلام حُرٍّ عن إما غير داخل
فأسلمن معه باجتماع وفرقة
بهن افهمن أو داخل للتعدد
بها فافسخن عقد الجميع تسدد

خلا ما إذا كان الفتى في اجتماعهم
فإن الفتى يختار ما فيه عفة
ومن أعتقت ما بين إسلام زوجها
وعقد البواقي افسخه غير من اهتدى
كإسلام زوج للإماء وحرّة
فعقد سواها افسخه سيان أسلمت
ولو حر إحداهن بعد رشاده
وان يجتمع في البعض في الرشد من له
ليختر من حلّ حال اجتماعه
وإسلام حر موسراً إن بقين لم
ومن أسلمت من بعده ثم أعتقت
ومن أعتقت ثم اهتدت ثم أسلم
ولو كان تحت العبد أربع نسوة
ليختر كالحاوي اثنتين اثنتين قط
كذا الحكم إن تعتقه قبل اختياره
وإن بعد رُشد حر ثم اهتدين إن
كذا الحكم إن أسلمن من قبل عتقه
ولا مهر من قبل الدخول كفسخه

على الرشد فيه ثم حلّ الإما قد
ولو أربعاً لا فردة في المؤكد
وإسلامها إن تعف المرء يخلد
إذا بعدها أو قبلها لا تردد
تعف ففي حال التعدد يهتدي
قُبيلَ الإما أو بعدهن فقيّد
وإسلامها من كلهن ليرتد
نكاحُ الإما والبعض مع حظر معقد
بهن إذا دون البواقي فتهتدي
يبين إلى الإعسار يخرّ ويعضد
فأسلم باقيهن يخرّ ويسعد
البواقي فعنهن اختيار الفتى اصدد
فشتى اهتدوا قل أو معاً في التعدد
وما زاد من فوق اثنتين ليعد
فكن في طلاب العلم حبراً تنقد
يشا مثل حر تمسك الكل فاسعد
فأعتق هو ثم اهتدى فتقلد
كتحريم جمع في جميع التعدد



كتاب الصداق

ويشعر ذكر المهر في العقد يافتى
وتخفيفه أولى وألاً يزاد عن
وذاك مئآت أربع ورقاً فإن
وليس بمحدود ولكن كل ما
ولو تافه مما له أو لقيمة
بعين ودين عاجل ومؤجل
ولو نفعة في مدة عُينت على الـ
سوى غَرَرٍ مَزِرٍ يرجى زواله
فصح بعبد تشتريه معين
وما ابتاعه من قبل قبض ومرتجى
كإصداق تعليم المباح كتابةً
ويلزمه تحصيله عند جهله
إذا اقتبست من غيره ثم إن أتى
بأن عليه أجر ما فات حفظه
وعن أحمد التعليم من خلف سترها
ومن بعد تعليم بأجرة ساقط
وألغى أبو يعلى المسمى لجهله
وتصحيحه أولى كفرض بذمة
وإصداق تعليم القرآن فألغى

وإن لم يسمَّه صح من غير مُفسد
صداق نساء مع بنات محمد
يزد كمئات خمسة لم يزيد
يصح من الأثمان في ذا به اعقد
له النصف مما عدها لا بمقصد
ومنفعة معلومة عند قصد
أصح وإن تجهل فكالموجود
وجهل يسير جوزن ذا بأوطد
وآبق أو غصب سيحصل ترشد
الحصول على قرب أجز ذي بأجود
وشعراً كذا ثم الصناعة في اليد
أو أجرة تعليم متى منه تفقد
بتطليقها من قبل تعليمها اشهد
من الكل أو نصف النصف فارشد
مع الأمن من خوف افتتان مجدد
من الكل أو نصف ليرجع وتردد
بجامعه والضد جا في المجرد
دنائير لم يقدر عليها ففسد
وفقه على المشهور من نص أحمد

ولا بد من تعيينه عند صحة
 وفرع كما في فرض تعليم صنعة
 ولا تلزمها إن أتى بمعلم
 ووجهان في تعليم إصداق سورة
 وإن أنكرت تعليمه صدقت وإن
 وإصداقها حجاً بها غير ثابت
 ومن يتزوج أو يخالغ على عوضٍ
 فصحيح ووزع بينهما كقدر ما
 وقيل على تعدادهن كقوله
 وقيل أقسمن في الخلع مثل مهورها المسماة والقول المبدأ فوجود
 كتعيين داريه على المتجود
 وشعر مباح باختلاف معدد
 سواء ولا تلزمه تعليم أبعد
 لذمّة إن كان يقصر تهدي
 تكن علمتها قوله اقبل بمبعد
 وتملك مهر المثل مع كل مفسد
 فرداً له ردّاً بعقد موحد
 لكل فتاة مهر مثل تسدد
 به بينهما افهم بغير تردد
 مثل مهورها المسماة والقول المبدأ فوجود

فصل

وإصداق عبد من عبيدك جائز
 وصحيح بعبد مطلق ولها إذاً
 وصحيح محفوظ به من عبيده
 وأما أبو بكر فأبطل فيهما
 ومحتمل إلزامها بقبولها
 كذا الحكم في إصداق بعض ثيابه
 كذا كل مجهول كما حكم امرؤ
 بأي مكان حل غير معين
 وفي هروي الثوب أو كرّ حنطة
 وأوسطهم تعطي وعنه اقرعن قد
 بعرف وسيط النوع والقيمة ارفد
 وأبطل في الإطلاق مالم يجدد
 وقيمة ماصححت إن بذل اردد
 وإلزامه في الخلع أيضاً بمبعد
 وآدره لكن هنا المطلق افسد
 وفعل الذي شئت ورد مشرد
 فذا كله ملغى بغير تردد
 وقنطار زيت قل كمطلق أعبد

ومن أصدق الحسنة تطليق زوجة
ومن أصدق للغير إن لم يكن أب
ومصدق ألف إن يكن متأبياً
وإن أمة قد أُعْتِقَتْ بنوالها
فإن لم تجب تلزمه قيمة نفسها
ويحتمل الإعتاق في ذي بلا رضا
ومن أعتقت مملوكها مع شرطه
ومن يتزوجها بمهر مؤجل

فليس صداقاً في الأصح المؤكد
وإن كان حياً ألفاً اردد بأجود
وذي زوجة ألفين فاقبل بأوطد
على أن تزوجها بصحتها اشهد
كذا إن رضيت بالشرط في عتق مبتد
ولا عوض بل بالمقال المجرد
تزوجها مجانا اعتقه ترشد
وأطلق صححه على المتوطد

فصل

يحل بموت أو فراق مشرد
وعن ذكر مهر إن خلا العقد أو وهي المسمى فمهر المثل للخود أورد
وعنه فساد المهر مع حظر مهره المسمى على عهد كخمر مزبد
وإن بان حظرا في الذي ظن حله
وقد قال في «المغني» لها مثل خمرها
وإن بان عيب في صداق معين
وقيمته خذها جميعا وإن تشأ
وإن كان معقوداً عليه بذمة
كذا عوض الخلع المنجز في الذي

وقد قيل إن لم يذكر الوقت يفسد
فقيمته أوجب وعقدك أطلد
عصير ووهي قول ممي المجرد
ونقصان وصف قدر شرط إن تشأ اردد
فخذه بأرش في الأصح المؤكد
فابداله حتماً بغير تردد
ذكرناه من حكم العيوب فقيد

فصل

ومن أصدقت ألفاً ولأب إن يحز
فإن بعد قبض طُلِّقَت قبل وصلها
وقيل لها في ذلكم مَهْرٌ مثلها
ومن زُوِّجَت مع دون مهر لمثلها
وعن أحمد بل من وليٍّ سوى أب
وليس لشخص قبضُ ذاك وقيل بل
يملكه ألفاً فبالكل فاعقد
فمنها فقط نصف الجميع ليردد
وكلَّ المسمى مع سوى الأب فاشهد
فصح وتممه من الزوج ترشد
ومع إذنها المهرَ المسمى لها قد
لثية كبرى التمام كما ابتدئ

فصل

ومن زوج المولي فالهر كله
وعن أحمد ضمَّن وليًّا لمعر
على مهر مثل ثم قوى جوازه
ومحتمل أخذُ الولي بزائد
وليس له تزويجه بمعية
وزوَّج أو ائذن للسفيه لحاجة
ولأب قبضُ في صداق صغيرة
بذمة موليٍّ عليه بأوكد
ومحتمل ألا يجوز بأزيد
بأزيد في «المغني» لترغيب نهد
وإن لم يضمَّن الجميع بأبعد
تردد ولا مافوق وحدى بأجود
ومعها بلا إذن أجز بالمعود
بلا إذنها لا الثيب امنع ترشد

فصل

وفي قبضه كرهاً لبكر كبيره
ومن غير إذن عقد عبدك باطل
وفي نفسه مهرٌ لمثل بوطئه
وسيان علم الحظر والجهل منها
فإن عجز المفروض قيمته فما
وقد قيل بل في ذمة العبد أو جبن
كذا الحكم إن ينكح سوى ما أباحه
وبالإذن صححه وفي عنق الفتى المهورُ وعنه بل بذمة سيد
وعنه ليضمن سيدٌ ثم يردد
بمهر مسمى لم يجب في المؤطد
ليتبع به من بعد عتق لسيد
بمال لها في ذمة متجدد
تعلقه في جيد زوج معبد
إذا نحن علقنا بذمة سيد
وخذ ثمننا منها المولاة ترشد
كدين على عبد ملكت بأجود
بها فككل نصف مهر ليعدد
يبعُ لها بالمهر صحح وأفسد

وفي قبضه كرهاً لبكر كبيره
ومن غير إذن عقد عبدك باطل
وفي نفسه مهرٌ لمثل بوطئه
وسيان علم الحظر والجهل منها
فإن عجز المفروض قيمته فما
وقد قيل بل في ذمة العبد أو جبن
كذا الحكم إن ينكح سوى ما أباحه
وبالإذن صححه وفي عنق الفتى المهورُ وعنه بل بذمة سيد
وعنه ليضمن سيدٌ ثم يردد
بمهر مسمى لم يجب في المؤطد
ليتبع به من بعد عتق لسيد
بمال لها في ذمة متجدد
تعلقه في جيد زوج معبد
إذا نحن علقنا بذمة سيد
وخذ ثمننا منها المولاة ترشد
كدين على عبد ملكت بأجود
بها فككل نصف مهر ليعدد
يبعُ لها بالمهر صحح وأفسد

نكاحهما وليرجعن قبل مدخل
ومحتمل ألا يصح ابتياعها
بقيمة نصف لا بكل بأوكد
له افهمه من قبل الدخول المؤكد

فصل

وتملك بالعقد المسمى جميعه
وتملك ما ينمي المعين كله
وشرط ضمان والتصرف قبضه
ويضمنه بالمنع من قبضه وفي
فإن قبضته ثم يطرأ منصف
وقد قيل لا حتى يشاء تملكاً
وليس له الرجعي بنصف زيادة انفصال على المشهور من قول أحمد
وإن زاد من ذات اتصال فما اشتهت
وإن بذلت نصف الذي صنعته أو
ويملك أخذ النصف مع بذل قيمة
وإن كان ذا نقص فللزوجة نصفه
وقيل له مع نصفه أرش نقصه
وعن فائت المثلي أو مستحقه
وفيما سوى المثلي له نصف قيمة
وقيل بأدنى الوصف حتى يجوزه
كذا الخلف في وقت اعتبار لقيمة
وبالعقد إن ضمنت كل مميز
وعن أحمد بل نصفه فتقلد
ولو قبل قبض أو لترك فقيد
سوى المتميز كاشتره بأوكد
كتاب البيوع القول في القبض فاقصد
تملك قهراً نصفه في المؤطد
فقل لها ربع وتصريفها اردد
من النصف أو من قيمة النصف ترفد
بنت فيه ألزمه قبول المزيد
المزيد ولو مع عكسها في المجود
كهية أو نصف قيمته اردد
وخرج هذا القول بملي المجرّد
وعوض بنصف المثل للزوج ترشد
ولو عكسوا لم أنف يوم التعقد
وقيل كذا يوم الفراق المبدد
مقدمة من غير وقت مقيد
فان اعتبار الوصف حينئذ قد

فصل

وإن ينو من بعد التنصف ماحوت ويُقْبَلُ فيه قولُها مع يمينها وكل المسمى مع سقوط كنصفه ويأخذ ما في المهر إن فات نصفه وقد قيل نصف الباقي مع نصف كذلك إن تقبض مسمى بذمة ولكنما تقويمه بصفاته ويلزم إن يبقى^(١) على الوصف رده ومن بيديه عقدة العرس بعلها فإن يعف عن مهر له جائز الحبا فإن كان عيناً في يدي من عفا فذا وما لأب عفوً وعنه يصح عن إذا طُلِّقت قبل الدخول ولا تجز بردها أو من رضاع محرم وينقص تضمن لا المميز بمبعد إذا ما ادعاه الزوج قبل التشرّد بلا مِرْيَةٍ في كل حكم معدّد متى أوجب التنصيف أمرٌ فقيد قيمة الفقيد سوى المثلي من متحدد فأسقط ونصف مثل ما عين اعدّد لدى قبضها ثم النما لا تردد على أحد الوجهين من غير مبعد فإن بتها قبل الدخول المؤكد فقد بريء الزوج الأخير فقلد بلفظ هبات أو عفوت أجر قد نصيف صداق البكر لم تتعبد له العفو عن مهر يعود لفوهد يؤول إلى إسقاط مهر فتعتدي

(١) الأصح: يَبْقَى

فصل

ومن وهبت زوجاً صداقاً وأبرأت
وعن أحمد مامن رجوعٍ وعنه مع
وإن تردد قبل الدخول ليرجعن
ومن يتبرع عنه بالمهر إن يعد

فأسقط أو نصف ففي عوض عد
هبات ليرجع دون الإبرا فجدود
عليها بكل المهر في المتأكد
فللزواج لا للأجنبي في المؤطد

فصل

وفي الوطء في فرج يقرر مهرها
وإن يخل بالصغرى التي ليس مثلها
كذلك في الزوج الصغير وهكذا الـ
ومع مالغاً حساً كجب ورتقها
وإن منعت الوطء في خلوة فلا
وعنه مع الإحرام والصوم نصفه
ويوجب التقيلاً عند إماننا
وليس بخال مع حضور مميز
وبالموت أيضاً يستقر جميعه
وفي موت زوج بها في سقامه
وعن أحمد باللمس في غير فرجها
ويسقط من قبل التقرر مهرها

وخلوة ذي إمكان وطء معود
يجمع زوج فاقض بالنصف ترشد
عمي ولم يشعر بمدخلها امهد
وشرعاً كاحرام وحيض بأبعد
تقرر بها مهراً على المرء تعتد
وكل لحيض أو نفاس به اشهد
وإبصاره عريانة المتجرّد
حنيف ولو أعمى وبالنوم مرتد
ولو مع قتل النفس من كل مفرد
ولم يطأ أو يخلو لقولين أسند
بلا خلوة قرر بقول مبعد
بما أوجب التفريق من فعلها اشهد

كإرضاعها من يوجب الفسخ فعله
وفسخ لعيب الزوج أو عسره وذو
ومتعتها أسقط بمسقط مهرها
ويسقطه فسخُ القرين لعيبها
وتطليقه قبل الدخول وخلعه
ويسقطه التفريقُ بإصاحِهما
وعن أحمد بل نصفه ومثاله
ووجهان في التنصيف أو في السقوط إن

وردتها أو أن تنيب فتهتدي
ضعيف لطرده الحكم في عكسه طد
إذا ما أتى من نحوها كالمعدد
وشرط كذي إسلام زوج بأبعد
ينصفه مع فرقة من مبعده
وتفريقها مع أجنبي بأوكده
كفائها أو ملكها زوجها اشهد
شراها إذا من مالك المهر أسند

فصل

وفي الخلف في التقيض يقبل قولها
وفي قدره اقبل قوله مع يمينه
وإن يدعي^(١) ما فوَّقه وهو دونه
وقولان فيمن يقبل القولُ منها
ويلزم حتما قيمة لا معين
ومن أصدق الحسناء صدائين واحداً
وقال أبو يعلى بل الواجب الذي
ودعواه عقداً غمة ثم بثه
وإن لم يسموا المهر أو كان فاسداً
كتفويض بضع من أب بكر أو رضى

وقول الفتى في مثبت المهر أبد
وعنه المسمى مهر مثل ليعضد
يرد إليه مع يمين بأجود
إذا اختلفا في غير مهر مجدد
وقيل كمهر المثل إن عينت جد
بسر وفي الإعلان بان بذا اعتد
به انعقد التزويجُ مهما يكن قد
وقالت بل العقدان مع حلفه طد
فللخود مهر المثل من غير عندد
سواها وتفويض اختيار معدد

(١) الأصح : يدَّع

فإن طلبته جاز ما رضى به
ويسقطه ياصاح من غير متعة
وما قرر المهر المسمى مقرر
وعنه إذا لم يُسمَّ أو يفرضوه لم
وما نصّف المهر المسمى منصف
وعنه ينصف واجباً لفساد ما
إلى متعة وعنه يسقطهما معا
وما فرضوه في تنصّفه وفي
وعنه كما لم يفرضوا في وجوب ما

وإلا يُفرض مهر مثل ويحدد
جميع الذي يوهي المسمى فقيد
له في أصح النقل في نص أحمد
يقرر موت غير نصف مزهد
له في مقال للإمام المسدد
يسمى ويسقط واجبا لمفقد
إلى متعة وهو الأصح فقلد
سواه كأحكام المسمى بأوكد
تمتعه فاستهد بالعلم تهتد

فصل في المتعة

ولا متعة إلا لمن طُلِّقَتْ بلا
وعنه بلى أوجب لكلّ خليعة
ولا فرق بين الرّق والحُرّ فيهما
ومتعتها بالعسر واليسر قدرت
وإن كان مع خلف فأعلاه خادم
وعن أحمد بل ما يراه محكم
ولا تسقطنها إن تهب مهر مثلها
ومن مات من قبل الإصابة منها

دخول ولا فرض بمهر محدد
وعنه سوى الخالي بمهر معدد
ولا بين ذمي كفور ومهتد
ولا ضرّ في نقص الرضا والتزید
وأدناه تُجْزِي كسوة للتعبد
وعنه لنصف المهر للمثل فاحدد
قبيل فراق في الصحيح المؤطد
وقبل اقتراض إرثه للمخلد

فصل

وتقدير مَهْر المثل مثل أقارب
وعمتها كالأخت مع بنت عمها
بعقل ودين والغنى وجمالها
وبكر وضد ثم زدها كفضلها
ومعتبر بالمهر تخفيفه على
وإن تكن العادات فرض مؤجل^(١)
وإن لم تجد أهلاً لها فكمهر من
فإن لم تجد في أرضها مثلها التمس

يساوينها كالأم والخالة أعدد
وعنه النساء العاصبات فقيد
وسنّ و آداب ومنشأً فسد
عليهن وانقصها كنقصانها اهد
قريب وتثقل الصداق لأبعد
فوجهين في فرض المؤجل أسند
تشابهها في أرضها افرضه تهتد
بأرض تداني أرضها المثل واجهد

فصل

وليس لها مهر بفاسد عقدها
فإن يطأ أو يخلُ استقر معين
ولو قيل مع أرش البكارة لم أجد
ومن توطأ بالإيham أو أكرهت زنى
وقولان في إيجاب أرش بكارة
ولا مهر للاتي يطاوعن في الزنى
وعن أحمد لا مهر في ذات محرم

إذا افترقا قبل الدخول المؤكد
وعن أحمد بل مهر مثل وذا اعتد
وقد قيل لا مهر بخلوة خرد
ولو في محسن مهر مثل لتنفد
لمكرهة مع مهر مثل معدد
بل المهر في طوع الإماء لسيد
لفقد محل كاللواط بالأمرد

(١) الأصح : فرضاً مؤجلاً.

وجانٍ بغير الوطاء أذهب عذرةً
وعن أحمد بل مهر مثل وإن يكن
وأوجب لها نصف المسمى على الفتى
وإن يمنع التسليم قبل دخوله
ويلزمه الإنفاق مدة منعها
ومن تمتنع من بعد تسليم نفسها
ولكن لها إن أكرهت فتسلمت
وإن قبضته ثم جادت بنفسها
وليس لها إن كان مهرًا مؤجلاً
وإطلاق تأجيل يصح بمبعد
وإن حل من قبل التسلم مهرها
وإعساره بالمهر قبل دخوله
ووجهان في الإعسار يوم دخوله
ولكن لها من زوجها منع نفسها

لبعدى لها أرش البكارة أورد
هو الزوج إن قبل الدخول يسدد
وليس عليه غيره فارو واجهد
لتقبض كل المهر منه تؤيد
وتملك أسفارا بل إذنه اشهد
رضى لتوفي المهر تمنع بأجود
تمنعها فاقبل إفادة مرشد
فبان معيياً تمتنع في المجود
تمنعها من قبل قبض فقيد
يحل بموت أو فراق مبدد
لتجبر على التسليم في المتجود
يبيح لها فسخاً بحكم المقلد
فإن رضيت ثم اشتتت لم تؤيد
ومع أمة والإختيار لسيد

فصل

وإن زوج الطفل الصغير أب له
فإن كان ذا عسر فهل يلزم الأب الصداق على وجهين فاحفظ وقيد
ودعواه ألا وطء ليس منصفاً
وتلك كمدخول بها في أمورها
وإثبات إحصان وغسل ونية

فمن مال الابن المهر فليتنقد
ولو صدقت مع خلوة في المؤكد
سوى عودها بعد الثلاث مبعد
وإيجاب تكفير ولغو التعبد

ولا يخرج العنّين من عنة بها
ومن أصدقت عبداً مسمى فلم يبع
على قدرة أو عز تسليمه لها
ومن أصدقت عبداً صغيراً فطلّقت
إلى الزوج منها قيمة النصف إن تشا
وإن نقصته رفعة السن قيمة
وإن شاء يأخذ قيمة النصف ناقصاً
ومن أصدقت عشرين شاة بعينها
لها السخل بالتطليق قبل دخوله
وإن نقصت منها الولادة إن يشا
وإن شاء يأخذ نصفهن ناقصاً
وطلقها قبل الدخول تجد له
وإن شاء يدفع نصف غرم بنائها
وإن بذلت نصف المثل فما له

ولا تحظرن منها الربائب بأوكد
أو ازداد سوم المالك المتشدد
فقيمته امنحها بغير تردد
بغير دخول وهو كبر فأردد
بقيمته في العقد أو في التزويد
فللزوج قدر النصف في العقد مهد
رضاءً ببعض الحق فعل تجود
فأضحت وقد زادت زيادة وُلد
وللزوج نصف الأمهات لتردد
فقيمة نصف الشاة في العقد يفتد
ومن أصدقت أرضاً فشادت بقرمد
بقيمة نصف الأرض وقت التعقد
ويملك منه النصف تحجر بأجود
سواه كذا في صبغها الثوب أورد

باب الوليمة

وقيل وإطعام السرور المجدد
بشاة وإن تنقص يُبح غير معتد
بدعوته أوجب إجابة مهتد
كفرض كفايات وفي الثالث اردد
ودعوة من يقلي وذوي ذمة زد

وسمّ طعام العرس حبّ وليمة
وإيلامه في العرس ندب أقله
وأول يوم إن يعينك مسلم
وتشرع في وجه كثران وقيل بل
ولا توجبن إن عم أو بعد أول

ودعوة غير العرس ثم إجابة
ويحرم أكل الصائم الفرض إن يجب
وقيل إذا لم ينكسر قلب من دعا
وإن أنت لم تأكل لصوم وغيره
ويشرع من بعد الطعام تحملاً
وإن يدعه الإثنان قدم سابقا
ومن بعده من كان أدنى قرابةً
وإن كان فيها مُنْكَرٌ فَأَزْلُهُ إن
وإن كان معلوماً بلا الحس إن يشا
وإن افتراش المرء ما فيه صورة
ويحرم في الحيطان تعليقه وإن
ويحرم تصوير لذي الروح كاملاً
وقولين في تصويرها لمصور
وليس يباح الأكل إلا باذنه الصريحة أو فهم القرينة فابتد
ودعوته إذن فقل إباحة الدخول وأكل من طعام ممهد
ويملكه بالأخذ أو بوقوعه
ويكره في الأولى النشار ولقطه
ويشرع إعلان النكاح وضربهم

مباح بلا كره ولا ندب أحمد
ويشرع في نفل وفطر بأوكد
بإتمام نفل فهو أولى فقيد
من المقتضي ذا فادع بالخير واغتند
ومن قبله غسل اليدين بأوكد
وفي الاستوا بالأدين أمره يبتدي
فأدنى جواراً ثم أقرع ترشد
قدرت وإلا جانب القوم وابعد
ليجلس ولكن عنهم البعد جود
لحي مباح أو على متوسد
يسترها عنه بلا حاجة قد
وَحَكُّ ولو في ملك غيرك ترشد
بلا حيوان أو نجال فأسند
وليس يباح الأكل إلا باذنه الصريحة أو فهم القرينة فابتد
ودعوته إذن فقل إباحة الدخول وأكل من طعام ممهد
لحجر متى يقصد وإلا بأجود
وعنه يباح كالمضحى المشرد
عليه بدف للخلاف المقيد

باب عشرة النساء

وحق على الزوجين أن يتعاشرا ويلزم تسليم ابنة التسع حرة ومع مانع استمتاعه مطلقا إذا وتسكن فيما تشرط أو بملكه ومن يطلب الإمهال يُمهّل مدة ويخلف مجنونا وطفلا وليه ويلزم تسليم الإما ليلها فقط فإن بذل التسليم يلزم قبولها ويملك الاستمتاع ما لم يضر أو ويملك إن لم تشرط بدلا بها ويملكه المولى بلا إذن زوجها ويملك ذو عبد سفاراً بعبدته وإلزامها بالغسل للحيض جائز فإن قلت لم تجبر فإن شاء فليطأ ويملك منع السفر من كل زوجة وغسل نجاسات وغسل جنابة ويملك منع الكل نيل محرم

بُعُرفٍ وبذل الحق لا بتنكّد وألزم وإن تبغ التسلم واطهد رجوت زوالا لم يجب مابه بدي ومع فقد شرط فلتكن عنده قد ليصلح فيها أمره غير معتد بحق عليه أوله متأكد وأما نهراً فهو حق لسيد ووجهان فيه باشرط مؤكد يكن شاغلا عن فرضها المتأكد مسافرة والقن مع إذن سيد على أحد الوجهين إذا التأيد وإن كرهته زوجة العبد فاشهد وإما تكن ذمية فبأوكد بغير اغتسال والنفاس كذا اعدد وإلزام كل أخذ شعر مُنكّد على أظهر المشهور من قول أحمد ومؤذ بريح من مباح بأجود

فصل

ومن أربع أوجب على الحر ليلةً ومملوكةً تعطى من السبع ليلةً وإن شاء في باقي الليالي عُرْلة وفي ثلث عام أوجب الوطء مرةً فإن ياب شيئاً منه مع قدرة له وعن أحمد إن لم يضار بتركه ومن غاب عنها فوق ستة أشهر وإن يابَهُ من غير عذر فإن ترد ويُسقط عنه القَسَمُ والوطء غَيْبَةً فليس حلالاً وطءٌ سرّية ولا ومن شاء بين الألتين تلذذاً وإن شاء عن سرّية عزله يُجزى وعن أمة مع إذن سيدها فقط وقيل يباح العزلُ يباح مطلقاً وقيل يسن الوطء في الشهر مرةً وسمٌ وقل يالله جنبنا وما ويكره تكثيرُ الكلام مجامعاً ويُشرعُ أيضاً أن تلاعبَ قبله ويملك جمعاً بين وطء إمائه

فإن شاء يستمتع وإن شاء يرقد وقد قيل فيها من ثمان فزود أبيع ولم يمنع بها من تفرد إذا لم يكن عذر ولا تتزيد فبينهما إن تبغ فرق بأوكد لبيتوتةٍ والوطء لم يلجأ اشهد فشاءت قدومَ المرء ألزمه واطهد فبينهما فرق على نص أحمد لعذر وإن طالت فعِ العلمَ ترشُد لزوجه في الحيض، والدبر اصدد إذا هو لم يولج فليس بمبعد وعن حرة الزوجات مع إذنها قد وقيل وإذن الخود مع إذن سيد وقيل حرام مطلقاً لاتقيد وإلا ففي الأسبوع إن يتزيد رزقت الشياطين ادعُ للوطء تهتد وعن نزعه من قبل تتميمها اصدد ويحرمُ منه وطؤه ذا تجرد وزوجاته في غسله المتفرد

ولكن وضوء المرء مع غسل فرجه
ويحرم وطء الخود مع رأي غيرها
وإن رضيا بالمسكن الفرد جوزن
ولا تمنعها من خروج لمسجد
وإن خفت فامنعها خروجاً لغيره
وذلك ندب في عيادة محرم
وليس لعرس المرء إيجار نفسها
ويملك أيضاً منعها من رضاعها
وليس على النسوان خدمة بيتها

إذا رام عوداً مستحباً فجود
ولو ضرّة ترضى وجمعاً بمرقد
وعن بثه ما كان بينهما ذد
بأقوى على نفل وإن خفت فاصدد
وفي كل حال بيتها خير ممهد
وحضرتها للميت لا تتشدد
لترضع أو تخدم بلا إذنه اشهد
لأولادها إلا لمضطهرهم قد
على نصه بل يستحب بأوطد

فصل في القسم

وحق على الزوج المساواة قاسماً
ولو مع جن لا يخاف أذاه والولي به يأتي كذا الزوجة اعدد
وإن عماد القسم ليلاً ومن يكن
ويدخل في القسم النهار متابعاً
ويلزمه الإقراع إن شاء غيبة
ويقضي لباقيهن بادٍ بقرعة
ويقضي إقاماتٍ تخلل سيره
ومن بات معها مرّة يقض لغيرها
وتسوية في الوطاء والبر سنة
وللحررة اقسام ليلتين وإن تكن

لزوجاته في العذر أو فقدته اشهد
كحارسهم والعكس في حقه اقصد
ويقضي خروجاً طال في غيره قد
ونقلة أسفار كذي حين يتدي
وفي سفر للانتقال بأجود
إذا منعت قصر الصلاة المعود
ولو بات بالإقراع معها فقيد
وليس بإيجاب لعسرتة طد
كتابية والنصف للأمة امهد

وبالقسط فاقسم للمحرر بعضها
وفي نوبة للزوجة الحرة اقسمن
ويحرم أن تأتي بنوبتها إلى
كذلك نهراً حرمن لا حاجة
ويقضي إذا ما طال حتى حاجة
فإن يَط في وقت يسير ليقضه
ووجهان أيضاً في قضاء تمتع
وإن ينو عوداً من يسافر بقرعة
ويسقط إنفاق الفتاة وقسمها
أو ارتحلت من غير إذن وإن تسر
ووجهان إن يأذن لحاجتها لها
ومن وهبت مع إذنه القسم حرة
وقيل متى كانت هنا أمة فلا
فإن يل وقت للتي وهبت فلا
وإن وهبت ترضي الحليل أجز ولا
وليس عليه القسم بين الإماء بل
ولو كان في وقت لزوجاته أجز

وإن عتقت في وقتها وبها ابتد
لمعتقة كالحررة الأصل ترشد
سواها بليل غير مضطر ارشد
ويعفى عن اللبث اليسير المزهد
لضرتها من وقتها المتعود
لضرتها من وقت ذي في المجود
بها دون فرج خذه أخذ مؤيد
بها لبواقيهن لا تردد
إذا ما أبت معه مبيتاً بمرقد
لحاجته مع إذنه فلها جد
وقيل لها الإنفاق لا القسم أورد
أو الزوج من يختار للقسم تطهد
تجز بذلها إلا باذن المسود
توال لها من غير إذن بأجود
تجزه بهال ثم إن ترجع اردد
يجب وان شا ينتقص أو يزيد
ويلزمه إعفاف من يتبغي اشهد

فصل

وللبكر سبع والثلاث لثيب
ويقسم فيما بعد لكن متى ترد
بغير حساب عند عرس مجدد
بككر يجب واقض البواقي واسرد

وثانية في حق عقد به ابتدي
تزفأ معاً أقرع وبالقرعة ابتد
تضمن قسم اليسر حق التعقد
وقد قيل أسقطه ولا تقض ترشد
توف وإن عادت توف وترشد
إذا شاء فليخرج لأمر معود

ويكره زَفُّ الزوجتين بليلة
فإن فعلوا فابدأ بسابقة فإن
فأما تسافر بالتي قرعت فقد
فتقضيه للأخرى وقيل وهذه
ويأثم في تطليقه زوجة ولم
وفي غير وقت ليس عمدة قسمة

فصل في النشوز

بعصيانه يغضب عليها وتبعد
ملائكة الرحمن تلعنها فاسند
بكره ليزجرها بوعظ ويصدد
وفي الكلام بما دون الثلاث فقيد
وإن أظهر الزوجان شحناء حقد
ليسكنهما ذو الحكم قرب مسدد
ليختر ويُعَث حاكم ذو تقلد
من أهلها أولى ومن رضا طد
من الجمع والتفريق غير مردد
رواية العدلان حكماً اعدد
يرجح مع بذل وبين مجود
فداءً إلى الزوج اللجوج المنكد
إلى حكميه ما ارتضوه ليوطد

وطاعة الاستمتاع للزوج واجب
فمن أغضبت زوجاً بعصيائها تبت
ومن تمتنع من حقه أو تحيئه
فإن لم تبت يهجر بمضجعها
فإن لم تُطع تُضْرَبْ بغير مبرح
فإن كان كلُّ منهما متظلماً
فإن خاف من إثم الشقاق عليهما
أمينين مع حرية في المجود
بتوكيل كل ثم ماحكما به
فإن أبيا التوكيل لم يجبرا وفي
فيُجبر على التوكيل زوج لفرقة
وتُجبر على التوكيل في البذل زوجة
فإن أبيا المذكور يجعله حاكم

فإن يغيب الزوجان أو واحدٌ فلا
وقيل على القولين لكن أزلّه إن
وإن تركت فرضاً فللزواج ضربها
تزل نظر العدلين في أولٍ قد
يجبن وفيه الحلف مثل الذي ابتدي
ولا تسألن عن ضربها الرب تهتدي

باب الخلع

ومن أبغضت زوجها وخافت تعدياً
وإن خالعت من غير عذر يصح مع
فللعوض اردد والنكاح بحاله
كذا الحكم في معضولة لم تكن زنت
ومن صححوها تطليقه صح خُلعه
ومن والد المجنون والطفل صححن
وإن خالعت عبداً لأسعد زوجة
ويقبض قنٌ مال خلع بنصه
وقد قيل لا يقبض سوى سيدٍ ومن
وإن يختلعهما الأجنبية بهالها
أو اختلع الإنسان من تحت حجره
وينفذ بذل المال من كل زوجة
وخلعك صغرى والسفيهة باطل
وينفذ خلع الأجنبية بهاله
ويلزمه في ماله وحده فإن
وإن قيل إن الخلع فسخ فقيل لا

يحق عليها نفسها منه تفتدي
كراهته بل عنه حرّم وأفسد
وإن قيل تطليق فرجعياً أعدد
إذا ما افتدت منه لعضل منكذ
وخلع من الذمي مثل الموحد
وسيد كل منهما في المؤكد
فما بذلت في الخلع فهو لأسعد
كذاك المميز والسفيه بأوطد
يلي مالٌ محجور عليه فقيد
أو اختلعت أنثى بسلعةٍ أبعد
بمال لها مثل الفضولي فاعدد
يجوز بما تحوي تبرعها قد
وإن قيل تطليقاً فرجعياً أمهد
ومن مالها إن يضمن المال فاعقد
أبى لضمان المال منها ليفسد
يصح بحال خُلعه مع أبعد

فصح بهال كاستدامتها اعدد
وقيل بلى لكن متى يعتق اقص
عليها مع الاعتاق فليترصد
يكن بسوى لفظ الطلاق المقيد
هو الفسخ لم ينقص عداد التردد
ولا فسخ في انتقا المجد قلد
طلاق وإن واجهتها فتأيد
لشرط خيار فيه ذا الشرط أفسد
ويلزم فيه قدر مهر لها قد
بلا عوض فابحث عن العلم تهتد

وإن أمة بالإذن يصاح خالعت
ومن غير إذن لا يصح بأوطد
فقيمة ما سميته أو مثله له
وخلع الفتى قل طلقة بائن متى
وعنه بلفظ الخلع والفسخ والفدا
وعنه طلاق إن نواه بهذه
ومعتدة للخلع ليس ينالها
وشرطك في التطليق بالخلع رجعة
وقيل وما سموه لغو كشرطهم
وقد قيل رجعيًا يكون طلاقه

فصل

وعنه بلى مجانا اخلع وشرد
ليوقع رجعيًا بغير تردد
بغير ارتياب مثل خلع مجدد
ويكره أوفى من عطاها بأوطد
على زوجها الطماع رد المزيد
وذا غرر إن صح خال فوجود
أقل المسمى مثل عبد وبرجد
ولا شيء مع فقدانه في المجد
وإن قالت اخلعتني بما في يدي من الدراهم أو مالي متاعاً بمزود

ومن غير جعل لا يصح بأوكد
وإن كان تطليقاً بجعل فانه
وإن سمي المحظور عمداً فإنه
وما صح مهراً صح خلع الفتى به
وقال أبو بكر حرام ولازم
وإن جعل ما ليس مهراً لجهله
ويلزم في المجهول حالاً وموئلاً
ويعطى بمرجو التبين حاصلاً
وإن قالت اخلعتني بما في يدي من الدراهم أو مالي متاعاً بمزود

ليعطى أقل الجمع من ورق ومن
لفقد الذي قد أوهمته وجوده
فصحح بما سمي وأوجب أقل ما
وقيل بمأيوس البيان بمهرها
وإن يتبين عُدْمُه فبمهرها
وقيل يهي المذكور والخلع واقع
وقال أبو بكر يهي العقد مطلقاً
وينفذ بالموجود إما تيقناً
وقيل بقدر المهر ينفذ خلْعُها
وإن بان ما قد خالعت بهينه
وإن بان ذا عيب فإن شاء رده
وخلع على السكنى وإرضاع طفلة
وإن خالعت حامل بنَفْيَقَةٍ
ولا خلع في وجه وقيل متى نقل
والا فبالعلوم ذا الخلع باطل
ولم يتبر إلا بعد حولين مرضع
وإن عينا وقتاً تعين مطلقاً
وكافرة إن خالعت كافراً بها
وإن أسلم أو واحد قبل قبضه

متاع بأوفى ما يسمى ليرفد
وأما إذا قلنا بلغو المحدد
تناوله اسم إن بين عدم ما ابتد
فصح له حوباً بجعل ووطد
وقيل بلا جُعل وما غرت امهد
بمقدار مهر الزوجة المتعدد
وقيل على المعدوم وقتَ التعقد
وإما ظنوناً ثم ماسمي انقد
وقيل على التفصيل مثل الذي ابتد
لها غير مملوك بقيمته جُد
بقيمته أو إن يشا الأرض يرفد
متى فات يعطى أجر باقي المعدد
لُعْدَتِها منه ليبرا ويشرد
بإيجاب إنفاق مع العقد أطلد
وقد مر فيه القول فاطلبه واقصد
بخلع بكفل الطفل إن لم يقيد
وتعيينهم أولى لقطع التنكد
يحرم إن يقبض فللخلع أطلد
فما للفتى شيء عليها بأوطد

فصل

وقيل له أثناءه عند أهله وكالخلع في البيتوتة اجعل فمن قال سعدى طالق إن تُمدني وقيل له عبد سليم وأوسط وزوجته بانت وإن بان غضب ما ومن يهي ثوباً قد شرط مثله متى وما بان مع تعيينه فيه وصمة فليس له شيء سواه وقيل بل كتنجيزه خلعاً عليه ولم تبين وعنه تبين الخود منه وللفتى وتطلق رجعيّاً بغير غرامة وإن وإذا في قوله ومتى تُجد ولو أنها بعد التراضي أتت به وإن قالت اخلعي بألفين أو بمجلسه بانت وتملك ألفها وإن عقلت بالألف واحدة فإن وإن قال فيها أنت بالألف طالق وإن قالت الحسناء كن لي مطلقاً فرجعية من غير شيء بنصفه

وقد قيل مَهْر المثل حظ المشرّد وطلاقه المعلقّ للتعويض غير مصدّد بعبد فأَي العبد، أعطت فسدد فإن وشكت إن شا بديلاً ليرفد أتته به بالقيمة أثبت بأبعد أتته بثوب غيره لم تشرّد من العيب أو من ضد وصف مقيد له ردهً مع قيمة الوصف لا الردي إذا لم يكن ملكاً لها في المؤكّد بقيمته منها وإن كرهت جُد بإحظار محظور به علق اشهد بألف تبين إن تُعطه الألف تبعد كذي ميزة والإذن في القبض عدد أو على المقدر أو طلق به إن يتردد فإن تبغ من قبل الإجابة تردد تطلق أو في صح بالألف فارفد ثلاثاً ليعط ثلاثها في المجور ثلاثاً بألف إن يطلق فيفرد وقيل بثلاث الألف بانت فقيد

وبالألف إن لم يبقَ قل غيرَ طَلقة
وشرطُك في تطليق من كلَّفت ومن
بتطليقها رجعيةً لا بقسطها
فلا توقع التطليق حينئذ على
وإن قالت الزوجاتُ بالألف بَتْنَا
كذلك إن قالتِه واحدة له
وقيل متى يجهل له ثلثها قد
تميز إن شاء بجعل معدد
وعن أحمد لغو منيتها اعدد
وحيدة من زوجتيه فتعتدي
فطلق إحداهن بالقسط تشرد
وقيل بلا جعل ورجعياً اعضد

فصل

ومن قال بدءاً أنت بالألف طالقُ
فإن تاب رجعياً تبَّت بنصه
وطلق في الوسطى فحسبُ أبو الوفا
وإن قبلت في مجلس القول ألزمت
وقيل متى توقعه مع رجعة بلا
كذا وعليك أو على الألف فاعدد
وفيما سوى الأولى بوجه فشرد
وخرج ألا تبَّت فيهن فاطرد
بألف وبانت مطلقاً في المعدد
قبول كذي إن تقبل اوقعه ترشد

فصل

وإن خالعت في علة الموت زوجها
فللوارثين العودُ في زائد وإن
وتطليقه في علة الموت مانعاً
بما خصها ما لم يزد عن ثرائها
بأكثر من ميراثها المتهمد
يكن مثل إرث أو أقل به جد
لإرث فأوصى أو أقر لها اشهد
ومن رأس مال خلعه احسب وأرشد

فصل

وخلع وكيل الخود عنها بمهرها
فما دون أو خلع الوكيل لزوجها
وإن نقصا للزوج أو زيدا لها
وقيل يصح الخلع ثم الوكيل
وقل ليلغى^(١) خلع نائب زوجها
وقيل له التخيير في أخذ ناقص
وإن بتها في الخلع فليتراجعا
كما رجعا في بئها وطلاقه
ولا تسقطن إنفاق عُدتها ولا

إذا طلقت أو بالمسمى المقيد
بذلك أو أعلى بما سمي اعقد
فذلك خلع باطل في المجود
فليضمن لكل فائتٍ من معدد
وصححه مع تضمين نائبها قد
ورد متى طلق ورجعتها ذُد
بكل حقوق للنكاح المقيد
وعن أحمد أسقط إذا لم تعدد
بقية مخلوع على بعضه امهد

فصل

وإن أنكرته الخلع أوخلعها فقط
وإن صدقته وادعت أن غيرها
ويقبل في تعيينه قولها وفي
ويخرج أن الزوج يقبل قوله
وقيل متى يشرط له الجعل إن يكن
ويرجع في هذا إلى مهرها الذي

تبين منه وأقبل قولها في المعدد
تضمن عنها الجعل تلزم وتطهد
تأجله مع قدرة في المؤطد
إذا لم يعدى^(٢) مهرها في التزید
بغير طلاق فالتحالف أيد
تعين وإلا مثل مهر ممهد

(١) الأصح : ليلغى

(٢) الأصح : يعد

وتعليق عتق والطلاق بحادث
وليس وجود الشرط إذ نال حقه
وخرج مثل العتق أن ليس عائداً
وإن كان لم يوجد وفي الخلع حيلة
ولا يتأتى الحث في العقد ثانياً
يجوز ولم يبطل بقول المقيّد
بمانع رجعه بعقد مجدد
بذا العقد إن يوجد أو أن التردد
متى ترتجّعها عادةً لا تتردد
متى يتعذر عودُ وصف مقيّد

كتاب الطلاق

تبارك ذو المنّ المدبر خلقه
فكم حِكم في طيّ أحكامه له
فليس بمسؤول ولكن مُسائل
أباح لنا فعل النكاح وسنّه
وحل لنا التخليص عند تضرر
ويكره وعنه احظر بلا حاجة وإن
ويحتمل الإيجاب إن خاف عارها
وقد أوجبوا تطليق من يابَ فيئةً
ويحرم في حيض وطهر أصابها
ومن غير زوج لا يصح وعنه من
ولا تمض إلا باختيار مكلف
ومن كان معذوراً بغيبة عقله
وإن كان لا يعذر كسكران لا يعي
كذلك في أحكام أقواله معاً
لما شاءه من غير منع مصدّد
تدبرها تجلو القلوب فتهتد
بريته عما تولوه في غد
لما شاء فينا من نماء معود
طلاقاً به حل النكاح المقيّد
أبت فعل فرض أو تخف عاراً اطرد
أو اهمالها فرضاً وعسر التطهد
وحين يرى العدلان عند التنكد
به ويسمى بدعة عنه فاصدّد
أبي الطفل والمجنون أوقع وسيد
وعنه ومن ذي الميز يعقله قد
فإن طلاق المرء غير مسدد
إلى رحله لا تمضيه في المسدد
وأحكام فعل شرطه العقل فاطرد

وعن أحمد في القول مثل مُبرَسَم
وعن أحمد في كل حد فسالم
وعن أحمد فيما استقل بفعله
وكالطفل مغمورٌ بينج ونحوه
وينفذ من هازٍ طلاقٌ ولاعبٍ
ولا توقع التطلق والعق يافتى
وإكراهه بالضرب أو عصر ساقه
وتهديده من قادر بالذي مضى
وعنه بغير القتل والقطع من يكن
وقد قال لا إكراه حتى يناله
وإن طلق الزوج الحليلة مُكرهاً
وُحْكَم بالإيقاع في كل فاسد
وقيل إذا ماظن صحته ولا
وإن صح منه بالإجازة قبلها
وليس له التطلق في وقت حيضها
وينفذ مع تصريحه أو كنايةً
ويقبل دعوى الزوج عزلاً مقدماً
وليس له في طَلَّقَن أو تَخَيَّرَن
وقولان في ملك الثلاث بقوله
كذا أمر عرسي في يديك وبثها
إذا قال طلق من ثلاث كما تشا

وفي الفعل كالصاحي بغير تَقِيدٍ
وفيما سواها كالمُبرَسَم فاعدد
وما كان كالمجنون في فعل محشد
وقيل كسكران وليس بمبعد
ومن أخرس يأتى بمفهم مقصد
ولا حلفاً من مكره غير معتد
وحبسٍ ونفي واجتياح المعداد
إذا ظن رجحان الوقوع بأوكد
تعدده ما إن يعد بمطهد
عذاب كعصر الساق لا بالتوعد
بحق يقع تطليقه بتأكد
إذا كان عن حلف بينونة زد
تنفذه في عقد الفضولي تعتد
ومن صح منه صح توكيله اشهد
فإن بت لم تطلق به في المجود
نواها ولو خص الصريح بمبعد
ومن قلت ينوي فادعها فقلد
سوى طلقه إلا باذن المقلد
وكلتكَ في فعل الطلاق المعداد
وليس له فوق اثنتين فأشهد
وإن قال طلقها ثلاثاً فيفرد

أو العكس لم تطلق إذاً في كليهما
كذلك فيما مر تفويض أمرها
وإيقاع فرد من وكيلين ألغيه
ويلزم في الحال الطلاق بقصده
وتخير ذات الميز قبل بلوغها
وعنه لتطبيق الفتى الأجنبية

سوى طلبة فاحكم بلغوا المزيد
إليها كمثال الأجنبية فأطد
وما اجتماع فيه متى فارقا طد
على الفور باختاري وأمر في اليد
متى صح تطبيق المميز أكد
وينكحها من قبل تطلق فاهتد

باب سنة الطلاق وبدعته

وسنة تطبيق الفتاة بظهرها الذي لم يصبها فيه واحدة قد
بتركها حتى تكمل عدة
بشتين أو أقصى الطلاق بكلمة
بغير ارتجاع أوقعه لسنة
وعن أحمد في الجمع بالطهر بدعة
وتطبيقه أخرى بظهر موحد
فما زاد عن أولاه ليس ببدعة
وتطبيق مدخول بها وقت حيضها
وآخر ظهر لم يصبها به إذا
ورجعت من فارقت في الحيض سنة
وتطبيقها من بعد في الطهر إثره
بأن طلاق المرء تطبيق سنة
وليس لصغرى سنة في طلاقها

وتطبيقها في ظهرها المتجدد
فأكثر في ظهر فما فوقه زد
بكره وعنه بل حرام بأوكد
وشيعك في الإظهار سنة مقتد
نعيد ارتجاع أو نكاح مجدد
على كل قول قد مضى في التعدد
وطهر جماع حمل غير مبتد
فهذا حرام واقع عنه فاصد
وعن أحمد بل أوجبها وأكد
ولما تحض أخرى ولم يأتها اشهد
وعن أحمد بل بدعة في المبعد
ولا بدعة في الآيسات كذا اعد

ولا غير مدخول بها والتي بدا
وعن أحمد احكم للحليل بسنة
لها آنفاً في قوله أنت طالق
متى قال لاحداهن أنت طليقة
بشتين عن قرب وإن ينو في سوى
فدئنه فيما يدعي لاحتماله
فإن قاله في ذات بدع وسنة
على ضد هذا الحال أخرى وإن يقل
وفي بدعة نصف فثنتين آنفاً
وقيل أبناها بالثلاثة آنفاً
وإن طلقت للبدع في وقت سنة
فإن يكن المشروط تطليق بدعة
وإن قال سعادى طالق وقت سنة
وقد قيل ألغي وصفه لا استحالة
وثنتين في وجهه وقيل ثلاثة^(١)
وفاء بلفظ الزوج في شرط بدعة
فثنتان أدنى ما تيقنت جمعه
وإن طلق الحسن ثلاثاً كسنة
عن الوطء في القول الأصح وعنه في
وعنه بظهر مر يطلق طليقة

بها الحمل إلا في اجتماع المعد
الزمان فلا توقع بها بت مبع
طلاق ابتداء بل على ما به ابتدي
على الهدي والأخرى على الضد تشرد
ذوات إياس إن تصر أهل مقصد
ووجهين هل في الحكم يقبل أسند
فواحدة في الحال طلق وشرد
ثلاثاً لها في سنة نصفها قد
أبت وبضد الحال الثالثة زد
ولابن أبي موسى بذلك قلد
أو العكس طلقها بأن مقيد
ففي أسبق الوجهين منه لتبعد
طلاق ابتداء آنفاً غير مبع
وفي الحال تطلق طليقة بتفرد
متى قيل إن الجمع بدعة أشهد
لفقدان وقت البدعة المتفقد
وإيقاع أقصاه احتياطاً وبعد
وقعن بمبدا طهرها المتجرد
ثلاثة أطهار أبناها لمبتدي
وثنتين في عقدين طاهرة زد

(١) الصواب : ثلاث .

إذا ما تأتى ذاك أو بعد رجعة
إذا بَتَّها في كل قرء بطلقة
فلا توقعن في الحال إلا بحائض
ومن يأتها منهن حيضٌ محدّدٌ
وإن قلت إن القرء طهر فأنفأ
ووجهان في الصغرى وأوقع طلقةً
سوى ذات يأس ثم تطليق بدعة
وإن قال سعدى طالق شرّ طلقةٍ
وتطلق في هذا ثلاثاً متى يُقل
وأحسن تطليقٍ وخير كُسنة
فحيثُ في الحال تطلق هكذا

فمن لا لها تطليقٌ بدعةٍ اشهد
وقلنا بأن القرء حيضاتٌ خُرِّدَ
بعقد نكاح عن دخول مجرد
ففي كل حيضٍ طلقةٌ لتشرد
طلّقن سوى ذات المحيض كما ابتدئ
بهن إذا في كل طهر محدّد
وخلع مباح إن أرادت بأوطد
وأقبح تطليق فكالبدعة اعدد
لجمع ثلاثٍ بدعةً من مشرد
وإن بهما ينوي لجأاً لها قد
المحل بتقبيح وحسناً معاً طد

باب صريح الطلاق وكنايته

صريح طلاق المرء طَلَّقْتُهَا فقط
ولفظُ فراقٍ والسراحِ صريحه
فمن فاه باللفظ الصريح تَطَلَّقْتُ
فتطلق منه باطناً مثل ظاهر
وقول الفتى أنت الطلاق مصرح
وصرفُكّه في ممكن متقبل
كغلطته عن طاهر أنتِ طالق

وما صرفوا منه على المتوطد
بوجه كذا الإِطلاق أيضاً بمبعد
على أي حالٍ ما وإن لم يقصد
بجدّ وهزل أو خطأ أو تعمد
وليس صريحاً في احتمال مجود
وإن يدّعي^(١) ذا الصرف دين وقلد
ونيته في طالق من تشدد

(١) الصحيح: يدّعي

وناو به تطلق بعلٍ مقدم
 ولا تقبلن دعواه في الحكم مطلقاً
 كتطليقه غضبان أو بسؤالها
 وقيل ليقبل إن ثبتت عقدها
 وإن يأت مع لفظ الصريح بصارف
 وإن يدعي^(١) التعليق بالشرط نيةً
 وإن يدعي^(٢) إني أردت أقول إن
 من الشرط والتطليق رأساً فدينن
 ومن قال للإنسان هل لك زوجة
 ولو قال هل طلقته إن يقل نعم
 وإن قال ذو نحو نعم لمسائل
 وإن لطم الحساء أو يكس أو سقى
 وتفسيره هذا بمحتمل سوى
 وقيل إذا ما تم تطليقها بما
 وإن قال سعادى طالق غير لازم
 وهي طالق أو لا فليست بطالق
 وإن قال هند طالق بل صفة
 ومن ظاهر أو آلى وطلق عرسه
 للآخرى بتصريح وعنه كناية
 ومن كتب التطليق ينوي وقوعه

(١) الصحيح: يدع

(٢) الصحيح: يدع

وإن يدَّعي^(٤) قصداً لتجويد خطه
ومن كتب التخليق يحزن أهله
وإن خط فيما لا يبين وفي الهوا
وأوقعه في ذا أبو حفص الرضى
ومن قال سعدى طالق غير عالم
وإن قال إنسان «بهشتم» لزوجة
وقيل متى ينوي^(٥) به غير أهله

وأشباهه لا البين فاقبل بأوكد
فلا توقعن واقبله حكماً بأجود
بإصبعه لا توقعن في المؤطد
فخذ صدقات الله غير مشدد
لعجمته ما قال فاعذره تحمد
ولم يدر مامعناه لم تتشرد
كلا القائلين أوقع وإلا فلا اشهد

فصل في الكنايات

وظاهر ألفاظ الكنايات سبعة
برية أيضاً بتلة ثم حرة
ومنها خفي كاخرجي وتجرعي
وأنت مُخلّاة ولست بزوجتي
وأشباهها إما بأهلك فالحقي
وشعرك غطيه ومن شئت فانكحي
وإن قال عبدي حر او زوجتي إذاً
وحللت للأزواج مع لا سبيل لي
أظاهرة هذي معاً أم خفية
ولا توقع التخليق إلا بنية الطلاق

خليّة افهم بائن بتة زد
كذا حرج وازدد وأمرِك باليد
وذوقي اذهبي اعتدي وخليتك اشرد
وواحدة واستبر واعتزلي اعدد
وحبك فوق الغارب احفظ معدد
وهي حرة أعتقتك اعتدي وازدد
مطلقة عمم إذا لم يقيد
عليك ولا سلطان يا أم معبد
بناءً على قولين من نص أحمد
بألفاظ الكناية تهد

(٤) الصحيح : يدَّع

(٥) الصحيح : ينو

ويُشرط أن ينوي^(١) بأول لفظة بظاهرها أوقع ثلاثاً وإن نوى ودينه في المنوي ورجعياً أجعلن وعن أحمد بل طلقه بائن كذا وفي أنت أيضاً طالق البتة أروها وإما تقل تطليقه بائناً تكن وإن قال لم أقصد طلاقاً مخاصم ليقبل ولا يحكم به في رواية إذا هو لم ينو ولو قال مغضباً وأوقع بالفاظ الحقيقة مانوى ولا يقع التطليق من غير مفهم وأوقع متى ينو بلسان زوجتي وقولك إني طالق ليس واقعاً وليس كنايةات أنا منك طالق وإن ظاهر الإنسان ينوي طلاقه وإن قال هي أو ما أحل إلّنا وإن يقصد التطليق أو حلفاً به وعنه يمين بل متى ينو بتهها وعنه ظهار ذاك في كل حالة ثلاثاً وعنه طلقه مثل وصله

وقيل بأي الجزء قارن أطلد انفراداً وعنه مانوى لا تزيد وقولين في إمضاه في الحكم أسند الروايات في هي طالق لم تردد وطالق أيضاً بائن فتقلد إذا طلقه رجعية في المؤكد وذو غضب أو عند ذكر التشرّد وقيل اقبل النامي لغير التبعد كمثل اذهبي روعي اجرعي ثمّ اعتدى وتطليقه رجعية في المجود طلاقاً وإن ينوي^(٢) كقومي أو اقعد ولا لي أيضاً زوجة في المؤكد ولو قاله ناوي الطلاق بمقصد بريّ حرام بائن في المجود فذلك ظاهر عند أهل التنقد عليّ حرام قل ظهار بأوكد فالزمه ما ينوي به لا تشدد يقع وظهاراً إن نواه به اقصد ومع أصله أعني الطلاق فشرّد به قوله أعني طلاقاً فوحد

(١)، (٢) الصحيح: ينو

وعنه ظهَارُ فيهما مثلُ قوله
وإن يقل الإنسانُ أنت عليَّ يا
بإيقاع ما ينويه إما طلاقه
ووجهه إذا لم ينو فهو مظاهر
وإن قال زوج أنت ثم أشار بال
وقول الفتى كذباً حلفت بينها
ويؤخذ بالتعيين فيما سواه من

كظهر حماي أنت أعني به اشرد
أميمة كالميتات والدم فاعهد
وإما ظهَارُ أو يمينٌ معقد
وفي آخر احكم باليمين تسدد
أصابع ينوي البعد لم تتبعد
فدينه في الأولى وفي الحكم فاردد
ثلاث فأدنى من طلاق معدد

فصل

وكل طلاقٍ في الكناية لم يقع
وأمرُك في يمينك ينوي طلاقها
وفي نفسك اختاري يخص بمجلس اجتماع متى لم يشغلا بمقصد
وليس لها التطليق من بعده ولا
وأجرى أبو الخطاب في كل صورة
ووجهان قل في طلق النفس هل
وإن قالها للأجنبي فكلها
ونية تطليق من الزوج لازم
وذلك توكيل الفتى بكناية
وليس لها من خيرة بعد وطئه
وإما تقل طلقت نفسي فأوقعن
وقول الفتى للخود نفسك طلقي

ثلاث به رجعيًّا اجعله واشهد
تطلق ما شئت بفور وأبعد
سوى طلقة إلا بإذن مجدد
بوجه له حكم الأخيرة قلد
على التراخي أو في مجلس متقيد
تقيد تراخي الفعل ما لم يجدد
بقول الفتى اختاري وأمرُك باليد
برجعه أو رد من كلُّ اردد
وإن قبلته بالكناية تقصد
بلا نية بل بالصريح المجرد
فقال لفتي اخترت أوقع بأوطد

وفي قصدها التخليق للخود قلد
وإن لم تقل منه فلا في المؤطد
وإما يهبها أهلها ذو تقصد
وفي الرد لم يقبل بغير تردد
وواحدة إن ردها أهلها قد
على مقتضى التفصيل في المتعدد

ويقبل منه قوله ورجوعه
وإما تقل أنا طالق منك أوقعن
وما فات في ذا الفصل فهو مقدم
طلاقاً فإن تقبل فطلقة رجعة
وعنه متى يقبل تطلق ثلاثة^(١)
كذلك فاحكم إن يهبها لنفسها

باب ما يختلف فيه عدد الطلاق

ولو في إماء واثنتان لأعبد
وعنه أتى العكس اعتباراً بنهد
له ما نوى في العدة أوقعه ترشد
وعنه ثلاثاً في مقال لأحمد
وعن أحمد بل طلقة لاتزيد
ثلاثاً على الأولى بوجهين أسند
لواحدة باللفظ خذ بمقصد
الثلاث مشيراً بالثلاث تؤكد
إشارة فاقبل ما ادعاه وقلد
طلاقاً يقع حسب الإشارة باليد
النوار ثلاثاً خص سعدى وأفرد
ثلاثاً كذا من طلقة كالحصا اشهد

وأكثر تطليقاً ثلاثاً لحره
وإن كان تحت العبد ياصاح حره
وأنت الطلاق افهمه أو هو لازم
وإن لم يُرد عدداً فأوقعه طلقة
وإن قال سلمى طالق مانوى يقع
وقول الفتى هي طالق طلقة نوى
وإن يتلفظ بالثلاث وقصده
ومن قال أنت طالق بالاصابع
فإن كان بالمقبوضتين ادعاه وال
وإن يتعمد بالإشارة أخرس
وإن قال سعدى طالق طلقة بل
بتطليقة ثم النوار طلاقها

(١) الصحيح : ثلاثاً.

وَأَكْثَرَهُ أَوْ مَنَّتْهَا فَقِيدَ
وَقَطَرَ وَرِيحٍ ثُمَّ رَمَلَ فَعَدَدَ
وَمَا نَوَى أَوْ قَعٍ فِي أَشَدِّ التَّشَرُّدِ
وَأَطْوَلَهُ أَوْ مَلَأَ دُنْيَا وَأَغْلَظَ الطَّلَاقِ كَذَا إِنْ قَالَ أَعْرَضَهُ أَعْدَدَ
وَإِنْ قَالَ لَمْ يَنْوِ عِدَاداً تَطَلَّقَتْ
وَمَنْ قَالَ فِي التَّطْلِيقِ مِنْ طَلْقَةٍ إِلَى
وَعَنْهُ ثَلَاثٌ تِلْكَ إِذْ قَدْ أَتَتْ إِلَى
وَمَنْ طَلَّقَ فِي طَلْقَتَيْنِ يَمِينِهِ
وَوَاحِدَةً قَالُوا وَقِيلَ اثْنَتَيْنِ فِي الْ
وَقِيلَ بِزَوَاجَاتِ الْحُسُوبِ اثْنَتَيْنِ قُلْ
وَتَطْلِيقَةٍ إِنْ يَنْوِيهَا لَمْ تَزِدْ وَإِنْ
ثَلَاثاً وَإِنْ يَنْوِي بِهِ عَرَفَ أَهْلَهُ
وَقِيلَ كَمَنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئاً وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَيْهِ آتِياً فَلْيَقْصِدْ
وَإِنْ قَالَ سَعْدَى طَالِقٌ مِثْلَ أَخْتِهَا الَّتِي طَلَّقَتْ مَعَ جَهْلِهِ بِالْمَعْدَدِ
فَقِيلَ لَتَوْقَعِ طَلْقَةً قَدْ تَبَقَّيْتُ وَقِيلَ لِمِثْلِ الْأَخْتِ إِنْ تَزِيدُ

فصل

وَإِنْ قَالَ يَا أَسْمَاءُ نَصْفُكَ طَالِقٌ
أَوْ الدَّمُ أَوْ رَوْحٌ بِأُولَى فطَلْقَةٌ
عَلَيْهِ وَلَا تَرْهَبِ بِأَكْمَالِ طَلْقَةٍ
وَنَصْفَ ثَلَاثِ سُدُسِ تَطْلِيقَةٍ وَمَا

أَوْ أَصْبَعُ أَوْ عَضُوٌّ بِغَيْرِ تَقْيِيدِ
وَمَنْ يَتَعَمَّدُ جِزْءَ تَطْلِيقَةٍ عَدَدَ
كَذَا نَصْفَ ثَنِيَّتِهَا وَنَصْفَ مُوَحَّدِ
أَضِيفَ إِلَى أَجْزَائِهَا كَالْمَجُودِ

وإن عطفت أجزاءها مع ظهورها وأوقع بنصفي طلقتين اثنتين مع وأوقع ثلاثاً نزع بمطلق وأوقع فيه طلقتين ابن حامد وموقع وحدي بين أربع نسوة فكل من الزوجات تطلق طلاقاً ويطلق فيما زاد كل ثلاثة تطلق كل طلقتين وفي الذي وموقع فيما بينهما ثلاثة لكل فتاة بالثلاث وقيل في ولا تطلق الحسنا بتطليق شعرها وتطليقه حملاً وريقاً ودمعها وإن صادف التطليق للعضو فقد

مكررة تطلق ثلاثاً وتشرد ثلاثة أنصاف لفرد بأجود ثلاثة أنصاف اثنتين بأوطد كنصف اثنتين افطن وليس بمبعد فما زاد حتى أربع في التعدد وعن أحمد ثنتين في تلو مبتدي وموقع خمس بينهما بما ابتدي رونا أخيراً بالثلاث فشرد بعطف عليه في المقالين اشهد المقال المبدئ أوقعن طلاقاً قد وسن وظفر في الأصح المؤطد كذا عرق لغو بغير تردد بشرط وتنجز فوجهين أسند

فصل فيما تخالف به المدخول بها غيرها

ومن قال أنت طالق أنت طالق وإن قلت فيها طالق ثم طالق وتطليقة بل طلقتين وطلقة وتطليقة من قبل أخرى متى تلج وفي طلاق من بعد أخرى فطلاق وقيل بتعقيب فمن لم يك الفتى

فثنتين إن يدخل إذا لم يؤكد فطالقة بل طالق أو كذا اعدد ومن بعدها تطليقة المتبعد فثن ومن قبل الدخول فوحد تلي طلاقاً ثنتين أوقع معاً قد ألم بها بانت بواحدة قد

وتطلق مدخول بها بائنتين إن
كذا طلقة بل طلقة في مقاله
وإن ينو في الثنتين ثنتين واقعاً
وتطليقة مع طلقة وطليقة
وإن كان لم يدخل بها وكذا فإن
وتطليقه مثل المنجز في الذي
فأوقع بفعل الشرط كل معلق
وإن تك لم يدخل بها في مرتب
وإن قال إن خالفني أنت طالق
على كل حال مع دخول وفقده
وإن قال هند طالق فقل
فإن كان ينوي طلقتين احتسبهما

يقل طالق بل طالق في المؤكد
وعنه على تطليقه لا تزيد
بنيته من غير ما متحيد
وطالقة ثنتين أوقع معاً زد
يقل معها تطليقة فارو واجهد
ذكرنا وإن أخرت شرطاً أو ابتدي
بذاك بمدخول بها لا تقيد
تبت بفعل الشرط طلقة مفرد
وكرر بالعصيان ثنتين شرد
فكن يقظاً في كل فن وجود
بواحدة من مطلق أو مؤكد
وقدر لما ثناه لفظة مبتدي

باب الاستثناء في الطلاق

تبارك علام البدو لخلقه
فمن ذاك الاستثناء إخراج بعض ما
وكن قابل استثناء كل مطلق
وثنياء فوق النصف فاردد بأوطد
ووجهان في نصف ولكن فساده
وسيان تعداد الطلاق وفي النسا

فسن للاستدراك لفظ التقيد
تناوله لفظ العموم المعمد
ومنع أبي بكر لذلك فاردد
وما دونه فاقبله لا تتردد
لإنكار نقاد اللغات فجود
كذلك في الإقرار في نص أحمد

(١) الأصح: يدع

وتطلق ثنتين الفتاة متى يَقْلُ
وبت الثلاث الا ثلاثاً وهكذا
وتطلقُ هند خمسُ إلا ثلاثةً
وإن قال إلا طلقه فثلاثةً
وبت ثلاث غير ربع لطلقة
كذلك ثلاث غير تعدادها سوى
كذلك تطلق اثنتين وطلقة
وطالقة أيضاً وطالقة وطا
فإن يدَّعي^(١) استثناءه من جميعها
وقد قيل أوقع طلقتين بكل ما
ولا ينفع استثناء قلب مطلق
كذلك زوجاتي الثلاث طوالت
وإن لم يقل فيها الثلاث فباطناً
ونية الاستثناء تُشَرِّطُ قبل أن
كذا ملحق شرطاً وعطف مغير
ونية تعداد متى ما يؤثر

ثلاثاً سوى تطلقه ذو التزهد
سوى طلقتين ابنت ثلاثاً تسدد
والا طلقتين كذا اعدد
بوجه ووجه طلقتين فقيد
كذا ما خلا ثنتين غير مفرد
وَحَيِّدَةٌ أو طلقتين فَعَدَّدَ
أو النصف إلا طلقه بتفرد
لق غير ما تطلقه أو كما ابتيدي
فدينه بل في الحكم وجهين أسند
تقدم من خمس إلى هاهنا قد
وقال أبو الخطاب في حكمنا قد
متى ينو إلا عمرة فتقلد
ليقبل كذا في الحكم أيضاً بأجود
يتم المبدأ باتصال معود
وما قيدوه بالمشيئة فاشهد
فكن يقطاً واحفظ حفاظ مجود

باب الطلاق في الماضي والمستقبل

إذا قال سُعدى طالق أمس لم تَبِنْ
وما من خلاف في وقوع طلاقه
وإن ينو إخباراً بتطليقه لها

وقد قيل لا في الحكم إن طلقت هنا
فإن يتعذر منه علمُ مراده
وإن قال هند طالق قبل مقدم
إذا ما أتى من قبل تكميل شهره
فإن خالغ الحسنة بعد يمينه
ويومين صح الخلع دون طلاقها
كذا إن يقل من بعد موتي شهر أو
ومامن طلاق إن يقل بعد موته
ومن يتزوج من إماء أبيه إن
بأنك مني طالق هكذا إذا اشترتُك لم تطلق بوجدان ما ابتدي
وقيل بلى بل إن يقل إن ملكتها
وإن تك ممن دبر الأب إن يفي^(١)

ولم يوقع التطلق فيما له بدي
فهل تطلق الحسنة بوجهين أسند
الحليل بشهرين تطلق فاشهد
وبعد بوقت يقبل البت شرد
بيوم فوافي بعد شهر معدد
وبالعكس بعد الشهر مع ساعة قد
مع فقد ذكر الشهر في الحال بعد
ومعه ولكن يوم موتي بأجود
يقل بالكاع إن يمت والدي اشهد
بأنك مني طالق إذا اشترتُك لم تطلق بوجدان ما ابتدي
فيملك لم تطلق بغير تردد
بها الثلث يعتق مع طلاق معاً زد

فصل في التعليق بالمستحيل عادة أو في نفسه

وتعليقه بالمستحيل لنفسه
كإقسامه بالله جل جلاله
وقد قيل طلقها وألغ اشتراطه
وتعليقه تطلقها بانعدامه
كقولك إن لم أفعلن أو لأفعلن
ولا مستحيل عادة مثل ممكن

وفي عادة مامن طلاق بأجود
على ذلكم لا شيء فيه فقيد
وقيل بذا في مستحيل به بدي
ففي الحال طلق مطلقاً في المجود
وقد قيل لاتطلق رأساً بمبتدي
بآخر جزء من حياتك شرد

(١) الصحيح : يَفِ

وقد قيل إن وقَّته فطلاقُها وتطلقُ إن طلقتَ في الحال يافتي وقد قيل لا كفارةً فيه هاهنا ومثلُ طلاقِ نذرُهُ وظَهَارُهُ وإن قال هند طالق يومَها إذا وقيل بلى في الحال تطلقُ يافتي

يكون بآخر وقتِكَ المتجدد كذا حَلَفَ بالله في المتجدد كحلف على ماضٍ بكذبٍ تعمّد وعَتَقُ وتحرِيمُ بكل المعدد أتى غدوُها لم تطلقن في المجود وقيل بل التطلقُ أوقعه في غد

فصل في الطلاق في زمن مستقبل ونحوه

وإن قال في ذا اليوم عمرة طالق وإن قال في شعبان أو يوم سبتها فإن قال قصدي في أخير جميعها وإن قال زوج عمرة طالق غداً ولا تقبلن في الحكم إن ينو آخراً وإن يدَّعي (١) ذا قائل أنت طالق وإن قال زوج أنت ياهند طالق فإن يدَّعي (٢) التطلق في الحال أوقع وإن قال هند طالق اليوم أو غداً وإن قال هند طالق في أوانها بتطليقها منه ثلاثاً وإن يقل وقيل ثلاث فيهما أوقعن بها

وفي الشهر تطلقُ آنفاً غير مبعد وفي غدها في غرة الجمع تبعد يدين وفي الحكم اقبلن بأوكد ويوم كذا في أول الوقت شرد ودينه في وجه خلافاً لأحمد بغرة وقتٍ ما فمطلقاً اردد إلى الغد فليحق بمن قال في الغد أو الغد أو بعد الغد ابنت بمبتدي وفي غدها أيضاً وفي بعده اشهد بلا «في» فطلقها بواحدة قد وواحدة قد قيل لا تزيد

(١)، (٢) الصحيح: يدَّع

وإن قال منذُ اليوم يازيدُ طالقُ
 وقال أبو الخطاب تطلقُ إن مضى
 وإن قال هند طالق يومَ يقدم الحليلُ فيقدم ليلة الحنث أبعد
 وإن ينو نفس الوقت يحنث ساعة القدم ولو في جُرح ليل التهجد
 كذاكَ متى لم ينو شيئاً وقيل بل
 وتطلق إن يقدم نهراً نواه في
 وقد قيل بل تطلق عقيبَ قدومه
 وعنه بلى واختار هذا ابنُ جعفر
 وإما تَمَّتْ في اليوم قبلَ قدومه
 وإن قال هندُ طالقُ في غد إذا
 وإن لم تَمَّتْ أوقعه بعد قدومه
 وإن قال هند طالق يومها غداً
 سواءً نوى عطفاً وطالقةً غداً
 فثنتين لكن إن نوى اليوم بعضها
 وتطلقُ إن قال الفتى أنتِ طالق
 وإن ينوهِ في الحال أوقعهُ يافتى
 وإن بَتَّها في مبتدا سَلَخِ شهره
 وقيل بمبدي ليلة تَلَو نصفه
 وقد قيل بل في منتهى الشهر كله
 وآخر مبدا الشهرِ تطليقها احكم
 وقد قيل فيه بل بمغرب شمسِه

إذا لم أطلقها به لم تبعد
 ولما يطلقها بآخره احدد
 الحليلُ فيقدم ليلة الحنث أبعد
 القدم ولو في جُرح ليل التهجد
 كناو نهراً فيه فاحكم تسدد
 أوائله من غير ما متباعد
 فلا حنث مع إتيان ميت ومطهد
 أبو بكر المعروف من صحب أحمد
 فهل وقع التطليق وجهين أسند
 أتى فَتَمَّتْ من قبلُ لم تتشرد
 وقال أبو الخطاب في أول الغد
 فواحدة إلا لقصد التعدد
 أو النصف في ذا اليوم والنصف في غد
 وفي الغد باقيها فوحدي بأجود
 إلى شهر احكم بالقضاء المعدد
 وألغ إذا توقيته المتجدد
 ففي غرة اليوم المكمل بعد
 كذا الخلف في التطليق آخرأ امهد
 وأولهُ تطليقها حين ييتدي
 به بطلوع الفجر أوله قد
 وقيل بسَلَخِ النصف منه فقيد

وقولك إن تمضي (٣) إذا سنة فهي
سوى الشهر في أثنائه حلفَ الفتى
وإن قال هندُ إن مضى العام طالق
وإن يدعي (٤) قصداً لحول مكمل
وتطليقها في كل حول بطلقة
وثانية في غرة من محرم
وثالثة في آخر بل متى يُرد
فيفصلُ بين الطلقتين هنا إذا
وإن قال قصدي في ابتداء سنيها المحرمُ ذي الآتي فدينه ترشد
وهل يقبلوا (٥) دعواه في الصورتين في التحاكم بالوجهين في ذاك أورد
وإن تك منه بائناً في افتتاحه
فإن يتزوجها بأثناء عامه
وثالثة في ثالث كمها كذا
إلى سلخ عام ثالث لم يقع من الطلاق إذا من بعد ذا العام فاهتد
وإن علق المرء الطلاق إذا رأت
بتطليقها بعد الغروب متى رأى
ويقبل دعواه لرؤية عينها
وإن قبلوا دعواه في رأي عينها
إلى حين يبدو مقمراً لم يقع بها

طليقة أحسب بالأهله ترشد
وعن أحمد كل الشهور لتعدد
ففي منتهى ذي الحجة الحنث وطد
يديّن وعند الحكم يقبل بمبعد
ففي الحال أوقع طليقة بتفرد
يلي سنة التطليق وهي بمعقد
بذلك إثني عشر شهراً يقلد
بحول كميل يا فتى لم يصرد
لعام يلي عام الطلاق الذي ابتدي
فثانية من بعد ذا العقد شرد
وإن لم يراجعها بعقد مجدد
إلى سلخ عام ثالث إذا من بعد ذا العام فاهتد
هلال جمادى فاقض غير مفند
أو استكملت أيام شهرك تقصد
وقد قيل من دون القرينة فاردد
فإن هي لم تبصره من حين يبتدي
طلاق وفي الأقمار في الشهر فاحدد

(٣) الصحيح : تمض

(٤) الصحيح : يدع

(٥) الصحيح : يقبلون

ثلاثاً وقد قيل استدارة جُرمه
وإن تر ميتاً من برؤياه طُلقت
وإن تر في المرآة والما خياله
وقد قيل إهار الضياء فقيد
وفي الماء أو صافي زجاج فشرذ
وفي النوم لم تطلُق بغير تردد

باب تعليق الطلاق بالشروط

وغير صحيح من سوى الزوج يافتى
فإن قال إن أنكح فلانة أو متى
وإن قال إن يفعل كذا فهي طالق
ولا توقع المشروط من قبل شرطه
وإن قال كان الشرط سبقاً ولم أرد
وإن يدعي^(١) إني أردت أقول إن
من الشرط والتعليق رأساً فدينن
ولا يقع التعليق فصل بهاله اتصال في الاقوى بل بفاصل أبعد
تعلق تطليق بشرط بأوكد
تزوجت تطلق لم يقع في المؤكد
فينكح فيفعل لم يقع لا تردد
وإن قال قد عجلت ذلك يعتدي
ولكن أردت الحال في الحال بعد
فعلت كذا ثم بدا ترك مقصدي
وخرج على القولين في الحكم ترشد
ولا يقع التعليق فصل بهاله اتصال في الاقوى بل بفاصل أبعد

فصل في أدوات الشرط في تعداد الغالب منها وأحكامه

وللشرط في التعليق من أدواته
متى وإذا منها وأي وكلما
ولا يلزم التكرار إلا بكلمة
«من» لعموم العاقلين وأيه
بغالب الاستعمال قل ستاً قد
وإن ومن أحفظ حفظ ثبت مقيد
ووجهان جاءا في متى فارو وانشد
تعم الذي تعزى إليه فقيد

(١) الصحيح: يدع

وسيان من يأتي ومن انه يصم
وعن لم ولما قل ونية فورهِ
وإن قرنت للنفي فهي لفورهم
وعنه متى يعزم على الترك مطلقاً
وليست لفور «من» و «أي» مضافةً
وللفور مع نفسي متى لم وكلما
ومن جاءني أو أيهم جاءني فمن
وإن وإذا مع كلما ومتى ومن
تطلق فمن تفعل فقد طلقت ولا
كذا في متى احكم في اختيار ابن جعفر
وأيتكن اليوم لم آتها إذاً
ثلاثاً ثلاثاً إن مضى اليوم لم يطأ
فضراتها مني طوالق يافتى
وضرات أي من نسائي ينالها
ثلاثاً ثلاثاً إن يقل أنت طالق
وإن في محل واحد تجتمع به
كتطليقها وحدي متى تر عالماً
وثالثة إما ترى ورعاً متى
وإن تأكلي رمانة أنت طالق
بشنتين إن رمانة أكلت وإن
وإن قال إن طلقها فهي طالق

وغير أتى أو أيهم حيث تسعد
متى تخل كل للتراخي ليعدد
سواء إذا كانت بلفظ مجرد
فحالة ذاك العزم يحث فارشد
لشخص على الأقوى بالعكس «إذا» اشهد
وأي إلى وقت مضافاً فقيد
أتيت وأي جئت فهو مسعد
وأيتكن أو أي حين تنكد
تكرر سوى مع قوله كلما قد
وضعفه الشيخ الموفق قلد
فضراتها مني طوالق شرد
كذا أي أزواجي تر الحيض في غد
فإن قلن قد حضنا كما سبق اعدد
طالقي هن الطالقات فبعد
لواحدة منهن لا تتردد
شروط لإيقاع الطلاق المعدد
وأخرى برؤيا زاهد متعبد
ترى من حوى ذي بالثلاث تشرد
وإن تأكلي نصفاً فطالق اشهد
يقل كلما لا إن ثلاثاً تبعد
فتطليقتين احسب بإنجاز موعد

وإن كان لم يدخل بها فبطلقة
لئن لم أطلق زينباً فهي طالق
بآخر وقت لم يسع أنت طالق
كذا في إذا لم آت أيتكن لم
وقيل متى يمضي^(١) زمانٌ موسعٌ
كأي زمان لم أطلق زينباً
وإن قال زوج كلما لم أطلق ابنة العم ليل فهي طالق اشهد
إذا مر وقتٌ قابلٌ لثلاثة
لذات دخول والتي غير داخل
وإن قال هند طالق أن تبرقعت
فعند أبي بكر ففي الحال حثه
فإن كان نحوياً ففي الحال حثه
وإن طلق النحوي فهو كلاحنٍ
وفي قوله إن تدخلني أنت طالق
وقيل إن نوى شرطاً وإلا تطلقت
فإن قالها بالواو فاحكم ولا تخف
ودينهُ إن كان ادعى الشرط وانتدب
وإن يقل الإنسان أسماء طالق
وإن قال هند طالق لو ضربتها
وتقبل دعوى الشرط منه لأنها

(١) الصحيح : يمض

تبين وإن قال الفتى بتهدد
ولم ينو وقتاً فلتطلق وتبعد
إذاً من حياة اللذ به الموت يتدي
ومن لم أطلقها بوجه مجود
لتطليقها عنه هنالك شرد
كذاك متى لم حكمه كالذي ابتدي
العم ليل فهي طالق اشهد
مرتبة فيه بإيقاعها طد
بها الزوج في هذا تبين بمفرد
وهمزتها بالفتح إذا التأييد
وقد فرق القاضي لأهل التنقد
وبالفعل في اللحن أوقعه تهتد
حكاه عن الخلال أهل التسدد
فلا حنث إلا بالدخول المجدد
بحال لحذف الفاء من غير مبعد
بتطليقة في الحال حكم مؤيد
بوجهين هل في الحكم يقبل وأنشد
وإن دخلت بالحنث في الحال فاعهد
بتطليقها في الحال فاحكم ترشد
تضمن معنى الشرط عند المجود

وتقعد كذا أو لا تقومن وتقعد
على أيما حال وعنه بمفرد
تقم هند أو تقعد كذلك فاعدد
كهي طالق إن تجلسن فترقد
كترتيبه إما بأن وكإذا اشهد
إذا قعدته الحنث ان عكست قد

وإن قال هند طالق إن تقم إذا
فتطليقها ياصاح إن وجدا معاً
كذا حكم لا قامت ولا قعدت وإن
وملحق شرط ما بشرط نفاية
فتطليقها ياصاح إن وجدا معاً
كقولك ان قامتة أو قعدتة أو

فصل في تعليقه بالحيض

إذا حضت سعدى حيضة تشرد
الحيض المجدد لا يغسل بأوطد
بأول حيض في زمان مجد
متى طهرت من مستقر تحدد
وقبل بيان في انتصاف المعود
وقيل ان مضى سبع ونصف لتبعد
وقيل احكم في فيه كان حضت ترشد
وبالعكس تطلق فيهما وتبعد
بتطليقها من دون ضررها اشهد
فإن صدقنا بانا وإن كذبنا طد
إذا ما بكى التصديق منه لمفرد
بتصديقهن ان قلن قد حضن شرد

ومن هي في حيض أو الطهر إن يقل
فتطليقها بالطهر من متيقن
وإن لم يقل في ذلكم حيضة يقع
وإن علق التطليق مع نصف حيضة
تبين بإيقاع الطلاق بنصفها
ليحكم بإيقاع التطلق ظاهراً
إذا كانت الأيام ذات تتابع
وإن تدعي^(١) حيضاً فكذبها الفتى
وإن كان تعليقاً لها ولضرة
وإن كان تعليقاً بحيضهما معاً
وتطلق من قد كذب الزوج وحدها
وفي أربع إن حضن يطلقن إن يفه

(١) الصحيح : تدع

مكذبةً من دونهن تسدد
 فإن نكاح الكل باق فوطد
 تحيُّضُ إحداكن ضررها امهد
 ثلاثاً ثلاثاً عند تصديق محشد
 بها بل بباقيهن تطليقه قد
 وغيرهما بالطلقتين ليعد
 بشتين والأخرى ثلاثاً بذا اشهد
 طلاق سوى بالحیضتين فأسند
 شروعهما في الحيضتين فأسند
 وقيل بلى حتى بحيضة مفرد
 بمبدأ طهر بعد ذا القول يبتدي

وإن صدق الزوج الثلاث فطلقن
 وإن يكن التصديق دون ثلاثة
 وإن قال زوج الأربع العين كلما
 طوالقُ إن قررن يَطْلُقْنَ يافتى
 وواحدة إن صدق المرء لم يقع
 وإن صدق الثنتين باءً بطلقة
 وإن صدق الزوج الثلاث طلقن قل
 وفي إن تحيضا حيضةً تطلقا فلا
 إذا منهما تما وقيل بمبتدي
 وقيل إذا لا يطلقان بحالة
 وقول إذا تطهر تطلق طلقن

فصل في تعليقه بالحمل

طلقت متى أَلَقْتُ جنينَ تولّد
 تحلّف لم تطلّق بغير تردد
 بتطليقها من حين إيمان مبعّد
 لأيسر وقت الحمل أو يتصعد
 تطلق في المنصور من صحب أحمد
 فألقته في وقت حمل معود
 وإن لم يبين حمل بها لم تصدّد
 تبين فإذا استبرأ بحيض مجدّد

وإن قال يا أسماء إن كنت حاملاً
 وقد ذهباً على مدة الحمل بعد ما
 وأما إذا لم يك ذلك فاحكمين
 إذا لم يطأها بعدها وتلد إذاً
 من أول وطء المرء حينئذ فلا
 ونص بأن الحمل إن بان أو خفي
 فما دون فلتطلّق على كل حالة
 عن الوطاء من بعد اليمين وعنه إن

وعائر حيض لم يطأ بعده الفتى
وإن لم تكوني حاملاً أنت طالق
ومن بعد ذا التعليق يحرم وطؤها
ومن بعد أقراء تمر ثلاثة
وقول إذا تحمل تطلق إن تبين
فلو كان شرطاً للثلاث فلا يطأ
وإن حلف الإنسان إن كان حملها
بتطليقها في وضع بعضهما فإن
ومن قال هند طالق كلما أتت
إذا وضعت من غير فصل ثلاثة
وإن وضعتهم واحداً بعد واحد
وبالثالث احكم بانقضاء اعتدادها
بقول أبي بكر وعند ابن حامد
وقول أبي بكر أصح ومن يقل
وإن حملت أنثى فثنتان إن أتت
وفي سابق من دون ستة أشهر
ولا شيء في الثاني بأقوى وتنقضي
وقال أبو يعلى القياس تقارع
كذلك ان تأخر فوق ستة أشهر
وإن نحن ألحقناه أو قيل ما انقضت
ولا يثبت التطليق إلا بما به

فأيهما استبرأت حلت لك اقصد
على عكس ما قدمت في حكم مبتد
إلى أن يبين الحمل لا تتردد
ولا ريبه حلت للزواج فاشهد
إذا حاملاً تطلق على المتوطد
سوى مرة في كل طهر مجدد
بينت أو ابن فهي طالق اشهد
هما اجتماعاً في الوضع تطليقها زد
بمولود احكم كل من ليس يعتدي
جميعاً بتطليق الثلاث لذا اعدد
فبائنين أوقع طلقتي متعمد
ولا تقض فيه بالطلاق فتعتد
فقل بثلاث وانقضاء التعدد
إذا حملت بابت فطلقة مفرد
معاً بهما احكم بالثلاث وولد
ليوقع بها ما علقوه بمن بدى
به عدة لكن متى أشكل افراد
به احكم بتعيين الذي هو مبتدي
وبالأب لم يلحق متم التعدد
به عدة كمل ثلاثاً به اعدد
تصير الإما في الحكم أم تولد

وَسَيَّانٍ إِنْ أَلْقَتْهُ حَيًّا وَمَيِّتًا
وإن ينكر الزوج ادعاها ولادةً
وتطلق إن يشهد نساءً بوضعها
كمولٍ بتطليق على ترك غصبه
أو الشاهد الآتي وإحلاف خصمه
وكالقسم احكم في الطلاق وعتقه
فمن قال هند طالق أو عتيقة
ولولا الرضا عنها لطلقتها إذن
وقول إذا طلقها فهي طالق
سوى بطلاق ناجز أو معلق
ولو قال من يوقع طلاقي بها تبئن
ولو قال من قامت تطلق ثم من
بتطليقه عند القيام وإن تقم
وفي كلما طلقها فهي طالق
بتطليقها مع دخولها بها وإن
ثلاثاً متى نال الفتاة طلاقه
وقول إذا طلقت تطليق رجعة
فأوقع ثلاثاً إن يقل أنت طالق
طلاقي فقد أوقعت قبل ثلاثة
ببطلان تطليق وإيقاع ناجز
لإفضاء صحيح التعلق هاهنا

وتفصيله قد مر في بابه اقصد
ليقبل ولو أصغى لحمل بأوطد
وقد قيل لا إلا بمحض التشرّد
فيثبت بالثنتين مع رجلٍ قد
فوجهان في تطليق زوجة معتد
ببرٍّ وحنثٍ في الجواب المعدد
لتأتين أو ما أو لقد جئت مسجد
فلا حنث مع صدق وفي الكذب شرد
أو العبد حر ليس حنثاً ، فقيد
بُعیدَ يمين المرء لا قبلها قد
ليحنث بالتطليق لا بتقيد
أطلقها تطلق على الأول اشهد
فثنتين في ثاني مقالیه أطد
إذا قال هند طالق بعد ذا اشهد
يقل كلما يوقع طلاقي بها اعدد
مباشرةً أو مع تسببه قد
طلقت ثلاثاً ثم قال لها اشرد
وقول متى طلقت أو نالك اشهد
فإن قال أنت طالق بعد ذا جد
وقيل ثلاثاً أكملن من مقيد
لتقديم مشروط على الشرط فادد

كما لم يُجْزَ أن يسبق الحقَّ علّةٌ
وفي أي زوجاتي طلاقِي ينألها
إذا قال إحدى الأربع أفهم فطالقه
وإن قال عندي إن أطلق زوجةً
وعندي طلاقِي للثلاث ثلاثة
الجميع معاً أو بافتراق فعشرة
وإن قال موضع إن أطلق كلما
وعشرين في وجه وقد قيل عشرة
إذا لم يكن للمرء قصدٌ مقيدٌ
وكاتبها من بعد هذا إذا أتى
بثنتين إن وافى الكتابُ فان يقل
فدينه قولاً واحداً واقبلنّه

فمن أكثر الأحكام فاستقر تعضد
فصراتهاً مني طوالقُ اشهد
ثلاثاً ثلاثاً ثلاثاً كلهن فبعد
عتيق وإن ثنتين فاثنتين فاعدد
وأربعةً مع أربع إن يشرد
يصيرون أحراراً بغير تردد
فخمسة عشرًا من عبيد الفتى اطرده
وذا خطأ بل قيل أربعة قد
وقول إذا وافى طلاقِي فأبعد
إليك كتابي أنت طالق اشهد
أردت بهذا طالق بالذي ابتدي
ففي التحاكم تحريجاً بقول مؤكد

فصل في تعليقه بالحلف

إذا قال إن أحلف بتطليقها تكن
فقال لها من بعده أنت طالق
كذلك مافيه معاني حثّه
ولا حلف في أن بدت شمسٌ أو أتى
وقول لمدخول بها إن حلفتُ
فبالرد أوقع طلاقاً واثنين إن
وإن قال للزوجين ثم أعاده

مطلقةً أو يعتقن بعض أعبيدي
لقد قمت أو إن قمت أو إن لم أعدد
على فعل أو كفّ وفي الحال شرد
الحجيجُ فسعدى طالق في الموجود
بالطلاق أو إن كلمتها تتشرد
يقل ثلاثاً والكل بالربع اشرد
فكل عليها طلاقاً أوقعن قد

باحداهما بانت فلم تطلقا اشهد
 تقومي طلقت بَتَّ كلاً بمفرد
 ثلاثاً ثلاثاً بَتَّ فاحكم بموحد
 وإلا بتطلق التي بانت امهد
 فاحداكما مبتوتة بشرد
 فلا توقعن شيئاً بهذا اللفظ تعتد
 حلفت بتطلق لإحداكما قد
 كذا ثانياً ثنتين ثنتين شرد
 فضرتها أو هي فطالق احدد
 فاحداكما مبتوتة بمفرد
 كذلك ان تفنى وتنسى بمبعد
 لعمرة تطلق عمرة وتبعد
 تبث والاخرى ان يعد مثل ما ابتدئ

وإما يقله ثانياً قبل دخله
 فإن تتزوج ثانياً ثم قال ان
 وإن قال موضع «إن» من اللفظ «كلما»
 تلي حلفه الثاني وثنتين إن بنى
 وفي كلما أحلف ببتكما معاً
 فكرره فافهم ثلاثاً فصاعداً
 وإن بهما تدخل فقولك كلما
 فإنكما مبتوتتان فان يقل
 وتطليقه تطليقة إن أتى الجزأ
 وتطليقة أوقع إذا قال في الجزأ
 وأقرع لتعيين التي وقعت بها
 وإن قال إن أحلف بتطلق ضرة
 وإن قال للأخرى كذاك فعمرة

فصل في تعليقه بالكلام

أو اسكتي أو مري أو ان قمت تشرد
 تخصص هذا القول في المتوطد
 فقالت وان أبدأك تعتق أعبد
 وتحنث إن تبدأه من بعد فاشهد
 ومحتمل أن يحنثا بالمبعد
 فقالت فلم يسمع لمشغل مصدد

وإن قال إن كلمتي بنت فافهمي
 فقد طلقت ان لم يكن ثم نية
 وإن قال ان أبدأك بالقول تطلقني
 فقد حلت الحسنأ ألية بعلمها
 وإن يبدأها من بعد حل يمينها
 وإن قال إن كلمت زيدا تطلقني

أو ارسلت للحسناء أو كاتبت تبني
ولا حنث إن أومت إليه مشيرةً
وإن كلمته حيث يسمع سالماً
فقد حنث البعل الغيور وقيل لا
وإن قال إن كلمتما ذين تطلقا
تبناً إن تكلم كل واحد فتي
كما في إذا كلمتما عبدَ خالد
ومن يتحلف لا يكلم زوجةً
باحنائه إن قال لعنة ربنا
وإن قال من قبل الدخول بها متى
وكرره ننتين من قبل ذا تفز
وينعقد الثاني على رأي مجدنا
سوى عند من في البين جل الصفات إن
وإن قال إن خالفت أمري فطالق
وقد قيل لا يحنث وقد قيل عارف

إذا هو لم ينوي^(١) سوى ذا المعدد
إشارةً إلفهام على المتجود
أصم وذا سكر وجن مزيد
وبالعكس إما يستحل سمعه أشهد
وقلنا بحنث البعض لا حنث ياعدي
وقد قيل بل كلتاها كل مفرد
وكلمتما عبد الأمير فقيد
فبتته من بعد اليمين ليعهد
على الكاذب افهم فهم غير مبلد
أكلمك ياذي تطلقني وتشرد
بتطليقة والباقي لم يتعقد
فان يتزوجها تكلم تشرد
وجدن هنا بالثالث الحال تردد
فحنثه إن تعصي^(٢) لنهي مجرد
حقائق أمر القوم مع نهيهم قد

فصل في تعليه بالاذن

وإن تخرجني من غير إذني أو إلى
متى خرجت مع إذنه ثم عاودت
وعنه أحلل الإيلا بأول خرجة

أن اذن أو الا باذني تبعد
بلا إذنه تطلق إذا لم يقيد
بأذن وإن لم تعلم الإذن تشرد

(١) الصحيح : ينو

(٢) الصحيح : تعص

إذا خرجت في نص أحمد يافتى
وإن هي لم تخرج مع العلم يافتى
وإطلاقه شيئاً وتقبيد غيره
وإن خرجت في مطلق ثم عرجت
وإن يول لا تخرج بلا إذن عامل

وقد قيل لم تطلق فع العلم ترشد
إلى أن نهاها طُلقت في المجود
بإذن متى تخرج ففي الجمع تشرد
إلى غيره يحنث على المتجود
فيعزل فتخرج دون إذن تردد

فصل في تعليقه بالمشيئة

وفي كيف أو إن أو متى شئت تطلقى
وأين فلا تطلق إلى أن يقول قد
وقد قيل في إن شئت يختص مجلساً
كذا قولها قد شئت أن تشا وكذا فتى
وإن هو في التعليق يرجع قبل أن
وعن أحمد يروي^(١) ابن منصور صحة الرجوع كاختاري وأمرُك في اليد
وإن بمراد اثنين علق بتهها
وإن قال عبيد معتنق وحليلتي
بأنهما في ملكه مطلقاً إلى
وإن شاء زيد دون حكم مميز
وكالناطق إن شاأخرس مفهماً وإن
فقد قيل يلغى ما يشا لجنونه
ومن بت إلا إن يشا الفضل عرسه

وحيث إذا أو أي وقت فعدد
أردت ولو من بعد مجلسها اشهد
وقيل جميع كاختيار فقيد
فليس وإن شاء بذا تطلق اشهد
تشا لم يصح الإرتجاع بأوكد
عنه الرجوع كاختاري وأمرُك في اليد
فلا ترجعنه مع مشيئة مفرد
مطلقة إن شاء زيد فأشهد
مشيئته المجموع إن لم يقيد
وسكران فالقولين في ذاك أسند
طرا خرس بعد اليمين المقيد
ولما يشا أو موته في المجود
فحل وما شا فيه طاري التصدد

(١) الأصح: يروى

فآخر وقت العمر للفضل طلقت ولو قيل لم تطلق إذا خرس الفتى وإن قال سعادى طالق فأقررن أو الثلاثة إلا إن يشا عكس مقصد لتطلق إذا شئت إذن فيهما معاً وإن قال سلمى طالق أو عتيقة بتطليقها والعق في الحال يافتى ووجهين في إن لم يشا الله يافتى وإن قال إن أفعل كذا فهي طالق مقالين إلا عند نية رده المشيئة للفعل المراد المقيد فلا تطلقن كالحكم في أنت طالق وإن قال هند طالق لمشيئة الفتى أو لمرضاة ففي الحال شرد ويقبل منه نية الشرط باطنياً وفي إن تكن تهوي عذاب جهنم مقال الذي قد بتها إن يقل نعم وقولين فيمن قال أسماً طالق وإن قال زوج أنت ياهند طالق فإن تأت أو لم تأت مسجده فلا

وقيل استبان البت وقت التقيد وجن إلى موت الفتى لم أبعد وقد قيل لا تطليق أصلاً فقيد إذا شاء إلا أن يشا الله فاشهد ولا فرق عنه في الصحيح المؤكد ومالم يشا أيضاً لذلك أسند أو العكس إن شاتم يفعل أورد مقالين إلا عند نية رده المشيئة للفعل المراد المقيد لأفعل أو لا أفعل إن شاء فاهتد وإن قال هند طالق لمشيئة الفتى أو لمرضاة ففي الحال شرد وفي الحكم أيضاً في الأصح المجود فأطلق أو في القلب تطلق فارد لبطلان حق الزوج بالكذب باعد إذا خرجت إن شاء ربي فارد لتأتين إن شاء المهيمن مسجدي طلاق عليه فاقتبس وترشد

فصل في مسائل متفرقة

وفي إن تر هند الهلال تبين متى ومن بشرني بالقدوم لغائبى ترى طلقت إن لم يردها بمقصد تطلق فان بشرنه أو تبدد

تطلق أولاًهْنْ مع صدقها فقط
 كذا الحكم فيمن أخبرني به ومن
 وتطلق عند المجد في الصدق والتي
 وإلا فأدنى صادق بعدها قد
 وقيل وإن يكذبَن يطلُقَن فانقد
 نمت كذباً منهن لم تشرد

باب الشك في الطلاق

إذا شك في التطليق أو شرطه فلا
 وبالعقد أو بالإلترجاع متى امكنا
 وقيل بإيقاع الطلاق ان يشك هل
 وإن شك في بَتِّ الثلاث ودونها
 فإن مات والإشكالُ باقي بحاله
 فمن خرجت بالقرعة احكم بعزلها
 وليس حراماً وطؤها بعد رجعة
 عن المتيقن حظره ثم شك في
 كذا قيل إن تبهم مع الشمس ثمرة
 إذا أكل الحلاف منهن ثمرة
 وإن قال إحداكن مني طالق
 إلى قرعة من أخرجتها تطلقت
 وإن ينسها من بعد تعيينه لها
 بكون الذي قد طار في الجو بازياً
 فغاب ولم تعلم حقيقة جنسه
 وعن أحمد واختاره المجد أقرعن
 طلاق وترك الوطاء ندب لزهد
 وإلا بتطليق اليمين المجدد
 أتى عديمي الشرط أم لا وبعد
 ليأت يقينا ثم إن شا ليردد
 إلى الوارث التبيين بالقرعة اردد
 عن الإلث وامنحه البواقي واتلد
 وقيل بلى مع حظر رجعية حد
 إباحته فانقل بفهم وأورد
 وفي أكلها تطليق زوجته اشهد
 وفي أكل كل التمر محض التشرد
 ولم ينوها من بينهن ليعمد
 وعنه له التعيين كالمقصد
 أو اشترط المغبون في بَتِّ نهْد
 وإن لم يكن تطلق سعاد وتطرده
 فحرمهما قبل اليقين بأوكد
 وأنفق إلى التبيين أو قرعة قد

وإن ذكرت منسيةً بعد قرعة
إذا لم تكن قد زوجت غيره ولم
وقال أبو بكر كقول ابن حامد
وفي إن يكن ذا بازياً حرُّ عبده
فلا عتق إن يجهل وأعتق بقرعةٍ
وإن علق المرء البتات ثلاثةً
ولم يعلم كيفية الحال يافتى
ومن يعتقد أن الخطأ مع رفيقه
فحظر عليه الوطء حتماً وقيل بل
وإن عينا جنسين لم يكُ جهلهم
وفي بنت حمًّا افهم أو احدى بناته
فإن قال قصدي غيرها من بناته
وإن قال إحدى زوجتي طليقةً
فباقية طلق وقيل بقرعة
ومن ظن أن الأجنبية زوجةً
وفي عكسه قولان في بتِّ عرسه
ومن قال يا هندُ فلبته زينبُ
لزينبَ بالتطليق إن لمجيةً
لهند لظنيها المجيبة طلقت
وإن قال إني قد علمتُ بزينبِ

فقد طلقت وامنحه ذات التشرّد
تكن قرعةً مع حاكم متقلد
طلاقهما حتم بغير تردد
وقال فتى إن لم يكن حرّاً اعبد
متى تملك الثاني وقيل به ابتد
على النفي والإثبات في ذا المقيد
فزوجةً كل منهما لم تشرّد
له الوطء مثل إن يكن ذا تردد
تورعاً امنعه ولا تتشدد
بموجب تطليق ولا حظر مقصد
بتطليقه طلق به عرسه قد
فدين ولا تقبله حكماً بأوطد
غداً فتوت إحداهما سابق الغد
فطلق من تأتي عليها تسدد
فطلقها أوقع طلاق المبلد
كذلك حكم العتق إذا التسدد
فقال سريعاً أنت طالق اشهد
نوى أو بلا قصد وإن قال مقصدي
وفي زينبِ قولين في الحكم أورد
وقصدي هندُ للنساءين شرد

باب جامع الأيمان

وُرجع في الأيمان من كل حالف إذا فُهمت من لفظه ثم لم يكن إذا قربت من ظاهر اللفظ ثم ان وقولان فيه إن يكن متوسطاً فإن لم يكن للمرء نيةً اعتبر وبعدُ لوضع الشرع عُدة ولُعرفه ولكنما التعيين مع ذا مقدم ولا حنث في مستودع يول مالذا ولا ثم عمرو ينوي تعيين بقعة ومن يول لا يقضي سعيداً حقوقه وإن يول إن يقضي^(١) غداً قصد سرعة ومن يول ألا بعث إلا ببدة ومن ينو وقتاً في اليمين معيناً إلى نية تحوي على كل مقصد بها ظالماً فاقبله في الحكم ترشّد تقوى احتمال البعد منه ليردد وذو الظلم لم ينفعه تأويله اشهد مهيج أيمان الفتى المتشدد وبعدهما وضع اللغات ليقصد عليه على الرأي الأصح المسدد لدي متاع للظلم المطهد وما كالذي أو نحوه من تقصد غداً قاصداً مطلقاً فحنث بما ابتدى أو اقتضت الأسباب ذا بر مبتدي فتأتي بأدنى حنثه لا بأزيد فليس بذي حنث بغير المقيد

باب التأويل في الحلف

وإن يول إن يبدي^(٢) ويخبره بما رماه من التمرات في تمر مزبد ليعدد ما يأتي على مارماه والتميز كل التمر ميز تفرد

(١) الصحيح : يقض

(٢) الصحيح : يُبدي

وإن يولٍ إن يجلس بيت على كسا
ويلقي بيضاً مقسم ليملحن
ومولٍ على ترك الجنس خلاصه
كمولٍ لتأكل من إناءٍ مسددٍ
وقد كان آلى لا يذوق كليهما
وإن يولٍ لا يهبط لتلك ولا على
متى تصعد السفلى إليه وتهبط العلية تنحلُّ اليمين فقيد
وإن يولٍ لا يلبث بمرقى ولا علأ
وإن يولٍ لا يخرج من الماء سابح
ليخرج كرهاً إن يخرج ان توى
ومن ينو لا يرقى فتى منه إن يُخن
ولا يدخلنه فادخل الصوف وامسد
طبخاً بوزن الماء ولا طعم يتدي
بصنعتة جنساً يخالف ما ابتدي
وما فيه تفاح مع البيض ياعدي
ليعمل شراباً ثم حلوى ويزرد
لهذا ولا يلبث بموقعه اشهد
ولا نزل أنقله لآخر ترشد
ولا يلبثن فيه بغى المتوكد
المعين لم يحنث وإلا ليطهد
وديعته لا حنث إن لم يقيد

فصل

فإن كان لفظُ الحالفين أعمَّ يا
كزوجةٍ امتنت بمسكن بيتها
فأقسم لا يدخل إليه وإن فتى
فآلى يميناً لا تعديت فانتدب
بوجه وفي الثاني إلى السبب الذي
وذو قَسَمٍ ألا يقيم ببلدة
فزال ومولٍ لا يكلم عبده
فبيع ففي سكناه بالبلدة التمس
أخي من اسباب اليمين المؤكد
على زوجها المسكين من متنكد
دعا صاحباً نحو الغداء المرغد
وخذ بعموم اللفظ أخذ مقلد
يقوم مقام النية اصرفه واردد
لظلم بها فاشي الأذى متزيد
فلاناً بلا إذن له متأكد
وتكليم عبد بيع وجهين تمدد

فإن ينوم مع ذا الوصف أو كان مقتضى المهيج فأحلل ذا اليمين تسدد
ولا حلَّ في الإطلاق من غير نية
كذا الحكم في تقييده باذن حاكم
وإن يولٍ لا يشربُ له الماء من ظما
بحنث الفتى في كل ما فيه منة
وإن يولٍ أن يضرب فتاة فبره
وعضٌّ ونفٍ الشعرَ أو عصرٍ ساقه
وكن عالماً ألا تبرُّ يمينه
وإن يولٍ لا يأوي مع العرس هاهنا
بمسكنها بل من جهتها متى التقى
كذا حالف لا يكتسي من نسيجها
وإن يولٍ أن ينكحَ عليها يبرَّ بالتزوج والإفضا إلى مثلها قد
وقيل صحيح العقد يكفي كحالف
وعشرُ عصيٍّ إن حلفت لتضربنْ
وإن يولٍ ألا يخبرن بفتى فتى
فتبريء كلاً ثم تسكت عنده

ولا سبب داعٍ على المتجود
وزوجةٍ إن يعزل أو أن تشرد
لقطع امتنان هيج الحلف أشهد
كأكل طعام واستعارة أعبد
بما فيه إيلام كحتف مزيد
وقيل كقصد للأذى بالمقيد
لضرب له بعد الممات الملحد
يريد الجفا من غير داعٍ مقيد
بما في سواه حنثنه تسدد
لقطع امتنان عنه فاشهد وأشهد
على ترك تزويج عليها فقيد
فجمعكها في ضربة غير مسعد
فسالك من جمع حووا بمن ابتد
تنبه تحنث مالم النطق تقصد

فصل

فإن لم يكن قصداً ولا سبباً فعند
ومن يولٍ لا يدخل بدار كهذه
فصارت فضاء أو رباطاً ومسجداً

هديت إلى التعيين غير مفند
فان بعثها أو غيرت عن معود
فدخل يحنث عند فقد التعبد

كذا المولي لا يلبس قميصاً معيناً
 أو اعتَمَّ مع جعل القميص عمامةً
 ولا عرسه أو خلّه لمعين
 كذلك لا كلمت ذا الطفل إن يصر
 كذا لا أشتري من لحم ذا الحمل اعتبر
 كذا حالف لا ذقتُ رطباً وإن يصر
 كذا كل جبن من لبانٍ وفاه باليمين ليحنث في الجميع بأجود
 وإذا لم يكن للمرء ياصاح نية
 ومولٍ على تفاحة مع بيضة
 إذا عملاً يوماً شرباً وناطفاً
 على أول الوجهين دون مؤخر
 فيجعل سراويل أو رداءً فيرتدي
 كذا المولي لا كلمت عبد محمد
 فكلهم بعد الجفا والتبعد
 فتى أو يصر شيخاً فكلمه أشهد
 إذا صار كبشاً فاشترى منه تهتد
 تموراً ودبساً أو حلواً فيزرد
 كذا كل جبن من لبانٍ وفاه باليمين ليحنث في الجميع بأجود
 ولا سبب يختص حالاً به ابتدي
 تعينتا إن يأكلن منهما أشهد
 يبر الفتى بالأكل من ذا المعدد
 كذا كلما ضاهى سقته كذا اعدد

فصل

وإن لم يكلم واحداً من عبده
 ومن باعه منهم فليس بحانث
 فإن تعدد الأشياء المقدم ذكرها
 وعلق على ما صح منه وقيل والمفيد وقيل المختلف فيه قيد
 وإن يستحل تصحيح ما قد أراده
 وفي لا يبيعن ذا العبيد فباعه
 وقد قيل إن باع العبيد نسيئةً
 ومن يول لا صلى ولا صام حنث الفتى بشروع في صحيح التعبد
 بتكليم كلٍّ منهم حنثه طد
 بتكليمه فاحفظ على رغم حُسَد
 فعُد لمسمى الشرع عند التعدد
 بصورة عقد حنثه في المجود
 بعرض يبر لكن نساءً بأوطد
 فلا بر حتى يقبض الثمن اهتد
 ومن يول لا صلى ولا صام حنث الفتى بشروع في صحيح التعبد

وعند الإمام المجدد عند فراغه
وعند أبي الخطاب في الأصلين
وإن يول لا أهدي ولا أتصدق
لزيد فبالإيجاب في الكل حنثه
وإن يول لا زوجت أو لا أجرته
وذو قَسَمٍ ألا تصدق عمرة
عن الحنث بل إن يول لا يهبُ الفتى
يمنع أبي الخطاب عن مثله بل ال
وإن يتصدق بالزكاة على الفتى
وإن يوص ان يعطى فليس بحانث
ووجهان في وقف عليه وسائغ
ووجهان إن حابه في بيع سلعة

كتوكيده بالمصدر المتأكد
يحنثُ باستكمال ركعة قد
ولا أهبن شيئاً ولا أوص فاشهد
ولو مع إبا زيد قبول التجود
ولا بعث إن لم يقبلن لم تنكد
على المرء فاصفح إن يهبه ويمدد
فان يتطوع بالتصدق فاقتد
إمام أبو يعلى إلى حنثه هدي
فيفعل لمنع الحنث عنه فجرد
ووجهان فيه ان يعزه ويسعد
تمنعُ أحناثٍ بوقف مؤبد
وإن تطلب الاسم الحقيقي ترشد

فصل

وذو قَسَمٍ لا يأكل اللحم مطلقاً
وقلبٍ وكرشٍ مع طحالٍ وكليةٍ
وأوراقٍ لحم ما به مضغة وإن
وإن لم يعين نوع لحم فحنثه
ووجهان في لحم اللسان وأرؤسٍ
وفي لحمٍ محظور عن الأكل والذي
ووجهان في المولي على ترك شحمه

له أكل مُخٍ مع دماغٍ وأكبد
ونص ومصرانٍ وشحمٍ معدد
نوى المتألي تركه الدسم اصدد
بطيرٍ وأنعامٍ وظبيٍ بفدغد
وفي مرقٍ من ندر لحم مجرد
أبيح لنا من لحم ماء ككعند
مع الأكل من لحم سمين وأجرد

له الحنث في مخلوبه والمجمد
وفي جُبْن للحالف المتعمد
ففي لبن والزُبْد عن حنثه حد
ففي لبن والسمن عن حنثه ذد
بشيء من المأكول بالحنث فاشهد
فلا حنث في الحلوى وشرب معقد
فيحنث في خبز وطبخ مصخد
لهذا له وجهان خبز ومبعد
يذق تمر أعناب ونخلٍ منضد
وسيان في البر وفي الرطب الندي
ولا أكل باذنجانته المتجدد
ووجهان في البطيخ ياذا الترشد
بأكل من النوع المذنب بأجود
لمولٍ على ترك لإرطابه قد
بأن لا يذوق الدهر من تمر مريد
ولا رطب والدبس والناطف اشهد
وكل حصرماً ثم الزبيب تزود
ولا في طري عند منع المجهود
بجبين وبيض أو شواء مصخد
به الخبز مثل الخل واللبن اعدد
من الأدم أم لا فاعتبر وتنقد

وذو قَسَمٍ لا يأكل اللبن اعتبر
ولا حنث في كشكٍ وسمن وزبده
وإن يولٍ ألا يأكل اللحم حالف
وإن يولٍ ألا يأكل الزُبْد حالف
وإن بان طعمٌ آلى ألا يذوقه
ومولٍ على التفاح والبيض تاركاً
وذو قَسَمٍ أن ليس يأكل حنطة
وأكل شعير فيه حبات حنطة
وذو قَسَمٍ لا ذقت فاكهة فلا
وسائر أشجار كجوز ولوزهم
ولا حنث في قثائه وخياره
ولا أكله من سائر الخضر اعتبر
ومولٍ على أرطابه والبسر حنثه
ولا حنث في النصف الذي ليس ناضجاً
ولا مع أكل التمر مثل يمينه
فلا حنث في أكل من البسر يافتى
وإن يولٍ ألا آكل العنب اجتنب
فلا حنث في هذين أو متولد
ومولٍ على ترك التأدم حنثه
وزيتونهم أيضاً وكل مصبغ
وفي الملح ثم التمر وجهان هل هما

وما كان مأكولاً ومشروباً اعتبر
وهل من طعام الناس أدوية لهم
وما القوت إلا ما يقوم بنية ال
وتين ييس أو زبيب ولحمهم
وقوت سويق والدقيق وقيل خذ
وفيه احتمال أن يكون اعتباره
وذو قَسَمٍ لا يأكل الخبز حنثه
وإن لم يكن قوتاً لأهل بلاده
على البيض لم يحنث ببيض جراحه
وحنثه القاضي بذلك آخرأ
ومولٍ على ترك الرؤوس كحنثه
وحنثه القاضي بأكل لأرؤس
وإن أكل المحلوف لا يأكله
كأكل خبيص لم يين طعم سمنه
وقس كل ما يأتيك من ذا على الذي
وإن يولٍ ألا يأكلن ذا السويق أو
أو العكس لم يحنث على المتوطد
وإن قال لا أطعمه يحنث بأكله
وإن تعتبر معنى طعمت وذقت في الكلام هما سيان للمتنقد
وذو قَسَمٍ لا يأكل السكر انتدب
ومولٍ لترك شربه فيمضه

لمولٍ على ترك الطعام المزود
وماء على وجهين للمتأيد
أناسي كمثل الخبز أو تمر مبرد
كذا لبن من مائع أو مجمد
بعرف بلاد الحالف المتعود
ببلدته في قوته المتعود
بأكل لخبز الدخن والذره امهد
في الاقوى وإن يولٍ ألية ارشد
ولا سمك في الكل فاحكم وأيد
بصدق مسمى البيض في المتعدد
بأكل رؤوس تُشترى بتفرد
الطيور وأنعام ووحش التصيد
مع غيره مستهلكاً غير مبتدي
فلا حنث بل إن بان يحنث فاقتد
ذكرناه للتمثيل ياصاح ترشد
سويقاً فيشربه بهاء مبرد
وحنثه القاضي بتعيينه قد
وبالشرب لا بالذوق ما لم يزرد
وإن تعتبر معنى طعمت وذقت في الكلام هما سيان للمتنقد
إذا ذاب في فيه لوجهين تحمد
من القصب اعذره ولا تشدد

وإن يولِ ألا يأكلَ المرءَ مائعاً
وإن تستحلَّ عينُ الذي أنتَ حالف
فلا حنثٌ في هذا وفي بيضِ طائر
وإن يولِ لا يستخدمُ العبدُ فابتدا

ففي أكله بالخبز حنثُ الفتى طد
عليه كَحَبٌّ صار زرعاً يحصد
يصير فراخاً ذاتَ ريش مسبد
ولم يمتنع يحنث بعبد له قد

فصل

ومولٍ على تركِ اللباسِ فحنثُهُ
وجوشنُهُ أيضاً وخفٌ ومُقْسِمٌ
عن الحلي من نقدٍ ومن جوهرٍ وضع
ووجهان في تقليده بدراهم
ويمنع خاتام التحلي مطلقاً
ولا بأس بالسيف المحلّى بل اقتبس
ومولٍ ألا لا يدخلنَ دارَ ذا متى
كذلك إن يدخل بها استأجر الفتى
كذلك حكمُ الثوبِ مع فرس الفتى
ومولٍ على تركِ لركوبِ أعْبُدِ

بشوبٍ ودرعٍ ثم نعلٍ مقددٍ
على تركه لبسُ الحليّ ليعدد
له سبحاً أو من عقيقٍ موردٍ
كذلك تقليدُ الدنانير أورد
بكفيه في كل الأصابع في اليد
لمنطقه وجهين عن كل أمجد
يلج دار عبدٍ للفتى حنثٌ اشهد
أو أجرها لا ما استعار بأوكد
ولا حنثٌ في عاريةٍ فيهما اهتد
فحنثُهُ إن يعملُ المعد لأعبد

فصل

وذو قَسَمٍ لا يأكلُ اللبنَ اعتبر
من الخيل والأنعام والصيد والنسا
ولا حنثٌ في كشكٍ ومصلٍ وسمنه

له الحنثُ في محلوبه والمجمد
ولو قيل في هذين لا لم أبعد
وجبن وزبد عن لبان مجد

فصل

ويحْنُثُ مَوْلٍ لَا يَذُوقُ فَوَاكِهَهَا
كَتِينٍ وَأَعْنَابٍ وَجُوزٍ وَلَوْزِهِمْ
وَتَوْتٍ وَكُمَثْرَى وَنَبَقٍ وَمَشْمَشٍ
كَذَا نَبَقٍ أَيْضاً وَحَبِّ صَنْوَبِرٍ
كَذَا الْمَوْلِي لَا كَلِمَتَ طِفْلاً فَكَلِمَ الشَّيْخِ وَمَا ضَاهَاهُ مِنْ مَتَّصِعِدٍ

فصل

وَأِنْ يُولِ لَا يَلْبَسُ حَلِيّاً فَحِنْثُهُ
وَلَوْ خَاتِماً فِي خَنْصَرٍ أَوْ سِوَاهُ أَوْ
كَذَا حَكْمَ مَجْمُوعِ الْمَعْدِ لَعَبْدِهِ
وَذُو قَسَمٍ لَا يَدْخُلُ الدَّارَ إِنْ يَقُمُ
كَذَاكَ عَلَى أَسْكُفَةِ الْبَابِ إِنْ يَقُمُ
وَلَكِنْ هَذَا حَانِثٌ فِي يَمِينِهِ
وَأِنْ يُولِ فِي تَرْكِ الدَّخُولِ بِبَابِهَا
وَمَنْ يُولِ لَا يُؤْوِيهِ بَيْتٌ فَحِنْثُهُ
وَإِيوَاءُ بَيْتِ الشَّعْرِ أَوْ أَدَمٍ وَلَا
وَلَا حَنْثٌ فِي دَهْلِيزِ دَارٍ وَصُفَّةٍ
وَمَوْلٍ عَلَى الرِّيحَانِ فَالْقَاضِيَّ اتَّبِعْ

بِحَلِيٍّ مِنَ النَّقْدَيْنِ صَيْغٌ لِيَعْدَدَ
حُلِيٍّ جَوْهَرٍ مِنْ لَوْلُؤٍ وَزَبَرْجَدٍ
مِنْ الْحَلِيِّ وَالْمَلْبُوسِ أَعْدَادُ مَفْرَدٍ
عَلَى حَائِظٍ مِنْهَا لَوَجْهَيْنِ فَاقْتَدِ
يَحْنُثُ إِذَا غَلَقْتَ يَخْرُجُ وَيَبْعَدُ
مَتَى يَعْلُ سَطْحَ الدَّارِ يَوْمًا وَيَقْعَدُ
يَحْنُثُ مَتَى يَدْخُلُ وَلَوْ مِنْ مَجْدَدٍ
بِإِيوَاءِ حِمَامٍ وَإِيوَاءِ مَسْجِدٍ
رَكِبْتَ فَيَعْلُو الْفَلَكَ يَحْنُثُ بِأَجُودٍ
وَهَجْنٌ وَلَا فِي خِيْمَةِ ذَاتِ أَعْمَدٍ
عَلَى الْفَارَسِيِّ الْأَخْضَرِ الْمَتْسَرِدِ

وعَدَّ أَبُو الْخَطَّابِ وَرَدًا وَنَحْوَهُ
 وَذُو قَسَمٍ أَلَا يَشْمُ بِنَفْسِجَاءٍ
 إِلَى قَوْلِ مُحْفُوظٍ بَاحْنَائِهِ وَلَا
 وَإِنْ أَقْسَمَ الْإِنْسَانُ لَا يَشْتَرِيهَا
 وَذُو قَسَمٍ أَلَّا يَطَا دَارَ جَعْفَرٍ
 وَإِنْ يُولِ لَا كَلِمَتِ إِنْسَانًا أَشْهَدُنْ
 وَقَوْلِ الْفَتَى زَجْرًا تَنْحَ تَكْلُمُ
 وَإِنْ يُولِ لَا كَلِمَتِ ذَا أَوْ يِبَادِرْنَ
 فَقَالَا مَعًا يَحْنُثُ وَإِنْ يُولِ لَا ابْتِدَا
 وَذُو قَسَمٍ أَلَا يَكْلَمُ مَعْبَدًا
 إِذَا هُوَ لَمْ يَسْمَعْ بَاحْنَائِهِ فَكُنْ
 وَقَوْلَانِ فِي إِرْسَالِهِ وَكِتَابِهِ
 وَتَكْلِيمِهِ مَغْمًى عَلَيْهِ وَمِيتًا
 فَلَا حَنْثَ فِي هَذَا بَلْ اخْتَارَ حَنْثَهُ
 وَمَوْلٍ عَلَى تَرْكِ الْكَلَامِ فَإِنْ تَلَى الْقُرْآنَ احْتِسَابًا أَوْ يَسْبُحُ وَيَحْمَدُ
 فَلَا حَنْثَ فِي هَذَا كَتْنَبِيهِه لَمْ
 وَمَنْ يَشْتَرِطُ حِينَئِذٍ فَسْتَةً أَشْهَرُ
 كَذَاكَ لَدَى الْقَاضِي وَمُحْفُوظٍ اجْعَلْ
 كَمَثَلِ اشْتِرَاطِ الدَّهْرِ وَالْعَمْرِ يَافَتِي
 بِأَيْسَرِ مَا يَنْبَغِي بِهِ الْفَلْظُ يَافَتِي
 وَقَالَ هُمَا مَا فَوْقَ شَهْرِ مُحَمَّدٍ

رِيَا حِينَ عَدَّ الْحَافِظُ الْمَتَسَدَّدَ
 وَوَرَدًا فَفِي شَمٍّ لَدَهْنُهَا عَدَّ
 يَحْنُثُهُ الْقَاضِي كَذَا مَا التَّوَرَدَ
 فَدَهْنُهَا إِنْ يَشْتَرِيهِ لَا يَفْنَدُ
 عَلَى أَيِّ حَالٍ حُلُّهَا حَنْثُهُ طَدَّ
 عَلَى الْحَنْثِ مِنْ تَكْلِيمِهِ أَيِّ مُفْرَدٍ
 كَذَا اسْكُتْ بِهِ حَنْثُهُ لَا تَتَرَدَّدُ
 بِتَكْلِيمِهِ إِيَّايَ قَبْلُ وَيَبْتَدِي
 فَقَالَا مَعًا لَا حَنْثَ فِي الْمَتَجُودِ
 فَكَلِمَتُهُ مِنْ حَيْثُ يَسْمَعُ فَاشْهَدْ
 حَرِيصًا عَلَى نَيْلِ الْفَضَائِلِ تَهْتَدُ
 وَإِمَّا يُشِرُّ لَا حَنْثَ فِي الْمَتَجُودِ
 وَذَا صَمَمٍ أَوْ غَائِبًا ذَا تَبْعَدُ
 أَبُو بَكْرٍ الْأَتَقَى بِتَكْلِيمِ مُلْحَدٍ
 الْقُرْآنَ احْتِسَابًا أَوْ يَسْبُحُ وَيَحْمَدُ
 يَدُقُّ عَلَيْهِ بِالْقُرْآنِ بِأَجُودِ
 إِذَا لَمْ يُرَدِّ وَقْتًا عَلَى نَصِّ أَحْمَدِ
 الزَّمَانَ وَعِنْدَ الْمَجْدِ هُوَ لِلتَّأْبُدِ
 وَإِنْ قَالَ عَمْرًا أَوْ زَمَانًا فَقِيدِ
 كَذَاكَ بَعِيدًا أَوْ مَلِيًّا كَمَا ابْتَدِي
 وَكَالْحَيْنِ عُمْرًا أَوْ زَمَانًا لِيَقْصُدِ

وقل في شهور هي ثلاث^(١) كأشهر
وقال الشهور اثنان من بعد عشرة
وقيل اجعلنُ عمراً تصب أربعين من
ومن يشترط حتى الحصاد فحنثُه
وما تحتوي الأيام من كل ليلة
وإن يولِ ألا مال لي مطلقاً حنثَ
ومولٍ بأن لا يفعل الشيءَ حنثُه
ومولٍ بأن لا يشرب الماءَ حنثُه

وأيامٍ احكم مثل جمع مزهد
تكون لدى الإطلاق مملي «المجرد»
سنين وحقباً بالثمانين فاعدد
بأوله لا بالأخير بأوكد
فقد عمها الإيلاء عند التجرد
بملك مسماه ولو ديناً اشهد
بتوكيله كالفعل إن لم يقيد
بملح وعذب منه والنجس الردي

فصل

وعرفيةُ الأسماءِ غلبَ مجازها
فمولٍ على ترك الشوا ليس حائثاً
ومول فلا يؤبه سقْفُ فليس للسماء دخولُ فيه عند التجرد
ومولٍ على وطءِ القرابى يمينه
وإن يختلف عرفُ البلاد فمن له
وذو قَسَمٍ ألا تسرَ أمتي يطا
وعن أحمد إن يولٍ من قبلَ مُلكها
وباقى تفاريع هنا قد تقدمت

على قصد مدلول الحقيقة ترشد
بمشوي بلوط وبيض معدد
ومول فلا يؤبه سقْفُ فليس للسماء دخولُ فيه عند التجرد
تعلق منها بالجماع المعود
بتلك به عرف إليه ليردد
له أمة يحنثُ على المتأكد
ومع مُلكها يحنثُ بلا عزلٍ مبعد
مبينة في مركز راق فاقصد

الصحيح : ثلاثة .

فصل

ومولٍ على ترك التزويج أو على تطهر أو طيب فان شاء يخلد
فلا حنث والمولي بأن لا دخلت ذا المكان ان يدم يحنث على المتجود
وإن يولٍ ألا يدخلن داره كسأ فأدخل صوفاً فانتسج فيه يعتدي
وإن طراً قصد النسج والصوف في الخبا فذاك على الوجهين في المكث فاهتد
كذاك على الوجهين إن يولٍ لا دخلٍ ولا يلبسن ثوباً به هو مرتدي
وإن يولٍ ألا يركب العود راكباً ولا يسكنن ذا الدار أو لا يسكن الثقل بها إن يستدم ذاك يصد
ولا حنث في مكث لنقل متاعه ولا مع تردد لنقل معود
ولا مع خوف بالخروج لعارض كهجمة ليل مسبل الستر أسود
وفرط سقام مانع من خروجه وأعوان بيت للإجارة مرصد
وجنس بحق أو لتعليق دربه فمن بعد إمكان متى دام يعتدي
وإن بان عنها مفرداً دون رحله وأهليه يحنث في يمين مجرد
ولا حنث مع إيداعه أو إعارة المتاع وزول الملك في بين مفرد
ولا إن أبت عرس الفتى نُقْلَةً إذا تعذر إكراه الفتاة فة يد
وإن يتشاغل مع مساكنه بما يعدانه للحجر يحنث بأجود
ولا حنث مع أفراد كل بحجرة بها ذات ناب مع مرءٍ فوحد
وقولين في حنث الفتى إن يعد إلى المحلل الذي آلى على تركه شد

فصل في النسيان والاكراه والتوكيل وتوابعه

ومن ترك المولي على ترك فعله
 كذا قَسَمَ ألا يكلم خالداً
 ولست بلا حقي له بمفارق
 وحيئاً فتى جهلاً إذا هو خالد
 وأشباهه لا حنث في كل حلفة
 وفي العتق في القول الصحيح وعنه في الجميع وعنه لا بغير تقيد
 ولكن يمين المرء باقية بلا انحلال ويحنث عند فعل التعمد
 كذا حكم من تولى عليه لمنعه
 على ما مضى من ذي الروايات كلها
 وفعل الفتى المجنون لغو كرائم
 ومن يول لا كلمتُ ياصاح مبعداً
 فإن يدر أن المرء فيهم فإن حنث
 ومع علمه ان لم يرده ولا نفى
 ومن يول ألا يفعل الشيء إن جبر
 وخُرج ألا حنث في متفكر
 وإن يول ألا يدخل الدار إن مُهل
 فلا حنث لكن إن يكن قادراً على
 فإن لم تحنثه فدام فحنثه
 لنسيانٍ أو جهل بعين المقصد
 ولا يدخلن يوماً عليه بمركد
 فإن يحتل المغرور أو يقبض الردي
 ويدخل ولم يعلم عليه بمسجد
 مكفرة بل في الطلاق المشرّد
 كولد وزوج أو عتيق وأعبد
 إذا فعل المحلوف لا بتعمد
 وقيل كناس في الخلاف الذي ابتد
 فسلم على قوم أحاطوا بمبعد
 أخو الجهل لم يحنث هنا في المؤكد
 بقلب فحنثه على المتأكد
 على الفعل لم يحنث على المتسدد
 بل الحنث في التطليق مع عتق أعبد
 وأدخل لم يقرر على المنع مطهد
 التمتع حنثه على المتجود
 على أحد الوجهين غير مبعد

وذو قَسَمٍ ألا يفارقَ خصمَه
 بتحنيثِه في نصه المتوطد
 وعند الإمامِ المجدِّ يحنثُ حسبُ إن
 وإن ألزم القاضي الفراق لعجزه
 وإن يولَ لا استخدمتُ ذا مع سكوته
 وقيل ان يكن مملوكُه حنثه فقط
 وفعل وكيل المرء مثل موكل
 وإن يولَ لا أفعل كذا أو لغيره
 فليس بفعل البعض يحنثُ فيها
 وهذا إذا ما كان يمكن فعلُه الجميع وإلا البعض كافٍ فقيد
 كمن يولَ لا كلمتُ ذين ولا أطا الخبا فيطا بالجزء كالرأس واليد
 ولست لذيالك الرغيفِ بآكل
 ولا ألْبَسَنُ من غزلها أو نسيجها
 وقيل على القولين يحنثُ هاهنا
 وبر الذي يولي على فعل أو على
 وفي كلها إن ينو شيئاً تقيدت
 على شرب ماء النهر أو أكله الطعام وتكليم الرجال فأشهد
 بأن بفعل البعض برَّ يمينه
 ومولٍ على فعل لشيء معين
 فحنثه إثر الفوت فيه وقيل بل
 وإن مات في الوقت المعين حالف

إلى أن يواتيه فإن هرب اشهد
 كإيلائه إلا افترقنا فقيد
 تأتي لحاق فيه ضبط المعداد
 فذاك على القولين في الكره أطد
 عن النهي إن يخدمه يحنث بأوطد
 وإلا فلا أحناث في خدم أبعد
 على النفي والإثبات في كل مورد
 بأن لا فعلت الشيء يا أم مخلد
 وعنه بلى إن لم يرد كله اشهد
 ولا أشربنُ ما ذا الإناء المبرد
 إذا شوركت فيما تدرعه اهتد
 إذا لم يقل ثوباً لذي المجد قلد
 دخول محل قل بجملته قد
 به ومتى آلى أخو الظمأ الصدي
 وبالحنث البعض اقض في العكس تهتد
 بوقت فيتلف قبل فعل المؤيد
 بآخر وقتٍ باليمين مقيد
 على الفعل يحنث آخر العمر ياعدي

على فعل شيء عين المرء في غد
عقيب غد بالحنث في نص أحمد
ولا حنث في وجه سوى مع تعمد
من الوقت كالوجهين في وقت ما ابتدي
وفي مطلق إن مات أو في مقيد
قبيل تأتّى الفعل يحنث بأوطد
فأبريء منه قبله فعل أجود
فأعطاه للوراث لم يحنث اشهد
قُبَيْلَ غد أو مع براءته قد
فخلّطه مع ما شترى غيرك اقصد
وحنثه في كل الجميع وأزيد

ولا حنث في وجه ولو حَلَفَ الفتى
فقبل غد إن يتلف الشيء فاحكم
وقيل بأن الحنث في آخر الغد
لإتلاف ذاك الشيء ثم لحنثه
ولا حنث إن مات الفتى سابق الغد
إذا اخترمت عين الذي رام فعله
ومول على أن يقضي الحق في غد
أو اعتاض عنه فيه أو مات رؤيه
وقيل بلى حنث وقيل بموته
وإن يول أن لا يأكلن ما اشترته
لتحنثه وجهين في أكل مثله



كتاب الرجعة

وتطليق من أفضى إلى زوجة على أقل من العد الذي هو مالك ولو كرهت ما لم تقض اعتدادها وألفاظها ما اشتق من رجعة ومن وجهين عنهم في تزوجها وفي رجعية المراء المطلق زوجة يباح له منها المباح بعقده وإيلاؤه في المنتقى وظهاره وعنه وراء الفرج منها لشهوة وعن أحمد لا رد إلا بقوله ووجهين في إلزامه المهر إن يطا ويبنى على هذا اشتراط شهادة وتعليقها بالشرط يباح باطل وصحتها موقوفة كالطلاق في وإن طهرت من ثالث الحيض يافتى فقولان فيها هل له رجعة وهل وإن لم يراجعها بعدتها فلا وتهدى إليه بعد بين بعقده وعن أحمد في العود بعد نكاحها

نكاح صحيح أو خلا بتفرد بلا عوض إن شا ارتجاعاً ليردد ولا رد إلا بالدخول بمبعد رددت ومن أمسكت هنداً فعدد نكحت وما ضاهاهما افهمه واسند فأبق لها حكم النكاح وخلد عليها ويلحقها طلاق المشرد ويحصل بالوطء ارتجاعها قد وخلوة أو لمس اشتهاً لمقصد وعن وطئها من قبل رجعتها اصدد بكره ولما يرتجع بعد أورد على أحد القولين من نص أحمد كرجعتها في ردة في المؤطد ارتداد إلى قول ابن حامد أسند ولم تغتسل غُسل المحيض المعود تباح لزوج غيره متقصد تحل له إلا بعقد مجدد على غابر التطليق مما لمبعد سواه لذي استئناف عد كمبتدي

وإن تشهدن في عدة في ارتجاعها ولم تدر فاعتدت وزفت لمبعد
فجامعها تردد إليك ولا تطا إلى حين إكمال اعتداد معود
وعن أحمد هي زوجة الثاني واردا ادعا إذا ارتجاع الخود من غير شهد
فإن صدق الثاني تبين منه ثم لا تعدها إلى البادي بغير تردد
ولا تقبلن تصديقها وحدها على الأخير ولا تلزم بمهر لمن بدي
وقال أبو يعلى له المهر عندها وإن طلقت من آخر يتبعده
ترد إلى البادي بغير تجدد لعقد نكاح للوصال المجدد

فصل

وإن يقل الزوج ارتجعتك فادعت وقيل بل أقبل قولها إن كان ممكناً
قضا عدة خذ قوله في المجود وبالحيض في شهر بلا الشهد اردد
وإن سبقتة بادعاء اعتدادها فمنها قبلن لا منه دعوى التردد

فصل

فإن تقع الدعوى معاً خذ بقولها وحظر على المستوف أقصى طلاقه
ويولج في قبل مباح ويكتفي ولو أنه إيلاج زوج مراهق
إذا كان وطئاً بانتشار وإن خلا وحتى بوطء مع جنون كليهما
ومع وطء موجوء ووطء خصيهم وقيل لقول القارع ارجع وقلد
مطلقة حتى تزف لأبعد بكمرة أو قدرها من مقدد
وذمي إن كانت من الذمة اشهد من الدفق حتى مع كرى كل مفرد
وفي وطئها مغمي عليها بأجود ومسلولهم ياصاح في التأكد

ولا حلّ إن توطأ بملك وشبهة
ولا مع إحرام وفرض الصيام أو
إذا كان فيه الخلف في نص أحمد
وإن تك قناً فاشتراها مطلق
وسيان في ذا الحكم حرّاً وأعبد
وإن أعتق العبد المطلق طلقه
وإن حر بعد الطلقتين فماله
وإن علق العبد الثلاث بشرطها
فقد وقعت تلك الثلاث وقيل بل
وإن غاب عمن بتها بت حرمة
فجاءت بدعوى أن زوجها أصابها
إلى قولها إن كان يعرف صداقها
وإلا فلا لكن ليطلب صداقها
كذا مع دعواها إصابت زوجها المطلق إن يحضر ولمس يجحد
وفي دُبر أو ردغة لم تقيد
نفاس وحيض أو نكاح مفسد
وقيل بلا فيما سوى الردة أشهد
ولم تنكح احظر وطء ملك بأوطد
ولو أعتقا أو ألزما رق سرمد
فملكه تميم الثلاث تسدد
تمام ثلاث في المقام المسدد
فيوجد بعد العتق شرط المعدد
طلاقان وامنحه بإبقاء مفرد
قبيل جماع من حليل مجدد
وعدها منه قضتها تخلد
وأمكن ما قالته ثم ليعقد
بينة إن لم تقمها لتطرد
كذا مع دعواها إصابت زوجها المطلق إن يحضر ولمس يجحد



كتاب الإيلاء

ومن يمتنع بالحلف عن وطء زوجة
بما فوق ثلث العام في قُبْلٍ متى
وليس بمولٍ تاركٍ لا بحلفه
وليس بمولٍ حالفٍ لا وطئت
ولا آتٍ إلا وطء سوءٍ وقصده
وإن ينودونَ الفرجَ أو في مؤخرٍ
ومن قال لا أدخلت أيري بفرجها
فقائل هذا لا يدين إن يقل
وفي لا وطيء أو لا يباشرها ولا
ولا مَسَّ أو لا مَسَّ أو لا أتى ولا
ولست إليها مفضياً أو مصيها
كذلك لا باعلتها فمتى نوى
فدينه مع شرط احتمال كلامه
وفي غير ذي كل محتمل فلا
وليس بمولٍ إن يكن غير قائل

على مطلق من دهره أو مقيد
تصور منه الوطء مولٍ فقيد
وعنه كذا من غير عذر لتعتد
في المؤخر أو من دون فرج فقلد
تلاقي ختان حسب لم يتزيد
فذلك إيلاء بغير تردد
ولا نكتُ أو لا افتضُ للبكر ذا قد
أردت به غيرَ الجماع بل اردد
يباضعُ أو لا جامعُ الخود ياعدي
غشيها ولا منها تغسل فاعدد
ولا أقربنها لا افترشت فعدد
بذا غيرَ وطءٍ في المحل المعود
له واقض بالإيلاء في الحكم ترشد
يكن مولياً الا بينةٍ قد
ولو قصَدَ الإيلا بلفظ مبعد

فصل : الشرط الثاني

وإقسامه بالله أو وصفه اشترط
وعنه وبالتطليق والعتق صححن
وأشباهه من كل ما عد حلفاً
وليس بمولٍ قبل وجدانِ شرطه الذي علق الإيلاء عليه فقيده
ويحتمل الإيلاء في إن وطئتها
وفي لا أطأ إلا إن اختارت أو تشا
وقال أبو الخطاب إن هي لم تشا
وفي إن أطأها فهي زانية وما
على ترك وطء في الأصح المؤكد
ونذر ظهار حظر حل لقصد
وعنه بآيانه مكفرة قد
فوالله لا جامعته في الحال فاهتد
فليس بمول مطلقاً في المجود
بمجلسها فاحكم بالإيلاء واشهد
يضاهيه لا إيلاء بغير تردد

فصل

ومن شرطه الإيلاء على ترك وطئها
وعنه على ثلث فأعلى بلفظه
وفي ليطولن أطراحي جماعها
بنية ترك الوطء في المدة التي
وفي لا أطأ في المصر، أو إن وطئتها
وإن قال حتى يقدم الفضل أو يرد
فإن مدة الإيلاء منه خلّت فلا
وإن قال حتى تحبلي فلم يطا
إلى زائد عن ثلث عام بأوكد
وشرط تراخيه بظن كما ابتدي
ولست أطأها مدة لم يقيد
شرطنا فلا إيلاء في ذين يا عدي
أصم سنة نذراً عن إيلائه اصدد
وأشباهه في جائز الكون في غد
تصح له الإيلاء في المتأكد
ومع وطئه مع قصد حمل مجدد

فذلك إيلاءٌ وإلا فإنه
وليس بمولٍ إن يقل إن وطئها
إلى أن يطأ فيه ويأتيه زائد
كذا لا أطأ فيه سوى يوم اجعلن
كذا الحلف في لائكتُ أربعة أشهر
على الخلف في القولين فيما به ابتدي
سوى مرة في العام أو يومٍ اشهد
على مدة الإيلاء إذا الترشد
وقد قيل بالإيلاء في الحال فاشهد
فان تمضٍ لا جامعها مثلها اعدد

فصل

وقولك للزوجات أربعكن لا
كذا لا أطأ منكن كل زوجة
وإن ينوها اختصت بإيلائه وإن
فإن ماتت أو طلقت واحدة ففي
وإن يطأها يحنث وينحل حلفه
وقد قيل تبقى في البواقي يمينه
وإن لم يحنث وطأهن وذا الذي
وإن قلت وطئ البعض غير محنث
إلى أن يطأ المجموع إلا فريدة
وقد قيل بالإيلاء منهن آنفاً
ففي الباقيات احكم بإيلائه وإن
فقد زال إيلاء الفتى ويمينه
وإن يول من أنثى، وقال لغيرها
فليس بمول من أميمة يافتى
أطأكن قد يحنث ببعض المعدد
ولست أطأ منكن زوجةً اعدد
نوى منها يحنث بل اقرع بأجود
البواقي بقا الإيلاء لم يتبعد
من الباقيات، افهم على المتجود
فيطلبن منه فئمة المتعود
أشار إلى تصحيحه المجد قلد
بصورته الأولى عن إيلائه ذد
فيجعل منها مولياً ذا التشدد
فان يطأ أو يطلق وحيدة قد
تمت زوجةً منهن إذا التسدد
على كل وجه منهما، لا تردد
شركتك معها يا أميمة فاشهد
وقال بلى القاضي، وعن قوله ذد

فصل

ومن شرطه إيلاء زوج مكلف
وذي سقم يرجى شفاه، وليس
ولا مع عجز عن جماع لعييه
ولكن بلى، لكن يفىء بقوله
ووجهان في إيلاء لسكران غائب
وإيلاؤه في الأجنبية باطل
وذلك مع إلزامه في جماعها
وقد خرجوا تصحيحه كظهاره
ومدة إيلاء الرقيق كحرنا
وللزوجة السلطان في طلب فيئة
ولو من كفور أو خصي وأعبد
للصبي ولا المجنون إيلاء اشهد
أو العيب فيها كارتفاق بأوكد
متى يتأتى^(١) الوطء مني أبتدي
بناء على تطليقه، بل هنا اعضد
ولو قال إن أنكحتها لا أطا زد
بكفارة، كن واعياً وتنقد
وقيل لقيد بالنكاح المجدد
وعنه كنصف الحر مدته اعدد
وفي العفو عنها ليس ذاك لسيد

فصل

ومن شرطه أن ينقضي وقته الذي
ولم تنحلل بالحنث أيمانه ولا
ولو مع خلل الوقت عن مانع
وقيل ان يكن منها كمثل نشوزها
فلا تحتسبه من زمان يمينه
شرطناه من كل وحين مؤكداً
بكفارة أو غيرها أفهم وقيد
الجماع ومعه، منها أو بمفرد
وسقم وإحرام وصوم مؤكداً
وان يطر فاستأنف، إذا زال ترشد

(١) الصحيح : يتأت

سوى الحيض فاحسبه عليه جميعه
وقد خرجوا إسقاط أوقات منعه
ولم ينقطع من بت رجعية بها
وقيل بلى اقطعها كنائية فإن
إلى زوجها من بعد زوج وقبله
كذا إن تقف بعد مدته متى
فحينئذ تستأنف الوقت إن بقي
ومن بعد وقت إن شرطنا إن اقتضت
فإن يأبها من غير عذر فمره أن
إلى أن يبت الخود ماشا، وعنه إن
وإن شاء فليفسخ، وبت كليهما
وعن أحمد بل بائن من كليهما

ووجهان في وقت النفاس لولد
من الوطء منها ثم يبقى بها ابتدي
على نصه، قبل انقضاء التعدد
ترد التي بانة بعقد مجدد
أو ارتجعت إن قيل تقطع بها ابتدي
يطلق، فيردد مع جواز التردد
من الوقت فوق الثلث من سنة قد
من الزوج عرس فيئة الوطء، تعضد
يطلق فإن يأبى^(١) ليحبس وتطهد
أبى بتها ذو الحكم ماشاء فاشهد
لدون ثلاث لارتجاع بأوكد
وعن أحمد من حاكم بائن قد

فصل

وليس لمن فيها عن الوطء مانع
وإن كان فيه وهو يمتد وقته فبالقول مره أن يفىء وأطهد
يقول المحال الوطء لو أستطيع والمرجى متى أقدر أجامع قيد
فحين تألى، الوطء يلزمه وإن أبى فليطلق في الأصح المؤكد
وعن أحمد قد فئت بالقول فيئة وليس عليه غيره مطلقاً، طد

(١) الصحيح : يأب.

ولا حنث في فيئاته بلسانه
وتنحل منه بالجماع يمينه
ويعتق من آلى إليه بعثقه
وإن يول بالبت الثلاث فوطؤها
فإن ولج الزمه بنزع معجل
وأدنى الذي يكفيه تغييب كمره
فلا فيئة بالوطء في غير قبلها
ولأكل أمهله وهضم طعامه
وفرض صلاة أو لتحصيل معتق
ثلاثة أيام ولا تمهلنه
على بتهامنه وقيل اكتف هنا
وإن يط في حال النفاس وحيضها
فقد فاء إلا في اختيار ابن جعفر
وفي وطئه مع جهله أو جنونه
وبعد مدى الإيلا متى كفر التي
وإن سكنت لم تقتضي^(١) سبق حقها
وإن يدعي^(٢) مع فقد علم بعنة
ودعواه تعيا الوقت أو وطء ثيب
وإن تك بكرة ثم تشهد عدلة

بل الحنث في وطء بفرج معود
وكفارة فيما يكفر أورد
وإن كان بالتطليق طلق وشرذ
حرام عليه في الأصح المجود
ولا حد إن يمهل لمهر بأجود
بفرج أمام ليس إلا فقيد
ولو أوجب الإيلاء حنث به اشهد
وتحليل احرام وتوق لمرقد
له في ظهار كان منها تسدد
لصوم ظهار في الأصح بل اطهد
بفيئه معذور بقول مقيد
واحرام او صوم على كل مفرد
وإن أولجت والمرء في نوم رقد
مع القول لم يحنث فقد فاء بوطد
ولما بجامع لم يفيء في المجود
وإن تعفه يسقط على المتجود
تعذر وطء لم يقلد بأجود
فقيده وليحلف على المتأكد
بعذرته يقبل وتحلف بمبعد

(١) الصحيح : لم تقتض.

(٢) الصحيح : يدعي .

كتاب الظهار

وكن عالماً أن الظهار محرمٌ
وقيل صبي لا يصح ظهاره
وذلك تشبيهه لزوج وبعضها
كقولك عرسي أو يداها عليَّ يا
وسيان كون الحظر من سبب أو
وأنت علينا مثلُ أمي تظاهر
لذي الحكم في قول وإن لم يقل علي
وقول كظهر الجد أو أجنبية
وعن أحمد لا بل يكفر وعنه لا
وأنت علينا مثل ظهر بهيمة
وأنت كخمر أو كميّاتٍ أو دم
وإن ينو تضيقاً بذا أو تظاهراً
وإن قال هي أو ما أحل إلهنا
وإن يقصد التطلق أو من حلف به
وعنه يمينٌ بل متى ينو بتّها
وعنه ظهار ذاك في كل حالة
ثلاثاً وعنه طلقة ثم وصله
وعنه ظهار فيهما مثل قوله
ووجهان في الناي التظاهر في أنا

ومن كل زوج صح تطليقه طد
وإيلاؤه مع حكمنا بالتشرد
بمحظورة أو بعضها بتأيد
فتى مثل ظَهر الأم والأخت واليد
انتساب فعمم كل حظر مؤبد
وإن يرد الإكرام دينّه واررد
فرد الظهار الا بنيته قد
وعمة عرسي ذا ظهار بأوكد
وعنه ظهار في المذكور قيد
فليس ظهاراً في الأصح المجود
ظهار وعنه بل يميناً به اقصد
أو الحلف ألزم مانوى لا تفند
عليّ ظهار قل حرام بأوكد
فألزمه ما ينوى به لا تردد
يقع أوظهار إن نواه به اعمد
ومع وصله أعني الطلاق فشرد
به قوله أعني طلاقاً فوحد
كظهر حماتي أنت أعني التشدد
عليك حرام أو كظهر أبي اشهد

وصح ظاهر المرء مع كل زوجة ولكن عليه فيه تكفير حَلْفِه وإن قالت الأنثى النفور لزوجها عليها بتكفير الظهار وعنه بل ويلزمها تمكينه قبل بذلها وإن علقتُ ذا القول قبل نكاحه وإن ظاهر الإنسان من أجنبية فلا يأنها قبل كفارة متى وأنت حرام إن يقل لغريبة فليس ظهاراً بل إذا قال ناوياً وتعليقه بالشرط والوقت جائز وإن يشأ الله ان يقل بعد لفظه الظهار فلا شيء عليه بأوطد وعن أم أولاد وعن أمة دُد وعنه ظهار قيل بل أعفه قد كظهر أبي بعلي علياً فأشهد يمين وعنه لم تكلف بمرود وحظر ابتدا استمتاعها منه أكد عليه يصر منها ظهاراً به اشهد فأطلق أو علق بعرس مجدد تزوجها في الظاهر المتأكد ونيته في الحال لا للتأبد على الأبد احكم في النكاح كما ابتدى إذا ما انقضى يلغى وإن يط يفتدي وإن يشأ الله ان يقل بعد لفظه الظهار فلا شيء عليه بأوطد

فصل في حكم الظهار

ومن قبل تكفير حرام جماعها وعن أحمد كل حرام وعنه لا ولا يجب التكفير إلا بعوده ولو كان مجنوناً ويلزم بذلها وأصحابه قالوا متى عزم الفتى فلو فات فرد منها بعد عزمه ولا شيء في المنصوص بالعزم لازم وبفرج والاستمتاع في دونه اقصد على من له الإطعام كفارة قد وذلك وطء الزوج في نص أحمد بعزم على وطء وملي «المجرد» على الوطاء فالتكفير أوجب وأكد على الوطاء قبل الفعل أو طلبة طد وقيل معاد من تَبَنُّ أو يحدد

فإن ظهر المرء باقي التخلد
بملك يمين ثم مره ليرفد
بذاك على الإطلاق غير مقيد
فينكحها أو بعد عتق مجدد
بكفارة من قبل وطء لبيدي
إذا لم يكفر أولاً في المؤكد
إذا لم يرد إفهامها مع تأكد
بلفظة التكفير منه لمفرد
وعنه لتعداد المجالس عدد
مقال عن الألفاظ كفارة قد

تزوجه أو ملكها وارتجاعها
وقال أبو بكر يحل جماعها
بتكفير حلف ثم أسقط ظهاره
وقيل بلا كفارة ثم إن يبع
يعيد الفتى حكم الظهار كما بُدي
وكفارة تكفي ظهاراً مكرراً
وعن أحمد تعدادها في مجالس
ومن يتظاهر من جميع نسائه
وأما بالفاظ فكفر عداها
وعنه على الإطلاق تعدادها، وفي

فصل في كفارة الظهار وما في معناها

عتاقة نفس آمنت بالموحد
وقتل وحنث في يمين مؤكد
وقيل اسقطن بل عنه في صومه قد
بملك لها أو يشتري بمعود
كما قيل في الإلزام في الحج فاقصد
ولا تلزم تحصيلها بمزيد
وإلا فوجهين ارو غير محدد
إذا كان عنه ماله ذا تبع
وقد قيل يجزي في ظهار الفتى قد

وكفارة المرء المظاهر أوجب
كذلك كفارات وطء بصومه
وتبقى على ذي العجز حتى يطيقها
ولا يلزم الإعتاق إلا لقادر
إذا كان هذا فاضلاً عن أموره
ولا يمنع التكفير ديناً بأبعد
على قدر مثل إن يكن محجفاً به
ويلزمه تحصيلها بنسيئة
فإن لم يجد أجزاءه صوم وقيل لا

وليس بمحتوم قبول التجود
تعدده يبقى^(١) عليه ويخلد
على العتق حتى قبل صوم بأوكد
ويجزىء عتق من تكلفه اشهد
مع الحنث عبداً فرضه صومه قد
وبينهما التفريق رأي المسدد

متى قبل قرب المال ينجز صومه
ومن أخر الإعتاق مع قدرة إلى
ويجزىء ذا إلا عسار صوم وإن قدر
وقيل على ذا العتق في كل حاله
وعن أحمد في موسر بعد عتقه
وقد خرجوا في الحر ذا العسر مثله

فصل

وناذر عتق مطلق لم يقيد
وعنه بلى عن غير قاتل اهتدي
صريحاً كأعمى أو كمنقطع اليد
أو ابهامه أو مفصل منه قيد
لخنصره مع بنصر من يد قد
نحيف كذا حمل قبيل التولد
سوى من تبين أنه حي اشهد
إشارته أو ذو جنون ممدد
لإعتاقه إن ينو عند التجدد
لكفارة أو علق العتق مبتدي
إذا وجدت يرا بغير تردد
ولا أم أولاد على المتأكد

ولم يجز في إعتاق كل مكفر
على منتقى أقواله غير مسلم
مسلمة مما يضر بشغلها
أو الرجل أو وسطى الأصابع يافتى
أو اصبعه السبابة افهم وفاقد
ولا المدنف المأيوس منه وعاجز
ومنقطع الأخبار عنه لغية
ولا أخرس قد صم أو غير مفهم
ولا معتق بالملك أو وصف شارط
فان أنجز الاعتاق قبل وجودها
لكفارة عنه على صفة أجز
ولا عتق مبتاع بشرط عتاقه

(١) الصحيح : يبقى .

ويجزىء من دبرته ومكاتب ويجزئك الجاني ولو قبلوا بها وولد زنى يجزي وطفل وعنه لا وتنجز ذاك الإعسار شركاً إذا ولم يجز ذا يسر ولو مع قصده ويجزيء نصف اثنين إن حر مابقي كذا الحكم في النصفين من أمته أو

في الأولى وعنه مع بقا دينه قد وعق التي استنيت حملا لها طد إذا كان دون السبع مع شرط مهتد اشترى المنقى فجوزه ولم يع قيد به كله التكفير في المتوطد وقيل بلا قيد وعكس بمبعد نصيف من اللعنا ونصف معبد

فصل

وشهرين صم سرداً لفقد محرر ولا يشترط قصد التتابع مطلقاً وجن ونسيان وكره ومخطيء ومرضعة أو حامل أفطرت إذاً وصومك شهر الصبر أو فطر عيدنا ولكن إذا ما صمت غير الذي مضى وفيما يبيع الفطر من سفر ومن كذا فطر من خافت على حملها ومن وإن تط من ظاهرتها ناسياً ولو ولا يقطع البنيان وطؤك غيرها كذا حكمهم في كل موضع متابع

وسيان حكم الحر فيه وأعبد ولا تقطعن من فطر حيض وولد وفطر مخوف السقم مضى موسد لخوف على نفسيهما لا المولد إذا ما مضت فابن على صوم ابتدي أو افطرت غير الفطر من ذلك ابتد ضناً لم يخف وجهين يا صاح أسند على مرضع خافت بوجهين أورد بليل ففي الأولى ابتدي كالتعمد بليل ولا في الصبح إن لم تعمد على المرء بالإطلاق لا بالتقيد

فصل

ومن لم يطق صوماً فستين مسلماً
إذا جاز أن يعطى لحاجة نفسه
وعن أحمد لا تعطينَ ذي مكاتباً
وإن تعطها المسكين ستين ليلة
فذلك مجز إن فقدت سواه في الـ
وإن تعط من ثنتين في اليوم واحداً
ويعطي هنا الأصناف في فطرة الفتى
وفي من تُغَدِّيهم وإخراج قيمة
ونصف صواع من سوى البرِّ مجزيء
ولا يجزيء التكفير إلا بنية
يعين أسباباً فإن عين الفتى
إذا كان مما لا تداخل بينها
ولا يجزيء التكفير عن مطلق إذا
وقيل بلى مثل اتحاد لجنسها
فكفارة تجزيك إن تنسَ موجباً
وكفارة تجزيك عن متداخل
وأما إذا كان المظاهر كافراً
ولا يجزيء التكفير من قبل موجب

مساكين أحراراً ليطعمَ ويمدد
زكاة ولو طفل ومن كوتب اشهد
ولا الطفل إن لم يأكل الطعم تردد
وعشراً لحنثٍ في اليمين المؤكد
أصح وعنه لا وعنه بل ارفد
كفاك وعنه عن وُحَيْدَةٍ قد
وقولان في قوت وخبز معود
وكل فتى مدأً من البرِّ فامدد
وخبز مكيل أو برطلين زود
فليس على الملزوم كفارة قد
بتكفيره شيئاً فإن عينَ اشهد
فإن أخطأ المقصود لم يجزِ فاشهد
تعددت الأسباب في المتعدد
إذا لم تكن مما تداخل جود
وأما على الوجه المبدي فعدد
وسيان إن عيَّنتَ أو لم تقيد
فبالعتق والإطعام تكفيره قد
وجوزه قبل الشرط لا تتردد

باب اللعان

ولما تصدقه ولا جا بشُهد
ويدراً عنه الحدَّ إن لاعن اشهد
وأني في ذا صادق أربعاً قد
يحذره شر العذاب المرمد
بأن لعنة الله العظيم المجد
فيكمل خمساً ولتقم تلك تشهد
فإن أكملتها أربعاً فلتُهدد
بأن غضب الله العظيم التوعد
ويشرطُ ترتيبٌ وخمسٌ كما ابتيدي
إلى حاضر أو ذكر إسم المبعد
بأقسم أو أحلف على المتجود
يبدل بالإبعاد والسخط قيد
ولا نائب واللفظ بالعجمة اردد
ووجهين إن واتى تعلمه طد
إشارتهم في الأظهر المتوطد
إذا يئسوا من نطقه في المؤكد
بعدلين مهدين في الطب فاشهد

إذا قذف الحسَاء بالعُهر زوجها
فألزمه ما في قذفه أجنبيةً
فيشهد بالله العظيم لقد زنتُ
ويمسكه ذو الحكم من بعد أربع
فان يَأْبَ إلا الخمسَ فليدعُ بعدها
عليه متى ما كان في القذف كاذباً
بأكذابه في القذف بالله أربعاً
فان تَأْبَ إلا الخمسَ فلتدعُ بعدها
عليها متى ما كان في القذف صادقاً
وتمييزُ كلِّ خصمه بإشارةٍ
وألغوه مع إبدال أشهد يافتى
كذلك في لعن وفي غضب متى
ويلغى لعان قبل إلقاء حاكم
سوى من فتى أعياه لفظُ لعاننا
كذاك لعان الخرس مع فهم خط او
وكالأخرس الطاري اعتقال لسانه
ويُنظر إن يُرجَ انطلاقُ لسانه

فصل

وذلك مشروع قياماً بحضرة
وَيُطَبَّقُ فَوْ كُلِّ بَكَفٍ مَجَانِسٍ
وبينهما ابعت من يلاعن إن تكن
ومن قذف الزوجات ألزمه يافتى
ويبدأ بأولاهن في طلب فإن
وعن أحمد يُجْزَى التَّعَانُ وعنه مع
ولكن إذا أجزا التعان فإنه

من الناس في طرق ووقت مؤكد
ويوعظ من قبل التهام ليهتدي
لها خفر تهذ الصواب وترشد
لكل فتاة بالتعان بأوكد
طلبن معاً فاقرع مع الشح فابتد
توحد لفظ القذف أولى فعدد
يجيء بمكني النساء إذا تعدد

فصل

وصحته ما بين زوجين كلفا
وعنه اشترط ضد الصفات ثلاثها
وعن أحمد ما من لعان بقذفها
وقاذف عرس بالزنى قبل عقده
كذا الحكم في قذف لنفي جنينه
وعنه بلى إن شا لعاناً وعنه لا
وأنت ثلاثاً طالق يَأْقَحِيَّةُ
ويتبع قذفاً بالزنى في نكاحه
يلاعن في هذا لنفي مولد

ولو بين إفساق وكفر وأعبد
وعنه متى تحصن وكلف هو قد
وما أحصنت إلا لنفي مولد
ليحدد من غير التعان بأوكد
فينكحها من بعد قذف ليعدد
سوى إن يُرد نفياً لولد مجدد
إذا قال أو إن بينها ونبعد
وفي عدة والقذف مع لغو معقد
والا فلا فاحدده للقذف واجلد

ويسقط عنه الحد في ذا لعانه
وفي قذفه مجنونةً أو صغيرة
وقذف الفتى رجعية إن يشا التعن
ووجهان في تحريمها بتأبد
يعزّر من غير التعان فقيّد
وما لم يلاعن فيه يلحق ويحدد

فصل

ولا فرق بين القذف بالوطء يافتى
وإن قال ما مولودك ابني ولم يقل
ولم ترن لم أقذفك أو قد وطئت
فما من لعان والوليّد وليّده
وإن قال بعد البين ذا فبوضعه
وان توأماً منها نفى لا قرينةً
وقال أبو يعلى يُحدّ وينسباً
فإن مات فرد منها أو كلاهما
بمؤخرها أو مقدّم متعود
قذفت إذاً أو زاد مع ذا الذي ابتدي
بأشتباه أو الإكراه أو لم تقصد
وعنه بلى معه وينفى بذا قد
إذا شهدت عدل على فرش طد
يلاعن لدرء الحد عنه بأجود
إليه ولما يلتعن لا تقيد
وشاء لعان قصد نفيها اعضد

فصل

ويُشرط أيضاً فيه تكذيبها له
فإن تُعفه أو أسكتت أو فصدقت
كذا ذات إحصان رماها فجنت
وخرساء أو فصحا متى خرست فلم
فألزمه من غير التعان بولدها
وإضمارها حتى يتم فقيّد
ولو مرة أو جاء زوج بشهد
ومجنونة ترمي الفتى بزنى بدي
تفهم مقصوداً إشارتها اردد
على أكثر المنصوص عنه فترشد

وقيل له حسب التعان لنفسه
 ومن مات من قبل التلاعن منهما
 ونص على إلحاقه الحي فيهما
 وإن ماتت الحسنا ولم يكمل
 وموت الفتى المولود ليس بمانع
 وإن نكلت بعد التعان الفتى تقف
 ولا تعرضن للزوج قبل طلأها
 وإن كان للزوج الشهود بعهرها
 فأيهما يأبى به يعط حكمه
 ويوجب فسخاً للنكاح ونفي من
 وعن أحمد لا من سوى حكم حاكم
 فيتبع التفريق نفي وليدهم
 وقيل التعان الزوج ينفيه وحده
 لقول الفتى فرقت بينكما أو اللعان على الأخرى افتراق التآبد
 ففي ذا ان يلاعن باء أو هو بفاسد
 وعنه ان يكذب بعد ذلك نفسه
 إذا لم يطلق أو دوين ثلاثة
 وتخليصه من ملحق ذي تبعد
 وقبل تمام ورث الحي تهتد
 وقيل لينفى بالتعان الفتى قد
 الفتى اللعان ليكملهُ وإلا لبيتد
 لعانها مع نفيه فتأيد
 لتصديق أو درء وعنه تشرد
 ولا يلتعن الا لنفي مولد
 فإن شا ليشهد أو يلاعن ليسعد
 ولا تُثبتن للآخر الحكم وارصد
 نفاه من الأولاد في المتأكد
 بكل وعنه الحكم شرطاً لتبتد
 وإن لم يعينه بلفظ مبعد
 وفرقتهم فسخ يدوم بأوكد
 فوجهين في الحظر المؤبد أسند
 تحل بعقد أو بملك مجدد
 وقيل ان فقد حكم يبخ بالذي ابتد

فصل

ويُشرط في نفي المولد نفيه
 وبينته عند الشهادة أمه
 وباطل استلحاق حمل ونفيه
 بتصريح أو ضمن اللعان المعدد
 تماماً لنفي المدعي في الذي ابتد
 كذلك لعان لا لدرء المحدد

ولا ينتفي في ذا اللعان سوى إذا
ولكن له بعد الولادة نفيه
وقيل له نفي الجنين فأكدن
وماها بعهر يلزمن نفيه قد
بغير خلاف بالتعان مجدد
وقيل انف كلاً باللعان المجدد

فصل

ونفي وُلِدَ باللعان اشترط له انتفاء دليل قبل ذا بالتوطد
ويلحقه من بعد إقراره به
وذا سكته عند الهنا ومؤناً
كذلك إن أرجى مواتي نفيه
وقيل له الإرجا بمجلس علمه
كجهل به أو ملك نفي وإنه
وإلا فلا تقبل سوى جهله به
كالارجا لقسم أو لحبس وغيبة
وإن هو بعد النفي كذب نفسه
ولا تلحقنه من نفي بلعانه
ومن ينف طفلاً ليس يملك نفيه
وليس له إسقاطه بالتعانه

ونفي وُلِدَ باللعان اشترط له انتفاء دليل قبل ذا بالتوطد
وتوأمه أو نفيه واحد قد
على دعوة الداعي لطفل مجدد
رجا موته ألحق به لا تردد
وإن يدعى^(١) عذراً يوافي فقلد
بفور وقيل ان كان ذا أنفاً هدي
وينفى إذا أرجى لأمر مصدد
وأشباهها من مانع متعود
فألحق وعززه وإن تحض احدد
إذا استلحقوه وارثوه بأوطد
إذا قال هذا من زنى فليحدد
على أحد القولين من نص أحمد

(١) الصحيح : يدع

فصل فيما يلحق من النسب

ولا تلحقن المرأة أولاد زوجة
ومن ولدته بعد ستة أشهر
ومن قبل أقصى الحمل منذ أبانها
فألحقه من لم ينفيه بلعانه
ولا عدة أو رجعة أو بلوغه
وعند أبي بكر ولا نسب بلا
وعن أحمد في ذكر وُلد قدأتى
وإن ولدته دون ستة أشهر
وأول هذا الوقت منذ أبانها
وتأتي بشأن بعد ستة أشهر
كذا إن تبين بعد النكاح بمدة
كذا زوج من لم يبلغ التسع عمره
وزوجة من لم يُنزل الماء عادةً
وإن جَبَّ إحدى الأنثيين من الفتى
ومن قد أقرت أن عدتها انقضت
فمن ولدت من دون ستة أشهر
وإن ولدت رجعيةً بعد أكثر الزمان لحمل منذ طلقها اهتد
ومن دون أدنى الحمل مذ أخبرته بانقضاء عدة أو لم تخبر بها ازدد
فقولان في إلحاق من ولدته مع قيود ذكرناها بزواج مشرد

له مستحيل كونه منه تعتد
من العقد مذ واتی اجتماعهما اشهد
إذا ما تأتى منه إحيال نُهد
ولا توجب استقرار مهر مؤكد
بذلك لا يثبت مع الشك ترشد
ثبوت بلوغ سابق متأكد
قبيل البناء دون اللعان ليسعد
من العقد أو بعد انتها حمل خرد
كذا إن يبينها حاملاً فتولد
كذا إن يبين تلوا النكاح بمشهد
محال بها وصل لفرط التباعد
وعشر أو اثني عشرة بتردد
لجب الفتى أو لاختصاص ليعدد
فألحق لدى أصحابنا في ميعد
أو اكتمل استبراء عتق بها ابتد
فألحق به دون الوليد لأزيد
فألحق به دون الوليد لأزيد
فألحق به دون الوليد لأزيد
فألحق به دون الوليد لأزيد

فمن ولدته عند زوج مجدد
فأعلى فللثاني أعز في نص أحمد
بلا زوج أو زُفَّت لجهل لأبعد
كذا كل واطٍ لم يجد ليعدد

ومن تعتدُّ من غائب شاع موته
لأدنى زمان الحمل من عقد ذا بها
ومن ولدت من واطيء مع شبهة
فألحق على الوجه الصحيح بواطيء

فصل

بفرج ودون الفرج غير مقيد
لسيدها ألحق به لا تردد
كتقييده في الدبر أو في مبعد
لقُبل وهل يحلف بوجهين أسند
فقولين في إلحاقه الطفل أورد
أو اعتقها ألحقه كل مولد
من البيع والإعتاق والبيع فافتد
به بين أدنى الحمل والأكثر اشهد
فعرَّضه بين القائفين وقلد
لست شهور بعده لتبعد
بيع بعد الاستبراء فتأتي بفوهد
بلا وقت الاستبراء فعنه الفتى ذد
ومع عدم الإقرار بالوطء فاشهد
سوى باتفاق منهما كالذي ابتدي
بدعواه دون المشتري ولداً قد

وإن يعترف شخص بوطء إمائه
فمن ولدت منهن ممكن كونه
وعن أحمد ما إن تصير فراشه
فان يدعى^(١) استبراءها بعد وطئه
وإن قال لم أنزله أو قد عزلته
فإن باعها بعد اعتراف بوطئها
إذا ولدته دون ستة أشهر
وإن لم يكُ استبرا كذا الحكم إن أتت
وإن يدعى^(٢) مبتاعه أنه ابنه
وإن يدعى^(٣) استبراءها فأتت به
لبائعها مالم يغرَّ به وإن
لدون أقل الحمل ستة أشهر
سوى مع دعواه وتصديق مشتر
إذا باعها أن ليس يلحق بثةً
وقيل الحقن في الصورتين معاً به

(١)، (٢)، (٣) الصحيح : يدعى

فيحكم أن الطفل من نسل بائع وألحقُ بذِي الإقرار بالوطء مرة ولا يلحقُ الثاني مقر بأول وإيلاد مجنون بلا مُلكه ولا وألحق بإيلاد الفتى أمة ابنه وقولين في الإيلاد من أمة يطا

وعبد لمبتاع بجحن التولد وليداً إلى بعد الكثير بأجود سوى مع إقرار بشان بأوطد شبيهة نفي والمهر إن أكرهت طد ومشروكة لا ملك أصلية تهتد لزوجته مع إذنها فيه قيد

كتاب العدد

وفُرقة حيّ قبل مَسّ وخلوة فليس عليها عدة في الثلاث بل ويشترط في كل اعتدادٍ بخلوة وليس بشرط فقد مانع وطئها ووجهان في إيجابها بتحمل

وبعدهما من مستحيل التولد على غيرها بعد الفراق المكند مطاوعة مع علم زوج بها اشهد بها أو به أو منهما غير ما ابتدي اليمين وتقبيلٍ ولسٍ بمشهد كما صح فيما مر في نص أحمد بوجه سوى بالوطء عن شبهة قد

وحكمُ نكاحٍ فاسد فيه خالفوا ولا عدة فيه بموت وخلوة

فصل

وجملة من تعتدُّ ستُّ فحاملٌ إذا كان ممن قد حكمنا بكونها وإن وضعت من ليس للزوج لاحقاً وعن أحمد من غير طفل بذا انقضت

بوضع جميع الحمل مطلقاً أشهد إذا وضعت أم وُلد كما ابتدي فليس بهذا الوضع تقضي بأوكد لإلحاقه مُستلحقاً غير فوهد

وغالبه تسع^(١) شهور فقيد
وعن أحمد عامان غير مزيد
ثمانون يوماً فوقه يوماً ازدد

وأدنى زمان الحمل ستة أشهر
وأربعة الأعوام أكثر وقته
وأدنى زمان يستبين جنينها

فصل

قبيل دخول عدة الحرة احدد
وبالرق نصف وانسب الجزء واعدد
ومن حين موت عدة الموت تبتدي
يمت بعدها لم تعتد في المؤكد
وقلنا لها إرث كذلك فاعدد
بسقم ولوقبل الدخول المؤكد
وعنه لتطليق وبالأطول اعضد
أو الرق أو بانة بأفعالها قد
كذا بائن في صحة لا تردد
توى فعلى كل أجل التعدد
لإخراج من تعتد واحدة قد
حرمن معاً قبل البيان بأجود
ولم تتزوج لم تزل في التعدد
ولما يُزل لم يُجد في المتوطد
بعيد تقضي أشهر العدة اشهد

ومن مات عنها زوجها حائلاً ولو
بعشر ليال ثم أربع أشهر
وإن مات عن رجعية تلغ ما مضى
وعن أحمد تعتد أوفاهما وإن
وعنه بلى إن بئها في سقامه
إذا مات من بعد اعتداد مبانة
وإن مات فيها تعتد لوفاته
وإن تك ممن لم ترثه لكفرها
فلا تعتد إلا لتطليقه فقط
وإن أبهمت مبتوتة في نساء من
وإن أبهمت والزوج حي فأقرعن
وقيل متى تبهم لنسيانها فقد
ومن مات فارتابت من الحمل عرسه
إلى أن يزول الريب ثم ان تزوجت
وقيل يصح العقد إن يبد ريبها

(١) الصواب: تسعة.

وإن بان ريب الخود بعد شهودها وتزويجها بالعقد غير مفسد وحظرٌ عليه الوطاء قبل تبين الحيال لشك في النكاح المؤطد وإن ولدت من بعده دون ستة الشهور فأفسدُهُ بغير تردد

فصل في ذات القرء

ومن فارقت ممن تحيض حليها السليم فأقراء ثلاثة احدد لها عدة ان كانت الخود حرة وللحيض الأقرء في المتأكد ولا تعتدُ بالحيض إن طلقت به وقولان في منع ارتجاع وحلها وغيرهما من سائر الحكم حاصل وبالإبتدا في ثالث الحيض حرة وأدنى زمان تنقضي فيه عدة وإن ولدت عرسُ الفتى ثم طُلقت ويُقبل منها أن عدتها انقضت وإن يدعى (١) الإكمال بالحيض يافتى ويقبله منها أبو القاسم استمع وإن صدقت في وقت الاثنين وادعى بأن مقال المرء يقبل دونها

ومن فارقته من تحيض حليها السليم فأقراء ثلاثة احدد لها عدة ان كانت الخود حرة وللحيض الأقرء في المتأكد ولا تعتدُ بالحيض إن طلقت به وقولان في منع ارتجاع وحلها وغيرهما من سائر الحكم حاصل وبالإبتدا في ثالث الحيض حرة وأدنى زمان تنقضي فيه عدة وإن ولدت عرسُ الفتى ثم طُلقت ويُقبل منها أن عدتها انقضت وإن يدعى (١) الإكمال بالحيض يافتى ويقبله منها أبو القاسم استمع وإن صدقت في وقت الاثنين وادعى بأن مقال المرء يقبل دونها

(١) الصحيح : يدعى

فصل

وَمَنْ فَارَقَتْ بَعْدَ الدَّخُولِ حَلِيلَهَا
ثَلَاثًا^(١) شُهُورَ عِدَّةٍ لِّكُلِيهِمَا
وَمِنْ بَعْضِهَا حَرَّهَا بِحِسَابِهِ
وَإِنْ حَاضَتْ الصَّغْرَى خِلَالَ اعْتِدَادِهَا
وَإِنْ نَقَلَ الْأُطْهَارَ أَقْرَافَهَا فَهَلْ
وَمِنْ يَثُتْ فِي عِدَّةٍ بِقُرُوثِهَا
وَإِنْ أَعْتَقَتْ فِي عِدَّةٍ بَائِنَ بِنْتٍ
وَأَوَّلَ مُحْسُوبٍ لَهَا مِنْذَ فَارَقَتْ

سَلِيمًا فَإِنْ تَيَاسَّ وَمَنْ لَمْ تَحْضَ طَد
وَعَنهُ إِلَّا مَا شَهْرَانِ أَوْ نِصْفَ مَا ابْتَدَى
وَحَدَّ إِيَّاسَ الْحَيْضِ فِي الْحَيْضِ فَاقْصِدْ
بِأَشْهَرِهَا نَحْوَ الْقُرُوءِ لِتَرُدَّ
بَعِيدَ الَّذِي قَبْلَ الْمَحِيضِ تَرُدَّ
لِتَعْتَدَ مِثْلَ الْآيَسَاتِ، وَتَبْتَدِ
وَرَجَعْتَهُ كَالْحَرَّةِ اجْعَلْ تَسَدُّدَ
سَوَاءٍ بَلِيلٍ أَوْ نَهَارٍ لِيَعْدَدَ

فصل

وَذَاتَ مَحِيضٍ إِنْ تَطَلَّقَتْ فَيَنْقُطِعَ
بِحَوْلِ لَعْدَاتِ الْحَرَائِرِ وَالْإِمَامِ
وَقَدْ قِيلَ أَعْلَى مَدَّةِ الْحَمْلِ مَكْنَهَا
وَلَا تَبْطُلُ الْعِدَاتُ بِالْحَيْضِ بَعْدَهَا
وَعِدَّةٌ مَنْ قَدْ أَدْرَكَتْ ثُمَّ لَمْ تَرَى^(٢)
وَعَنْ أَحْمَدَ حَوْلَ كَذَا مُسْتَحَاضَةً
وَإِنْ عَلِمْتَ حَيْضًا لَهَا فِي مَعِينٍ

بَلَا سَبَبٍ عَنْهَا الْمَحِيضُ فَأَشْهَدُ
يَنْقُصُنْ شَهْرًا أَوْ وَنِصْفًا كَمَا ابْتَدَى
يَلِيهَا اعْتِدَادُ الْآيَسَاتِ لِتَعْقِدَ
وَقِيلَ بَلَى مَا لَمْ تَزُوجْ فَاهْتَدِ
دَمَ النَّفَاسِ وَلَا حَيْضَ كَأَيْسَةِ طَد
إِذَا يَثُتْ وَقْتُ الْمَحِيضِ الْمَعُودِ
وَلَمْ تَتَيَقَّنْ عَيْنَتْ فِي الْمَحْدَدِ

(١) الصحيح : ثلاثة .

(٢) الصحيح : لم ترَ .

فعدتها مثل الذي فيه حيضها ثلاث مرار جاء في نص أحمد
وتبني على ما عودت ذات عادة كذا ذات تمييز عليه لتعدد
ومن علمت عذر انقطاع حيضها كسقم وإرضاع لطفل لتعدد
إلى عودة تعتد بالحيض إن يعد وإن يئست كالأيسات لتبتد

فصل

وزوجة مفقود بغيبته متى يكن ظاهراً فيها هلاك المفقود
تربص من يوم يقدر فقده الفتاة تربص من يوم يقدر فقده
وإن غاب ما فيه التوى ليس ظاهراً وإن غاب ما فيه التوى ليس ظاهراً
وبعدهما تعتد للموت ثم هل وبعدهما تعتد للموت ثم هل
ومن بعد لا تشرط طلاق ولية ومن بعد لا تشرط طلاق ولية
والاولى هنا وقف إلى علم موته والاولى هنا وقف إلى علم موته
وينفذ حكم المرء بالبين باطناً وينفذ حكم المرء بالبين باطناً
فإن زوجت من بعد تفريقه فإن فإن زوجت من بعد تفريقه فإن
إليه وإن يدخل بها الثاني خير إليه وإن يدخل بها الثاني خير
وقولان هل هو سابق أو مؤخر وقولان هل هو سابق أو مؤخر
وأيهما أقررتها زوجة له وأيهما أقررتها زوجة له
والاقيس كون الخود زوجة قادم والاقيس كون الخود زوجة قادم
ومن مات ممن قد حكمنا له بها ومن مات ممن قد حكمنا له بها
والاحوط إلزام الفقيده طلاقها والاحوط إلزام الفقيده طلاقها
وإن صبرت حتى تبين أمره وإن صبرت حتى تبين أمره

إلى الحكم بالتفريق أو علم موته
وإن مات ثانٍ ثم عاد مفقد
وليس لزوجات الأسير وغائب
ومن زوجت في وقت منع فإن بين
ومن مات عنها غائباً أو أبانها
وإن لم تكن حدث عليه وعنه إن
وإلا فتعتد الحليلة مذ نمي
وعدة من توطأ بشبهة أو زنى
وعن أحمد تعتد من العهر حيضةً
ويحرم وطء الزوج أو سيد الذي
ووجهان في استمتاعه دون فرجها
ومعتدة للخلع إن رام زوجها

وتزويجها فاسقط وما زاد فارد
تورث وتعتد الفتاة وترتدي
قريباً نكاح قبل علم التفقد
مباحاتها صحح بوجهه وبعد
فعدتها من موته والتشرد
تكن ذات حمل أو ثبت ذا بشهد
إليها نعي الغائب المتبعد
كعدة من قد طلقت لتحدد
كذا أمة من غير زوج لها اعدد
قبيل تقضي وقتها المتحدد
أيحرم أم لا فاطلب العلم تهتد
نكاحاً لها في العدة اعقد وجدد

فصل

وإن وطئت معتدة وطء شبهة
ومرّها بتميم المبدى وبعده
ووجهان في قطع اعتداد بوطء ذا
ولا تقطعن بالعقد قبل دخول ذي
وبالولد المعلوم من متعين
بعدة ثانٍ هكذا تنقضي بمن
وإن فقد القياف أو جهلوا أباً

وعقد بها وإه ففرق وبدد
بسر اعتداد الواطيء المتجدد
وهل تحتسب منها زمان المفسد
نكاح فسيد عدة الزوج تعتد
يتم اعتداد منه ثمت بتبدي
عزت قافة لاثنين أو لمفرد
لتعتد بالإقراع بعد التولد

وبعد انقضاء العدتين تباح للـ
وعن أحمد احظرها على الثاني سرمداً
ومعتدة من واطىء شبهة له
ومن طلقت في عدة الوطء شبهةً
وقيل لتتم عدة الوطء شبهةً
وإن وطىء اثنان الفتاة بشبهة
وإن يط من تعتد منه مبانةً
وأسقط من الأولى المبقى ولو زنى
وإن طلقت رجعية في اعتدادها
وإن زوجت في عدة ثم طلقت
كما لو أتت بالفسخ من بعد رجعة
وعن أحمد مالم يطأ بعد رجعة
ومن نكحت في عدة من أبانها
وقل للفتاة ابني على مامضى وقد
وذو زوجة أم لطفل لغيره
فمره إذا مات ابنها باعتزالها
فإن كان في الوراثة من هو مسقط

أخير بعقد في الأصح المؤكد
نكال التعاطي للنكاح المفسد
تزوجها في عدة في المجهود
لتعتد من زوج وتتم ما ابتدئ
ومن بعده تعتدها من مشرد
فإن عليها عدتان^(١) فعدد
بشبهة اعتدت ثم للعهر تبتدي
بها لأتمت، ثم للعهر تبتدي
أو انفسخ التزويج فيه بنت قد
فمرها لتستأنف على المتأكد
لإعتاقها أو غيرها فارو واسند
لتبني على ماض اعتداد به بدي
فطلقها فيها ولم يدخل اشهد
رووا عنه الاستئناف في متبعد
ولا يئست كلاً ولا الحمل مبتدي
إلى حيضة من خوف حمل مجدد
بني الأم قل للزوج لاتتفرد

(١) الصحيح : عدتين

فصل في الاحداد وما تجتنبه المعتدة

ولازمُ الإحداد في عدة التوى
وليس على موطوءة شبهة ولا
ولا من له بعد الطلاق ارتجاعها
والاحداد ترك الطيب مع كل زينة
كطلي بالاسفيداج وجهاً وحمرة
وتخفيف وجهه والتحلي ولبسها الملون للتحسين فانه وشرذ
كأحمر قانٍ أو كأصفر فاقع
ودهن بتطيب كدهن بنفسج
وحلُّ لها لبس البياض جميعه
وليس عليها تركها لنقابها
وحل لها غسل بسدر وقلمها الأظافر واستحدادها فلتعهد

ولو طفلةً أو ذات عهد كمن هدي
بملك وعقد فاسد من تجدد
كذا بائن حتى تخلع بأوكد
وداعٍ إلى فعل الجماع المعود
وخضبٍ بحناءٍ وكحلٍ بأثمد
وأخضر صافٍ هكذا الأزرق اعدد
ولا بأس في زيت وشيرج اشهد
وكحليها دفع الأذى مثل أسود
وبرقعها في الأشهر المتجود
واستحدادها فلتعهد

فصل

وأوجب عليها عدة حيثُ أحتمت
وتخرج في حاجاتها في نهارها
وليس لزوج الميت سكنى لحائل
مقدمة عن دينه، وتراثه
وأجرته عُرفاً، ولو أنه لها

فإن تضرر تخرج ولا تتبعد
وفي الليل في وجهه ومن بات تعتد
وأوجب لذات الحمل في المتأكد
فسكنى الذي كانت به للمفقد
ويلزمها سكناه بذل تجود

وإن أُخرجت من ذاك أو كان مُلكها وأجرة منقول إليه كدينه كذا أجرة السُكنى بِمالٍ مطلقٍ تشاركهم بالأجر مدةَ حملها وترجع عليها إن بينَ دونَ حقها وإن مات بعد الإذن في نُقلَةٍ إلى وإن مات من بعد الفراق تخيرت وإن سافرت للانتقال فأبعدت وإن كان لا تأتي لثانٍ إلى انقضاء وللسفر المحتوم يشرط أمنها فإن سافرت للحج ثُمّت أحرمت متى مات لم تبعد مسافةً قصرها وتختار إن تبعد، وإن لم يوافها فإن رجعت منه وبعض اعتدادها وفي القرب تبدا بالمبدي لزومه فإن قدّمت فعل اعتداد تحللت ومن تنقضي^(١) في العود عدتها ولم وإن خافت القُربى بعود تضرراً ومن طُلقت رجعيةً فهي كالتي وقيل كعرس حيث شاء مطلقٌ

لتسكن بما اختارت، بغير تقيّد تحاوص به إن ضاق مالُ المفقّد حليلته من بعد حجر لتعدد وعادة ذات الحيض، أو غالب قد ويرجعُ عليها القومُ بالمتزید مكان سوى ذا قبل تخرج لتعقد فأی المکانین اشتهدت لتُقصد فبينهما خير، وإلا لتردد وإن كان لا تأتي لثانٍ إلى انقضاء اعتداد لترجع مطلقاً لا تردد على نفسها مع محرمٍ متوصد به قبل موتٍ صح، أو بعده اشهد وأمكن بعض الواجبين لتردد والجميع أتت بالحج إن تبعد مبقًى أتمته بمنزلها قد وعن أحمد بل باعتدادٍ لتبتد بعمرتها من فوق حج منكّد تصل بيتها تمضي^(٢) لحج به بدي فإن لها تميمٌ حج مبعد توفي عنها في لزوم المقيد لتعتد، فانصر ذا على نص أحمد

(١) الصحيح : تنقض

(٢) الصحيح : تمضي

وأما التي بتت فليس اعتدأها
وليس لها بيتوتة في سوى الذي
وإن شاء سُكنها المطلق في حوى
ولو قيل لا سُكنى كمشتري الإما
وليس لمن في العدة إنشاء حجة
وإخراج من تعتد للموت حر مَنْ

بمنزل غير لازماً في المؤكد
تخير للسكنى وسفر بأوكد
لها صالح، لا ضر فيه ليسعد
لعتق، ومن تعتد من شبهة طد
فإن تشأ تمضي^(١) خوف فوت بمبعد
ويكره هنا إلا لفحش إذا قد

باب في استبراء الاماء

وَمَنْ يَسْتَفِدْ مَمْلُوكَةً مِثْلَهُ يَطَا
بِتَحْرِيمِهَا حَتَّى تَحِيْضَ حَيْضَةً
وَعَنْهُ أَبْحُ مَنْ سُبِيَ غَيْرَ وَطْئِهَا
وَمَمْلُوكَةٌ مِنْ طِفْلِ أَوْ مِنْ عَتِيقَةٍ
وَمَنْ وَلَدَتْ مَعَ بَائِعٍ قَبْلَ قَبْضِهِ
وَمَنْ قَبْلَ الْإِسْتِبْرَاءِ تَزَوَّجَهَا أَحْظَرْنَ
وَقَوْلَانِ فِي تَصْحِيحِ ذَا الْعَقْدِ فِيهِمَا
وَعَنْهُ لَهُ تَزْوِيجُهَا غَيْرَهُ مَتَى
وَلِلْمُشْتَرِي زَوْجَاتِهِ أَوْ بَعْدَهُ
وَلَكِنْ الْإِسْتِبْرَاءُ نَدْبٌ لِيَعْلَمَ
فَإِنْ يَرْتَجِعُ لِلْعَجْزِ ذَاتَ كِتَابَةٍ
أَوْ افْتَكَّ مِنْ رَهْنٍ إِمَاءً لَهُ الْفَتَى

لأمثالها ممن تحل له اشهد
كذلك دواعي الوطاء فاحظر وشدد
وقولين في استبرائه الطفلة اشهد
ومن ولدت وقت الخيار بمعقد
ومن تشتريها مرة لم تعبّد
ولو بعد عتق في تزوج سيّد
ولو صح عن وطء ولما تحض ذد
يك البائع استبرا ولما يطا اعضد
له رجعة وطء بغير تقيد
الوليد أحر الأصل أم ذو تعبّد
ومحرمها في ملكها المتجدد
أو اسلم أو أسلمن من ردة زد

(١) الأصح: تمضي.

أو ابتاع بالأجر الإمام عبد سيد
فإن حُضِن من قبل الرجوع لسيد
ومن يشتري^(١) ممن يكاتبه الإمام
وحل للاستبراء في الأقوى أن تحض
ولا يلزم استبرا إما زوجة الفتى
ومن يشتريها ناكحاً ثم طلقت
ومن بعده أو من شرا في اعتدادها
ويكفي محيض عن تعدد بائع
وليس بمجز قبل ملك جميعها
وقد قيل لا يجزيه من قبل قبضها
ووجهان في إجزائه وقت حيزه
وإن رجعت من باعها بإقالة
فألزمه الاستبراء في المتأكد
ولا يلزم استبراء فاسخ بيعه
ومن قبل الاستبراء المحتم من يطا
بتحريم الاستمتاع في حال حملها
وإن تط ذات الحمل من غير بائع
بإعتاق مولود ويحرم بيعه

فسلمها للسيد المترصد
له قبل الاستبراء وطء المعدد
ليستبر كالرجعى لعجز بأجود
محوسية أو ذات وثن فتهتدي
فييني ومن يدخل بها في التعدد
قيل الدخول استبر حتماً تسدد
في الأقوى اكتفى واستبر بعد بمبعد
ولو وطئوها أن أعتقوها فعدد
وبعد ولو من قبل قبض به اعتد
وعن أحمد إلا بموروثه قد
بعقد إذا قلنا به الملك يتيدي
وفسخ تلا نقلاً لملك مجدد
وعنه مع الإقباض في بيع سيد
لشرط إذا لم ينقل الملك قيد
أسا وتبين ثم إن تحمل اشهد
وبالحیضة استبري عقيب التولد
فبالوضع الاستبرا ويلزم معتد
لشركته فيه بماء مزيد

(١) الصحيح : يشتري.

فصل

ومن يبغ تزويج الإماء التي يطأ
وعنه يصح العقد لكن زوجها
ويلزمه استبراء من رام بيعها
ولا يلزم استبراء آيسة ولا التي
وإن ولدت من دون ستة أشهر
فصدقه المبتاع فاليبيع باطل
وإن ولدت بعد اختيار لفوقها
وإن ولدت منذ اختيار لفوقها
لمبتاعها بالطفل مع جهل أصله
ويبطل بيع ثم إن رد مشتر
ولا يلحق البياع في نسب على
وإن ولدت من بعدها إن أصابها
بنسبة هذا الطفل مع لازم الذي
وألحق لدعوى الجمع من قال قافاً
وإن ولدت من دونها منذ باعها
وللمشتري مولودها فان ادعى
ويلزم الاستبراء سرية متى
وإن وجلا في عدة أو نكاحها
فإن مات عنها سيّد أو حليلها

ليستبرها والعقد إن فقد افسد
عليه حرام قبل وطء لها اشهد
في الاولى ويوهي العقد فقد بأبعد
لم يطأها أو فالانثى وأكد
بوطء بيوع أو بدعوى المولد
وألحق بها والطفل حكم التولد
من المام متاع له حكم مبتدي
ومن دونها من وطء متاعها اشهد
ويلحق بياعاً بتصديق ذي اليد
دعاوي بيع له الملك خلد
وجيه لحوز الإرث إن أعتق اهتد
الذي ابتاعها قبل اختيار له اشهد
وإن صدق البياع فانقل ما ابتدي
ولو بهما والبيع في وجه اردد
ولم يثبت الإمام فالبيع أطد
ابنها بائع فالحكم كالثالث اقصد
يمت أو يجررها كذا أم مولد
فلا تلزمها الإختيار فتعتدي
فمع جهلنا من منها هو مبتدي

لعدة حرات لموت الفتى قد
أو ازداد عن شهرين مع سدس مفرد
وعنه اعتداد الموت كالحره احدد
ومن زوجة المفقود ورثه ترشد
تزوجها حلل له لا تقيد
تعدد الا ستبرا لوطء المعدد

فإن عليها بعد موت مؤخر
وإن جهل الميقات بين توأهما
فإن عليها أطول الأمر منها
وليس لها إرث من الزوج هاهنا
ومعتق من كان يملك وطأها
ويلزمها كالإعتداد لغلمة

فصل

ومن حيضة من ذات حيض معود
وآيسة بالشهر في الأشهر احدد
وعنه بثلاثي ذا ونصف بأبعد
فتسع^(١) شهور الحمل مع بعض ما ابتدي
إلى أن يعود الحيض بعد التردد
وإن يئست كالأيسات لتعدد
إذا ما استرابت منه فاطلبه واقصد

ويحصل الاستبرا بوضع حملها
كذا أم أولاد في الاولى وطفلة
وقد قيل عنه بل ثلاثة أشهر
وإن تجهل اللكعاء رافع حيضها
وإن علمت ما يرفع الحيض لم تزل
فتعتد بعد العود منه بحيضة
وإن تسترب بالحمل فهي كحره

(١) الصحيح : تسعة .

كتاب الرضاع

تبارك ذو الطول الحكيم بصنعه
فليس بمسؤول إذاً عن فعاله
فإياك تحريم الرضاع فإنه
إذا ثاب للأنثى لبان بحملها
ولو ثاب من شخصين من وطء شبهة
فمن أرضعته منه صار له أباً
وتجوز أن يخلو وينظر منهما
وأولاده أولاد ولد كليهما
له إخوة والوالدين وإن علوا
وإخوة أو خيات مرضعة له
وإخوة من ثاب اللبان بوطنه
ولا تشرن الحظر في درجاته
كأعمام أو أخوال أو أمهاته
فمن أرضعته في النكاح مباحة
ومن ولدته واخته نسباً أخ
وإخوته من مرضع إن تزوجوا
ومن أرضعت طفلاً بدر من الزنى
وقيل للزاني انسبن وملاعن
ولا ينشر التحريم در لمن خلت

ففي نفيه الأنساب ذكرى لمن هدي
ويسأل عن فعل الخلائق في غد
ليخفى على من لم يكن ذا تنقد
من الشخص للواطى انتساب المولد
ومن ألحقته قافةً بمعدد
وأماً لتحريم النكاح المؤكد
كأنسابه والمحرمية فاشهد
وأولاد كل منهما مطلقاً طد
له مثل جدات وأجداده اعدد
كأخوال أو خالاته لا تقيد
كأعمام أو عماته ذا الطفل فاهتد
كاخوته أو فوقه بتصعد
وآباء أو خالات ذا الطفل نعتدي
لوالده من نسبة والأخ اشهد
لوالده والأخ من لبن قد
أخياته من نسبة لا تقيد
ودر لعان فهو إبن لها اعدد
وقيل لزان لا الملاعن قيد
من الحمل في الماضي على المتأكد

وفي لبن الخنثى إذا قيل ينشر المقدم تحريماً لوجهين أسند
ولا ينشر التحريم دُر سوى النسا
ومن يتزوج ذات در لغيره
أو ازداد من قبل التزايد عادة
وبينهما إن زاد في وقت عادة
باحبال ثان فهو للثاني وحده
فإن ولدت فالدر للثاني وحده
وقد قيل للثاني على كل حالة
فلا يثبت التحريم بعد بلحظة
وبالرضعات الخمس حرّم فصاعداً
وعن أحمد أن القليل محرم
ففي القول في التعداد تحسب رضة
ولو كان عن كره وقطع تنفس
ولو عاد عن قرب وقال ابن حامد
وإن سعوطاً والوجور محرم
وسيان من جنس كمال عداها
ومن تحتلبه في إناء فتسقه
وما يشب في شيء كمخض وقيل لا
ودر التي ماتت يحرم مطلقاً
وما صار جنباً كالجماد فحكمه

المقدم تحريماً لوجهين أسند
بغير خلاف بين أهل التنقد
فأحبّلها والدر لم يتزيد
فلأول اجعله، ولا تتردد
وإن ينقطع من أول ثم يتدي
وبينهما في وجه اجعله ترشد
وبينهما إن لم يحل در مبتدي
وتحريم إرضاع بقولين قيد
وقيل وإن تما وما أطلق الشدي
كتحريم أنساب على المتوكد
وعنه الثلاث اشرط وعنه بمفرد
متى فارق الشدي الصبي لا تقيد
ونقلته والعود أخرى فعدد
هما رضة في القرب مع قطع مطهد
كمثل رضاع في الأصح المسدد
وتلفيقك المشروط من متعدد
بخمسة أوقات صغيراً تؤكد
وقيل بأن الحكم للمتزيد
وفي حقنة لا فيها في المؤطد
كحكم سعوط أو وجور ملدد

فصل

وَمَنْ يَتَزَوَّجُ ذَاتَ دَرَجَةٍ لَغَيْرِهِ
فَأَرْضَعْتَ الْكَبِيرَى قَبِيلَ دَخُولِهِ
لِمَرْضَعَةٍ كَبِيرَى فَحَسَبَ وَعَنَهُ وَالصَّغِيرَةَ مِنْ أَجْلِ اجْتِمَاعِهِمَا قَدْ
وَإِنْ أَرْضَعْتَ مِنْ بَعْدِ أُخْرَى صَغِيرَةً
وَإِنْ قُلْتَ فِي الْوَحْدَى بِنِكَاحِهَا
وَإِنْ أَرْضَعْتَ مِنْ بَعْدِ ثَلَاثَةٍ تَدُمُ
وَوَاحِدَةٍ إِنْ أَرْضَعْتَهَا فَرِيدَةً
بِنِكَاحِ الْكَلِّ مِنْ غَيْرِ مَرِيَّةٍ
وَمَنْ شَاءَ مِنْ كُلِّ الصَّغَائِرِ يَنْكَحُنْ
وَإِنْ كَانَ إِرْضَاعُ الْكَبِيرَةِ طِفْلاً
فَقَدْ حَرَمْتَ كِبَرَاهُمَا أَبَدًا فَقَطْ
وَأَمَّا إِذَا مَا أَرْضَعْتَهَا مَدْرَةً
وَرَضَعَةً أَوْ رَاضِعَاتٍ فَقَبِيدَ
بِهَا زَوْجَةَ صَغِيرَى فَحَرَمَ وَأَبَدَ
فَأَفْسَدَ نِكَاحَ الصَّغِيرَيْنِ بِهَا ابْتَدَى
فَمَنْ أَرْضَعْتَهَا آخِرًا لَتَخْلُدَ
فِي الْأَوَّلَى فَقَطْ وَالْكَلِّ فِي الثَّانِيَةِ أَفْسَدَ
وَمَنْ بَعْدَهَا ثَنَيْنِ فِي وَقْتِ اشْهَدَ
عَلَى كُلِّ قَوْلٍ مَرَّ لَا تَتَرَدَّدَ
وَبِالْأَمِّ إِنْ يَدْخُلُ حُرْمًا بِسَرْمَدَ
فَقَدْ طَلَقَا طَرًا وَإِحْدَاهُمَا قَدْ
وَتَبَقِيَ لَهُ الصَّغِيرَى إِذَا لَمْ يَشْرَدَ
فَقَدْ حَرَمَ الصَّغِيرَى بِغَيْرِ تَرَدَّدَ

فصل

وَمَنْ أَرْضَعْتَ مِنْ تَحْرِمِ ابْنَتُهَا عَلَى
كَأَمِّ وَبِنْتِ جَدَّةٍ وَرَبِيبَةٍ
وَمَنْ أَرْضَعْتَهَا عَرَسَ مِنْ بَنْتِهِ لَذَا
وَإِنْ يَتَزَوَّجُ بِنْتُ عَمَّتِهِ الْفَتَى
فَجَدَّتْهَا إِنْ تَرْضَعُ الطِّفْلَ مِنْهَا
فَتَى طِفْلاً تَحْرِمَ عَلَيْهِ وَتَبْعَدَ
وَكَاالْأَخْتِ وَالْعَمَاتِ وَالْخَالَةِ اهْتَدَ
حَرَامَ بَدْرِ الزَّوْجِ تَحْرِمَ وَتَفْسَدَ
أَوْ ابْنَةَ عَمِّ طَالِبًا لِلتَّوَدُّدِ
فَعَقْدَ الْفَتَى أَفْسَدَ بِغَيْرِ تَرَدَّدَ

ومن أرضعته در زوجين خمسةً
ولا يثبت التحريم للمرء درة
ومن أرضعته الخمس خمس بنات او
يحرم في الأقوى على الشخص مريض
وإرضاع زوجات ثلاث بدره
وتحرم في الأقوى الصغيرة وحدها
ومن أرضعت من دون زوجين خمسةً
ويثبت من هذا الأمومة وحدها
من اللاتي أرضعن الفتاة موزعاً
وإرضاع خمس من بنيات زوجة
بتحريم أم الخمس إذ هي حدة
ولما متى ترضع ثلاثاً ثلاثاً
ويحرم إن يدخل دواماً بجدة
ولا تحرم الكبرى بإرضاعهن
وإن يتناقل بعل كبرى وطفلة
فأرضعت الصغرى الكبيرة حرمت
وإن كان بالكبرى حليل صغيرة
وإن نكحت طفلاً مطلقة امرئ
أو ابتدأت بالطفل ثم أبطلت
ومن بعد طفل زوجت رجلاً بدا
تصير على الزوجين حظراً مؤبداً
وإن أرضعت سريةً أو رقيقةً

أمومتها دون الأبوة أطفد
بارضاع سرياته الخمس جود
إماء بشخص در مولى مسود
وليس بألمات بغير تردد
لزوجته الصغرى جميع المفسد
ونصف المسمى أعطها، ولتردد
لطفل: فأُم والربيب ابنها أعدد
وتبقى في الاولى في الأبوة أكد
على قدر الرضعات من كل مفرد
لضرتها خمس ولم يدخل اشهد
في الأقوى كذا الصغرى لجمع بأبعد
صغائر لم يحرم بل جدة قد
وإلا فمن تسبق لخمس بمبعد
للصغيرة ثنتين اثنتين بأجود
يزوجهما بعد الطلاق المنكد
عليهم وأفسد عقدها لا تردد
دخل حرم الصغرى عليه وأبد
فترضع ذاك الطفل من در مبعد
بعيب أو الإعتاق عقد المسمرد
ها لبن منه بارضاع فوهد
فهي زوجة ابن ثم أم فأبعد
لزوج لها قن بدر لسيد

رضاعاً به التحريم يفسخ عقدها
ومن أفسدت من قبل الدخول نكاحه
ومن أفسدت من قبله عقد نفسها
وبعد دخول فالمسمى مقرر
ونص على الرجعى على غير هاهنا
فإن أرضعت كبرى الحلائل ضرةً
ومن أرضعت من ضرة في منامها
كذلك من بعد الدخول صغيرةً
وخذه من الصغرى على نص أحمد
وقيل بنصف المهر جُد لكبيرة
وإن كملت خمساً بنوم ويقظة

وتحرم على مُلاكها بتأكد
بارضاعه نصف المسمى ليردد
فليس لها مهر لفعل التفسد
على الزوج لا موه سواها بأوطد
وضَعْف بالرضعات لا الروس قيد
ففرعُ على المذكور إن كنت تهتدي
وإغماؤها الكبرى أبناً وأبد
ولا مهر بل مهر الكبيرة فاعدد
ولا ترتجعه في اختيار ابن أحمد
بُعِيد دخول مثل ما قبله قد
ففرعُ على الفعلين حكماً ومهد

فصل

ومن شك في أصل الرضاع وعده
وإن شهدت مرضية برضاعه
لقول ابن عباس وقال فان تمز
ويقبل حتى في الرضاع بفعلها
ومن قال حتى للرضاعة زوجتي
ولا مهر مع تصديق مولى وحره

على الحل يبي^(١) لليقين الذي ابتدي
فحرم وعنه مع يمين مؤكداً
ترى^(٢) برض الثدين في الحول قلد
وعن أحمد الثنتين لا قول مفرد
ولم يدخل افسخ عقده فسخ مبعد
ونصف المسمى ان كذباه ليعدد

(١) الصحيح : يبين

(٢) الصحيح : تر

وإن قال ذا بعد الدخول فمهرها
وإن كان يدري أنه كاذبٌ فلا
ولا تقبلن من زوجة أن بعلها
وان قال عرسي عمتي أو هي ابنتي
ولا مهر من قبل الدخول وإن تجز
ولا مهر في تمكينها مع علمها
على الزوج لم يسقط ولم يتصرّد
تباح له حكماً، ودينه ترشد
أخ إن يكذبها سوى مع شهد
وواتى فكالماضي وإلا ليردد
يقر وإن تصدق تمانع وتجهّد
وإن جهلت أدنى الصداقين أرفد



كتاب النفقات

تبارك من في وطء أحكام صنعه
فإن حبس الزوجات عن كل كسبها
فألزَمَهُم قوتاً وسكنى وكسوةً
على ما يرى من عرف ما سكنا به
ولا حد بالرطلين أو غيره لها
وعند الرضا جُوز بكل تراضيا
فموسرةً عند النزاع افرضن لها
لأمثالها من كل نوع خياره
ومن خير ما عون لحاجة مثلها
وأدنى الذي تكسى قميص وجبة
ومقنعة للرأس ثم وقاية
وللنوم فُلتكسى^(٢) فراشاً، وفوقها
وجد ببساط صالح لجلوسها
وخذ من فقير للفقيرة صالحاً
ومن أدون الأشياء خذ للفقيرة
وفي الأوسطين احكم وسيرة واحد
ويلزمه إخدام من ليس مثلها
بعارية أو بالثرا أو إجارة

(١)، (٢) الصحيح: فلتكسى.

وتلزمه أيضاً كفاية خادم وإن طلبت منه لتخدم نفسها وإن بذل الزوج القيام بنفسه ويلزمه ما فيه تنظيفها من المياه ودهن والغسل المعود ومشط ولا تلزمه تنظيف خادم ولا تلزمه خف عرس لجنسها ولا تخدمها غير من حل رأيها وليس عليه طب عرس وطيبها وإن شاء منها ليلزمه واحكم كذا ذات حمل بائن بطلاقه وعنه لها السكنى ومن لاعنت فلا ولو مع حمل ينتفي ثم إن يعد وترجع بالماضي التي ظن حائلاً ويرجع بالإنفاق ممن يظنها وإن عقد التزويج ثم تساكنا ومن تدعي حملاً لينفق بقولها فإن لم يبين حمل ثلاثة أشهر وقولان عنه في الرجوع بما مضى وللحامل الإنفاق من أجل حملها وفي ذمة الغياب أثبت ومعر ولا توجب للناشزات وحامل

كذات افتقار تحت ذي الفقر فاعدد وتأخذ أجر الخادم امنع وصدد لخدمتها لم تلزم في المجهود بل الخف إن تخرج لحاجتها قد عليه وإن يحتج خروجاً ليرفد له من نساء أو محارمها قد المشهي ولا زين كحناً وإثم لرجعية كزوجة لم تصد أو الفسخ دون الحائلات بأوكد يكون لها شيء من المتعدد فلا يلتحق ينفق ويقضي الذي ابتدي فأخطا فلم ينفق بغير تردد بحمل فائت حائلاً في المؤطد ولم يطلبها حقاً فانفاقها ذد وعن أحمد لا أو تحيء بشهد فلا تعطها شيئاً بغير تقيد وعن عدة الرجعية ارجع بأزيد فتعطى إذاً مع رق إحداها اشهد وعن كل قربي الطفل غير الأب اصدد بشبهة أو ملك وعقد مفسد

فتنعكس الأحكام في المتعدد
بسكنى ولا الإنفاق في الإرث تعتد
إذا ذات حمل والأصح الذي ابتدي

وعن أحمد الأنفاق للطفل لا لها
ومن مات عنها حائلاً لا تجدها
وعنه لها في الإرث هذا فإن يكن

فصل

وأنفق على أولادها منك ترشد
وحج وصوم للتطوع فاشهد
قضا رمضان قبل ضيق المهد
بلا إذنه الإنفاق عنها ليعد
وسنته أو حجة الفرض ممدد
فوجهين في الإيجاب إنفاقها اسند
بإذن ليمنحها والا لتطرد
ولم يك معها أسقطت في المجدود
بإذن وغير الإذن في السفر اقصد
فإن لها الإنفاق غير مصرد
نشوز في الأقوى بالاسلام قط جد
بصدر نهار كل يوم مجدد
وتقديماً أو تأجيلها لا تقيد
ولا يلزم التعويض عن متفقد
كسائها فان تلف فجد بالمجدد
تبقى من الأولى صحيح بأجود

ولست بمأخوذ بإنفاق ناشز
كذا ان حبست عنه بحق وباطل
ونذرهما في ذمة وكذلك في
وصوم لتكفير إذا كان كلها
وإن صلت المفروض أول وقته
وإن حجت أو صامت لنذر معين
وقيل إذا ما النذر قبل النكاح أو
وإن سافرت مع إذن زوج لنفعها
وحكم اعتكاف في القياس كما مضى
وإن سافرت بالإذن منه لنفعه
وردتها ثم التخلف عن هدى
ويلزم دفع القوت لا عوض له
وإن رضيا التعويض عنها فجائز
ويلزمه الكسوات في العام مرة
وإن مر حين فيه يخلق مثل ما
وفي عامها الثاني لها كسوة وإن

فلن يسقطا عنه بغير تردد
وقد قبضت يرجع بقسط المخلد
رجوع بلا فرق كيوم التشرّد
بين موته من بعده ارجع بأوكّد
بما لا يضر الجسم من ذلكم قد
في الاولى وإن تفرض تعد لا تردد
وذمية فيما مضى مثل من هدي

وإن أعطيت قوتاً وكسوة عامها
وفي الحول إن تطلق وإن مات واحد
وقيل بإنفاق وقد قيل ماله
وإن أنفقت من ماله غائباً فإن
ومن بعد قبض فالتصرف فيهما
وإن ترك الإنفاق ترجع بما مضى
وترجع بالمحتوم من حال تركه

فصل

يجماع ولو مع حيض او عذر ولد
ولو كان طفلاً زوجها في المجدود
وعنته أو جب آله اشهد
وعنه لبنت التسع أوجب بمعقد
أو الضيق أوجود القضيبي الممدد
ورأيهما جوز لها عند مرقد
التسلم لاستمتاع نيل التفقد
فليس لها فرض على المتعبد
وإمكانه يفرض لها غير معتد
وما اشترطت في العقد كالمنع فاعدد
له واجب أو في زمان مقيد
إلى الفطم من حولين عن ردها ذد

وإن بذلت من عمرها التسع مثلها
أو الضعف أوقرنأ ورتقاً تجب لها
كما وجبت في ماله مع سقمه
ولا شيء للصغرى لا يجماع مثلها
وإن تدعي ظن القروح بفرجها
وأنكرها فاقبل مقالة عدلة
ولا يجب التسليم في طفلة ولا
وإن تبذل التسليم والزوج غائب
وبعد تقاضي حاكم منه مقدماً
وباذلة التسليم في منزل فقط
وكالمنع بذل البعض مع منع بعض ما
و من أبرأت من حملها لاختلاعها

ولو قيل في خلع بكفل وليدة
ومن منعت حتى توفي صداقها الذي حل من قبل الدخول لتردد
وإن بذل المولى الإماء لزوجها
وليس عليها بذلها في نهارها
بحاجتها فيما يخص زمانه
فمن زوجها خذ آلة الليل والعشا
فإن كان عبداً فهي في مال سيد
ومن بعضه حر عليه بقدره
وإنفاق زوجات المكاتب يافتى
بالبزام وقت الحيض لما أبعد
نهاراً وليلاً فهي كالحررة أشهد
ولكن بليل ثم كل ليمدد
على مقتضى العادات غير مقيد
وقد قيل بالتنصيف قطع التكد
وعنه بإكساب وعتق بمبعد
وسائرهما فيه الخلاف الذي ابتد
وأولاده الأتباع في كسبه قد

فصل

ويقبل منها قول فقد نشوزها
ويقبل منه فقد تسليم نفسها
وإن أعوز الإنفاق أو بعضه فإن
ويبقى لها إنفاق فقر على الفتى
وعن أحمد لا كالرضا بافتقاره
والمبتدي في الاختلاف أن تزوجت
ففي هذه هل في التراخي خيارها
وعن أحمد لا فسخ حتماً بعسرة
ولا فسخ في إعساره في الذي مضى
على قوت فقر وهو في ذمة الفتى
وإنكار أخذ القوت مع حلفه ذد
وتعليل وقت البذل إن تتزيد
تشا فرق القاضي وإن تشا ترصد
بذمته إثم أن تشا الفسخ فاسعد
عن المهر عن فسخ هنا بعد فاصدد
به مع علم بافتقار الفتى اعدد
بالانفاق في حال بإيحاء أحمد
وخادمها والأم والمتزيد
ورأي أبي يعلي سقوط المزيد

ووجهان هل للخود فسخ بعسرة
 وبالعكس في مهر نحا الشيخ مطلقاً
 ولا فسخ في الإعسار في نزر وقته
 ومن رضيت مع معسر بمقامها
 وللقن فسخ عند عسرة زوجها
 وإن أنفق المولى عليها بنية
 ووجهين هل يفسخ ولي صغيرة
 فإن منع الإنفاق ذا السير أو يغيب
 لتأخذ بالمعروف منه كفايةً
 فإن يتعذر يلجِه حاكمٌ فإن
 وإن أعوز الإنفاق ياصاح مطلقاً
 فإن لهذا الفسخ مع حكم حاكم
 ولا رجعةً من بعد تفريق حاكم
 ومن كان ذا دين عليها تقاصصا
 وحاسب من قد أنفقت مال غائب
 بسكنى ولكن ملكها الفسخ قيد
 وقبل الدخول الفسخ أشهر جود
 وسقم يرجى برؤه غير مبعود
 فلا تلزم التمكين من متعود
 فإن ترض يفسخ ربها إن شا بأجود
 الرجوع على زوج من الزوج يردد
 ومجنونة مع عسر زوجها امهد
 أو البعض إن يظفر بمال الحقلد
 لها ولأولاد الشحيح المعقد
 أبى يعطها عنه ولو قيمة اعبد
 ولم تتسع دنيا على المتبعد
 وليس له فسخ إذا لم تقصد
 وإن بتها ذو رجعة فارتجع عد
 بإنفاقها والدين إن أيسرت قد
 من الإرث مذ موت الفتى بالمزيد

باب نفقة الأقارب والماليك

ويلزم بالمعروف إنفاق ذي الغنى
 وأولاده الضعفا الذكور ونسوة
 وكالداني والوراث من ذين ضدّهم
 على والديه، عند فقرهما قد
 بفاضل ما يحتاج، مع زوجة اشهد
 ومن يُغنيه مالٌ، أو الكسب يصدد

وعن أحمد من لم يرث من جميعهم
 كغير عمودي ذي الفتى من أقارب
 وعن أحمد إن لم يرث كل واحد
 وعن أحمد خصص بها كل عاصب
 ومن شرط ذي استحقاقه الإرث منهم
 ولا يلزم المحجوب عن إرث عاصب
 وعنه اشترط في الجملة الإرث فالزمن
 ويجعل كالمعدوم إن كان معسراً
 فمن يك ذا ابن فقير وذا أخ
 وجد معنى يلتزم فيهما به الغني
 وفي شرط إرث في سوى جانبيه قط

بفرض أو التعصيب فامنعهُ واطرد
 له فاشترط ذا فيهم عند أحمد
 للآخر فالانفاق لم يتأكد
 ولو كان من غير العمودين ترشد
 بفرض، أو التعصيب في الحال فاعضد
 بذئ عسر أدنى من المتبعد
 غنياً يرث في الحال دون المتبعد
 وأوجب على ذي يسرة متبعد
 له يسرة، أو ذا أب معسر زد
 على الثاني، ويعفى بها ابتي
 يقوم به جد ويعفى الأخ شهد

فصل

وذو رحم لا من عموديه ما لهم
 وألزم ورث امرئ ماله أب
 فمن كان ذا أم، وجد وإبنة
 وعنه على الأخرى عليه جميعها
 ومن أقرباء جدة وأخ فقط
 ومن كان ذا أم، وبنت فقوته
 ومحتمل ألا يكون عليهما
 وذو أم مع أب الأم قوته

على المرء إنفاق على المتوطد
 على قد إرث الشخص منه ليرفد
 مع ابن فثلثيها على الذكر أمهد
 متى خصصت بالعاصبين بأبعد
 فسُدسُ عليها، والأخ اطلب بأزيد
 يقسم أرباعاً، كرد المعدد
 سوى ثلثيها قسط فرضيهما قد
 على أم أم وحدها، لم يصرد

على الجدتين القوتُ بينهما أشهد
كميراثها، لا كِلها، في المؤكد
كذلك خُنْثى مشكل، فتأيد
غني، فلا توجب وقيل الأخ اقصد
على الجدة الإنفاق في المتوطد
بلا حِرْفَةٍ لا من عموديك ترشد

وذو أمٍ أمٍ ثم أمٍ أبٍ له
وإن أعسر الوراثُ إلا فتى يرثُ
ومن بعضه حرٌّ عليه بقسطه
ومن كان ذا ابنٍ فقيرٍ وذا أخٍ
وذو عسرةٍ في الأم مع يسرٍ جدةٍ
وأوجب في الاولى للصحيح مكلفاً

فصل

ومن بعدها قُم بالرقيق وزود
فبالأقرب ابدأ، ثم أقرب محتد
على غيره والا فسوُ تسدد
بفرض أو التعصيب لا تتردد
امتيازهما في البر سوُ ترشد
وقيل بعكسٍ، والتساوي فجود
بعكس، وقيل اقسّمهُ بينهم قد
أو العجز عن كسب، بغير تقيد
مع الجد فابداً، لا تسوُ بأجود
للابن، وقيل الجد قدّم وأكّد
قويٍّ ومع عم بغير تردد
لتمييز تعصيب له، دون مبتدي
يعارضُ قربَ البادِ تعصيبَ أبعد

ويبدأ بعد النفسِ بالزوجةِ الفتى
فإن لم يزد عن ذي سوى قوتٍ واحدٍ
فإن يتحدَّ قربُ فقدم عاصباً
وقد قيل قدم فيها ذا مَزِيَّةٍ
فإن فُقد الترجيحُ، أو قد تعارض
فقدم على أمٍ أباً عاصباً تُصَبُّ
وقدم على الشخصين الابن، وقيل بل
وقيل ابدأ بالمحتاج، إما لقسمه
وبالأب مع ابن لتبدأ، وبابنه
وجدٌ مع ابن ابنٍ سواء، وقيل بل
وقدم جداً مع أخٍ لا تسوُ في الـ
وأخرُ أباً أمٍ وقدم أباً أبٍ
وسوُ أباً أمٍ ووالد أبي أبٍ

وقدمَ أبا أب لقربِ نِجازه
وقال استواءُ القربِ والبعدِ جائزُ
أبو البركات المجدُّ تقديمَ أنجد
متى ألزمَ المسري بدانٍ ومبعد

فصل

ويدرا اختلافُ الدين إيجابَ كُلفةٍ
ويسقط إنفاقُ القريب بتركه
وإعفافُ آباء، والابناء واجبُ
بتزويجٍ أو تملكٍ أنثى تُعْفُه
وعند استوا الأئمان، والمهرَ من يرد
ومن ألزمَ الإنفاقَ للشخص أوجِبَنُ
وعنه امنَعَنُ إلا لزوجة والد

وعن أحمد الا العمودين قيد
مع الإثم في الأولى، وان تقرضِ اردُد
على منفق فيهم، وقس كل محتد
فإن بَتَّ لا تثني وإن موتا عد
يتابع، وإلا من يشا منفق قد
لزوجته الإنفاق في المتأكد
وعنه سوى ما في العمودين فاصدد

فصل

وإنفاقُ ظئر الطفل يلزمُ منفقاً
وما لأب منعُ أمِ طفل رضاعه
وقيل له منعُ التي في حباله
وإن تاب لم تجبر، وإن يضطرر لها
وإن نكحت شخصاً فللثاني منعها
ومن أوجرت للارتضاع فزوجتُ
وليس لذاتِ الزوج إيجارُ نفسها

عليه مدى حولي رضاع الفتى قد
وحتى بأجر المثل مع بذلِ مُسعد
بأجر، وغير الأجر إرضاع فوهد
ويخشى عليه أجبرت بتهدد
رضاعةً من لم يضطرر نسل مبتدي
فلا فسخ واستمتع بلا ضرر فوهد
لشيء بلا إذن فإن تؤجر اردد

فصل

وأوجب على المولى كفاف عتيقه وإن مات فالوراث من عصبائه ولا تلزم من عبداً لأولاد حرة ومن كوتبت إن زوجت بمكاتب وليس على من كوتب انفاق أقرب وأوجب على المولى كفاف رقيقه ولو أنه من فوق، أو مثل قوته وأدماً، وكسوات لأمثاله به وإن كان يستمتع ببعض إمائه ويلزمه تمكين عبد مزوج وحظر عليه أن يكلّفهم بما وحتّم عليه أن يريح رقيقه وإركابهم إن سافروا عقبة قد ومن يل منهم خدمة في طعامه وليس له إرضاع غير وليدها ولا توجبن دون التراضي منهما عن الجعل والإنفاق حقاً، ولا فإن شح مولاهم بإعطاء واجب

وأولاده ممن ولاهم له قد وليس على من حرّ إنفاق سرمد ومملوكه منه بإنفاق موجد لتنفق على أولادها دون مولد سوى نسله من ذات رق له قد من القوت في ذاك المكان المعود ومن جنسه إن فعل ندب لسيد وإعفافهم إن يطلبوا بمعود فلا توجب التزويج مع نيل مقصد بليل من استمتاعه المتعود يقارب عجزاً عنه فارق تسدد لنوم وقيل ثم وقت التعبد كذاك ذوو المرضى، وأعمى مقعد ليجلسه معه، أو ليطعم ويبعد لموهي ارتواء الطفل، بل للمزيد مخارجة تمنع ولا تتزيد من الذي عنده كسب فتغريه بالردى ليجبره ذو الحكم الولي ويטהد

على بيعهم من يتغى البيع منهم
ولا فرق بين المنع بالعجز أو مع
وينفق بعد العجز مولى مكاتب
ويملك تأديب الرقيق بما به
بتوبيخ، أو بالضرب غير مبرح
ولا يملك العبد التسري، ولو بمن
ويملكه بالإذن في مفهم له
ويملك في الإطلاق واحدة فقط
وليس لمولى آذن بعد نزعها
وأنفق، على عبد برهنك مرصد
اليسار لدفع الضر عن متعبد
عليه، ومولى آبق رد يردد
يؤدب زوجات، وأولاده قد
لذنب، وعن لطم بوجه ليصدد
تملكه، المولى بلا إذن سيد
وأولاده ملك له في المجود
كتزويجه بالإذن، أو في التعدد
كتزويجه، إلا لدى ذي المجرّد

فصل

ويلزمه معتاد حاج بهائم
ولا يحتلب من درها ما يضر بالرضيع، وإن يعجز عن المتعود
فألزمه بيعاً، أو إجارته بما
ويملك فيها ضربها إن تعسرت
وتحميل قدر الطوق غير مشدد
يقوم بها، أو ذبح مأكولها قد
على قدر المحتاج غير مقدّد

باب الحضانة

وأوجب لمعتوه، وطفل كفاية
ولا حضن إلا لامرئ عاصب ومن
ومدلية من عاصب، فان انفقوا
وألا يضيعا مثل ترك التزود
تورث، أو تدلي بوراث أشهد
فحصتها للحاكم اجعل بأوطد

وقيل لباقي الأقربا عند فقدِهِم
وأُمهُما أولى بها، ثم أُمُّها
وجدُ الأب من بعدهن فأُمُّه
ويكفلهما من بعدهن أبو أبٍ
وعن أحمد آخر أبو الأم عن أب
فأخت من الآباء بعدُ فمن أب
فعمته ثم اقصدن خالة الأب
ومن بعدهن اقصد بنات عمومة
وقيل عن الخالات مع عمة ومن
وهل يتقدم كل مدلٍ بأمٍ او
وعن أحمد أخت الرضيع لأمه
وأخت الفتى من والديه أحق من
فقدم لهؤلاء على كل عاصب
ومحتمل في ذا تقدم من لها
وقيل سوى من قد منين به فقط
على والد المكفول مع كل من به
وأنثى، ومن يدلي بها بتفاوت
وكل عصب قيل قدم إذا دنا
وإن يك أدنى منه فهو مؤخر
وأولى رجالٍ بالخصان أب له
وما لابن عم بعد سبعٍ خصانة الفتاة سوى ذي محرمٍ بمحدد

ومن بعدهم للحاكم المتقلد
فجداتها الأدنى، فأدنى به ابتد
فجداته أدنى فأدنى فصعد
أدنى فأدنى أمهاتٍ له أشهد
وجدٌ، ومن يدلي بذين ترشد
فمن أمه فالخالة أقصد تسدد
وأم، فعلمت الأب المتعود
على مثل ترتيب الأخوة تهتد
تلاها بينت الأخت، والأخ فابتد
أب مطلقاً، قولين في ذلك أسند
وخالاته أولى من الأب فاهتد
أبيه على هذا بغير تقيد
له، وعلى أخت الفتى من أب قد
حضان على كل الرجال فقيد
وقيل نساء الأم قدم تؤيد
يمت، ويدلي من قريب، وأبعد
عليه، ومن تدلي به بهم ابتد
على كل أنثى منه أبعد ترشد
عليها، وفي حال التساوي تردد
فجدٌ، فأدنى عاصبٍ مثل ما ابتد
وما لابن عم بعد سبعٍ خصانة الفتاة سوى ذي محرمٍ بمحدد

فإن لم تكن أهل الحضانة أمها فإن لم تكن أهل الحضانة أمها
وإن تأب مع أهلية فلا أمها على أجود الوجهين لا الأب أورد
ومع فقد كل المستحقين يحضن الرجال ذوو الأرحام في المتجود
فقدم على خالٍ أبا الأم ثم من له الحضن من أماته لا تردد

فصل

وهل بأخٍ من أمه، أو بها ولا وليس لمعتوه، وطفلٍ حضانةً وليس لأنثى زوجةٍ من حضانةٍ وقيل، ولا من زوّجت بنسبيةٍ وعنه لها حضن ابنةٍ دون سبعةٍ وتمنع من قبل الدخول بأجودٍ وما للتي قد طُلِّقَت ذات رجعةٍ ومن يبغي أسفاراً من انثى، وعاصب وإن سار في درب أمينٍ لأمينٍ وعن أحمد بل للنساء مثل قصده وإن بعد المغرى لحاجةٍ أو ثوى وقيل لثاءٍ منهما كالسفار في وللبعد في هذا مسافةٌ قصرهم

إذا اجتمعوا يبدو بوجهين أسند ورقٍ، وفساقٍ، وكفرٍ لمن هدي بغير قريب الطفل في المتجود سوى زوجةٍ مع جد طفل مهدهد سنين، ولو مع أجنبي، ومبعد ومن زال عنه مانع الحضن فاردد ولو تعتد حضن بوجه مجود له الحضن، ثم العود فالطفل أقعد ليسكنه فالعاصب أولى بأوكد قريباً لأمر ثم يرجع فاهتد بدانٍ ثواء فالحضنان لخرد مخوف سبيل، أو لخوف بمركد وعنه إن تغب في اليوم غدوة مغتد

فصل

وإن بلغ السبع الغليثم عاقلاً
وعنه لأم ثم يقرعانه
فعند أب إن كان يمكث دائماً
وإن كان عند الأم كان نهاره
ويملك من بعد اختيار تنقلاً
ووالد بنت السبع أولى من امها
وعنه لأم والعصيب كوالد
ولكنه يختار حرزاً لصونها
ويقرع بين اثنين في الحظر بالسوي
وكالطفل معتوه كبير لأمه
وليس على الواعي الكبير حضانه
وندب له مع والديه مقامه
ويكفلها حتى الدخول بزوجه
وعنه لدى أم تكون، وقيل من
ومن بعضه حر يهاي نسييه

يخير عنه ادفعه للأب ترشد
لفقد اختيار، أو قضاء بمفرد
وإن شا يزرها، أو تمر تسعد
لدى والد هادٍ لحق ومرشد
لثان إذا ما اختار غير الذي ابتدي
وإن شاء زارتها، كتمريض عود
وعن بنت سبع، غير محرمها اصدد
يشارفها مع كونها عند خرد
ويخير بعد السبع أنثى كفوهد
ومن ليس من أهل الحضان كملحد
فمن شاء فليخر، وإن شاء يفرد
ويمنع الانثى الأوليا من تفرد
أب، أو عصيب صائن بتعهد
حكمنا له بالرشد حيث يشا طد
لمولى، وحضن القن أجمع لسيد



كتاب الجنايات

أصخ حامداً لله، ثم مصلياً
وإياك قتل النفس ظُلماً لمؤمن
كفى زاجراً عنه توعداً قادر
فقد قال عبداً الله أتقى مؤملاً
وتخليده في النار من بعد مخرج
وإلا فعفو الله عن غير مشرك
وللقتل عمداً، أو شبهة تعمد
ولا قوداً في غير ظلم تعمد
لقتل ترديه فتزهق روحه
كسيف، أو السكين، أو بمثقل
وضرب بأدنى من عمود نخيم
وضرب الفتى في مقتل بعصية
وإلقاؤه من شاهق، أو بنار أو
وخنق، وسد الأنف، مع فمه معاً
ويمنعه أكلاً، وشرباً بمدة
وإنهائشه سبعاً، وإلقاؤه له
وإنهائش حياته، وقتل قواطل
كذا سقيه سماً خليطاً، ووحده

(١) الصحيح : يجاز

على خير هادٍ بالرسالة مهتد
فذلك بعد الشرك كبرى التفسد
بنار ولعن، ثم تخليد معتد
بنفي متاب القاتل المتعمد
وقال سواه إن يجازى^(١) يخلد
فسيح^ج، كما أنبا بأيٍ معدد
وقتل الخطا، أو شبهة لم يقصد
كقصدك معصوماً بقتل معود
فمن ذاك جرح للفتى بمحدد
كضخم من الأحجار صلد عرنذد
وتكريه ضرباً بسوط ومجلد
أو الضعف، أو في حال وجدان مسعد
بماء، ولم يمكن خروج المشدد
وعصر لخصيه، وحبس مسدد
إذا منعا فيها هلاك المصدد
ويوديه ما يدهي به ذا تعمد
كعقرب، أو سحر لقتل معود
إذا هو لم يعلم، أو أن التزرد

عُقُولٌ وَمَنْ يَخْلُطُهُ فِي مَلِكِهِ قَدْ
فَلَا غُرْمَ فِي هَذِينَ، فَافْهَمْ وَقِيدَ
بِهِ أَنَّهُ يَرْدِي يُرْدُ بِأَوْطِدِ
وَأَجْرٍ عَلَيْهِ حَكَمَ شَبَهُ تَعْمَدِ
بِإِقْرَارِ قَاضٍ، أَوْ وَلِيٍّ وَشَهِيدِ
إِذَا مَاتَ مِنْهُ عَاجِلًا فِي الْمَجُودِ
إِلَى مَوْتِهِ مِنْهُ، فَعَمَدُ بِأَوْطِدِ
فَمَنْ يَعْتَمِدُ قَتْلَ الْمَكَافِي فَيَعْتَدِي
بَشَرِطِ اتِّفَاقِ الْأَوْلِيَاءِ بِهِ قَدْ

فَإِنْ يَدْرٍ أَكَّالٌ بِهِ، وَهُوَ بِالْغِ
فَيَأْكُلُهُ ذَا عَقْلٍ بَلَا إِذْنَ مَالِكِ
فَإِنْ يَدَّعِ الْقَتْلَ بِالسَّمِ جَهْلَهُ
وَقِيلَ أَقْبَلْنَهُ إِنْ يَجْزِ جَهْلُ مِثْلِهِ
وَعَمَدُ بِقَوْلِ الزُّورِ قَتْلَ مَتَى ثَبَّتْ
وَقَدَّهُ بَنَزَرَ الْجَرْحِ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ
وَإِنْ لَمْ يَمِتْ لَكِنْ بَقِيَ ضَمْنًا بِهِ
وَكُلِّ فِعَالٍ تَقْتُلُ النَّفْسَ غَالِبًا
بِبَعْضِ الَّذِي قَلَنَاهُ مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ

فصل

بِمَا لَيْسَ يُرْدِي غَالِبًا فِي الْمَعُودِ
بَسُوطٍ بِغَيْرِ الْمَقْتَلِ الْمُتَعُودِ
وَسَحَرُ فَتَى فِي غَالِبٍ غَيْرِ مَفْتَدٍ
عَلَى غَفْلَةٍ مِنْ فَوْقِ سَطْحٍ فَيَرْتَدِي

وَشَبَهُ عِمَادِ الْقَتْلِ قَصْدَ جَنَائَةٍ
إِذَا هُوَ لَمْ يَخْرُجْ بِهَا نَحْوَ ضَرْبَةٍ
وَالْقَاؤُهُ فِي نَزْرِ مَاءٍ، وَلَكْزُهُ
وَصِيحُ بِمَعْتَوِهِ، وَطِفْلٌ وَعَاقِلٌ

فصل

أَتَى الْقَتْلَ تَكْفِيرًا، وَعَاقِلَةٌ تَدِي
إِذَا مَا رَمَى سَهْمًا لِأَجْلِ التَّصِيدِ
إِذَا لَمْ يَقْدِمْهُ إِلَى الْإِزَامِ مَعْتَدٍ

فَلَا قَوْدٌ فِي نَحْوِ ذِي، وَعَلَى الَّذِي
وَضَرْبَانِ قَتْلُ الْمُخْطِئِ أَفْهَمُ فَمِنْهُمَا
أَوْ الْهَدَفُ الْبَادِي فَيَقْتُلُ مُسْلِمًا

وإن يفعل الفعل الذي هو جائز فيتلف حر من غواة ورشد
فهذا خطأ في الفعل، لكن خطأؤه اقتصاداً كرمي الأدمي الموحّد
يراه مباح القتل، أو ظن صيده
فعاقلة القتال تعقل كلّ ذا
ومن بين أهل الحرب يقتل مسلماً
أو أترس الكفار عنا بمسلم
فمن يرمهم قصداً لهم دون مسلم
ولا قودّ فيه، ولا دية له
وعن أحمد خذ منهم دية الفتى

فيتلف حر من غواة ورشد
كذا القتل ممن لم يكلف فاشهد
ويعتق نفساً آمنت بمحمد
يظن الفتى المقتول غير موحّد
وخفنا إذا لم نرمهم من تنكّد
فيقتله يعتق مؤمناً من تعد
على عاقل القتال في المتوكّد
وعنه يدون الأترس دون الذي ابتد

فصل فيما أجري مجرى الخطأ

ومثل الخطأ: قتل بقلبة نائم
كنصب الفتى السكين أو حفر هوة
وواسطة الأسباب من فعل معتد
وإن يبغ ان يحبي فشبه تعمّد

فصل

وإن نفر في قتل نفس تساعدوا
وعن أحمد لا يقتلون ويلزموا^(١)
وأما على الأولى الأصح متى ودوا
وسيان ذو جرح، وألف وقاطع
أقيدوا، متى يصلح لذا كل مفرد
لوراث من قد أتلّفوا دية قد
فقولان في تعدادها، والتفرد
لكف، وثان للذراع الممدد

(١) الأصح: ويلزمون

وإن شا ولي القتل يقتل بعضهم
وفاعل فعل يزهُقُ الروحَ عادةً
فمن قطع الودجين أو حشوةً أو المريَّ، وثانٍ رأسه بمهند
وإن كان يُرجى بعد فعل الذي ابتدي
أخيرَ بسيف رأسه قطع أحقد
بدا موجب الجرح الذي منه مهد
بسيف فثان قاتل دون مبتدي
بُلجة أو في أرض أفعى ومرقد
قتلت، وفي وجه شبيه تعمد

فصل

ومن قتل المعصوم بالقصد مكرهاً
بموجبه في حق ملج كمكره
كأمر لمجنون وغير مُميز
ومن أمر السلطان أن يقتل امرءاً
فموجبُ هذا القتل يختصُ بامرئٍ
وإن علم التحريم، وهو مكلفٌ
ويحتمل الإيجاب فيه عليهما
وممسك شخص لامرئٍ رامَ قتله
ويُحبسُ حتى الموت بالسجن ممسكٌ
ومن يعفُ عن جرح امرئٍ مع سراية

فكل من الشخصين قاتلُ أشهد
وأمرُ فتى بالقتل غيرُ المرشد
وجاهلُ حَظَرِ القتل بالغُ ارشد
بظلم، ولم يعلم بظلم المهدد
ولا يقتل المأمور فيه، ولا يدي
فقرر عليه موجباً دون مبتدي
إذا خاف بالعصيان سطوة معتد
إلى قتله من باشر اخصص به قد
وعنه هما سيان في قتلٍ مرصد
فمات، فثاني الجارحين به قد

فإن لم يَجِبْ قَتْلُ عَلَى بَعْضٍ قَاتِلِ
وعن أحمد لا قَتْلَ فِيهِمْ وَعَنْهُ مَا
وَفِي شُرَكَاءِ السَّبْعِ وَالنَفْسِ وَالْوَلِيِّ
كَذَا مَعَ مَدَاوِي الْجَرْحِ هُوَ أَوْ وَلِيُّهُ
وَمَعَ قَوْلِنَا لَا قَتْلَ أَوْ طَلَبَ الْفِدَا
وَقِيلَ عَلَى مَنْ شَارَكَ السَّبْعَ كُلَّهَا
وغيرُ وَلِيٍّ إِنْ يُبَيِّنُ سَلْعَةً أَمْرِيٍّ
وَمَنْ شَدَّ إِنْسَانًا بِأَرْضٍ خَلِيَّةٍ
فَمَا هُوَ كَمَدِ الْبَصْرِ فَاحْكُمْ بِعَمْدِهِ
وإن نذرت منه الزيادة ذا خطأ

فتى فعلى الباقيين بالقودِ أشهد
عدا شركا غير الفتى المتعمد
الذي كان يقتصُ فوجهين أسند
بسم أو التخييط في اللحم فاعدد
يدي مثله في نسبة من معدد
وقيل على من مع من اقتص قيد
بلا إذنه عمداً فيتوى به يدي
فغرقة ماءً ظمًا بالتزويد
ومحتمل الوجهين شبهة تعمُد
كبالعه حوتُ بماءٍ مصرد

باب شروط القصاص

وَمَنْ لَمْ يَكْلَفْ لَمْ يُقَدْ مُطْلَقاً وَخَذَ
وَأَوْجِبَ عَلَى السَّكَرَانِ مُوجِبَ فَعْلِهِ
فَدَرءُ الْأَذَى بِالْإِثْمِ غَيْرُ مُنَاسِبٍ

بأقواله في الدرء إن أمكنت قد
وعازب عقلٍ شبهه في المؤكد
ومن صار مجنوناً فعن حده حد

فصل

وَمَنْ شَرَطَ إِجْبَابَ الْقَصَاصِ عَلَى الْفَتَى
فَلَا شَيْءَ فِي الْحَرْبِيِّ أَوْ ذِي ارْتِدَادٍ أَوْ
وَلَا مُحَصِّنٍ زَانٍ، وَلَوْ كَانَ قَاتِلًا

إذا عصمة المقتول من قتل معتد
محتم قتل ذي حراب معربد
أخا ذمة، أو قبل يثبت فاشهد

كذا جارحٌ ذا كفر منهم فيهتدي
كذا من رُمي ثم اهتدى قبل جُرحه
وقيل يدي المرتد لا أهل حربنا
وقودٌ كذا في قطعه يد مسلم
وألزمه أدنى المال من دية الفتى
وقد قيل في العضو القصاصُ بعمده
مع القول أن المال فيءٌ فحاكم
وقد قيل لا عقلٌ، ولا قودٌ بدا
وإن عاد للإسلام ثم توى يُقَد
وقد قيل ان تأتّى وقت كفر سرايةً
وإن مات من جرحين في الكفر، والهدى
وليس على مُردٍ، كذا جارح إذن
وقيل يدي كلاً، وقد قيل بل يدي

فيهلكُ من جرح الفتى قبل يهتد
وقال أبويعل يدي كل مبتدي
لأن إن نواهم لا يخص بمفرد
فضل فأودى في الخطا والتعمد
أو العضو في الوجه الأصح المجود
ووجهين في المقتص منه فأسند
وفي الثاني يستوفي ولي له هدى
على مخطيء فيه ولا متعمد
عن النفس، أو يدوا على نص أحمد
فلا قودٌ، والنصف من دية طد
رشيداً فنصف العقل لا القود أمهد
بقتل وجرح من قصاص ولا يدي
لوارثه نفساً كعبد لسيد

فصل

وللقود اشروطٌ حين يجنى مكافئاً
ومحتمل أن التكافي اشراطه
فقد سلماً، والحر بالمثل مطلقاً
وعن أحمد لا تُرد عبداً بمثله
ولا تقتل المرء المكاتب بعبد
ويجري ما بين العبيد القصاص في

ولكن قد الأدنى محلاً بأزيد
لدى حالة استقرار قود المعربد
وضداً بمثل، ثم ضد بمن هدي
إذا زاد عنه قيمة، بل ليفتد
وقيل بلى، إن كان محرمه قد
الذي دون نفس، في الأصح المؤكد

وللعبد الاستيفاء ما دون نفسه وما مسلم يوماً مقاداً بكافر وقد في القوي بالمثل من حر بعضه وبالذكر الأنثى تقاد وهو بها وعن أحمد يُعطى لوارث قاتل ويُقتل بالذميّ ذو ردة وبالمجور وإن يهتدى^(١) أو حرّ جارح مثله ومن لم يكافي^(٢) حالة الجرح جارحاً ومن يهد ثم اعتقت بين إصابة بعقل عتيق مسلم ذي إصابة وإن يرد معهوداً برق، وذمة كذا قتل معهود ارتداد، وقد هدي ومن يدعى^(٣) كفراً ورق قتيله الجهم أو اردى فتى في دار قال صائداً فقول الولي المنكر قبله وليقد وإن كافر حرّ تعمّد متلفاً لأخذك منه قيمة العبد مغرياً وإن يعف عن عبد وليّ جناية وللسيد التخيير في القتل والفدا وإن يختار المولى الفدا فالأقل من

(١) الصحيح: يهتد

(٢) الصحيح: يكاف

(٣) الصحيح: يدع

وعفو عن الجاني، وليس لسيد وليس يقاد الحر بالمتعبد وبالحر لا عكس، وإلا بمبعد وعبد بحر، والكفور بمهتد يقاد بأنثى النصف عقل فبعد سيّ، أو مستأمن ذمة قد ولما يمت، أو بعد قيد بأوطد فكافاه عند الموت، لم يُقدّ اشهد ورمي عتيق مسلم إن يمت ودي كذاك، وقيل اقتص منه لما ابتد فبان عتيقاً مسلماً قيد معتد وقيل عليه في الفتى عقل مهتد يل أو توى من قدّه تحت برجد أو ادعى في الجرح لصول التعدد له، وبقول المعتدى خذ بمبعد لمهجة عبد مسلم فتعمّد بقتل له عن نقض عهد مؤكد إلى المال جوّزه، وفي نفسه طد ولا تُلزَمَنه بيعة في المؤطد تقوّمه والأرش للأرش فاعضد

فصل

وبالولد لا تقتل، وإن سفّلوا أباً
ولا قوداً في قتل نفسين ملحقاً
وقد ولدأ بالوالدين، وإن علوا
وإن ورث القتال من دم نفسه
كقاتل زوج منها ابن أو ابنة
كقاتل موروث لزوجته متى
وعن أحمد ما دل أن القصاص لم
ومن يرد أمأ وهي في عقد والد
يدرك عن بادٍ قصاصاً وإن يشا
فإن يعف يبع العقل منه تقاصصاً

ولو من بُنيات وأم بأوكد
بوطء اشتراك، أو تداعي مجرد
على الأشهر المنصوص من نص أحمد
وأولاده شيئاً من القود اصدد
ولو بانتقال الإرث بعد تبعد
تمت فيحز ميراثها ابنها طد
يزل بانتقال الإرث لأولاد معتد
فأردى أخوه والدأ لهما اشهد
ليرد أخاه، وليرثه بأوطد
ويرجع ذو فضل له بالمزيد

باب استيفاء القصاص

ومن شرط الاستيفاء تكليف ربه
وعن أحمد يقتص إن شا وليه
ويعفو على الأولى في الاقوى لحاجة
ويحبس إن غاب الولي الذي جنى
وإن يقتل مجنون، أو طفل قاتلاً
بقهر فأسقط عنه حقهما معاً

فعوق إلى تكليفه كل معتد
وإن شا على عفو إلى المال يسعد
إلى دية قط قليل مع حنثه قد
إلى دية الغياب خوف التفرد
أبأ لهما، أو يقطعاً قاطع اليد
وقيل بل اجعله جناية معتد

على عاقلٍ كلِّ ، وبالدية احْكَمَن
وأسقط إذا اقتصا الذي ليس لازماً
لحقهما البادي على المتبعد
لعاقله حقيهما، لا تردد

فصل

وإن اتفأق الأولياء جميعهم
ويحبس مع طفل وياء وأبله
وعنه ليققص الشريك لأبله
وعنه اقتقص في شرك غير مكلف
وقد قيل لم يورث فبالدية احْكَمَن
فلا قود لكن حق شريكه
وفي أظهر الوجهين في مال قاتل
من القاتل المقتص ما التزموا به
فإن يعف ذو إرث ولو كان زوجة
وحق سوى العافي من الدية اجعلن
فمن يقتقص مع علمه بسقوطه
وإن جهل الإسقاط أو عفو شركة
لوارث جان ما نما فوق حقه
ويسقط عنه ما يقابل حقه
ولم يفرق حكم بغية بعضهم
ومن فقد المولى الإمام وليه
وعفوك عن جمع إلى المال موجب

لشرط للاستيفاء ذد عن تفرد
إلى العود، والتكليف جاز ومعتد
وطفل، ولا يسقط بموتهما اشهد
ويورث إن ماتا قبيل التشرذ
ومن قيل لا يقتص إن يتفرد
من الدية افرضه عليه ووطد
وليهما، لكن لوارثه اردد
وكالمال ورأث القصاص ليعدد
وزوجاً، وذو الأرحام عن قود ذد
على الجاني كالعافي إلى المال ترشد
وعفو شريك يعتدي، وبه قد
فلا قود فيه على المرء بل يدي
من الدية الموروث من قتل مبتد
وبالعفو تعجيل العقوبة أبعد
وإن بتة العافي يقدر لا تقيد
ليقتص، أو يعفو إلى دية قد
إذا دية قط لا ديات بأوطد

فصل

ومن شرط الاستيفاء أمنك من أذى
عن القتل مع قطع، وحد لحامل
وإن وجدوا من بعد للطفل مرضعاً
إلى فطمه، والمستحبُّ انتظارها
وإن تدعي الحمل أُخِرَّتْ لبيانه
فإن غم أمر الحمل، أو لم تجد له
فمن يقتصص من حامل مع علمه
وقيل بلى السلطان يضمن مطلقاً
وقيل بذا إلا إذا انفرد الذي
وقيل على المقتصص إلا إذا انفرد
وينفذ الاستيفاء من غير حاكم
ويعتبر السلطان تحديد آلة القصاص
ويمنع في الأطراف تمكين من له
فإن كان في النفس القصاصُ فمكن
إذا كان ممن يحسن الضرب بالطأ
وقد إذا نحوا جميعاً بقرعة
فإن كان فيهم قاتل وكلوه في
فمرهم ليختاروا وكيلاً يفي به

إلى غير جاني القتل يبلغ فاصد
إلى الوضع مع شرب اللبا المتعود
أقيدت، وحدوها، وإلا لترصد
إلى أكله من خبزها المتزود
وقيل إلى قول القوابل أطفد
قوابل أخرها، ولا تتردد
بحمل وعقل يضمن الحمل فاشهد
وذاك بيت المال، لا ماله اعضد
يلي قتلها بالعلم بالغرم أفرد
ممكنه القاضي بعلم ليفرد
وعزرة، واحظه على المتوطد
ص، وعن سم لتحفظ وتغمد
القصاص حذاراً أن يحيف بمبعد
الولي من استيفائه، في الموطد
ويمنع من تمكين جمع معدد
وقيل بتقديم الإمام المسدد
القصاص، فإن تطلبه فيهم فيفقد
فإن لم يجب إلا بأجر منقد

فمن بيت مالٍ ثم إن يخلُ أو توى
فمن مالٍ مقتصٍ ، وقد قيل معتد
بأذنه الجاني، على المتجود
ومحرم أن يقتص من نفسه لهم

فصل

ولا قودٌ إلا بضرب الفتى الطلا
فمن قطع الأطراف ثم اوضح امرأاً
ليقتل بلا قطع كذا دية كفت
فإن كان هذا القتل بعد بروئه
وثنتين عن أطراف موليهم متى
وعن أحمدٍ عاقبه مثل عقابه
كقتل بسحرٍ قاتلٍ وكقتله
فإن لم يمت فاقتله بالسيف بعده
وعن أحمدٍ أو موجبٍ للقصاص لو
وإن لم يكن مما ذكرناه فعله
وإن يعف عن بعض إلى دية فلا
ولا شيء له إن قاد موجب كليها
وإن خص بالسيف القصاص فما على
وقاتله بعد اندمالٍ جراحه
وما كان دون النفس لا يستقيده
فإن قلعت بالأصبع العين من فتى
ومحرم أن يزداد من فوق قتله

بسيف على المشهور من نص أحمد
وقبل اندمالٍ قدّه بمهند
على أول الأقوال في المتأكد
ثلاث دياتٍ إن عفوا عنه يورد
يقاربه في النفس، فافهم وعدد
إذا لم يكن حظراً وذا القول جود
بتجريعٍ خمر، أو لواطٍ بأمرد
وعنه كموحي فعله افعل به قد
تفرد كقلع العين، والقطع لليد
فقدّه بلا خلفٍ بسيف محدد
يجوز، ولكن قسط ذلك أرفد
وما زاد عنها رده في مبعد
قتول لجاني غير تأثيم معتد
يقاد بها منه اقتصاص في المعدد
حسام، ولكن آلة، والتحدد
فلا يقتصص بالأصبع افطن لمقصد
ولا قودٌ فيه على المرء، بل يدي

سواء عفا عمن جنى ، أو أقاده
وحكم الذي يزداد فوق قصاصه
ونذب شهود في القصاص فأشهد
لما دون نفس حكم من هو مبتد

فصل

ومن يقتل أو يقطع يدي نفر فإن
فإن شاء أن يقتص كل له فقط
وقيل أقده بالجناية أولاً
وإن يستقد منه فريق لنفسه
وأعط لمن شا منهم دية ومن
فإن يجتمع قتل وقطع من امرئ

رضي كلهم بالقتل يقتل ، ولا يدي
يعين مقتصاً بقرعة مسعد
وسائرهم أوجب له دية قد
كفاه وللباقيين بالدية اشهد
بقي يستفد ، والجمع منهم كما ابتد
لشخصين فاقطع ثم بالسيف فاقد

باب ما يوجب العهد وحكم العفو

ويوجب قتل العمد إما القصاص أو
فإن يعف مجاناً فأولى ، وإن يشا
ويملك أيضاً أن يصلح من جنى
وإن يشا أخذ العقل يسقط قصاصه
وعن أحمد أن القصاص معين
وعن أحمد لا يملك العفو من ولي
فيبقى له حق القصاص بحاله
له دية لا في المقالين آخرأ

أدا دية يختار أهل الموسد
قصاصاً فيعفو بعد للمال يرقد
على زائد عن عقله في المؤطد
فإن يشا من بعد القصاص ليصدد
ولكن له عفو إلى الدية اشهد
إلى دية ، إلا بإذن المعربد
فإن يعف عنه مطلقاً فبما ابتد
وإن قتل الجاني وإن مات فاشهد

بتعيينها في إرثه، دون قاتل
وعنه بأن الحق منتقل إلى الفتى
ومن لك إن تقتص منه ان تقل له
فذا قود يبقى، ولا ديةً لما
وقيل متى يحدد أراد بها الذي
ومحتمل أن ليس يُقبل جحدُه
وإن يعفُ مجروح بعمد أو الخطأ
وعن أحمد ما صح في قودِ لها
وخرَجَ إمَّا صح عن دية متى
وفرع على البادي فإن قال قد عفا
فلا شيء في الساري، وإن لم يقل، وما
ويضمن في الثاني نصيبَ سراية
ولا شيء فيها إن يقل قد عفوتُ عن
وقيل إن يقل قصدي الجراحة دون ما
وفي صلحه بالمال عن جرحه، وفي
وإطلاقه مع قولنا ديةً له
وقول عفونا عن قصاص لشجة
وموجبها إن هي سرت لوليه
وعن قود الأطراف من يُعَف من جنى
فوارثُ ذا عفو له قتلُ من جنى
وقد قيل ما للمرء عفوَ سوى على

له في أصح القول من نصه طد
القاتل الثاني لوارث مبتدي
عفوت إذاً عنك أو جنايتك الردي
جناه على الإطلاق من نص أحمد
عفا عنه بالملفوظ لم يبرَ فاشهد
إرادتها إلا بحلف مؤكد
عن النفس، أو عقل لما صح فاعضد
إذا لم يُقَد في الجرح لو صح فاهتد
نقلُ حدثت للوارثين بمبعد
عن الجرح مع ما منه يسري، ويستدي
سرى وكذا في بعض منصوصه اشهد
من الدية احسب قسطها ثم أورد
جنايته هذي بغير تردد
سرى، ونرى التأويل يحلف ويرفد
عفوت لمال عن قصاص تعمد
فقسط ما يسري هنا، لا تردد
ولا قودُ فيها فذا العفو أفسد
من القود المعهود، أو ديةً طد
فقبل اندمال الجرح فالعفو معتد
أو الدية الوفرا ان شا لم يصرد
تمة ما يودي على ما عفا قد

ومن يقتصص من بعد عفو موكل
وقيل على العافي وقيل قرأها
وقيل على حال عقل وكيله
متى قيل مع عفو له ديةً إذا
بجهل بعفو يعفيا من معدد
لذي الحق لكن من يشا منها اقصد
وقيل عليه نفسه حل فاشهد
تكون على هذين في مال معتد

فصل

وإن قال مجروح لجانيه يا فتى
وأبرأته منه، وحللتها، وما
وإن تندمل منه الجراح فحقه
ويسقط عنه حقه بمقاله
وما صح عن عفو الجريح بلا جدى
إذا مات فاجعله كالا يضا وأبطلن
وإن كان عما يوجب القود امضه
وقيل ان تقل في العمد يوجب واحداً
كذا عفو محجور عليه، ووارث
ومن يبرحراً من جنايته التي
جنايته في نفسه لم يصح بل
كذا إن نقل عن هذه لجناية
وإن وجب التعزير أو قود أو
بأن إليهم تركه، واقتضاءه
وهبتك قتلي، أو دمي فانج واشرد
يضاهيه صححه، وبالموت قيد
على من جنى باق، بغير تردد
له قد عفونا عنك أو فعلك الردي
وأوجب مالاً حسب من ثلثه اعدد
لجان على الأولى كغير بمبعد
من المال مجاناً، وأطلق بأوطد
من اثنين لم يبرأ من الدية اهتد
مع الدين مجاناً عن القود امهد
على عاقله أو رقيقاً لسيد
متى يبر من يعقل، ومولى العريد
عفوت، ولو لم يسم مبراً فأطد
الحدود لقذف للعبيد فأشهد
وليس لمولى قبل موت المعبد

باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس

ولو مَنْ قَتَلَ نَفْساً أَقِيدَ بِهِ يُقَدُّ بشرط امتحاضِ العمدِ في المنتقى، وإن وفي صحة أيضاً وتكميل خلقه وشرط للاستيفاء لا للوجوب لا فبالفصل إقطع مَفْصِلاً مثله إذا فعيناً، وأنفاً، ثم أذنّاً وأصبعاً ومرفقةً، والجفنَ مع شفةِ الفتى ولا تجز في الشفرين مع أليتهما ولا تأخذ اليمنى بيسرى وعكسه وما اختلفا في اسم يخص وموضع ولا عكسه أيضاً، ولو برضاهما وبالزائد اقطع زائداً في محله ولا تأخذن عضواً صحيحاً بناقص فلا تأخذ العينَ الصحيحة من فتى ولا تأخذن بالحُرس ناطقَ ألسنٍ وقيل بلى في الأنف والأذن بالفتى ووجهان في أذن السميع وأنف من كذا في صحيح منهما في مخزم

به في سوى نفس، وإلا فلا اشهد يساويه، والإسم كذا الوضع فاعُد وإمكان الاستيفاء لا بتزيد القصاص إذا أمن من الحيف فاهتد تماثل مجني عليه ومعتد وسناً، ورجلاً، ثم كفا مع اليد وخصييه، والإحليل بالمثل فاقدد قصاصاً على الأقوى لجهل التحدد وأسفل بالأعلى، ولا العكس تعتد ولا تأخذ الأصلي بالتزيد فإن قُطعت أجزت بغير تقيد إذا استويا في خلقة، وتمهد بمنظره، أو وصفه المتعود بقائمة، أو ذات نقص مؤيد ولا بأشل العضو، ما صح تصدد لأن شلل هذين غير منكد يشم، بضدي ذين يا ذا التأييد وكل سوى ذا خذ لدى ذي المجرد

وقولان في إحليل فحل بضده
ويؤخذ بالمثل المعيب كذاك بالصحيح
وقيل له أرشٌ على النقص مطلقا
وقولُ الولي اقبله ينكر نقص ما
وقيل إذا وُوفى على سبقِ صحةٍ
ومن شرطه كَوْنُ اقتصاصك ممكنا
كما رن أنف وهو ما لأن منه أو
ويقتص من جرح إلى العظم ينتهي
وساعده والفتحذ والساق والقدم
كجائفة أو كسرٍ عظم مخبأ

وفي ثالث خذه بعينيه قد
ح إن أمن حيفا بلا أرش اشهد
وقيل لنقص القدر لا الوصف قيد
ادعى نقصه الجاني على نص أحمد
وقيل بقول الجان مطلقا اقتد
بأن ينتهي الجاني إلى متحدد
كمفصل رجل، أو أصابع، أو يد
كموضحة أو جرح عضد معضد
ولا تقتصص من غيرها بتزيد
ودون وفوق الوضح خوف التزيد

فصل

وقدّر جرحٌ بالمساحة فاعتبر
كرأسك أو ان أربى فرأسك كله
وإن توضّحنه في جميع دماغه
وإن نقصت عن رأس الاثنين شجةً
وإيضاح أدنى ساق ادى فريده
وإن كان ذا في غير رأس وجهه
ويقطع من جان بمقدار قطعه
وقال أبو الخطاب بعضُ اللسان لا

فمن توضّحن من رأسه جانبا قد
ليوضح مع أرش المزيّد بأجود
فرأسك أبن شأى المثل يقدد
فموضّعها يقتص من رأس مفسد
فلا توضّحن كفا ولا تتصعد
فلا تتعدّى^(١) عظم جان مزهد
كنصف، وثلث، أو شبيه المعدد
يُقَدُّ ببعض، وهو أولى فقيده

(١) الأصح: تتعدّ

ومن سِنٍ من عينٍ، أو الضرسَ إن أمن
وما فوق إيضاحِ الشَّجَاجِ إن يشا الفتى
وقيل مع الإيضاح خمسةٌ أبْعُرٍ
وعشرين يتلوها ثمانيةٌ أتت
وكل مبان كان من فوق مفصل
كمن ساقه أو نصفِ كف وساعد
ووجهان في أرش لما زاد إن يقل
ومع قولنا ما إن له قَوْدَ هنا
ويَفْدَى إلى بعض الذراع تأكلت
ويقتصُّ عند المجد من كوعه هنا
ومن شاء أن يقتصَّ من كوع فاقطع
كذا كُلُّ قَطْعٍ كان من مُفْصَلٍ فلا
ومن مَنَكِبٍ يقتصَّ آمن جائف

ويقتص من شلاء مع آمن قاطع
فمن فعل الممنوع فاققص مثله
وأنمُلةً وسطى قطعت لخالد
فإن شاء ذا الوسطى الفدا يعط غُفْلُها
ومن أوضح الانسان أذهب سمعه
ليوضح ذا عدل فإن ذهب الذي
لعضو الذي يجني فإن لم يزل بلا

من القلع كالمكسور من سِنِكَ أبرد
ليوضح بلا أرش على المتزيد
لهشم، وعشرًا في مثقله زد
وثلاث متى أوضحت من أمك ازدد
ليودي، ولا ينقصه في نص أحمد
وقيل اقتصص من مُفْصَلٍ تحت تسعد
وإلا فمع عقل الخطأ، والتعمد
متى قطع الأيدي من الكوع معتد
فلا قَوْدٍ لالانتها في المجود
وبالعكس أولى فالنما لم يقصد
من المرفقين امنعه لا تتردد
يجوز قصاصٌ تحت من متجدد
ومع خوفه من مِرْفَقٍ في المجود

من التلَفِ المردى بقطعك ذا الردي
ولم يرَ أجزاء في القصاص ولم يدي
وما فوقها عليا، وعليها المخلد
وإلا ليصبر لاقتصاص المصعد
أو الشم أو نُورًا به المرء يهتدي
يريد، وإلا بالدوا غير مفسد
جنايته في العضو أسقطه واليد

وقد قيل عَيْنُهَا ابتداءً بهاله
وقيل على من يعقل المرء عينت
وإن أذهب المذكور من شخصه ولم
فقد قيل بِنُهُ بالدوا اقتص عادلاً

إذا كان بالإيضاح لم يتبعد
لأن ذهاب النفع لم يتقصد
يجب قَوْدٌ فيها ولطم تعمد
وقد قيل بل يودي ابتداء كما ابتد

فصل

ومن قطع اليمنى جزاءً شماله
بلا قَوْدٍ يبقى ولا دية لها
وإن يبدِها عمداً بغير تقصد
ويبقى قصاصُ المستحق بحاله
وإن رضيا في قطع هذي بأختِها
وإن بتها مع علمه الحال مكرهاً
وإن كان مبدِها به جنةً فقد
وإن تجهل الأجزاء أو أنها التي
كامل الحجى إن يبدِها لمخبل

أو العكس أجزاء في الخطأ والتعمد
وقد قيل لا يجزي، وتودى فقيد
لها عوض عن أختها هدرت قد
إذا اندملت ذي اقتص غير مصرّد
فأسقطه في الأقوى وكل يد يدي
يُقَدُّ، وبلا إكراه مبدٍ بأجود
بقطْعِ كَها مع علمك الحال فاجهد
استحقت تديها ثم إن كان ذو اليد
له قود إن بتها تهد راشد

فصل

وإن يشترك في قطع عضو جماعة
ككسبهم من فوق سيف على يد
وعن أحمد لا بل يدوه تعدداً

ولم يتميز فعلهم من توحيد
إلى أن يبين العضو قيدا بأوكد
كتمييز عين الفعل من كل مفرد

فصل

ويضمن ما تسري الجناية مطلقاً
فيقتص من نفس إذا ما سرت لها
وما زاد مما لا قصاص له على
وأهدر سرايات القصاص جميعها
وقيل عليه النصف من عقل ما سوى
وقيل الجميع ان يقتصص بكليته
فان يقتصص قهراً مع الخوف من أذى
ولا تقتصص من جرح أو طرف إلى
وعنه اقتصاص المرء من قبل برئه
ومن يقتصص قبل اندمال جراحه
ومن يقتصص من بعد بُرء جراحه
وإن يعف قصد المال يقتص قسطاً ما
وإن يتساوى^(٢) النفس، والجرح في الفدا

بنفس ودون النفس يقتص أو يدي
وما دونها إن ينتهي^(١) لمجدد
الجاني، فأرش فيه لم يتزيد
إذا اقتص منه عادلاً غير معتد
القصاص بمسموم، وفعل تزييد
ومسمومة والنصف إن يتزيد
فيسري فيأتي العقل، ضمنه ترشد
اندمال كما لم يود قبل التسدد
يجوز، ولكن فيه ترك المجود
فإن يسر فاحكم وليهدر بمعبد
فإن يسر فاحكم بالقصاص الممهد
أبان، ويعطى باقي العقل يا عدي
فليس له عفو إلى الدية اشهد

فصل

ولا تأخذن عقلاً بعمد ولا خطأ
ولا تقتصص فيما يقاد لمثله
لنفع يرجى عوده ومجدد
إلى يأس من هو في مقال المقلد

(١) الصحيح : ينته

(٢) الصحيح : يتساو

فإن مات في وقت الرجا فوليه
وفيما سوى هذين تقتصر في الذي
وقد قيل ما للمرء غير دياته
ويغرم ما اقتصر الفتى قبل عوده
وما عاد مع نقص ففيه حكومة
وعن أحمد في الظفر نبت كاملاً
ولكنها الأولى أصح وإن يُعد
فليس له حق إذا عاد كاملاً
وقيل إن نقل هو ميتة حتفه له
وإن كان في الجاني وشاء مزيله
وإن يدعى^(١) الجاني وقد مات خصمه

له عقل أظفار، وسن بأجود
يقاد له في الشرع يا صاح أو يدي
وما عاد لم يضمن وما قبض اردد
لجان، وإن من بعد ذا عاد يردد
وسيان نقص القدر، أو صفة قد
دنائر خمس ثم عشر لأسود
مبان فيبقى ذا التحام مؤطد
وللنقص تحكيم على نص أحمد
وقال أبو يعلى بذا لم يقيد
اقتصاصاً يُزله ثانياً في المؤطد
التحام مبان بالولي المنكر اقتد

باب ما يوجب الدية في النفس

ومن أتلف المعصوم نفساً مباشراً
فخذ دية أو عضوه من المحل
فمن طرح الأفعى على الشخص أو رمى
كذا من نحا شخصاً بسيف ونحوه
وحافر بئر حيث يمنع حفره
وفضلة بطيخ رماها، ونحوها
ففي متلف من نحو ذا دية الخطأ

وذا سبب في شهوة أو تعمد
كما يأتي بتفصيل مقصد
عليها امرأاً أورد يضمنه فاهتد
ففر فأردى خوف سيف مجرد
ورمي حصا فيه، وماء مبدد
وجعل كذا بول المطية بعد
وإن كان عن قصد فشبه تعمد

(١) الصحيح: يدعى

ومن يرتدي^(١) في البئر غير بصخرة
وعن أحمد أن الضمان عليهما
وعن حفرها في السُّبُلِ مطلقاً اصدد
وما أتلقت يضمن، وعنه بضيق
ومن يحتفرها في موات لنفعه
ومن يدن مضموناً إلى هدف فإن
ومن يغتصب طفلاً فيهلك عنده
وقولان إن يهلك بسقم، وقيل لا
ويضمن من قد غلَّ حُرّاً مكلفاً
وإن يصطدم نفسان عمداً فموتاً
وقيل إذا ما كان عمداً فغالباً
وعاقل كلِّ ضامن قتلَ مخطيءٍ
وقيمة عبد متلفٍ وركابه
وعبيدين إن كانا فماتا فما توى
وسائرهم ضمنه متلف واقف
وأهدر على الموطود متلف سائرٍ
وإن غلب المركوب راكمه فلا
وإن يصطدم فلكان إن يغرقا معاً
وقيل على كل نُصيف الذي توى
ومنحدراً ضمنه مصعدة سوى

فواضعها بالغرم كالدافع افرد
ومن مع محق ظالماً وحده يدي
سواءً له، أو للسبيل لورد
وفي واسع لا مثله امر المقلد
أو الناس عن تضمين أمثاله ذد
يصب فعلى المدني وإلا لقصد
بصاعقة أو حية مره فليد
ضمان سوى في أرض هلك معود
وقيد إن يهلك بما فعل اهتدي
فذلك في الأحكام شبه التعمد
فعمدٌ وأهدر بالتغامص تهتد
وفي ماله التكفير مع كل مفسد
كما أن قدر الحر في نفس أعبد
لفوت محل الغرم اهدره ترشد
وقد قيل لا مع ضيق موقفه قد
وقيل على التاوي، وقيل المنكد
ضمان لمال متلف في مبعد
بتضمين كل متلف الآخر اشهد
لصاحبه، إذ منها تلف الردي
مع العجز عن ضبط ودع غرم مُسعد

(١) الصحيح: يرتد

وإن أركب الطفلين من ليس كافلاً
من المال لكن عاقلوه عليهم
ومن يدخل الإنسان حتى يضيفه
ولم تر إلا للعمى أو لسترها
ومن يوبق الإنسان في موضع فإن
فإن كان معلوم الهياج معامد
ويحتمل الإتيان شابه عمده
وإن يلق في الماء اليسير الفتى فتى
وإن يتلعه في كثير معود
كذا إن يصح بالطفل، أو يتغفل
إذا صاح عن قصد فماتا بسقطة
ومن تلق حملاً خوفاً وال دعا بها
ويضمنها إن كان بالوضع موتها
فماتت فلا توجب عليه ضمانها
كذا حكم مستعد عليها لحقه
وإن تلفت من وضعها الحمل من زنى
وإن يرمى^(١) بالمنجنيق ثلاثة
ليضمنه أثلاثاً عواقل من رموا
على صاحبيه العقل نصفين كله
وقيل لو ارث القاتل ثلثها

(١) الصحيح : يرمى

فيصطدما يضمن إذا كل مفسد
ديات الصبيين القتيلين أظد
فيسقط بيئر عنه لم يتحدد
ليودى إذا لم يعلم المرء مرتد
يغرقة ماء طما بتزويد
وإن يُحتمل فيه نجاة المشدد
وإن تدع الاتلاف بالخطأ اشهد
فيلعه حوت ذاك في الخطأ اعدد
لحياته فاعدده شبه التعمد
الكبير بصوت منكر متشدد
وإن لم يكن قصداً فذا خطأ فدي
لحال فمات الطفل يضمن بأوطد
فإن قرعت من ضربه والتوعد
وفيه احتمال أن يضمن فارشد
إلى شرطى محضر في المؤطد
بكره على الزاني الضمان فمهد
فيقتل شخصاً رابعاً لم يقصد
وإن أحد الرامين مات به امهد
وقيل بل الثلثين، والثلث أبعد
على عاقله، مثل عقل المعربد

على نفسه فاجتاحها وهو مخطيء
 باهداره فاحكم، وعنه رواية
 فإن كان عقل العضو ثلثاً يكن له
 وإن يكن الوراثة عاقلة الفتى
 وفي مال من يرمون فوق ثلاثة
 وعنه على من يعقلون لهم وإن
 وتابعه من فوقه ثالث هوى
 فماتوا جميعاً أو توى البعض منهم
 بدا كل شخص من هوى فوقه إلى الـ
 وإن يجتذب كل امرئ منهم الذي
 على ثالث والثاني نصفين يا فتى
 وثلث يقابل جذبَه فهو مهدرٌ
 وفدية ثانٍ عند باد وثالثٍ
 ومجموعها، أو نصفها عند ثالث
 وفي نصفها الثاني المقابل فعله
 وأوجب على ثانيهم عقل ثالث
 وفي رأي مجد الدين يهدرُ ثالثٌ
 وقيل على القوم الثلاثة قبله
 ولم يقعوا بعضٌ على البعض منهم
 فإن دمَاء القوم مهدرَةٌ وإن
 فأولهم أهدرٌ ويضمنُ ثانياً

أو اجتاح عضواً منه كالرجل واليد
 على عاقله ما به مثله ودي
 وبالدية امنح وارثيه، وأصفد
 فأهدره، فانهض ثم للعلم تحسد
 فداء قتيل منهم، أو مبعد
 كبا رجلٌ في حفرة فوق مبتدي
 فخر عليهم رابعٌ ظل يرتدي
 فخذ لنيل العلم ترشد وترشد
 أخير وأهدر رابعاً لا تردد
 يليه فعقل الأول اقسمة تهتد
 وقيل بل الثلثين بينهما، قد
 وقيل على ذي عقلٍ مثل ما ابتدي
 وقيل فيه مثل عقل الذي يدي
 على رأي مجد الدين ذي العلم واليد
 من الخلف ما قد قيل غير مبعد
 وقيل مع البادي، وقيل كما ابتدي
 وأوجب عليه عقل رابع مرتد
 وإن هلكوا بالوقع، أو كل مرتد
 ولم يجتذب بعضٌ لبعض، ويشدد
 تجاذب بعض القوم للبعض باليد
 وكل لهاو بعده مره فليد

وقيل بدا البادي مع الثاني ثالثاً
فان يتدافع أو تراجم عَصْبَةٌ
أَرْبَعَةٌ من جمعهم قد تجاذبوا
فإن علياً كرم الله وجهه
لبادٍ بربع العقل، والثاني ثلثه
ورابعهم فيه الفداء جميعه
ومن منع المضطر فاضل زاده
فإن يصطدم شخصان شخص طعائه
ويقسم بين المستوين برتبة
وألحق به القاضي ومحفوظ كل من
وذلك مع أمن على النفس من نوى
ومفزع شخص ثم يحدث بغائطٍ

وفيدي الأخير السابقون بمبعد
على حُفرة فانهار في المتوهد
بما قد وصفنا قيل غير مبعده
قضى بالرضا فيه وعند محمد
وثالثهم بالنصف غير مصرده
على قوم حُضار ازدحام بحشد
فمات فضمنه ولا تتردد
له لازم، يعطيه دون المبعده
بغير اقتراع، مثل ما لهم جد
تمنع عن إنجاء شخص عن الردي
فإن خاف لم يضمن، بغير تردد
فحسب في الاقوى ثلث عقل بأبعد

فصل

فإن عض إنسان يداً بمغيظة
فإن قلع الاسنان من فيه أهدرت
إذا قتلته بانتفاء ضمانه
لثلهما سيفاً فيقتلها معاً
فإن كان هذا منه دعوى فأنكر الولي ليحلف والقصاص فأكد

فأخرجها المعضوض إخراج أيد
ومن رواد الحسناء عن نفسها اعضد
ومن يُر مع زوج فتى فيجرد
فليس عليه من قصاص ولا يدي
فإن كان هذا منه دعوى فأنكر الولي ليحلف والقصاص فأكد

فصل

ومن ضرب الأولاد ضرب مؤدّب
وضرب أمير المؤمنين رعيةً
وضرب ولي أو معلم صبية
ويخرج في هذا الضمان جميعه
ومن جردا سيفيهما فتجارحا
فضمنهما بعضاً لبعض، ومُرهما
ويضمن بالتأديب إسقاط حامل
وتمنع من إرث السقيط وعقله
ومن سلم ابناً كي يعلم عائماً
له نفسه كي يهتدي لسباحة
وإن أمر الإنسان غير مميز
إلى نخلة فاحكم بتضمنين أمر
وإن كان ذو السلطان أمره به
ومن تلق ریح ما وضع فوق سطحه
ويضمن إن فرط بوجه كمن بنى

وزوجته عند النشور المنكد
لتأديبهم بالشرع غير مشدد
بغير اعتداء لا ضمان لما ابتدي
كموت فتاة من أمير مهدد
ويدع كل منهما دفع معتد
ليحتلفا، وانف القصاص تسدد
ومن دوا أمراضها إن أسقطت يدي
ويلزمها كفارة القتل فاهتد
فيغرق لم يضمن كتسليم أرشد
فيغرق، وقيل الابن يودي بمبعد
لينزله بئراً يقول له اصعد
وإن كان ذا عقل كبيراً فلا يد
فوجهين في تضمينه هالكاً طد
ولما يفرط عن ضمان به اصدد
ممالاً وميزاباً فيقتل معتد

باب مقادير دية النفس

وأصل ديات المسلم الحر خمسة
وذلك عشر الألف من إبل هي
على أشهر المنصوص من نص أحمد
الفنيدة تسمى قدرها مائة قد

وخذ ألفَ دينار من العين واعتبر
 وللمائتين استوفِ في بقر تُصب
 وعنه ومائتاً حُلَّةً سادس لها
 ومقدارها اعدد كل بردين حُلَّةً
 وعنه بأن الأصلَ فيها الجمالُ
 فمن بذل المشروع منها فالزم
 فإن كان قتلُ العمدِ أو شبهه تجبُ
 بناتُ مخاض ربعها، ثم ربعها
 بربع، وربع رابع جذعاتها
 وعن أحمد أوجب ثلاثين حِقَّةً
 ومن خَلَفَاتٍ أربعين حواملاً
 وفي كل سن قدمت خمسها، وفي
 وأتبعه نصفاً ثم نصفاً مسنةً
 ونصفاً ثنياتٍ من الغنم اعتبر
 ولا تعتبر إلا سلامتها من العيوب على المنصور من نص أحمد
 وعنه اشترط في غير أثمانٍ أنها
 وفي الحلل المعروف خذها كذا لدى
 وقيل، وفي قدر البعير فخذ مائةً
 وفي البقر التقويمُ ستون درهماً
 ويزداد في الإحرامِ والحرم الذي
 على دية المقتول أخرى، ووَزَعَن
 دراهمها اثني عشر ألفٍ تقلد
 وأقرر لها ألفين من شا فشرد
 إلى اليمن الفيحاء تعزى تمجد
 لتأزيه ثوباً، وثوباً ليرتدي
 والبقيةُ إبدال لها إن تفقد
 الولي قبولاً من غريم تسدد
 من النوق أرباعاً بغير تحيد
 بناتُ لبون والحقاق لتعدد
 يعجلها ذو العمد تعجيل أجود
 ومن جَذَعَاتٍ مثلها لا تزيد
 ولا تشترط هذي ثناياها جود
 بنين المخاض الخمسُ في الخطأ اعدد
 من البقر اقسمن في الأخذ تقصد
 وأجذعةً نصفاً بغير تزيد
 عن الدية الأثمان لم تزيد
 التنازع ستين اقدرن كل مفرد
 وعشرين أيضاً من دراهم نقد
 لواحدتها، والشاةُ ستة أمهد
 تقدسُ والشهر الحرام لدى أحمد
 وقد قيل في ذا مُحَرَمٍ ثلثها زد

وظاهر ما يختاره الخِرْقِيُّ لا
وَحُرَّتْنَا بالنصف مما لَحَرْنَا
إلى الثلث واحكم إن تجاوزَه لها
وقولان في جُرح لها وفق ثلثها
وعَقْلُ الحُنَاثِي المَشْكَلِينَ كنصف ما
وقيل انكشاف الحال يعطي يقيناً ما
وذي ذمة حُرّاً كنصف مُوَحِّدٍ
ولا تقدر المهدي في قتل ذمة
ويودي مجوسي مئين ثمانياً
وليس بمضمون فتى لم يصل له
وإن كان ذا دين فقد قيل ذا الفتى

يزاد على المنصوص أي ومسند
ويعدل جرحاً بالفتى جرحُ خرد
بنصف جراحات الرجال ترشد
أيودي، كدون الثلث أو كالمزيد
به يعقل الصنفان في النفس واليد
لفرجيه من عقل، وعن قود دُد
وعنه كثلث، والنسا نصفهم قد
وضاعف لعثمان الفدا في التعمد
وذو وثن رقاً، ونصف لخرَد
كناء دعا الهادي النبي محمد
لذا دينه البادي وإلا فلا تدي

فصل

ويودي عبيد والإماء بقدر ما
من النقد في ذاك المكان، وعنه لا
وفي جرحه ما ينقصُ القدرُ مطلقاً
بأن له من قيمة العبد قدره
بموضحة خذ نصف عشر لقيمة العبيد
وقيمته في السمع جمعاً وأطرشاً
وعنه كذا في مال متلفها وكالمقد
فلونت ذو غصب يد العبد عنده

يساوون في نقصانهم، والتزيد
تساوي الذي يودي به الحر تعتد
وعنه الذي في الحر قدر فاعضد
وإن بلغت أضعاف قيمة أعبد
ونصف القيمة افرضه في اليد
لمؤذ بشم، وهو في ملك سيد
دم إن تلف بحوزة معتد
وألزمه بالأعلى، وفي قطع أبعد

إذا نصفُ قدر العبد غيرُ مزيد
 من النقص خذ من غاصب وحدة قد
 وبعد سَرى الجرحان حتى توى أشهد
 من العبد، والباقي فنصفين أطفد
 كلياً، وباقي قدره سالماً قد
 وهذا مقال المجد فاسبر وقلد
 يصاب ليودي ذلكم مثل مهتد
 بنص وفي وجه فذا ذمة ودي
 فذا الحر ورث عنه ليس لسيد
 فذا الحر للمولى إذا لم يزيّد
 وما زاد أعطِ وارثيه وأصفد
 لسيده في مال راميه أرصد
 وأما على الأولى، وللوارث أشهد
 وإن يعفُ في مال فأرث له قد
 جراحاته بالقسط من كل مفرد
 كذا قدرُ فيه وفي الخطاء اعدد

فللمالك التضمينُ من شاء منها
 ولكن على الجاني القرار، وما بقي
 ومن جرحاً شيئاً بوقتٍ لم يمت
 بأن على كل امرئ نقص جرحه
 وقيل على ثانيهما نصفُ قدره
 على من بدا بالجرح غيرُ مزيد
 ومن يرمِ ذمياً فأسلم قبل أن
 كذا إن يمت من بعد جُرحك مسلماً
 ومن حر بعد قبل جرح إصابة
 وفي موته من بعد جرح وعتقه
 على أرش جرح، وهو في ملك سيد
 وعن حنبل عن أحمد قيمة الفتى
 وفي الثاني للمولى القصاص متى يجب
 ولا شيء للمولى إن اقتصر وارثُ
 ومن بعضه حرٌ ففي نفسه وفي
 على مال حر قد جنى متعمداً

فصل

ففي كل سقط ميت منه أطفد
 من النقد في حال الجناية فانقد
 وعتقهما أولى، كذاك لتعدد

وإن ضربت في دار الاسلام حرّة
 وفيه رقيقاً عشر قيمة أمه
 إذا ساوت المولود في الرق والأبأ

ففي ذلك الدين اقدر الأم وأعد
قوى زوجها الذمي وفي الأشهر اوجد
إنث كذا حكم الجنين الذي فدي
ووجهان في المبدأ بإشهاد خرد
فغرتة خمسين ديناراً احدد
وقيل إذا ما حر قبل التولد
وعنه ان ثلث عتقاً جنايته قد
وعنه كقن مطلقاً لا تقيد
فمات ان تلت عتقاً جناية مفسد
فأعتقته القولان من نص أحمد
فمات به، أو اتلفه حر محتدي
الذي هو مملوك بغير تزيد
فأعلى ومن هو دونها فكملاحد
به شهد ممن جنى اقبل بأجود
ليحكم بعتق، مع فداء مؤطد
به لا عشر القدر منها بأوطد

وأهم في الدين تعلو دياته
كزوجة ذمي مجوسية ومن
ولا فرق في الغرات بين الذكور وال
ولا شيء في الملقى بغير تضرر
ومن أعتقت هي والجنين فأسقطت
وعن أحمد بل فيه قيمته فقط
أو الأم فيه غرة الحر مطلقاً
وإلا فكالقن السقيط ضمانه
ويودي على التكميل إن تلق لم يمت
وإلا ففيه كالرقيق إذا خرج
ومن أسقطت بالضرب حياً جنيهاً
فخذ ديةً وقرأً لحر، وقيمة
إذا كان موضوعاً لسنة أشهر
وعند اختلاف في الحياة ولم يقم
وفي كل ضرب للأجنة مسقط
ويضمن في سقط البهيمة نقصها

فصل في جناية العبد

ولا قود فيه، أو اختير إن يدي
وعنه ادفعنه للولي إذا فدي
فما شئت من هذي الثلاثة فاقصد

وإن يجن عبد مخطئاً أو تعمداً
فإن تشأ به في التعدي، أو افتدى
وعنه لك التخير بين ثلاثها

وفديهِ بالأدنى من ارش، وقيمة
ومعتقه مع علمه بجناية
ليفد هنا بالأرش أجمع بأوكد
وعن أحمد فيما يقاد به الفدى
وعن قود إن يُغر صاحبَه على
وعنه في الاولى، وفي قدر ماله
وإن يجن عبدٌ في فئامٍ تحاصصوا
فإن يعفُ منهم مستحق فحق من
وقد قيل بل في حصة لهم، ولا
وإن يعفُ حُرّاً عن جراحة أعبد
إذا كان قدرُ المعتدي نصف عقله
بقيمتَه في ثلثه العفوُ صحح
ففي نصفها قد صح عفوَ ونصفها
وذلك أن العفوَ صح من الفتى
ويملك شيئاً مثله بنما الفدى
إذا ألف دينار بشيئين نقصت
فللنقص بالشئيين فاجبر وقابلن
فشئان للوارث تعدل نصفها
وإن كان عُشر العَقْل قيمةً من جنى
وباقية صح العفو فيه مقدراً
وتسعة أشياء من نماء الفدى له

وعنه بكل الأرض إن تشا تفتد
مع القول يفدي بالأقل المزهد
ومع جهله العدوان يفدى بأزهد
بقيمتَه يفدى، ولو فوق مَنْ ودي
العبيد ليملكهم بلا إذن سيد
على ذي الروايات الثلاث كما ابتد
متى يجن في الأوقات وقت التعدد
بقي فيه أجمع لا النصف بأوطد
تعلق بأولاد الإما الأرض تعتد
فمات به من غير مال له اشهد
فشاء الفدى المولى، وقلنا ليفتد
وفي قولنا إن الفدى بالذي بدي
لوارث عاف في التراث ملحد
بشيء إذاً من قيمة المتعبد
فيبقى لوراث العفو المفقد
تعادل شيئين افهمن للمسود
يكن كل شيء ربع عقل الذي ودي
وشيئان للمولى كنصف التعدد
يفدى بعقل سدسه أرشه قد
بشيء فقط من قيمة العبد فاهتد
فيبقى لوارث العفو الملحد

فكمل، وقابل يخرج الشيء ياعدي
بشيئين عدل السدس غير مصدر

من الإرث ألف دون أشياء عشرة
من العقل نصف السدس فالإرث حظّه

باب ديات الأعضاء ومنافعها

بخلق كإحليل وأنف ومزود
وشعر لرأس، أو لحى لم تحدد
لإتلاف شيء منها متفرد
يديه، ورجليه، وثدييهما اهتد
وألييهما، والحاجبين فقيّد
عن الشفة العليا ثلث الذي ودي
فتى، وثلثاً خذه عن حاجب قد
وفي حاجز جد بالحكومة وارقد
بما حوبا سنأ ضمان المعدد
وواحدّها يفدى بربع الذي فدي
وخذ عُشر عقل النفس في كل مفرد
وأنملة الإبهام نصفاً له احدد
وفي كل سن نصف عُشر الذي ودي
أنبت له فيها حكومة ارشد
وقد قيل في مجموعها دية قد
يزيد على العشرين إن لم يحدد
وفي كل ضرر ناقتان لتحدد

فخذ دية عن متلف ليس مثله
بطوق، ومن طفل تحرك للبكاء
وخذها عن الشيئين فيه ونصفها
كعينيّه، أو أذنيه، أو شفتيه أو
وأسكتي الحسناء، وأنثي فتى
إذا لم يعودا في النبات، وعنه خذ
وثلاثين عن سفلى هما مثل منخري
وعن أحمد في المنخرين كما لها
وفي لحي الإنسان عقل، وفيهما
وأربعة الأجنان تودى كنفسه
وكالنفس تودي كل عشر أصابع
وأنملة بالثلث مما لأصبع
وفي الظفر خمس العشر من دية الفتى
وعن أحمد إن لم يكن أنغر الذي
وسيان ضرر، والثنايا، ونابه
إذا قلعت في دفعه وكذا الذي
وتوجيهه في كل سن كما روى

له العودُ حتى يستبن^(١) من تجدد
وبالعشر تفدى أصبع الرجل أو يد
من الكوع، أو أعلى على الدية احدد
وعن مارن الأنف الحكومة أرصد
وثمره فرج ما به العفو قد ودي
وسن، وألي، ثم أنملة زد
عليه، وبالأخرى فقدره ترشد
ومنع انطباقي في الشفاء، او تصعد
وسن كمال العقل إن يتأبد
وعنه كتخضير، وتصفير امهد
وقيل ان بقي نفع وإلا لها فد
فعقل وتحكيم، وقيل اعقلن قد
كذا مع خلق النقص عن متعود
حكومتهم، لا ثلث عقل بأوكد
وإحليل، أو إجليل عنين اشهد
وثدي بلا رأس، وسن مسود
وزائدة من أصبع المرء، أو يد
وعنه ثلث العقل في المتعدد
من النفع شيئاً عقلها لم يصرد
وعن أحمد العنين كمل له قد

ولا تعط عقل السن والشعر إن رجي
ففي كل سن خمس نوق، فخذ لها
وفي الرجل من كعب فأعلى، وفي يد
وقال أبو يعلى لما زاد عنهما
وفي حلماث الثدي، أو باد سنه
وفي بعض أذن، واللسان ومارن
فخذ من ديات العضو مقداراً ما جنى
وفي شلل الأعضاء، وإذهاب نفعها
وتسويد آذان، وظفر وأنفه
وعن أحمد في السن تسويد ثلثه
لتسويدها فرض الحكومة كافياً
وإن شل بالعدوان واعوج مارن
وفي ناقص جزءاً طرا بحسابه
وفي كل عضو ذاهب النفع باقياً
وما شل من رجل، أو الثدي، أو يد
ومغصية، أو قطعه دون ثمرة
وقائمة العينين أو عظم أنفه
وشحمة أذن في الجميع حكومة
وعن أحمد في أسود السن إن بقي
وفي ذكر العنين أيضاً ومختص

(١) الصواب: يستين.

أو الكل في حال بعقليها جد
ففي الذكر الأقوال والاثمين د
كذا شلل العضوين في المتوكد
كذا الأذن الصما، وأنف مفقد
يفديهما ذو صحة في التعمد
الذراع بلا كف حكومة افرد
وأنفاً فزال الشم، عقلين أطفد
مع النفع عقل واحد لم يزيد

ففي قطع خصين بعيد قضيه
وإن قطع الخصين قبل قضيه
وفي عوج اذن ثم أنف حكومة
وقد قيل بل في الشك عقل مكمل
كشم ومخزوم هما، والأشل إن
وفي قطعه ساقاً بلا قدم، كذا
وفي قطعه أذنأ فيذهب سمعه
وغيرهما في كل عضو أزاله

فصل في دية المنافع

وفي بصر، والشم، والذوق عدد
والمشي وأكل، ثم في الحدث اشهد
جنيب بفعل من جنابة مفسد
أو البول بالعدوان إن دام يرفد
بجرم جناه في اللسان الممدد
وللقسمة ابسط أحرف الخط تقصد
حروف اللسان استنبط الباء واجهد
على الظاهر احكم بالحكومة واحد
بمقداره من عقل ذي النقص أو زد
ثماني تلي عشرأ وعن عشر اصد
كذا كل ما تنقيصه جهلاً اعدد

وأوجب كمال العقل في السمع يافتى
وفي نطقه، والعقل، ثم النكاح،
وتسويد وجه، واستدارته أتى
إذا لم يزل أو صار لا يمسك الأذى
ومن منع الإنسان بعض كلامه
من الدية اقتص منه مقدار نقصه
وفيه احتمال أن قسمته على
وقال الإمام الوعظ في حذب الفتى
وفي نقص بعض اللفظ من أحرف الهجا
وقيل بل انسب من حروف لسانه
وإن صار مدهوشا ففيه حكومة

كتمتمة، أو سرعةً في كلامه
 ونزر انحناء، أو سير تقلُّصِ
 الشفاه ونقص المشي، أو حسه اشهد
 يشابه ذا من كل مجهول اهتد
 كلام الفتى شيء فأوفاهما فد
 فزال نُصيف النطق أو عكس ذا ارمد
 فإن بتَ ثان ما يقيه مزود
 ونصفاً وربعاً في الأخيرة أورد
 ثلاثة أرباع يدي في المعدد
 لسانَ فتى، أو أخرس ديةً قد
 معاً بعد وجدان بعقل لمعتد
 الأصح بكسر الصُّلب والثاني وحد
 نهى الشخص في عقل الحجى في المؤطد
 اختلاف بنقص السمع، أو بصر قد
 وفي غفلة، أو ما لعينيه باليد
 فبالمدرجات ابعث فإن أثر اردد
 مع الحلف اقبله ولا تتردد
 جنى كل شخص عند حلف يقلد

فصل

وفي كل نوع في شعور كنفسه
 وتلك هي الأهدابُ والحاجبان والدُّ

(١) الصحيح: يدع

وفي البعض في المنسوب بالقسط يا فتى
وفي لحيّة إن يبقَ غيره المجلّـل
الحكومة بل عقلاً بل القسط ردد
وعقل الأصابع خذ بكف معدد
وفي الجفن مع عقل الفتى عقل جفنه
وخذ دية الأسنان مع لحيي الفتى
وإن بتَ كفاً فيه بعضُ أصابع
وأنملة مع ظفرها إن أبانها
فإن ينبت اسقط موجباً فيه واردد
كفا عقلها سمتاً، وخذ أرش أزيد
فخذ ديةً عنها، ولا تتزيد

فصل

وفي عينٍ من قد أعورَ العقلُ كاملاً
فذو العين إن شا مثلاً منه يقتلع
ولا شيء في وجهه مع القلع للفتى
له نصف عقل في الخطأ، وبعمده
وقيل بلى إن مات ثلث عينه لما
وإن يقتلع عيني صحيح عمداً
وفي قلعه عينَ الصحيحها خطأ
وفي يدٍ أو رجل لأقطع نصف ما
وعنه جميع العقل فيها، وعنه مع
وإن شاء أن يقتص في العمد يسعد
وذا المقتلين ان يفقها ذا تعمد
ويعطِ نصف العقل في نص أحمد
وإن يفق هو عينَ الصحيح هما يد
الجميع ولا تقتص منه بأوطد
فقاها ويعطى نصف عقل المعدد
فشا العقل، أو عيناً بعينه يسعد
وما لم تماثل عينه نصف قد
في الاثنين عمداً في الأصح المؤكد
ذهابٍ اختها لا في قصاص ولا ودي
كذا أعور من أعور العين معتد

باب أرش الشجاج وكسر العظم

وما كان في رأسه ووجه فشجةٌ
تشق يسير الجلد لم تدم ثم عد
وتلك التي تجري، وباضعة هي
وما غاص في لحمه متلاحم
ولا حد في الأولى لذي بل حكومة
وعنه بعير خذ لبازلة، وزد
وقيل خذ الأعلى لها من حكومة
تسمى وفي عُشر فبالحرصه بدي
لبازلة تدمى، ودافعة زد
التي تبضع اللحم لم تتوهد
وما كان ييدي العظم سمحاً أعد
نقل عن ارش الموضحات بأوكد
بعيراً بعيراً ما تلاها تسدد
ومقدارها من موضع متمهد

فصل

وموضحةٌ ما تُظهر العظم عقلها
وعن أحمد عشر كموضح وجهه
فإن تك في رأس، وقيل تعمّد
وثنتين إن توضحه ميزاً بحاجز
وثالثة إن شقه بعد برئه
وعند اختلاف في الذي شقه فخذ
كذا خلفهم في قطع رابع أصبع
وموضحتان إن شقه تحت جلده
وإن شجه ما بعضه فوق بعضه
إذا خمسُ نوق في رجال، وخرد
وفي الرأس مع وجه لها قدره قد
وسالت بوجه فائتان بأجود
فإن شقه أو بالسراية أحد
كشق جريح أو بعبد وذا يدي
بقول جريح، ولا على الجاني اهتد
لخود لنقص عقلها بالنريد
في الأقوى لشق الجلد حسب بأوحد
في الأرش فبالأعلى اقتنع لا تزيد

لعظم بكسر عَشْرُ نوق فحدد
مجلي وتفصيلُ المسائل عدد
ليعط، وقيل ان توضحن لم يزود
حكومتهم لا خمس نوق بأجود
منقلة خمساً وعشراً لها قد
تقدم في الثنتين غير مبعده
ودامغة تفريه ثلث الذي ودي
وقد قيل تحكيماً لدامغة زد

وأرُسُ الذي قد أوضحت ثم هُشمتَ
كموضحة فيما تقدم حكمها
وفي عمدتها إن شا ليوضح وخمسة
وفي الهشم لم يوضح كضرب مثقل
وفيما يزيل العظم عن مستقره
وذلك إجماعٌ وفصل لها كما
ومأمومة تسري لجلد دماغه
الجريح المقدا واجب في كليهما

فصل

من العقل ثلثٌ ثم في الجائفة طد
بإذن لطب حاجزاً هدر قد
إلى جانب فيها اثنتان بأجود
تدي جائفاً بل حَكْمَن في المجود
لتهشيم عظم الوجنة المتشرد
قفاه أو الوركين آله معتد
لجرح القفا والورك لما يصرد
فجائفة كل امرئ منها يدي
على المعتدي في ذي الحكومة أفرد
وفاتق بادٍ دون جاف كما ابتدي
بدا شعرها أو لا حكومة أمهد

وفي واصل للجوف من أي موضع
وفيها لتفصيل المبدأ، وخرقهم
فإن خرقت من جانب الجوف جرحه
وواصل فم منه، أو وجنة فلا
ولكن عليه عقل هاشمة إذاً
ومن توضحن فتخلف أو سرت إلى
فمع دية الجرحين فيه حكومة
فإن وسع الإنسان ما جاف غيره
وتوسيع خاف دون جاف، وعكسه
وفاتحها بعد التحام بجيفة
وموضحة أخرى إذا قشطت وقد

عن الفعل بالمعتاد بالثلث قيد
وبولٍ، وقيل القبل والدبر تبعد
فأوجِبُ عليه عقلُها لا تزيد
بشبهة الحكمين كالزوج أورد
اتفاقاً، وتعطي أرشَ بكرٍ بأبعد

وإن فتق البكر الحليلُ لضعفها
وذا خرقه ما بين مجرى منيها
وإن هي لم تمسك مع الفتق بولها
وفي مكره أفضى بعُهر وواطئ
وكل لها مع أرشها مَهْرٌ مثلها

فصل

كترقوة، واثنان فيها بمبعد
ذراع حوى عظمين خذ جملاً قد
بعيران. يرويها أبو طالب فد
وفيما سوى ذا اثنان في كل مفرد
من الجرح، أو من كسر عظم مشرد
رقيق سليم من جراح منكد
فما نقص أنسبُه من العقل واعدد
فلا تتعداه، وساو بمبعد
فقومه في حال الجناية ترشد
يدل على إذ لا أروش بذا اشهد
زيادة حُسن مثل قطع مزيد
فلا شيء في ذا في الأصح المؤتد
فتاة وقومه بخلق مصرد

وفي الضلع إن يجبر سويّاً بغيره
وفي كل فخذ، أو عصير ساق، أو
وعن أحمد في كسره كل واحد
وَبِ كل زند أربع عنه قد روي
وفي كل سوى ما عد فيه حكومة
وذلك تقويمُ الجريح كأنه
وتقويمه من بعد جرح وبرئه
وما كان فيما فيه عقلٌ مقدر
فإن هي لم تنقصه بعد اندمالها
وقيل قُبيل البرء رأساً، وعنه ما
فإن هي لم تنقصه أصلاً أو اوجبت
من اصبع أو سن وقلع لحى النسا
وقوم متى ضمننت عبداً بلحية

وتدوي مزيد السن سائر ذاهباً أصيلاً، وقوم مع زوال التزيد
ولا تسقط الأرش المقدّر لشجة بُعيد التحام الاثنتين وأطد

باب العاقلة

وما تحمله وما لا تحمله وكيفية حملهم

وعاقلة الجاني افهمن عصابةً
ولا فرق بين الحاضرين وغائب
وعن أحمد: أبنا النسا ما هم لها
وعنه عمود نسبة ليس منهم
وليس على المعتوه عقل ولا على
ولا ذي افتقار مطلقاً في المؤكد
ووجهان في الزمى وذى هرم وذى
وعن أحمد الحنثى يحمل بالولا
وما بين ذمي وحرب تعاقل
وفي الأظهر الذمي يعقل مثله
ومن لم يكن ذا عاقله، أوله ولا
ففي مال جانٍ ذمةً وأخو الهدى
فإن يتعذر أو نقل ليس حاملاً
وفي مال مرتد وذمي السهام ان
وإن كان هذا بين جرح وموته
وقيل بل ارش الجرح كالثلث صاعداً

جميع من الأنساب أو بالولا اشهد
وبين قريب منهم ومبعد
فعاقلة والمجد صحح ذا قد
كآبا وأبناء الذكور وخرد
صبي ولا أنثى وخنثى وأبعد
وعنه الفقير المعتمل مره يسعد
عمى لذهاب الاقتصاد بهم طد
كذاك النسا عقل العتيق المعربد
في الاقوى، ولا بين الكفور ومن هدي
وإن يختلف ديناهما نتردد
يطيقون إلا حل بعض المعداد
تحمل بيت المال عنه بأبعد
ففي مال جانٍ ليس يسقط بأجود
غوى بين رمي، والإصابة أو هدي
فعاقلة حين الجراح إذا يدي
وفي مال جانٍ أرش سار مزيد

وقد قيل كالعقل ففي مال من جنى
ولم يسر جرح المرء أو لم يصب إلى
ويحمل بيت المال للخطأ من ولي
وعن أحمد فمن يلي العقل عنهما
وإن يجرح أو يرمي ابن معتقه طد
أن يجر الولا فيه كذا ابنك فاعدد
القصاص بحق والإمام المقلد
كحمل الخطأ في غير أحكامنا اشهد

فصل

وذو الرق لم تحمله عاقلة ولا اعترافاً أبوا، والصلح مع محض مفسد
وما دون ثلث من أتم الديات
وغرة سقط مات من دون أمه
وما لم يكن منهم بغير مؤجل
ومحض الخطأ في الحر تحمله متى
ثلاثة أعوام عليهم مؤجلاً
كذا عمد مجنون وفي حالة الصبي
وتحمل في الأولى شبيهة تعمّد
وعنه على الجاني كذا مؤجلاً
وتحمل ما اقتص الوكيل لجهله
ووجهين في نفس كذا من سراية
وذا الحكم فليحكم على كل عاقل
وقال أبوبكر على كل عاقل
وخذ رُبْع الدينار من متوسط
وهل يتكرر كل عام على الفتى
كالذي في مجوسي، وموضحة طد
وتحملها إن ماتا بفعل موحد
على من جنى زجراً وتكفير معتد
يكُ الثلث، أو أعلى بغير تردد
ويودون ثلثاً كل عام مجرد
وعنه أخو التمييز في ماله اقصد
وأجلهم ان حملوا الخطأ ثم أمدد
وقيل عليه بالحلول فأشهد
تقدم سبق العفو في المتجود
القصاص بمسموم من الآلة اسند
بغير مشق فهو غير مجدد
غني من الدينار نصفاً فحدد
وقد شذ عنهم في اختيار لأبعد
المقدر في وجهين عند المجدد

وتعتبر الأحوال في رأس حولهم
وذو الأبوين ابدأ به قبل ذي أب
فإن يتسع للعقل أحوال من دنا
فإن يتساو في الدنو جماعة
فموجب ثلث العقل يؤخذ منهم
وإن زاد عن ثلث وما جاز صنفه
وإنجاز عقل كامل لجناية
بإيجاب ثلث العقل كل سنة
أو اردى فثاماً بالجناية مخطئاً
وإن بلغ المجموع عقلاً وزائداً
به أمر أو غرة أسقطتها
وبداه حول النفس من حين فارقت
وقيل ابتداء الحول في القتل موجبا
ومانع حمل الشخص عقلاً متى طرا
وما صار عند الحول أولى ولم يكن

وبالأقرب ابدأ ثم أقرب محتد
لتقريبه بالأم في المتجود
فلا تتجاوزهم، وإلا تبعد
فبينهم اقسامها عليهم تسدد
كجائف في رأس تحول به ابتد
كعقل يد فالثلث في رأس مبتدي
بها ذهب الإبصار والسمع فاشهد
فحسب وإن زالا بفعلي معربد
ففي كل حول ثلث ما كل مفرد
وقد قيل في الأحوال قسط ما بدي
وذمياً ان كل فدا نفس ملحد
وما دونها من حين مرء المقدد
وفي الجرح لما يسر من حين يعتدي
وما تم حول يعف لا بعد فليد
كذا العقل فيه في الأصح المجود

باب كفارة القتل

ومن قتل المعصوم حتى الكفور من
بأن عليه أن يكفر مطلقاً
وذا الكفر حتى إن من قيل مهدر
وفي السقط يلقي ميتاً من جناية

مباشر او في ذي تسبب اشهد
لطفل، ومعتوه، وحر، وأعبد
كآذن، او نفس له أو معبد
على بطنها أو مات بعد التولد

وعن أحمد في خالص العمد لم تجب
وعنه وشبه العمد وهي بعيدة
وما في مباح القتل كفارة ولا
وكل شريك فليکفر كاملاً
وفي مال حر قاتل ذاك واجب
وقيل ولا في قتله نفسه اعضد
لخلوته عن زاجر ان عقل قد
نسا الحرب والصبيان كالمال فاعدد
في الاولى لقتل الفرد قوماً في الأوحد
وبالصوم تكفير الرقيق المعبد

باب القسامة

وتكفير حلف المدعي قتل محرز
وسيان عبد فيهما، والكفور
وقد قيل نصاً لا قسامة في الخطا
وجائز الأيمان من غير حاطر
ويشترط لوث وهو بادي عداوة
وعنه بأن اللوث كل مغلب
كمثل افتراق عن قتيل وشاهد
ومع شاهد عدل به، أو جماعة
وما قول مجروح لشخص جرحتي
وإن يختلف ذا الإرث في غير قاتل
كذاك اختلاف الشاهدين وإن شهد
بنفي ثبوت القتل واللوث فيهما
ولا يشترط في اللوث في جسم هالك
وإن لم يكن لوث فما من قسامة

الدماء مطلقاً سم القسامة واعدد
والنساء وضد، والخطا كالتمعد
وفي طرف ما من قسامة اشهد
إذا قارب الظن اليقين وهدد
وتطلاب ثار موجب للترصد
على الظن صدق المدعي ذا التحفد
مروى رأى للدم عند ممدد
بقولهم قتل امرئ لم يؤطد
بلوث على القولين طراً فقيد
أواصل الردى لا لوث في نص أحمد
باقراره بالقتل منهم فتى قد
وعنه في الاولى القتل قبل معاً طد
إذا فقد تأثير على المتأكد
ولا تثبتن القتل إلا بشهد

ويبرا بَحْلَف لا بخمسين خصمهم
بلا حلف أصلاً وعنه عسوبة
وتبطلُ دعوى مع قَسامة مدعٍ
كذا مع شهود أن قاتله فتى
وإن كفر المجروحُ ثم توى فلا
فيرتد من قبل اليمين وليه
ولا قَسَمٌ إلا على متعين
وعنه على جمعٍ تجوزُ قسامةٌ
وتوجب متى تَمَّت قصاصاً بشرطه
ويعقل غير المرء عنه بشرطه
وعنه وغيرُ الوارثين دم الفتى
ولا مدخلُ فيها لغير مكلفٍ
وإن تكن الأثني عليها قد ادعى
وخمسينَ أيماناً غلاظاً ليقسموا
وكمل متى ما أوجب الكسرُ قيمةً
بارث قَتيل القوم أو مع نسوة
فزوجٌ مع ابن يقسم الزوجُ سبعةً
ثماناً ومع بنت ثلاثين واربعاً
ويقسم كلُّ ابن وكانوا ثلاثة
وإن جاوز الوراثُ خمسين بالغاً
وإن كمل الوراثُ خمسون يحلفوا

وعنه بلا حَلَفٍ لدعوى تعمد
الفتى مطلقاً خمسون تولى ولتدي
مقر بكذب ثم إن يود يردد
سوى ذا وبعد مانع قتل من ودي
قَسامة لكن إن يمت وهو مهتدي
فليس له الإقسامُ في المتجود
يكلف فرد في الخطا والتعمد
لموجب عقل لا قصاصَ فقيد
وعفواً لمال العمد من متعمد
وفيها الرجالُ الوارثون لبيتد
مع العلم بالتعصيب للمتفقد
ولا مدعٍ أنثى كُخُنْثى بأجود
وردت يميناً أقسمت دون موهَد
على قَدْرِ الميراث بينهم اعدد
ولو زدت واعددها على متفرد
وأسقط إذا حُكِمَ النسا كالمفقد
وستاً ويولي من ثلاثين، واردة
وعشراً وسبعاً يقسم الزوجُ فاهتد
بتكميل كسر سبع عشرة امهد
ليحلفُ خمسون الفتى حِلْفَةً قد
وإن نقصوا اقسامها وفي الآخر اصعد

ومن مات ممن قيل يحلف فليُنْبَ
ولا تجرِ أحكامَ العصوبة في امرئ
وإن كان ممن يشمل الحكم كُلُّهم
ولا يعقلُ المرءُ النسبَ ويقسم
وإن كان ممن يعقلون جميعهم
وإن كان في الوراثة ناءً وناكلاً
بخمسين أيماناً وقيل بقسطه
وعند زوال المنع يولي شريكه
وقد قيل ما للأهل منهم قسامةٌ
فإن نكل الوراثة أو لم يكن له
فخصمهم يبرا بخمسين حلفةً
من الجمع مع تصحيح الأيلا عليهم
وقيل أقسم الخمسين بين عديدهم
وما من قصاص مطلقاً بالنكول بل
على الناكل احكم في الصحيح، وعنه بل
كما في إباء المدعى حلفاً باذلاً
ولا نقض في الأقوى على ناكل عن
ومن كان مجوراً عليه مكلفاً

عن الميت ورأى لتفصيل ما ابتدئ
نسب جهلنا قربه من تبعد
فأجر عليه الحكم مع جهل محتد
متى لم يحقق قربه من تبعد
ليقسم ويعقل عنه في جهل محتد
ومن لم يكلف يول غير من ابتدئ
وما خصه في العقل يعطاه فاشهد
على الخلف في البادي وما خصه ارفد
قُبيل تأهل شركة كالتعمد
من الوارثين الأقرباء غير خرد
إذا كان مع لوثة كذا كل مفرد
وفي حلف الخمسين من قوم معتد
سواءً بجبر الكسر دون تزيّد
مع اللوث إعقل بالخطا والتعمد
على بيت مال المسلمين ليفتد
وعنه متى لم يقدر أو يول قيّد
اليمين بلا لوثة بعقل وشرّد
فكالمطلق اجعله هنا إن فك فليد

كتاب الحدود

ألا من له في الدين، والعلم رغبةً
ويقبل نصحاً من شفيق على الورى
فعندي من علم الحديث أمانة
ألا كل من رام السلامة فليصن
يكتب الفتى في النار حصداً لسانه
فطرف الفتى يا صاح رائد فرجه
فمن مد طرفاً أو زنا يزن أهله
فلو لم يكن فعل الزناء كبيرة
لكان حرباً أن يصون حريمه
ولا حد في أفعال غير مكلف
ولا نائم يزني به متيقظ
ولكن لرب الملك حد رقيقه
وليس له قتل الرقيق لردة
وليس للمالك، بعضه الحد مطلقاً
ولا تملك الأنثى، ولا فاسق ولا
ويشترط تكليف المقيم وعلمه
وعن أحمد لا يملك الحد مطلقاً
وسيان إقرار وإثبات حاكم
ويملك في الأولى الحدود بعلمه

ليصغ بقلب حاصر مترصد
حريص على زجر الأثام عن الردي
سأبذلها جهدي فأهدي وأهتدي
جوارحه عما نهى الله يهتدي
وإرسال طرف المرء أنكى فقيده
ومتبعه فاغضضه ما اسطعت تسعد
فعف يعفوا قاله خير مرشد
ولم يخش من عقباه ذا اللب في غد
بهجر الزنا خوف القصاص كما ابتدي
وجاهل حظر الواجب الحد فاشهد
ولا يحدون غير الإمام المقلد
لقذف وشرب والزنى حسب فاجلد
ولا قطعهم إن يسر قوافي المؤكد
ولا أمة قد زوجت لمعبد
المكاتب حد في رقيق بأجود
بموجب حد مع صفات التحدد
سوى حاكم، والحر والمتعبد
وقيل ومولى عارف الحكم أرشد
وعن أحمد لا كالإمام بأوطد

ويحرم حدٌ والقصاصُ بمسجد
وندبٌ في الأولى أن تحد الرجال في القيام وعنه جالسين كنهْدً
ويجلد جلدًا بين جلدين رادعاً
ويحرم ربطُ المرء والمُدّ واتبع
ويحرم تجريدُ الفتى في المؤكد
وفرق على أعضائه الضرب ثم عن
وكالرجل الأثنى بما قيل بل إذاً
وجلد الزنى أقوى وللقذف دونه
وفي الخمر جوزُ جلده بجريدة
ولا تُرج جلدًا عن سقيم وناحل
وقد قيل بل أرجه متى يُرج بروه
سوى حالٍ حتماً ولو كان من زنا
وإن لم تجد للطفل من بعد مرضعاً
وإن كان جلدًا أرجيت لولادها
وإن خيف مع قطعٍ تلافياً فأرجه
وليس لمن قد مات في الحد ضامناً
وغسل وكفن ثم صلّ على الفتى
بعقل وقيل النصف إن كان موته
وإن غره العداً يضمن دونه
ويعقل عن كل سوى من تعمّد

فان فُعِلَتْ أجزت بغير تردد
بسوطٍ وسوطٍ رادع لم يقدر
لمن فر إن يثبت عليه بشهد
وفي كل حال قلل اللبس واجلد
مقاتله كالرأس والوجه حيد
لتجلس، وتستره، ثم تُمسك باليد
وللشرب أدنى، ثم عزّر فزهّد
وفعل برأي الحاكم المتقلد
على النص واجلده بمأمون مجلد
ولا تُرج بالإطلاق رجّم المحدد
إلى الوضع من إرضاعه للبأقد
لترك إلى وقت الفطام المعود
ومع ضعفها حتى تبل بأجود
إلى البرء قولاً واحداً لا تردد
وان عظم السوط ويزدّ ضربةً يدي
المطهر ووارى^(١) بالضريح وألحد
بفعلين حد الشرع، مع فعل معتد
وأمره مع جهله بالتزويد
المقاتل في جلد لقتل معود

(١) الأصح وارٍ

ولا تُوثقِ الزاني، ولا تحفرنْ له
ونذب بأن يبدأ الشهودُ برجمهم
ويقبلُ ممن قد أقر رجوعه
ويضمن من تصريحه برجوعه
ومن يجتمع فيه حدودُ لربنا
وإن كان في الأجناس قتلٌ.. كفاه عن
فان كان لله اسرْدَن قبل حقنا
ولم تتداخل إن تكن لحوقنا
كذاك الذي لله لا متداخل
ويسرقُ فليجلد لحدٍ مفردٍ
وإن كان مع ذا قاتلاً في حُرابةٍ
وإن يزن مع شربٍ وقذفٍ وقطعه

لرجمٍ، وقيل احفر إلى صدر نُهدٍ
وحاكمنا في الاعتراف لابتدي
ولو شرعوا كفوا فمن زاد يعتد
بمال، ولم يضمن بقتل معود
تداخل جنسٌ واحدٌ دون أزيد
سواه لكف الشر مطلقاً اشهد
ولاءً فانتظر بُرءً مبتد
بغير خلاف، والأخف به ابتد
فمن يتكرر شربه يتعدد
ومن بعد يمناه فأقطع تسدد
ليقتل، كذا من غير قطع ومجلد
يداً يده اقطع ثم للقذف فاحدد

ومن بعده للشرب ثمت للزنى
وقال أبو يعلى بل القطعُ آخرن
وإن يجتمع قتلاً قصاصاً وردةً
ليقتل ويقطع فيهما لهما معاً
وإن كان مع قتل الحراب القصاصُ فالقديم يستوفي وللثاني فليد

ولا تقمِ الثاني إلى بُرءٍ ما ابتدي
وبالأسهل ابدا قبله لا تقيد
وقطع قصاص واغتياً معدد
وقيل بل احكم للقصاص وأفرد
وإن كان مع قتل الحراب القصاصُ فالقديم يستوفي وللثاني فليد

فصل

ومن يَجِنِ حَدًّا أَوْ قِصَاصًا بِخَارِجٍ
لِيُهْجَرَ وَلَا يُطْعَمَ بَبَيْعٍ وَلَا عَطَاً
وَيَكْفِي مَعَ النَّائِمِ إِنْ تَقَصَّصْنَاهُ
وَإِنْ يَأْتِ حَدًّا فِيهِ قَتْلًا وَغَيْرَهُ
وَلَا يَعْصِمُ الْجَانِي مَكَانَ سِوَاهُ مِنْ
وَمَنْ يَأْتِ فِي دَارِ الْعَدُوِّ وَالْحُدُودِ لَمْ

من الحرم ان يلجأ إليه ويخلد
فان ينأ عنه فاقتصاص منه واحد
وعنه سوى القتل اقتصاص فيه واجلد
فمنه اقتصاص، واحده فيه وهدد
إقامة حدٍ ما ولو قرب أحمد
تقم بل إذا عادوا إلى دارنا احدث

باب حد الزنى

أَصْحَ وَصُنَ الْأَرَابَ كُلُّ لَه زَنَى
فَقَدْ قَرْنَ اللَّهُ الزَّنَى بَادِعَاءِ الْفَتَى
إِذَا وَطِئَ الْحُرُّ الْمَكْلَفُ زَوْجَةً
وَلَوْ مِنْ ذَوِي عَهْدٍ وَعَنْهُ وَمَأْمِنٍ
فِي رَجْمٍ حَتَّى الْمَوْتِ مِنْ يَزْنِ مِنْهُمَا
وَهَلْ يُكْسَبُ الْإِحْصَانُ وَطِئَ مُرَاهِقٍ
وَتُحْصِنُ ذَا الْإِسْلَامِ ذِمَّةً عَلَى الصَّحِيحِ
وَلَا تَثْبَتَنَ إِحْصَانٌ مُنْكَرٍ وَطِئَ مِنْ
كَذَا مِنْ عَلَيْهِ شُهِدَ بِدُخُولِهِ
وَيَجْلَدُ غَيْرُ الْمُحْصَنِ الْحُرُّ مِنْهُمَا

ولكن زنى الفرج الكبيرة فاصدد
مع الله رباً في عذاب مخلد
له في قبيل في نكاح مؤكد
فقد أحصنا وامنعهُ من قرب مفرد
وعن أحمد من قبله المائة اجلد
لبالغة والعكس، وجهين أسند
من القولين، في نص أحمد
له ولد منها بغير تردد
بزوجه ما لم يصرح بأجود
متى يزني عشر الألف غير مزيد

وغيرُهُ عاماً في مسافة قصرنا
وعنه ان تكن مع محرم فكمُحَصَّن
وعن أحمد لا يُشَرِّطُ البعدُ فيهما
وإن يتعذر محرمٌ دون أجره
فإن يَأْبَ لم يُجَبَّرْ وإن ينعدم فمع
فإن يتعذر حافظُ تُنفَ وحدها
ويُحْظَرُ حتماً مسلمان فصاعداً
وحد الرقيقِ الزاني خسمون جلدةً
وكالعبد من يزني فحُر وعكسه
وإن يزن باللكع فيقتلها الفتى
ومن نصفه حُر فليس بمَحَصَّن
ووجهان في تغريب هذا، وكالإِما
وفي القُبْلِ والدُّبْرِ استوى حكمٌ من زنى
فحدُ الفتى كالزاني في قُبْلِ النسا
وعنه ليرجمَ مثلُ زان فمحرم
وعزُّرٌ، وأدبٌ آتياً لبهيمةٍ
وعنه كلوطي يُحد، وتقتلُ البهيمةُ، واحظرها على المتجود
وقيل إن تكن من جنس ما حل أكله
ويضمنُها إن قيل يحرم أكلُها
ولا تقتل العجاء إلا بشُهدٍ
ومن دس في فرجٍ حرامٍ مُحَصَّن

وما دونها الأنثى، بغير تبعد
وإلا فأدنى غربة لتشدد
وإن يزن مَنْ في غربةٍ ليشدد
فمن بيت مال، لا عليها بأجود
ثقاتِ النساءِ حتى بأجر كما ابتدى
وقيل سقوطُ النفي أبعد من زد
وليس بحتم للإمام وشهد
إماءً، وعبداناً بغير تشدد
كحُر بحال الفعل في الحدِ فاعدد
يُحدُ ويغرمُ قدرها للمسود
يحدُ كنصف الحُر مع نصفِ أعبد
مكاتبَةٍ، فاحدد وأُم تولد
ومن يعتمد فعل اللواطِ بأمردٍ
ولا فرق بين الملك، والمتبعد
وبكرٌ هنا كالثيب المتعود
وتقتلُ في الأولى، وقيل بأبعد
وعنه كلوطي يُحد، وتقتلُ البهيمةُ، واحظرها على المتجود
لتذبحُ وتؤكل مع كراهة اشهد
وإلا ليضمنُ قدرَ نقصانها قد
وإقراره في ملكه دونَ أبعد
رضى كمرةً زانٍ، ولو دبراً طد

وليس على من دس في الفرج بعضها
ولا في دلال العين، أو في الجماع، أو
ومن شهدوا أن ذا وهذا تزانيا
ويُسْقَطُ عنه الحَدُّ شبهةً ملكه
لها في نفاس، أو حيض ودُّبرها
مجوسية، أو من له، أو لعبدِه المكاتب أو أولاده بعضها اشهد
أو امرأة في فرشه ظن حلها
وداع لمن حلت فيأتيه غيرها
ومملوكه من بيت مال بشرط أن
وجاهلٌ تحريم الزنى لانتشائه
وإن التي فيها زنى ملك والد
كواطٍ بعقد فاسد، وهو جازم
وإن يعتقد تحريمه لم يحد في الـ
لثالثة فاحدده قبل إجازة
ولا حد عند المجد إلا قبيلها
ومن يط بعد القبض في فاسد الشرا
وقولان في تعزير أو حد واطىء
وليس على السكران حد لفعل ما
ومن يط مع علم بحظر رقيقة

وجامع دون الفرج حد فهدد
مقدم خنثى مشكل أو به اشهد
وواتى ادعا التزويج حدا بمبعد
وظن كواطي زوجة متقصد
ومملوكة مرتدة، وكذا اعدد
مجوسية، أو من له، أو لعبدِه المكاتب أو أولاده بعضها اشهد
بملك له أو في نكاح مؤكد
وإن يدع من تحرم فجا مثلها احدد
يجامع هذي، وهو حر فيهتيدي
بر بعيد، أو لقرب الترشد
متى يتأنى جهل ذا لم يحدد
بصحته إن يختلف فيه قيد
أصح، وفي عقد الفضولي زيد
فحسب وواطي بعدها لا تحدد
لناف نقوداً بالإجازة مبعد
فلا حد في الأولى، وقيل بمبعد
الإما بعد تزويج وحظر مؤبد
أتاه في الاقوى مطلقاً مثل رُقْد
لوالدة فاحدده صاح بأوطد

فصل

ومن يط في عقد لدى الكل باطل كخامسة، أو زوجة لسواه، أو ولا تحدّدن من أكرهت بافتراشها وسائر ما اضطرت إليه متى يجب ونص على حد الرجال على الزنى ومن يط أنثى محرماً من رضاعة ومن يط من تعتق عليه بملكها وعن أحمد حد الزناء لزومه وسيان تزويج السبية، والشرأ ومن يزن بالمستأجرات على الزنى وثابت للزاني عليها جناية ووجهان فيمن لم يوات جماعها وبامرأة ثم استباح جماعها ومن وجدت في حقه شبهة فلا ومن وطأ اللكعاء عن إذن مالك كذا الإبن في وجهه وعن إذن زوجة وعنه عليه كامل الحد، ثم إن ومن حملت مع فقد زوج وسيد فلا حد في هذا لإمكان كرهاها

مع العلم فاحدده بغير تردد مطلقة في عدة من مبعد أو الضرب، أو منع الغذاء المعود كذا القول في حكم اللواط بأمرد بإكراههم والدرء أولى كخرد بملك، أو الموتى يحد بأجود بعقد وغير العقد، فاحدد وأكد وعنه افتكن حتماً بسيف محدد ومحرم إرضاع، وتزويجها قد وغير الزنى يحد بغير تقيد ومن لم تكلف ان تطق وطأاً اشهد ومن أمكنت شخصاً يفصل كما ابتدي بعقد نكاح أو شراء ليحدد يحد من الشخصين والآخر احدد لها مطلقاً فاحدده إلا الأب اشهد دع الرجم، والتعزير، والمائة اجلد تلذ منه يلحقه، بقول مبعد إذا هي لم يثبت زناها بشهد وغشيانها في نومها عند مرقد

ويحرم الاستمناء ما لم يخف زنى - ولا شق خصيه فإن خاف يجلد
وعن أحمد بل فيه مع فقد خوفه كراهة تنزيه بغير تشدد

فصل

وأربع مرات باقرار طائع
يصرح في فعل الزنى غير راجع
وأربعة إن يشهدوا باعترافه
ووجهان في إقرار خرس إشارة
وبينة أيضاً عليه شهادة
يصح عليه القول منهم بمجلس
وسيان في تكذيبهم واعترافه
ولا يشترط ذكر المكان ومن زنى
ولا تقبلن في الحد قول النساء
ولا في الزنى من دون أربعة من
وبائنين في الأقوى يعزّر مطلقاً
وإن شهدوا في مجلسين فصاعداً
أو البعض أو كانوا عمين أو بعضهم
فإن عليهم حدّ قذف بأوكد
وعنه احدى العميان دون سواهم
ويدراً عنه باللعان حليها

ولو في أوان بالغ متسدد
إلى أن يتم الحدّ إن عد يحد
فلا حدّ إن أربع صدق فاشهد
تفهم، ولإقرار بالكره فارد
لأربعة من كل حر موحد
يصرح كل بالزنى المتفرد
وحضرتهم في جملة، أو تعدد
بها، أو زنت أنثى به في المجود
بالاختلاف ولا عبيد على التأكد
الرجال، بلا خلف وحدوا بأوكد
والاسلام شرطاً مطلقاً لا تردد
لدى حاكم أو بان فسق المعدد
عم، أو رديد كالنساء وفوهد
وعن أحمد لا، لاكتمال التعدد
ومع زوج ان يشهد ثلاثة احدى
هنا الحدّ إن قلنا يحد بها ابتدي

وفي قولنا لا حد لم يلتعن هنا وإن يك مستورا عن الناس حالهم بوصف الزنى عدل ومن شهدوا على بكارتها لا تحدونها ولا هم وإن يختلف أقوال شاهدي الزنى وقد قذفوا فاحددهم في المؤكد وقيل على الأولى يرد مقالهم وإن تتفق أقوالهم في تعدد وحد بلا خلف لقذف، وإن يقل ومكرهاً اثنان ارددن قول كلهم وفي أحد الوجهين حد جميعهم وقال أبو الخطاب يقبل قولهم وأربعة إن يشهدوا بزنى امرئ الجميع، وعنه احدهم غير راجع إذا كان بعد الحكم بالحد قبله وإن رجعوا عن قولهم كلهم فهل ومن كان بعد الحد منهم رجوعه متى يك هذا الحد رجماً، وورثوا ولا تسقطن الحد بعد ثبوته وإن كملت بالعهر يوماً شهادة ويُقبل في الإقرار بينة على

الحليل وعن حد الثلاثة فاصدد ومن عدل او مات فمن قبل يبتدي زنى البكر، إن يثبت ولو بالنسا قد بغير خلاف فيه، في نص أحمد ببلدة أو بيت أو اليوم تُردد وعن أحمد فاقبلهم، وللزاني فاحدد ففي حدهم للقذف وجهين أسند المكان، أو الوقت، ارددنها تسدد زنى اختياراً منهم اثنان ياعدي وحد كقذف شاهد الطوع والهدي لقذف التي قالوا لها أكرهت عد عليها فتحدد دون ملجأ وشهد فيرجع قبل الحد واحد، احدد وقيل احددنه دونهم، وتهدد رجوع الفتى الكذاب في القذف قيد يحدون أم لا، كالخلاف بمفرد فبالحد مع تضمينه قسطه افرد حدوداً لقذف، أو يكن جلدأ اشهد بتصديق مقذوف، بغير تردد فمات الشهود او سافروا، احكم وحدد زناه، قديماً في الأصح المؤطد

ومن غير دعوى اشهد بحد فانه
وأربعة إن يشهدوا بزنى فتى
بأن الشهود الأولين زنوا بها
وحد الشهود الأولين على الزنى
وفي حدهم للقذف، قولان مطلقاً
ومن ولدت من غير زوج وسيد
وعنه عليها الحد إلا إذا ادعت
وإن يزن ذو عرس له والد فإن
بإقراره بالوطء، أو بجماعها
وندب لمن تثبت لديه الحد، وإن

يجوز بلا خلف، وفي نص أحمد
بأنثى، فيشهد مثلهم في التعدد
فلا تحدد المقذوف يا صاح بالرد
على أشهر القولين، لا تتردد
أحدتهم للعهر، أو لم تحدد
فلا حد في إمكان كره ومرقد
لها شبهة تنبي بنفي التحدد
نفي الوطاء لم يرجم سوى مع شهد
ووجهين عنهم في دخلت بها اسند
يعرض بالإقرار في الرجعة اشهد

باب حد القذف

ألا إن قذف المحصنات كبيرة
ترد به الأقوال من كل قاذف
وللقذف في الإطلاق رميك بالزنى
فإن قذف الحر المكلف محصناً
وكالنصف حد العبد والحر بعضه
وفي قذف أولاد فلا تحددن أباً
ولا تسقطن الحد عن أهل ذمة
وللمحصن الحر العفيف عن الزنا
وعن أحمد التكليف شرط وقيل مع

أتى النص في تعظيمها، والتوعد
متى لم يقل هو كاذب رد سمرمد
وذلك حق الأدمي، في المؤكد
فجلد ثمانين اشرعن فيه ترشد
بمقداره بل قيل كالعبد فاجلد
ووجهين في أم لقذف ابنها طد
إذا أسلموا من بعد قذف موحد
العقول الجامع مثله، وهو مهتد
سلامته من وطاء شبهة، ازدد

وواجب تعزيراً لقاذف غير ذا
وعنه اَحْدَدَنَ في قذف أم ولادة
ولا فرق بين القذف في دبر وفي
ومن قال للكبرى زنيّة صغيرة
كذا إن عنا من دون عشر لأكبر
ولا تسقطنّ الحدّ بالجَبِّ والخصا
ومن لا عنت يُحدِّدُ على قذفها الفتى
ولا حدّ في قولي زنى مكرهاً، وحد
على ما ادعى من رقيها مع جحدها
كذا قوله في المسلم الحرّ قد زنى
فإن أوجبوا حدّاً فكان كما ادعى
فقال أردت الآن قذفي يا فتى
ومن سِيلَ قذفاً سابقاً قال هو في
ولا حدّ في قذف لذميّة لها
وقاذف ذي الإحصان في رقه فلم
ولا حدّ إن بان الفتى غير محصن

وكالذكر الأنثى، بغير تقيد
وإن قذف الخرس المشيرون فاحدد
سواه من المفعول والفاعل أشهد
على دون تسع عزّرَن لا تحدد
وإلا على شرط البلوغ تردد
ورتقاً وقرناً والسقاء، بل احدد
وقذف ابنها أيضاً على نص أحمد
بقذف الفتى مجهولة غير مشهد
على أحد القولين في نص أحمد
كفوراً رقيقاً ممكناً لم يؤكد
فلا حدّ في الأولى وإن لم يحدد
فأنكره، وجهين في الحدّ أسند
أو الشرك، أو رق وأثبتها اقتد
زوّيجَ كذا من مسلم في المؤكّد
يحدّ إلى أن زال إحصائه احدد
بالاقرار قبل القذف أقوال شهد

فصل

حليّته تزني بظهر مقيد
فتأتي بطفل ممكن الكون من ردي
لدرء اشتباه الأنسباء بأبعد

ومحرّم كلّ القذف إلا إذا رأى
بعزلتها فيه، وفقد جماعها
فيلزّمه قذف الفتاة ونفسيه

ويقوى لمعنى ظن نفي المولد
تلد من بعيد كونه نسل معتد
أو انبا به عدل، ولم يتهم زد
فهذا يبيح القذف غير مؤكد
ولا سيما إن تخلون عن مولد
للونيهما نفس الخلاف بأوكد
خروج فتى من عندها دون مسعد

كذا إن يطا في طهرها اللذ زنت به
وإن يرها تزني ولم تلد، أو تكن
أو اشتهرت في الناس بالخبث والزنى
أو ابصر مشهور الزنى خالياً بها
وهذا ضعيف عن مجرد تهمة
وليس مبيح نفي ولد مخالف
وليس مبيحاً قول غير الثقات أو

فصل

وعُهر وما يعني سوى القذف فاردد
كذلك يا معفوج بالوطء قيد
ليقبل وبالوطء صريح بأجود
أو انكر منهم، حُد في المتوطد
ليقبل ما يعنيه لا في التوقد
لأم الفتى ذي النسبة المتقعد
انتفا شبهة في خلقه والتجود
ويأباه في ذا أصل مذهبنا اهتد
لأولاده في قذف الام بأوطد
كذا زنت رجلاك يا زاني اليد
لُسعدى وبالهاتم كسر لأسعد

وإن صريح القذف في الرمي بالزنى
فإن قال يامنيوك فهي صريحة
وإن قال في الأنثى عنيت لزوجها
ولو قال أعني غير ظاهر فعلهم
وعنه إن يكن قد قال في حالة الرضى
وإن قال ما أنت ابن عمرو فقاذف
وقد قيل ماذا قاذف لاحتماله
كذا الحكم في نفي الفتى من قبيلة
وليس صريحاً لست بأنثى إن يقل
ومروان أزنى الناس قذف مصرح
وقولك يا زاني زنت بفتح تا

وقد قيل في هذا الجميع كناية
فإن قيل ذا قذفٌ صريح لأول
ويازان عمروٌ منك أزنى متى تُقل
ومن قال يا عرسي زنيته إن تقل له
ومن قذفته لاحتعال جماعه
وإن قال زيد قد زني بك حرة
كذا إن يقل إنى زنيته بمهدد
وأما زنى بالهمز في جبل متى
وقصد الصعود اقبله عند ابن حامد
على أحد الوجهين عند ابن حامد
كفاجرة، أو قحبة، أو خبيثة
جعلت كذا قرناً وأفست فرشه
وسودت وجه البعل أيضاً ونحوه
ألا يا حلال ابن الحلال، وما زنى
ولست بزان مثل غيري ونحوها
ويا فارسي الأصل يا نبطية
فلا حد في أشباه ذي لاحتالها
وإن قال نبأني فتى عنك بالزنى
أو استمع انساناً ليقذف غيره
على أحد الوجهين بل قيل إن يزد
ولا حد في قذف الجميع زناهم

ومروان أزنى من فلان كذا اعدد
فوجهين عنه في فلان فأسند
فقد قذف الشخصين، أدبه فاحدد
زنيته بك إن صدقت لم تتحدد
لها ما تشاء لا زنى متعمد
وخرج في الشتين عكس المحدد
وإن لم يحدد للزنى حكم مهدد
يقل فصريح ما عن أبي بكر اشهد
من اللغوى والمقسط الجبل اجلد
وأما الكنايات اسمعنها وقيد
فضحت ونكست الرؤوس فعدد
وأكسبته الأولاد من كل أبعد
وقولك في حال الخصام لمعتد
ولم تلق تزني يا عفيف بمشهد
نخنت مما يوجب القذف بالردى
كذا الذي أصل شريف ومحتد
وعنه بلى، إلا لصرف مؤكد
فكذبه ذاك الفتى عند شهد
فقال صدقت، او زاد في قولك احدد
هنا في الدبر قد قلت لا تتردد
محال كمنصوص بماذا ابن مهدد

كقذيفك مجبواً كذا في قياسه ولكن عليك الحد في نص أحمد
وقول الفتى اقدفني فيقذفه فلا يحذ على الأقوى وعزره والهد

فصل

وإن رام شخص أن يطالب قاذفاً
وإن هلك الموروث بعد الطلاب أو
به وارثيه مثل ما كان ثابتاً
وإن قذف الموروث بعد مماته
ولو لم يكن موروثهم محصناً إذاً
ويثبت للوراث حتى لزوجة
وقيل سوى الزوجين يختص حقه
ولا حد إلا بالطلاب مكلف
وإن خاف أو كان قد اعتل عقله
وقاذف جمع لفظة إن تطلبوا
وعنه على تعدادهم فاحدد الفتى
وقاذفه في لفظة بعد لفظة
وعن أحمد حد إذا طالبوا معاً
فمن يعف منهم حد للغير كاملاً
وعن أحمد ما دل أن لمن عفا
وعدد إذا قال امرؤ قد زنيتهما

لموروثه الباقي بموجه اصدد
حكمنا بإرث الحد، مطلقاً اقصد
لمورثهم إن حصنوا، أو فقيد
فللوارثين الحد إن حصنوا قد
وقد قيل لا حد بقذف الملحد
وزوج حقوق القذف في نص أحمد
وللعصبات اخصص بوجه وأفرد
له الحق، قولاً واحداً لا تردد
وقد طلب احدد قاذفاً في المجرور
أو البعض فاحدده لهم حد مفرد
وعنه أن يفوه جملةً أفردن قد
فكل فتى مسمى له الحد أفرد
ومفترقين إن يطلبوه فعدد
وليس له أن يرجعن في المؤطد
الرجوع إلى بطلانه، والتقصّد
لزوج، وبعدي عنه في نص أحمد

وإن لم يلاعن قال أصحابنا ابنه
وإن يُعَدِّ الزوجُ الملاعن قذْفَها
وأما زنى ثانٍ متى يرميها به
وليس كزوج أن يلاعن مطلقاً
وعزَّر ولا تشرع تلاعن قاذف
وقاذف أم المصطفى اقتله بته
وقاذفه أيضاً، وذلك ردة
وإن كان ذا كفر فسلم أبقه
كذا سبه فيما سوى القذف ردة
ومن تاب من قذف امرئ قبل علمه
ولا حد في قذف لشخص بقتله
وكل مكان يُسقطُ الحدَّ شبهةً
ومنكر قذفٍ مدع لا تُحْلَفَن

على خلف أقوال التداخل كما ابتدئ
ومن حُدَّ عزَّر لا يجد بأوكد
قريباً في الأولى احُدَّه مثل التبعد
ليعفى عن التعزير عما يحدد
لمبدي زناها، قولها أو بشهد
ولو كان ذا إسلام، أو ذا تهود
ولا يسقط الإسلام قتلاً بأوكد
في الأولى وعند الله يفلح من هدي
ولكن ليقبل إن يتب، لا تردد
وتحليله، لم يبر في المتأكد
وفي الوطء دون الفرج فاحفظ وجود
فلا تسقط التعزير فيه، وتبعد
في الأولى، وإن ينكل فتى لا تحدد

باب حد المسكر

ألا إن شربَ الخمر ذنبٌ معظم
فيلحقُ بالأنعام بل هو دونها
ويسخر منه كل راءٍ لسوء ما
يزيل الحياء عنه، ويذهبُ بالغنى
وكل صفات الذم فيها تجمعت

يزيل صفات آدمي المسدد
يخلطُ في أفعاله، غير مهتد
يعاين من تخليطه والتبدد
ويوقع في الفحشا، وقتل المعربد
كذا سميت أم الفجور، فأسند

فكم آية تنبي بتحريمها لمن
وقد لعن المختار في الخمر تسعة
وأقسم رب الناس أن يُعَذِّبَن
وما قد أتى في حظرها بالغ إذا
وأجمع على تحريمها الناس كلهم
وإدماؤها إحدى الكبائر فاجتنب
ويحرم منها النزر مثل كثيرها
فما جعل الله العظيم دواءنا
وكل شراب إن تكاثر مسكر
ومن أي شيء كان يحرم مطلقاً
فسيان من بُرٍّ، ومن ذرة، ومن
ومثل التِّدَاد للتداوي وللظما
سوى الظم المضطر إن مزجت بها
ثمانين فاجلد مسلماً شارباً رضى
وعن أحمد واختارها الشيخ نصفها
ولا حد في الأولى مع الكره مطلقاً
ونزر كتام والسعوط وأدمها
ولا تعذرَن بالجهل بالحظر ناسياً
ولا تحُدُّ الذمي في الشرب مطلقاً
ولا تحُدُّدَن من أكل خبز عجينة
ولا تحُدُّدَن إلا بعدلين شارباً

تدبر آيات الكتاب المجد
رواه أبو داود عن خير مرشد
عليها رواه أحمد عن محمد
تأملته حد التواتر، فاهتد
فكفّر مبيحيها، وفي النار خلد
لعلك تحظى بالفلاح وتهتدي
وليست دواءً، بل هي الداء أبعد
بما هو محظورٌ بملة أحمد
يحرم منه النزر بالخمر، فاعدد
ولو كان مطبوخاً بغير تقيد
شعير، وتمر، أي وكل معود
وليست دواء بل هي الداء أبعد
يروى، وللمغتص إجماعاً ازرد
عليها باسكار الكثير المزيد
وتجلد كنصف الحر كل معبد
ومخنقنا بالخمر حد بأوطد
وغرغرة في الأنف كالشرب فاعدد
مع الناس بل طاري الهدى أو بمبعد
في الأولى، وقيل إن كان قد سكر احدد
بها إن يكن نشفتَه بالمعود
عليه، أو اقرارين في المتأكد

وعن أحمد أحده باقرار مرة
ولا تحدّدن من بان في فيه ریحها
وقد قال لا تجلد فتی قاءها ومن
ويکفي شهود ذکرهم شرب مسکر
وحّد الأرقا في السیاط بدون ما
ومن مات في حد بغیر تزید
ويحرم متى يغلي عصیرک مطلقاً
وقیل متى لم يغل فهو محلّ
وقد قال شیخ المذهب ابن قدامة الموفق في ذا اکرهه لا تشدد
ولا بأس ما لم يغل أو تکملا له الثلاث فأعلى، بالنقوع المعداد
وما طبخوا من قبل تحریمه إذا
ويکره تنبیذ الخليطين مطلقاً
ومحتمل ألا کراهة مطلقاً
ولا یثبت التحريم فيما انتبذته
ولا بأس بالفقاع إن لیس منکراً
ولا تکرهن الانتباذ بحنتم
ولا في وعاء ما یزفت مزفت
ولم ییح التخليل خماً بأجود
کذا إن یصر خلاً بفعل مجرد

(١) الصحيح: یُر

ولا حدّ في سُکر، فإن یصحّ یحدّد
وعنه إذا لم یدع الشبهة اجلد
یرى^(١) ثملاً والحدّ أولى کما ابتدي
ولا تشترط نوعاً، ولا غیر مطهد
تحدّ به حراً، وقیل کهو طد
فلا غرم فيه، ولیغسل، ویلحد
وبعد ثلاث مطلقاً في المؤطد
وهذا علیه أكثر الناس قلد
وقد قال شیخ المذهب ابن قدامة الموفق في ذا اکرهه لا تشدد
ولا بأس ما لم يغل أو تکملا له الثلاث فأعلى، بالنقوع المعداد
بقي الثلاث کل بل مطلقاً لا تحدّد
وأما المذنب فاکرهن مع تفرد
متى لم یرى فيه استداد فجود
قُبیل الثلاث اشربه ما لم یزید
ولا آیلاً، بل إن یبقیه یفسد
جرار ولا في قصعة في المؤکد
ولا في وعاء الدباء في المتأكد
وإن صار خلاً حلّ من غیر مقصد
وإن قصد التخليل وجهين أسند

باب التعزير

وما لم يكن من كل معصية له
بإيجاب تعزيرٍ عليه لمن جنى
ووجهان فيما فيه كفارةٌ من الخطا كالظهار، وقتل شبهة التعمد
وكل مكان أسقط الحد شبهة
ولا يبلغ التعزير حد معزّر
كوطء التي قد زوجت من إماءه
ففي ذا وما ضاهاه جوز ظالم
وإلا ففي مولاك خمسين جلده
وعشرة أسواط أتت في رواية
وعزر أبا في وطء جارية ابنه
ولا جرح في هذا، ولا أخذ ماله
ولا يغن تعزيرٌ عن الحد في سوى
وعزر من استمنى ولم يخف الزنى

قصاصٌ ولا حدٌ وتكفيرٌ أشهد
كشتم امرئٍ والسبِّ، أو غصب معتد
فلا تُسقط التعزير فيه بل اجلد
سوى ما على وطء به لم تحدد
ومشترك، أو دون فرج فقيد
يرى جلد حر عشر ألف التجلد
سوى جلدة، والنقص إن يرى^(١) يرشد
فإن زوجت تضمن وهو أولى لمعتد
وإن حبلى منه فوجهين أسند
وإن يسر يعفو أو ليجلس ويوعد
إما زوجة قد حللتها له قد
ولا ضرر في جسمه، وتوعد

باب أحكام السرقة ونحوها والقطع في ذلك

ألا إن ظلم الناس ذنبٌ معظم
ويرجى لغير الظلم غفرانُهُ غداً

أتى النص في تحريمه، والتوعد
وإن يشأ المظلوم يقتص في غد

(١) الأصح: يُر

ومن كان في الدنيا يشح بماله
فلا تغترز ممن يسامح في الدنا
إذا كان دين المرء فهو عن الرضى
وسرقة مال المرء أخذ بخفية
ولا توجبن القطع إلا لمخرج
إذا كان ممن ماله حرمة، ولم
وسيان غالٍ والسريع فساده
وفي طاهر السرجين، والماء والكلاء
وفي الماء درء القطع والزبل والذي
ولا قطع في نهب، وغصب، وخلصه
ويقطع في الأولى بجحد المعار
ولا قطع في عبد صغير ونائم
وعن أحمد اقطع بالصغير ومن به
ومن قلت لا قطع على سارقيه إن
ولا قطع في الأقوى بسرقة مصحف
ويقطع في كتب بها علم شرعنا
ولا قطع في أخذ المحرم مطلقاً
ولا تقطعن في حلية فيه مطلقاً
ولا في إناء فيه خمر ونحوه
ويقطع في وقف على متعين
ويقطع ذو كفر بسرقة وقفنا
ويقطع من يسرق إنا النقد إن يكن

فكيف به يوم العذاب المؤبد؟
وأد حقوق الناس تسلم وترشد
متى لم يوفَّ يبق كيف بمشهد
ومن الحرز لم تحضره أو عند رقد
نصاب فتى من حرزه المتعود
تكن شبهة للحد تدرأ فاشهد
وما أصله حل، وضد المعداد
وملح، وترب بعد ملك تردد
من الترب للبنيان أولى وهدد
ولا في جنایات الأمانات عدد
والذي يأخذ الأموال من غافل طد
ومجنونهم والحُر لا تتقيد
جنون من الأحرار كالتعبد
يكن معه حلي نصاب تردد
ومع حلية فيه اقطعن في الموجود
ولا قطع فيما ضمنتم علم ملحد
كخمر، وآلات لذي اللهو والدد
على أظهر الوجهين، فافقه تسدد
وصلبان، أو أصنام مال بأجود
في الاقوى، وإن يجهل ففي متبعد
لفقدان الاستحقاق لا بتقيد
نصاباً إذا قومته مع تفرد

فصل

ولا قطع في دون النصاب ثلاثة
أو العرض إن قوّمته مثل واحد
وعن أحمد في العين والعرض فاعتبر
ولا قطع فيما نقص العشر وزنه
ووجهين في تكميل منصب سارق
وسيان مضروباً هما ومُكسر
وإن نقص المسروق في يد سارق
وإن ملك المسروق قبل ارتفاعهم
وقوّمه إن يبدُ من الحرز ثم إن
كذب الفتي شاةً وتحريق جبة
فلا حد في إخراجه دون منصب
ويقطع إن يسرق نصاباً لشركة
كفردة خف أو رحي مع أختها
وإن سرق القوم النصاب ليقطعوا
فإن كان فيهم والد ورقيق من
وشيخان إن قالوا سرقنا النصاب إن
وإن دخلاً حرزاً وقد هتكا معاً
كذا إن يلج فرد فيبدا النصاب إن

دراهم، أو رُبْعَ لدينار نقد
وعن أحمد مثل الدراهم حدد
فإن بلغا قدرَ الدراهم فاحدد
ولا يكنن إلا نهما صنعة اليد
النصاب من النقد فبالغم أسند
وقيل بذی الضرب اعتبار المشرّد
ليقطع، كتّقيص بأفعال معتد
إلى القاضي لم يقطع، وبعدُ ليحدد
ينقصه فيه سارق ذو تكيد
يساوي نصاباً قبل أفعال معتد
ولو قيل فيه الحد لم يتبعد
ولا تقطعن في ناقص بالتفرد
تساوي نصاباً إن تفرد تزهد
وقطعهم أولى كقتل بمفرد
له المال فاقطع أجنبياً بمبعد
رجع واحد فالثاني فيه تردد
بابدا النصاب اقطعها لا تقيد
تناوله من لم يلج يقطعها اشهد

وإن يرمه من داخل الحرز والحج ولو حازه من لم يلج أو أعاده وإن يتعاطى^(١) اثنان ينقب واحد وقد قيل لا قطع بحال عليهما إلى خارج: فالرام بالقطع أفرد إلى الحرز هو أو من رماه ليحدد وييدي النصاب الثاني حد بأجود ولا قطع مع فقد احتيال التأكيد

فصل

ولا تقطعن من لص من غير حرزه ولا قطع إن يتلف نصاباً بحرزه وقد قيل لا قطع لإلجائه إلى وقيل إن بدا المبلوغ بعد خروجه وإن حمل العجا نصاباً فساقتها وإن لم يسقها أو يك الماء راكداً وسيان في التعيب إخراج منصب وإن يبد من بيت إلى الدار منصباً ويقطع باخراج النصاب مفرقاً ولا فرق في السراق ما بين سارق ولو نصباً من مسكن غير موطد وإن يتلعه ثم يخرج فاحدد الخروج به مع غرمه كالتفسد ليقطع فقط في ذا الموفق قلد من الحرز أو في جاري الماء يحدد فسار وسارت بالنصاب. . تردد بكلاية من خارج الحرز أو يد ليقطع، وعنه إن كان حرزاً لمفرد مع القرب لا مع بعد فصل بأجود وسارقة، والحر، والمتعبد

فصل

ألا إن حرز المال ما صين مثله به عادة في وقت كل مقلد فحرز النقود افهم وأقمشة مع الجواهر في العمران: خلف المشيد

(١) الصحيح: يتعاط

مغلقة الأبواب محرزةً عن اللصوص بحُرَّاسٍ ، وقفل معود
وإن كان فيها حافظ فهو حرزها وإن لم يغلق مع تيقظه قد
وما كان في الصحراء، والطريق كذا البساتين لم يحرز بلا متفقد
ولو نائم في جوستي . . وهو مقفل
ولابس ثوباً مطلقاً محرز له
وإن لم يكن في الحرز أو زال عنه لم
وكل مكان كان حضرة حافظ
وحرز الحزالي، والخيام، وما حوت
وإن لم تزررها فحرز الذي حوت
وحرز قدور الباقل والبقول والمضاهي ورا الشرح مع ذي تشهد
وحرز المواشي في المراعي بحافظ
وتحرز أحطاب الورى في حظائر
ومع إبل معقولة في مبارك
بأن جمال المرء غير حريزة
وحرز المواشي السائرات: بسائق
مقطرة مثل الجمال وأبغل
فحد بأخذ الحمل أو مع حامل
وتحرز في الحمام أثواب من به
ويقطع نباش القبور بأخذه
وإخراج من قبره شرط قطعه
وهل طلب الوراث للقطع شرط أم

فإن كان مفتوحاً فخذ بالتشهد
كذا بافتراش الثوب، أو بالتوسد
يكن محرزاً في النوم في مثل مسجد
يشاهده ما لم ينم محوز طد
بنصب، وراع ناظر، أو بمرقد
بمستيقظ راع لها مترصد
يشاهدها في بقعة غير مبعد
وأقصاهم مع خشبهم إن تقيد
وإن ينم أو يبعد ولم تعقل . . اشهد
وتحرز مع ترك العقال برصد
يشاهدها أو قائد متعهد
وإحرازها إحراز أحمالها اشهد
وإن سله مع راكب لم يحدد
والاعدال في الأسواق راع بأبعد
عن الميت الأكفان من حرز ملحد
ويقطع بالمشروع لا بالمزيد
بلا طلب: وجهين في ذاك أسند

تعد لما تحويه حرز كما ابتدي
له محرز مع حرز دار بما بدي
باحرازها، أو لا بحرز ليفرد
كذا حفظها بين الوري في التعود
ووسط وتأزير، وصرح بمبعد
وقيل إن يخطوها عليها ليحدد
ليقطع لفقد الحق لا تردد
فأوجب على سراقه القطع ترشد
إذا لص من سوق به حارس فدي
بحرز فلا تقطع، ويغرم معتد
تسل من المرعى بلا حرز اعدد
أبي بكر اردد قوله ذا ويعد
من المحرز عنه، مطعم ومن فدي
يجب قطعه من محرز عنه مرصد
وإحراز ذي العدوان مثل المفقد

وحرز جدار الدار تركييه وإن
وتركب باب الدار في مستعده
وما قد حوت من كل باب فحرزه
وحرز حليقات المغاليق غرزها
ولص رتاج الكعبة اقطع ومسجد
ولا قطع إن يسرق ردا البيت مطلقا
وإن كان هذا اللص ليس بمسلم
وإن نام فوق الشيء في مسجد فتى
وإن زال عنه لم يجب قطعه كذا
وفي كثر أو مجتني التمر لم تصن
به عوضيه هكذا النعم التي
ومحرز مال محرز غيره لدى
ولا تقطعن ضيفاً سوى سارق من
وإن سرق الممنوع قدر قراه لم
ومؤمن إحرازه مثل مالك

فصل

بشبهة ملك، وانبساط معود
بسرقه مال ابن، وعبداً لسيد
على أظهر المنصوص والمتوطد
ولا لص بيت المال حراً ومهتد

ويدراً حد القطع عن كل سارق
فلا تقطعن الوالدين وإن علوا
ولا ابناً بهال الوالدين وإن علوا
ولا سيد إن لص مال مكاتب

إذا لم يُخَمَّسْ مطلقاً لا تقيد
إذا لص ذا من ماله لم يحدد
ولو بعد تخميس الغنيمة فاهتد
من الحرز عنه لم يحدد بأوكد
جنى الآخر احكم، واعزُّ ذا للمجرد
عن اقراره أو شبهة غيره احدد
سوى من ذكرنا من قريب ومبعد
بسرقة منه في الارشاد فاقصد
بسرقه بيت المال في نص أحمد
لسيده أو مال أولاد سيد
أمان وعهد هكذا إن سرقا احدد
كالزنى ثم في قتل غنى عن تحدد
إذا لم يجد بيعاً، ولا بذل أجود
في الاولى وعنه اقطع عن القاضي أسند
ليقطع . . كدعوى الإذن في فسخ موصل
يكن ذا اشتهاً باللصوصية احدد
النكول عن الإيلا، وعن قطع ذا اصدد
بحرز حوى ماليهما لم يحدد
وقيل إن تميز ماله منه يحدد
قصاصاً ليقطع مطلقاً ويهدد

ولا مسلماً حراً بهال غنيمة
ولا من له في المال حظ أو امرؤ
كواحد موقوف عليهم، وغانم
وإن لص زوج مال عرس وعكسه
كذ ان لص عبد الزوج أو عبد زوجة
وإن يدر عن بعض اللصوص رجوعه
ويقطع من قد لص مال قريبه
وعن أحمد لا تقطعن محرم امرئ
ويقطع ذمي، وعبد موحد
وعبد امرئ إن لص من مال والد
ويقطع ذو الإسلام إن لص مال ذي
وقد قيل لا حد على ذي الأمان
ولا قطع في وقت اضطرار على الفتى
ولا تقطعن المكرهين بسرقه
وإن يدعى^(١) ملكته العين سارق
وعن أحمد لا تقطعنه، وعنه إن
ويقضي على المسروق منه بموجب
وإن سرق المظلوم من مال ظالم
كذا الحكم إن يأخذه مع ماله معا
وإن لم يكن في الحرز مال لسارق

(١) الصحيح: يدع

ووجهان فيمن لَصَّ مقدارَ حقِّه
ويُقطع مراتٍ بتكريرِ سرقةٍ
تداخلُ عنه كالزَّناء حدودُهُ
وإن سرق المسروق والغصب سارق
وسارق مال من مكان إعارةٍ
مع العجز عن تخليصه ظاهراً قد
ولو أولاً والعود قبل التحدد
وعنه إن تفرق طالبوه فعدد
سوى ربه لا تقطن في المجود
أو أجره من مالك المال فاحدد

فصل

ولا تقطنُ اللصَّ إلا بشاهدي
ويشترط تصريحٌ بموجب قطعِ
ويشترط تصريحٌ بموجب قطعِ
وإصرار كل أو تيمُّ قطعِ
فإن يعفُ عنه قبلَ حضرة حاكم
وسِيانٍ حرٍّ والعبيدُ بنصه
ويدراً قطعاً عن مقرر رجوعه
وإن شهدا أن الفتى قد أقر بالزنى أو بَلَصَ حُدَّ آب بأوكد
ولا بأس للقاضي بتنبيه سارق
ولا بأس فيه بالشفاعة قبل أن
وقد حرم الشرعُ الشفاعةَ بعد أن
عدالةٍ أو اقرارٍ ثنتين ترشد
باقاراه أو في مقالة شهد
وحرية في شاهديه فأطد
ودعوى لملك المال في المتجود
فلا قطعَ أما بعدها فليحدد
وعنه أن أقر العبد أربعاً احدد
ويؤخذ منه المال غير مصرد
ليرجع عن إقراره المتأكد
يصيرَ إلى السلطان فيه بالأرشد
يصيرَ إلى السلطان فيه، فأوعد

فصل

ومن مِفْصَلِ الكفِ اقطعن يمينه
لحسم سرايات من القطع يَحْتَشَى
وفي عُنُقِ السَّرَّاقِ عَلَّقْ يَمِينَهُ
وجانب مظنة التعدي لسقمه
فإن عاد بالرجل اليسار اقطعنها
وعن أحمد في الثاني اقطع يساره
وتعطيل نفع الجنس منه محرم
وأما على القول الأخير فجائز
ويمنى يديه ان لَصَ بعد زاولها
وأيمنَ رجله ويسرى يديه إن
فيمنى يديه لا على أول بني
وفي قطع يسرى الرجل وجهين أسند
على آخر القولين فافهم وفيه في
ورجلاه، أو يميناهما ان تَبَنَ فقط
وقيل على الثاني أبى دون أول
يمين يديه: أسقط القطع ثم لا
وإن ذهب يسرى يد اللص أو مع القوائم، أو إحداهما: اقطعه ترشد
على آخر القولين لا أول وإن
فلا تُسْقِطَنَّ القطعَ في متأخر المقالين بل في أول في المجود

وَتُغَمَّسُ في زيت بنار مصخذ
من اللص لا من بيت مال بأجود
وذا سُنَّةٌ، فاظفر بسنة أحمد
ولا تقطع الثاني برأي لمبتدي
فإن عاد فاحبسه على المتأكد
وفي الرابع الرجل اليمين ليحدد
في الأولى كعضوي جانب في المجود
كلا القطع في الممنوع، لا تتقيد
أو ايسرَ رجله . . فباقيهما اعدد
يُلَصَّ وقد زالا على الثاني فاحدد
كذا الحكم في المقطوع يسرى يد قد
وتقطع من فاقد جنى حيد مفسد
المبدا من القولين وجهين أطفد
لتقطع على القولين يمنى يدي عدي
وإن ذهب من بعد سقط المفسد
إذا ذهب يسرى قوائمه قد
القوائم، أو إحداهما: اقطعه ترشد
يمين المواشي، أو هما منه تفقد
المقالين بل في أول في المجود

فصل

وقطعك عن يمناه يسراه عامداً
وإن لم تعمّد قطعها جُد بعقلها
وإن قلت لم تقطع يجب قطع رجله اليسار على وجه ضعيف مبعد
وكالعدم الشلاء لم يُجزّ قطعها
ويقطع ما فيها اصبعان فصاعداً
ويجمع للتضمنين مع قطع سارق
وسيان في القطع الذكورة والنساء
وأضعف على من لص من غير حرزه
وقيل الثمار أضعف وحجار نخله

بلا إذنه فيه القصاص من اليد
وتقطع يمنى اللص بعد بأبعد
وعنه بلى مع أمن موت ليحدد
في الاقوى، وإلا كالذراع بمبعد
فتؤخذ منه العين، أو قدر مفسد
وأحرار كل منهما مع معبد
إذا قيمة المسروق في نص أحمد
وقيل وأنعاماً، وفي غير ذا افرد

باب حد المحاربين وقطاع الطريق

ومن يعترض للناس يغصب ما لهم
وقيل وفي البُنيان أيضاً محارباً
فمن يقتل النفس الحرام ويتهبّ
وعن أحمد لا تقتلن قاتلاً سوى المكافي، وإن يقتل ليصلب بأبعد
فلو قتل الحر الموحّد ذمة
وقال أبو يعلى تحتّم قتله
ويحتّم بعد القتل صلب مشهر

جِهاراً بِبِرِّ بالسلاح المعود
وقيل لفقدان لغوث منجد
لِيُقْتَلَ، وعنه بعد قطع مؤطد
وعبداً وحاز المال ذو الظلم واليد
بقتل لأخذ المال حسب فقيد
وقيل المسمى لا فتى قيل قد ردي

ويدفعُ إلى أهليه بعد اشتهاره
ومن يجن منهم موجباً للقصاص في
وعنه بلى حتم، ولو مع حتمنا
ويجني ممالاً لا قصاصَ له فما
وأحكامُ ردِّ القوم حكمٌ مباشر
وحدٌ شريكٌ فيهم للصبي أو
وأثبت بخنثى والنسا إن يحايا
وإن أتلف المعتوه مالاً وذو الصبي
ويحتم بعد القتل صلبٌ مكافئ
وإن يحو مالاً حسبُ يقطع مخالفاً
وردوهم مثلُ المباشر فيهما
ومن تقطعنَ منهم فحارب ثانياً
ويُسرَى يديه إن تشل أو تفقدت
ويمنى يديه قيل ثم وقيل لا
ويمنى يديه إن يكن عادماً لها
وما في قصاص يستحق كففدها
مع الجمع لا ما خصه كل واحد
ومن لم يصب فيه يقطع سارق
وعن أحمد بالنفي حبسٌ عن الأذى
فمحتمل في النفي عاماً كمن زنى
ومن تاب من قبل الإحاطة منهم

وتجهيزه دفنه ككل موحد
سوى النفس لم يحتم قصاصاً بأوكد
له القتل في القولين في المتوطد
عليه سوى عقل كجائفة طد
فيقتل كل كالمباشر باليد
لزائل عقل أو لذي رحم صدي
وردوهما . . حكمُ الرجال تسدد
فضمنهما والقتل ذو عقله يد
ولا صلبَ إن لم يحو مالاً . . بأوكد
بمجلسه، واحسمهما ثم ترشد
وكالسارق اقطع بالنصاب المحدد
ففي قطع باقيه . . كلص تردد
ابن رجله اليسرى فحسبُ بأوطد
تُبْنُ منها عضواً فع العلم ترشد
أبْنُ رجله اليسرى بغير تزيد
وهذا كقطع اللص في الثالث اعدد
وبالشبهة ادرَ الحد عن كل مفرد
ولا النفس ينفي أين حل يشرد
وعن أحمد تعزيره بمصدد
وقيل إلى حسن المتاب ومقصد
ليوهب حقوقَ الله أهل التحمد

وتبقى حقوقُ الآدميين إن عَفَوْا
ومن تاب من حد سواهم قبيل أن
وحد الفتى إن تاب بعد ثبوته
ولو كان ذمياً ومستأمناً فلا
وفي ماله عقلُ القَتيلِ لأهله
وإن يرد من بعد الحراب قَتيلُهم

أطاحت وإن هم طالبوا فتوطد
يؤطده قاضٍ . . فأسقط بأوكد
وشرطُ السقوط إصلاحُ فعل بأجود
تسقطه بالإسلام في نص أحمد
كذا الحكم إن يقتل قصاصاً بمن يدي
فأوقع به حكمَ المحارب واليد

باب حكم الصائل وجناية البهيمه

وإن يبيع نفسَ المرء أو ماله أو الحرِيمَ بهيمٌ أو فتى طالبُ الردي
فأوجب دفاعاً عن حریم المطيق لا
ورجح الاستيلاء في الهرج شيخنا
ويدفع بالأدنى متى ظن دفعه
فيبدأ بوعظ، ثم يُضرب بالعصا
وقابله بالنشاب إن خفت كيده
ولا شيء في العادي القَتيل لجائر
ولا فرق بين اللص يدخل داره
ولا بين أدنى ماله وكثيره
وأوجب في الأقوى الدفع عن ماله الذي
ووجهين في الإلزام فيه الفرار من
ومن خاف من نار وسيل ونحوه
ويلزم من يقوى على دفع صائل

وإن يبيع نفسَ المرء أو ماله أو الحرِيمَ بهيمٌ أو فتى طالبُ الردي
عن المال: فالقولين في النفس أورد
وحتم دفاع اللص والعجم قلد
بالأدنى وإلا فليزد وليشدد
فإن لم يفد: فليفره بالمحدد
إذا ما دنا فادفع بما شئت واطرد
ومن قَتَلَ العادي شهيداً ليعدد
ومن صال عدواناً عليه بفد فد
ومن دفع المضطر عنه فمعتد
له اضطر مثل الأكل فيه بأجود
لصوص متى ظن النجا اختر وعرد
وأمكنه ميل . . فألزمه واكد
على غيره دفع مع الأمن ردد

قصاصَ عليه في الظلوم، ولا يدي
 بينة العدوان ضمه والهد
 تزل ثغره.. يهدر بغير تردد
 يعضُّك ذاك العض.. بينٌ وقيد
 بلا إذنه إن يفقَّ عيناً فلا يدي
 ومن كوة أو من جدار مشيد
 وفقد النساء، أو كون محرم مبتد

ومن قتل الزاني بزوجته فلا
 ومن لم يصدقه الولي ولا أتى
 وإن تجتذب من في عضوض يديك إن
 ولو كنت ذا ظلم إذا لم تُبح لمن
 وإن نظر الإنسان من شق بابه
 وسيان من درب ومن ملك ناظر
 ولو مع إمكان الدفاع بدونه

باب قتال أهل البغي

تآمره فيهم.. أطعه وأبد
 وشق عصا الإسلام من كل معتد
 بلا حجة.. لأهل بغي فقيد
 وقال أبوبكر بُغاةً فبعد
 علياً وعثماناً وطلحة ذا اليد
 سواهم، وأموالاً لكل موحد
 وظاهر التكفير في كل مسند
 الجريح وإن تقض بالكفر ترشد
 وسائغ تأويل خلخ المقلد
 فإن لم يفيؤوا.. قوتلوا بالمهند
 عليهم إلى توباهم، أو تبدد
 يخف كيدهم ينشي القتال وبيتيدي

ومن ولي الإسلام واجتمعوا على
 وحظر على كل الأنام خلافه
 فأهل حراب من عصوا دون منعة
 ولو ساغ تأويل لهم دون منعة
 وأما العصاة الخارجون مكفرو
 ومن كفرو بالذنب أو حللوا دما
 فلا تقض بالتكفير بل كالْبُغاة هم
 وقيل اقتلنهم بدأةً وأجز على
 وأما البغاة الخارجون بمنعة
 فيُكشَف قبل الحرب ما يدعونه
 ويلزم أهل العدل نصرُ إمامهم
 وينظرهم إن يطلبوا مدةً فإن

فإن ير تأخير القتال لضعفه
و يحرم قتلُ يحصل الدفعُ دونه
وحكمُ عبيدٍ والنساءِ وصبيةٍ
وما عم بالإتلاف حرم قتالهم
ولا تستعن بالكافرين لحربهم
سوى لضرورات إذا كنت قادراً
ولا يستعينُ العادلون عليهم
ومدبرهم لا تتبعن، وجريحهم
ولو خيف منهم عودةٌ ثم قاتل المحرم يدي، واقتص منه بمبعد
وأولادهم من حاز شيئاً ليردد
ووجهان في حبس النساء وفوهد
ومن بعد حرب من يصب ماله من الفريقين يعطاه . . بغير تردد
ومقتولنا مستشهد، وقتيلهم
ولا شيء في إتلاف باغٍ وماله
ويأثم أهل البغي في كل متلف
ويضمن كل ما جنى قبل حربه
وليس بحتم قتل باغ لقتله المكاتب بغير الحرب في المتجود
ومقتولهم جهزه مثل قتلنا
وليس وجود البغي حسب مفسقاً
ويكره شيخُ العصر إن يقصد الفتى
وما أخذوا في حال منعهم من

إلى قوة . . جوزه تجوز أرشد
وقتل فتى في جمعهم غير مُسعد
إذا قاتلوا كالبالغ الحر يعتد
به وأجز عند اضطرار بأجود
ولا مستبيح منهم فعل مبتدي
على منعهم مما يحرمه قد
بأموالهم إلا اضطراراً بأجود
تجنب، ودع قتل الأسير المقيد
ووجهان في حبس النساء وفوهد
ومن بعد حرب من يصب ماله من الفريقين يعطاه . . بغير تردد
إلى الله فيه الأمر لا تزيد
على عادل مما اقتضى دفعة قد
لنا ثم هم لم يضمنوه بأوكد
ومن بعده في النفس والمال فاشهد
وفي الخارجي احكم ككفر بأجود
إذا لم يكن ذا بدعة فليشهد
بغاة ذوي الأرحام، لا ذو «المجرد»
الحقوق وجدوا امضيه لا تردد

ودون اليمين اقبل عطا الزكاة للبغيّة كذا دفع الخراج بأجود
 وإن يدعى^(١) الذمي أخذهم الذي
 وحاكمهم إن كان أهلاً فحكمه
 وأحكام حكام الخوارج ألغها
 وإن فعل الباغون موجب حدهم
 وإن يستعن قوم بغوا أهل ذمة
 وقد علموا تحريم عون الألى بغوا
 وفيهم كأهل الحرب فاحكم أخي ،
 وإن يدعوا الإكراه فيه وجهلهم
 وما أتلّفوا في الحرب من مالنا ومن
 وإن يستعينوا ذا أمان فإن يعن
 فإن يدعى^(٢) الإكراه لا تقبلن بلا
 ومن أظهروا رأي الخوارج ثم لم
 فدعهم وعزّزهم لسب إمامهم
 وخذهم بما يجنون، كأخذك مسلماً
 وإن يقتل قوم لحب رياسة
 ويضمن كل ما جناه لخصمه
 ومن كان عن إذن الإمام قتاله

عليه فلا تقبله إلا بشهد
 كحكم قضاة العدل غير مقيد
 وقيل امضها خوف الفساد المعدد
 متى قهروا: خذه بذلك فاحدد
 علينا فمن ينصر بغاةً وينجد
 علينا: لئنقض عهدهم في المجود
 وكالبغاة إذا لم ينقض العهد فاعدد
 بتحريمه: اقبل ما ادعوا لا تشدد
 نفوس. . فألزمهم بغير تردد
 رضئ زال في حكم الأمان الذي ابتدي
 شهود ولا دعوى جهالة مسعد
 يبادوا بحرب واجتماع بمحشد
 وإن عرّضوا بالسب وجهين أسند
 وإن فعلوا ما يوجب الحد: فاحدد
 وفي عصيات: قل الكل معتد
 من النفس، أو من كل مال معدد
 فثانيهما مثل البغاة ليعدد

(١)، (٢) الصحيح: يدعى

باب حكم المرتد

ومن جحد الخلاق، أو صفة له
أو الرسل، أو من سبه، أو رسوله
ومستهزئ بالله، أو آية له
ودعوى شريك، أو أب أو قرينة
ويكفر أيضاً مدعٍ لنبوة
وقد مر في باب الصلاة بيان ما
ومن حلل المحظور من غير شبهة
ومن كان بالتأويل منه استحله
ومن أكل الخنزير أو نحوها فلا
وليس بكفر نطق عان به لدى
والإسلام إن تشهد شهادتي الرضى
أو البعض من كتب الإله الموحد
ولو كان ذا مزج: كفر كالتعمد
أو الرسل: كفره وأدب ولو هدي
له أو وليد. كل ذا كفر أشهد
ويكفر في تصديقه كل مسعد
يكفر من جحد العبادات فاقصد
من النفس والأموال: كفره ترشد
فلا كفر حتى تستبين بمرشد
تكفر يا هذا بأكل محدد
ذوي الكفر حال الكفر لا أمنه قد
وتدعن بباقي الخمس من متجحد

فصل

ومن يرتد من كل شخص مكلف
ثلاثة أيام بأضييق محبس
ولا تجز التحريق بالنار مطلقاً
وواجبة لا ندب إدر استتابة
ولا يقتل المرتد إلا الإمام أو
مطيعاً إلى الإسلام فادع وهدد
فإن لم يتب: يقتل بحد المهند
وقد حرق الصديق أهل التردد
على أشهر القولين من نص أحمد
وكيل له لا رب عبد بأوطد

أساء، وعزّره عليه، ولم يدي
 وقطع بسرقات النصاب لأبعد
 لسبع وكفر إن يميزه طد
 وعنه الهدى صححه لا كفر فوهّد
 أولى الكفر وامنعهم به من تفرد
 فيقتله شخص مسلم بتعمد
 قصاص إن يكن بالدار إسلامه قد
 وموت أبي الذمي وشبه المعداد
 فإن لم يتب: فاقتله قتلة ملحد
 ثلاثة أيام استتابته ابتد
 مع السكر فالإسلام صحح بأجود
 وإن مات ينوي كافراً لم يلحد
 متى يدعى^(١) جهلاً بما قال يردد
 وعن أحمد لا، واقلن جهل فوهّد
 ولو لم تصحح كفره قبل ترشد

فإن يتولاه بلا إذنه فتى
 وعنه لرب العبد قتل لردة
 وإسلام ذي عشر سنين وعنه أو
 وعن أحمد لا فيهما قبل رشده
 وخل بينه في كل قول وبينها
 ومن ترك الإسلام والكفر بالغاً
 فقدّه على الأقوى وفي ثالث فلا
 وتقتص إن يجعل هداه بنفسه
 وإن صححوا في السكر كفو أو الصبي
 وقد قيل في السكران من حين كفره
 وأظهر قوليه الصحيح لردة
 ولم يده مريده في حال سكره
 ومن فاه بالإسلام مع حكمنا به
 فالزمه إسلاماً فإن ياب يرتدد
 وبعد البلوغ إن دام فاقتله ردة

فصل

فذلك زنديق متى تاب فاردد
 ومن يتولى كفره بعد أن هدي
 فقتل أولاء احتّم بغير تردد

ومن أظهر الإسلام والكفر باطن
 كذا حكم من قد كفروه بسحره
 ومن سب ربّ الخلق أو مرسلأ له

(١) الصحيح: يدع

وعن أحمد أقبل توبةَ الجمعِ إن بدا
وظاهر لفظ الشيخ فيهم قبولها
لك الصدق كالكفر الأصلي تهتد
سوى ساحرٍ فيه الصحابة قلد

فصل

وتوبة من يرتد في جحد ربه
وتوبة من يرتد من جحد شيء أن
تشهده بالحق لله وحده
وعن أحمد يكفيه تصديق أحمد
ومن قال إني مسلم فهو مسلم
ويرتد من بعد الشهادة قائلاً
ويسلم من صلى من الكفر مطلقاً
وفاعل ركن غيرها غير مسلم
ولا يُبطل الإحصان ردة محصن
وقال أبو يعلى على المراء حجة
وجحد رسول العالمين محمد
يقرر بالمجود بعد التشهد
وللمصطفى عن غير ذا لا تزيد
لمن دينه التوحيد كالمتهود
كذا مؤمن بل قيل أصليهم قد
للاسلام لم أقصد بها في المؤكد
ولو بيننا والجمع كالمتفرد
وقال أبو يعلى متى حج يهتد
ولا ما أتى من قبلها من تعبد
ولو حج في إسلامه المتجدد

فصل

وكالمسلم المرتد في ملكه وفي
إذا قيل إن الأقربا يرثونه
وعنه يصير المال فيئاً بموته
وعنه إن ينب في ردة بان أنه
تصرفه لكن بشرط مقيد
من المسلمين أو أهل دين محمد
كفوراً، وعنه من أوان التردد
من الفيء من حين ارتداد الفتى اشهد

يقر على الأولى لديه ونفذن وقف منه مجموع التبرع مطلقاً وسيان منه ناجز ومعلق ويؤخذ شقصُ باعه أخذ شفعة تصرفه طراً، ويرفع ماله إليه لترغيب بملك مجدد ولا تنفق منه على لازم له ولي في الأولى الباني إن مات كافراً ويوقف منه فيه كل تصرف وإن يتزوج، أو يزوج ولياً ويمنع وطء المسلمات جميعها فإن يتعذر قتله، أو رجوعه وما أتلّف المرتدّ خذه به وإن وقد قيل لا إن يات في دار حربنا وقد قيل هدر متلف حال حربهم وقد قيل أسقط عنهم إن هم اهدوا وإن قتل المرتدّ عمداً مكافئاً ومن يقتل المرتدّ في دار حربنا ويبنى على الأقوال باقٍ بدارنا ولا تلزم المرتدّ في المتأكد

(١) الصحيح : يهد يقض

معاوضة منه، بغير تردد فإن مات مرتداً تبرعه اردد بموت، ولو لم يبلغ الثلث فاشهد وفي القول مال المرء فيء فأفسد إلى بيت مال ثم إن يهد يردد ولا تقض منه دينه في التردد وفي الآخرين انفق وما أدانه اعدد وفي الثالث القاضي ليحفظه قد فإن يهتدى^(١) يقضي وإلا ليفسد على كفره: يبطل بغير تقيد وأودع إماه عند عدلة خرد لينظر، ويفعل ما يرى ذو التقيد جنى موجباً بعض الحدود ليحدد ومع غلّمة في منعة مثله اشهد فقط والمبقى معهم ثم يردد حقوق النهي في حسب أهل التجود أقيّد ومن أمواله إن عفوا يدي ويأخذ ما معه من المال يسعد وقد قيل بل فيئاً هنا ذا اجعلن قد قضا ما مضى في ردة من تعبد

تقدم كدين الأدمي وإن هدي
أتى دارَ حرب من ذكور ونهد
ومن لم يتب ممن يكلف: فقدد
فإن لم يجيئوا يقتلوا بتشدد
وناصرُ دعواه بغير تردد
وفر لدار الحرب رق بأوطد
وإن لم يقرؤا من هدي فليعبد

ولا تسقطن بالإرتداد حدودَ ما
ولا تجز استرقاقَ ذي ردة ولو
ولا ولدَ الزوجين من قبل ردة
وأجلهم بعد السَّباءِ ثلاثة
ويكفر من هو للنبوة مدَّع
ومن حملت في ردة مع زوجها
وقولان في إقراره مع جزية

فصل

وتجري بها أحكام كفر وتبتدي
أحطنا بهم اسبُ اقتل اغنم كملحد
الجماد فيسري سيره كعمرد
بتعزية أنى يشا طوع مُسعد
تخاطبه: يكفر وبالسيف فاقد
مجرد دعوى فعل ذلك أسند
لإبقاء ابن الأعصم المتردد
بسقي إذا لم يرتدد: عزرن قد
وإن لم يتب فاحبسه حبسَ مصدد
ذوو السحر بالإطلاق غير مقيد
وقد قيل فيما فيه نفع الموحد

وإن يرتدد سكانُ مصرٍ وبلدةٍ
تصر دارَ حرب، غزوهم واجب ولو
ومن يبد منه سحره كركوبة
ودعوى اجتماع الجن في طاعة له
وأن الدراري في السماء بزعمه
ووجهين إن لم يبد من فعله سوى
وساحر أهل الذمة ابق بأوطد
وذا السحر بالتدخين أو بالدواء أو
ويقتص منه إن أتى موجباً له
وعنه كعراف ليحبس وكاهن
وحكم ذوي التغريم أحكامُ ساحر

كحل وتعزيم يسامح فيهما
وشرطُ الذي من ذلكم فيه رخصوا
فما النهيُ إلا عن مُضر، ومفسد
إذا كان بالقول المباح المَعُود

فصل

ويلتحق الولد الأصغرُ يا فتى
وإن هلكا أو واحدٌ في ديارنا
كذا إن سبي مع واحد ومميز
وقد قيل لا يحكم بإسلامه بما
ولا تقض بالإسلام للطفل، إن يمت
ولا يتبع الطفل الجدود وجدة
وإن فجرت ذمية ثم ولدت
وُثِّبَتْ كفرَ المرء منه اعترافه
ولا يُكْتَفَى منه بإنكار كفره
ولا تقض بالإسلام من كل مكره
ومستأمن واحكم بإسلام مكره
باقراره منا على دينه، ومن
وإن قاله، والقلب طاو على الهوى
وما ذبحَ المرتدُ يجرمُ مطلقاً

بآبائه إن يسلم أو بمفرد
يرث ولدٌ منه ويسلم بأوكد
كطفل بهذا الحكم في نص أحمد
تقدم بل إن يهتدى^(١) فهو مهتد
بدار عدانا والداه بأوكد
في الاسلام يا هذا بغير تردد
فأولادها منه لهم حكمٌ مهتد
وعدلان مرضيان إن شهدا طد
ولكن بإسلام بلفظ مجدد
عليه بغير الحق كالذمة اشهد
بحق كمرتد، ومن لم يؤبد
دعا مكرها للكفر فالصبر جود
به مطمئن جاز والمرء مهتد
ولو صار من أهل الكتاب فأبعد

(١) الصحيح : يهتد

كتاب الأطعمة

تبارك ذو المن العميم على الورى
برانا من الصلصال ثم برا لنا
فأصل الجميع الحل في الشرع غير ما
فكل متاع طاهر لا أذى له
وحل جميع العجم غير أنيسة
وعرس ونمس وابن آوى ودبه
وكلب وخنزير ونمر وهرة
وأشباهاها من كاشر الناب مطلقاً
كصقر وشاهين وباز وباشق
وأكلة الموتى كنسر ولقلى
وتحرم ألبان الحمير كلحمها
وما استخبثه كل نفس شريفة
كذات سهام ثم فار وقنفذ
ويحرم خطاف كذاك سنونوء
وألقي بها في أرضهم كل مشبه
وأهلي نصور حرام كذاك ما
كبغل وسمع بين ذئب وضبعة
ويحرم هر البر أولى كثعلب
ووجهان في السنجاب ثم الغداف والذباب إن يكن ذا ناب احظر وبعد

يحل لنا الأولى وينهى عن الردي
جميع الذي في الأرض إكرام موجد
إلى حضرة بالضمن أو بالتعدد
حلالاً وضداً ذا له احظر وبعد
الحمير، وذئب ناب فرّوس كمرتد
وفيل وذئب ثم قرّذ وأفهد
سوى الضبع احظرها جميعاً تسدد
وذئب مخلب من طائر متصيد
وحده وعقبان وبوم موحد
غراب النوى قاق رخم عقق ردي
متى ما تكن أهلية لا بفد فد
من العرب في البلدان لا في التشرّد
كذا حشرات الأرض غير مقيد
ووطوط والخفّاش خشافاً ازدّد
فإن لم تجد شبهاً فحلله ترشد
تولد من حل وحظر ليعدد
وعسبارهم للضبع من ذبّة طد
ذباب وخطاف وصردان هدهد
والذباب إن يكن ذا ناب احظر وبعد

وغير الذي قلناه: حِلُّ جميعه
وأكلُ حمير البرِّ حِلٌّ وصيدُه
وَعِزْلَانُهُ مَعَ أَرْنَبٍ، وَبُقَيْرَةٍ
وزاغ وطاووس وغربان زرعنا
وأشباهاها مما خلا من محرم

من الطير والأنعام والخيل فازدد
وأكلُ الدجاج افهم وبالمصطفى اقتد
وضب وضبع والنعامَةُ فاعدد
طُوبير فويق الزاغ يرعى أسبود
بتعيينه أو شامل غم فاهتد

فصل

وحل دواب الماء غيرَ ضفادع
وحَيَاتُهُ وقيل ولو سجا

ومحرم تمساح على المتأكد
وعنه ومحذور النظر بفدغد

فصل في حكم الجلالة وما سقي بنجس

وما كان أوفى قوته من نجاسة
وألبانها والبيض منها جميعها
ولا تَحْظَرْنَهُ ان كان أو فاه طاهر
ثلاثة أيام، وتطعم طاهراً
وسبعة أيام لشاة، ونحوها
ومن لم يرد أن يذبحَ البدنَ عاجلاً
وإطعامه المحظورة اللحم جائزُ
ومحرم زرعُ أو ثمارُ سقيته النجاسة أو دَمَلَتْهَا بأوطد
وإن أسقيت من بعد ذاك بطاهر

وقيل كثير منه حرمٌ بأوكد
وعنه بل اكره قبل تحبيسها قد
ولا تكرهن من بعد حبس مقيد
وعن أحمد البدن أربعين لها اعدد
ويكره قبل الحبس أن تركب اشهد
يجز علفُها الأنجاسَ أحياناً امهد
على نصه مع كره كل بأوطد
أبيحت وقيل اكره فقط لا تشدد

فصل

ومن خاف موتاً لا يضطرار أباح له الحرام لدفع الضر حسب ما وكد
وعنه يحل السبع أيضاً وقيل إن
وأوجب عليه الأكل في المتجود
ويحرم على المضطر في سفر عصي
وإن وجد المضطر مع ميتة غذاً
له أكلها حتماً ويحرم غيرها
وإن يدفع الضر السؤال أو الشرا
فيأكل ملك الغير لا الصيد محرم
ويلزمه إن لم يكن مجحفاً به
وإن عدم المضطر كل مقوت
ويأكل ما في حظه الخلف، دون ما
ومن لم يجد إلا طعاماً لغيره
وألزمه دفع الباقي بعد اكتفائه
بقيمته إن كان وفق احتياجه
فإن لم يجد بالدفع خذ سد فاقة
فإن قتل المضطر يضمنه مانع
وإن لم يجد إلا مباح دم من ال
وفي أكله المعصوم بعد مماته

له الحرام لدفع الضر حسب ما وكد
يخف طول ضر كالتزود بأوطد
وحتماً لحل البذل مع أمن مزرد
به، وأبجها في الحظور كدفد
لمجهول أو صيداً في الاحرام فامهد
وقيل إن يعف من أكل ميتة قد
بمال متى يقدر عليه يصدد
عدم معها ميتاً وخير بمبعد
الشراء وجا قد زاد مثل ليردد
فليس له أكل لعضو له اشهد
يحرم بالإجماع عند التعدد
فصاحب المضطر أولى به ابتد
أو الكل إن لم يضطر للمبعد
وإلا فقدّر الشبع أو قوت مرمد
ولو بقتال في الأصح المجود
وأهدر دم المناع للحي ترشد
أناسي كزان المحصن اقتله وازدد
إذا لم يجد شيئاً سواه تردد

ومن يضطر للنفع، والعين لم تزل
ولا يلزم الإنسان في سنة الغلا
وكل دواء فيه خلطٌ مُحرم
ويكره أكل التُّرب إلا تداوياً
وأكل أذاني القلب والغدد اكرهن
فمجاناً الزم بذل نفع بأجود
وفي سفر هضم الكفاف بأوطد
حرامٌ كترِاقٍ بغير تقصد
وأكل خبيثِ الريح غير مصخذ
وحرمٌ شرا جوز القمار ونرد

فصل

وإن مر إنسان بأثمٍ حائط
ليأكل ولا يحمل ولو عن غصونه
وعن أحمد احظر مطلقاً دون حاجة
وليس عليه في المباح غرامةٌ
ولا تطعمن من در أنعام غائب
ومن يُشَوِّ في تنوره غير ملصق
كذا اختلف القولان في سجر به
بلا حائط أو ناظر مترصد
وعن أحمد احظر منه غير المبدد
ومعها بلا غرم فكل لا تزود
كأكل لضر من محوط بمبعد
وزرع بحب الرطب منه بأوكد
به النجس فاخبز دون غسل بأوطد
ويغسل ظهر الخبز في المتجود

فصل

ويعرف حق الضيف كل معالج
أتى صرّداً والليل باد عبوسه
فواساه من زاد وأبدى بشاشة
فكم بين هذا وامرئٍ بات ضيفه
السفار مطيل الجوب في كل فدغد
يؤم سنا نار لدى حي موقد
وأذهب عنه القر توطيد مرقد
مضاجع جوعٍ مُسهرٍ ونصرد

فلا خيرَ فيمن لا يضيف هكذا
ألا قاتل الله البخيل لظنه
وللمسلم المجتاز بالأخ في القرى
وإن الضيافة يومٌ اوجب وليلةٌ
وللضيف إن يمنع طلابَ بحاكم
ويأخذ في قول بمقدار حقه
وليس عليه أن يبيتَه بلا اضطرار
وإن خاف منه لم يجب مطلقاً سوى
ويكره أهل الهجم ان يترصدوا
وبش على الضيفان وامزح على القرى
وكل مؤثراً إن كان في الزاد قلّةٌ
ولا تحقرن شيئاً تقدم للقرا
ويكره نفخ في الإناء وتنفس
وكن مكرماً للخبز غير مهينه
وأكل وشرب بالشمال اكرهن وكل
وإن كان أنواعاً أجل إن تشا يداً
وكل بثلاث من أصابع جالساً
وبادر بحمد الله قبل ابتدائه
ومن قبل مسح فالعق اليد والإناء
وكن رافعاً قبل القيام الطعام قد
وجمع على الزاد العيال يزدنهما

روي مسنداً عن خير هاد محمد
فللضيف رزقٌ واصلٌ لم يزهّد
وقيل ومصر والكفور كمهتدي
وقيل ثلاثاً وهي ندب بأجود
وكالصدقات الندب حكم المزيّد
بلا إذنهم، إن يمنعه فابعد
سوى مع فقد مأوى كمسجد
إذا اضطر قط وليحترس خوف مفسد
مع الإذن لكن دونها احظره واطرد
لتذهب عنه خجلة المتنكد
ولا تتكلف تعجزن فتنقد
وتعجيل ثرد زينة المتصدد
لشرب ثلاث عند كل فبعد
وأرغفة صغر وفي العجن جود
بيمناك مع تلقاك لا تتبعد
كتمر وتين ما اشتهيت انخ واقصد
ومن قائم فاكراهها وممدد
وعند انتهاء واحمد الله تحمد
يبارك ويستغفر لك الصحن أسند
نهي عن قيام قبل رفع المميد
لهم وانهم عن أكلهم بتفرد

ولا بأس أن يخبِ الفتى قوتَ أهله بعام وفي ذي بالنبي ليقْتد
وإن تأكلن عند امرئ فادْعُون له فقد أمر الهادي به ودعا اشهد

باب الزكاة

وكل مباح من سوى الروح لا تُبَحْ بغير ذكاة ما سوى المتأبد
وحل جرادٍ دونها، وشبيهه وما لم يعيش في غير ماء فقيد
ولو أنه قد مات دون تسبب وعن أحمد لا في الجراد وبعد
فأما الذي في الماء حلُّ حياته وفي البر يحيا ذكُّه في المؤكد
وفي السرطان افعل به فعلَ قاتل وعنه أبح ذا النوع دون تقيد
ويحرم طير الماء دون ذكاته بغير خلاف عند أهل التنقيد
ويكره إلقا الحوتِ في النار لم يمت وكُلُّه بما يحوي وإن لم يقدد
وعن أحمد احظر مَيْتَةَ الماء مطلقاً سوى سمك والطافي احظر بمبعد

فصل

ويُشرَطُ إسلامُ المذكي وعقله مطيقاً ولو أنشئ كقلف بأوطد
وذبح كتابي أبحه وعنه ما عدا تغلبياً من نصارى فأبعد
وأولى بذا مَنْ والداه سواهم وضعفه: إذ حكم كل به قد
وذبحُ مجوسي وغيرٍ ممیز ومعتوه او سكران مع كل ملحد
كفور، سوى أهل الكتاب محرم كذا ذبح مرتد ولو للتهود

وقولين فيما صاد من سمك ومن
ولم يرَ بأساً أحمدٌ لطعامهم
جراد مجوسي وأشباهه اسند
متى يخلُ من جزء الذبيح المقدد

فصل

وكلُ ذبيحٍ بالمحددٍ مطلقاً
وحل بعظم غير سن بأوكد
ومن لبة الصدر المحل لذبحه
وتذكية المقدور قطع مريه
وعن أحمد مع قطعك الودجين إن
ونحر الإبل في وَهْدَةِ الصدرِ سنة
وما عجزوا عن صيده فذكاته
ويحرم منه ما أعان لقتله
وإما يُبْنُ رأسُ الذبيح بسيفه
ومن حز من خلف القفا لا يضطربها
وفيها حياة تستقر تيقنت
وعن أحمد ما يفهم الحل مطلقاً
وما حل فيه موجب الموت إن ذبح
على عُمَرٍ مذبوح أبح إن تحركت
وعنه لإمكان البقا جُلُّ يومه
وقيل أبح ما كان بالذبح عيشها
وما لم تيقن موتها كمريضة

حلالٌ سوى بالسن أو ظفر قد
وبالآلة المغصوبة أيضاً بأجود
إلى الحلق تحت الرأس والحنك اقصد
وحلقومه لا غير في المتأكد
قدرت، وإن تعجز فمثل التصيد
وذبح سواها سن والعكس أظن
كصيد بجرح قاتل لم يقيد
تردّ وماء مغرق في التعود
يحلُّ على القول الأصح المؤكد
أو السهو إن ياتي على الذبح باليد
أبيحت وإن يعمد لذا احظر بأوكد
وقوة تحريك دليل الذي ابتدي
وفيه حياة أمكنت من تزيد
لذبح ولو بالعين، أو رجل أو يد
وعنه لإمكان البقا لم يحدد
أقل زماناً من حياة بما ابتدي
تُبَحُّ إن تحرك ثم سال دمٌ قد

فصل

ويشترط بسم الله للحل في ابتداء الزكاة أو الأدنى له دون أبعد
وقد قيل يُجزي كل لفظ معظّم الـ وذبح عمى العينين والخرس جائز
وإن جُنُبُ سَمَى فذكى فجائزُ وإن لم يُسَمَّى^(١) ساهياً فمباحة
وذبح كتابي مع الشك هل أتى وإن لم يسم عامداً لم تبَحْ متى
وتذكية الحبل ذكاة جنيها متى يبد ميتاً أو بدا فيه روحه
فكالتردي اجعله وعنه متى يمُتْ وذبحُكّه ندباً وإن يبد ميتاً
وحظر جنين من أب حرموا فلا ويكره توجيهه إلى غير قبلة
ويكره ذبح بالكليل، وشحنه وسلخك أو كسر لعظم ولم يمت
ويؤكل مع رأس يبين بذبحها بتحريمه من مستقر حياته
وكان معين الذبح يقتل مثله

(١) الصحيح: يُسَمَّ

وعن أحمد واختارها متأخرو الصحاب وجل الناس حلال وجود
 وإن ذبح المرء الكتابي محرماً عليه كذي ظفر كبط وجلعد
 وما حل لم يحرم علينا مقدم ولا يثبت التحريم فيما ادعوه من
 وحظر علينا أن نضيّفهم بما ووجهان في تحريم سبت عليهم
 وما ذبحوا في عيدهم أو تقرباً بجهل بذكر القوم غير إلهنا
 وقولان في كره المباح وإن بلي الذكاة أخو الإسلام كل لا تردد
 ويحرم مصبور من الحيوان والمجثم من طير لأغراض معتد
 وإن تر في المذبوح في البطن ميتة تحل وحب الروث حرم بأوكد
 عليه وتترك التسمية مع تعمد

باب الصيد

وكل بهيم قد أحل لنا سوى المقدم الاستثنا فكل وتصيد
 ومدرّك صيد مستقر حياته إذا لم يذك احظره إن أمكنت قد
 وإن يتسع وقت لذبح فمات لم يذك فحرم مطلقاً في المؤكد
 وعنه إن يمت من قبل معظم يومه بجرح أو المشلى لفقد التحدد
 أبحه وعنه ان مات بالجرح عاجلاً فإن تثبتن صيداً برمي ملكته
 فإن مات حل ان كان جرحك موحياً وليس على الثاني سوى نقص جرحه
 وقيل بموحي جرحه احظره وليد

وفيهما عدا المذكور يحرم مطلقاً
إذا الذبح لم يمكن وقد قيل مطلقاً
من الصيد نصفاً حال جرحيهما كذا
ويضمن عند المجد لا غير نصفه
وإن قتلاه دفعةً ملكاً معاً
ومن نيل كالمذبوح فهو كميته
وما حل منه ميتة حل مطلقاً
ويحرم ما قد صاد أهل وغيره
ومن جرحه الموحى يغلب حكمه
ولو صاده أهلاً مع فقد شرط ما
وإن أرسل القوم المسمون جارحاً
وإن يلف في أيدي الضواري جميعها
ويصطلحوا بل قيل أقرع لغالب
وسهم حلال الصيد إن أوصلته للصيد رباح حل دون تردد
كذا صيد كلب المسلم المرسل إن يزد
كذا إن رد كلب للمجوسي صيده
وإن أمسك المرء المجوسي لمسلم
ويحرم إن كان المباشر من سوى
وصيد مجوسي بكلب لمسلم
ومن يرم سهماً ثم يرتد أو يمت

ويضمنه الثاني جريحاً بما ابتدي
وقال أبو يعلى ليضمن هنا قد
وأرشد انتقاص الصيد من جرحه أشهد
جريحاً من البادي بغير تزيد
وللموحي جرحاً دون من لم يقيد
يحل إن يحل الذبح من متعبد
وما صاده المرتد كالحوت فاشهد
بجراح أو سهم بلا ذبح من يدي
وعنه أحكم بالحظر دون تقيد
يحل به في الواحد أحظه ترشد
على الصيد إن يقتل وأبهم يردد
ليشتركوا، أو لا فللمتفرد
ويحلف من قلنا له للمبعد
وسهم حلال الصيد إن أوصلته للصيد رباح حل دون تردد
باغرا مجوسي له العدو فاشهد
على كلب أهل الصيد فاصطاده اعدد
قنيصاً فيذبحه يحل فقيده
مباح ذكاة والمساعد مهتدي
حرام وعكس الأمر حل بأوكد
رام فيقتل حل دون تقيد

فصل

وتسمية مع قصد صيد بأوطد
كآلات ذبح فاشترط فيه ترشد
ويحرم مقتول بشقل كجلمد
ييح ما أصاد السهم من متصيد
وحل متى يقتله بالمتحدد
وسكينة إن تقتل الصيد يزود
كذا إن أعان السهم في قتله قد
معين على قتل له في المعود
مغرق أو لسع وعضة مرتد
في الاولى وإن لم يوح لا تتردد
سقط فتوى حلله في المتوطد
فيدركه ميتاً فمره ليفقد
معين على قتل ليؤكل بأوكد
وعنه متى توحى، وإلا فبعد
فيدركه ميتاً عند كلب ممدد
به عابثاً حلله لا تتردد
ير السهم والضاري مجانبي الردي
عُضيواً ليحظر من سوى حوت مزبد
وكله وما بان إن يمت في مزهد

ويشترط في الصياد حل ذكاته
ونوعان آلات اصطياد محدد
ومن شرط حل الصيد جرح محدد
فإن هو سمى ثم أرسل سهمه
وما قتل المعارض بالعرض لم يُبح
وإن هو سمى عند نصب مناجل
وصيد بمسموم حرام قتيله
وإن نال صيد نلته بجراحة
كوطء عليه والتردي ونار أو
ليحظر ولو مع كون جرحك موحياً
ومن يرم طيراً في الهوا فيصيه إن
ومن يجرح الصيد إن يغب عن لحاظه
فإن لم يكن فيه سوى وقع سهمه
وعنه إن تجده يوم جرحك كل فقط
كذا إن يغب من بعد جرح مكلب
وإن تجذنه في فم الكلب أو يكن
ولو غاب عنه لم يصب لم تبج متى
وإما تبين من مستقر حياته
وإن يقتلوا بالجلد حل بحله

وعن أحمد ما بان منه محرّم
وإن قطعت أسياف قوم طريدة
سوى الرأس أو ما قُدَّ كل لا تقيد
أبيحت متى أعياهم ذبحها قد

فصل

وإن لم يذكِ صيد غير محدد
كمثل شباك، والحبال وبنّدق
فذاك، وقيد حرّمه وبعد
سوى حجر بالحد يقتل فاشهد

فصل

وصيد مجوسيّ حرام كذبحه
وحلّ لنا ما اصطاده كلّ جارح
إذا قتلت بالجرح لا الصدم صيدها
ومن يرسل الضاري المعلم بعدما
فيقتل ولم يأكل فحل قتيله
ومحرّم صيد ما لحقت ذكاته
إذا هو لم يأكل ثلاثاً، وقيل بل
وشرط اتباع الزجر من قبل رؤية القنيص وقيل الكلب خصّ بذا قد
وإن أكل الضاري المعلم بعضه
وما صاده من بعد ذا لم يذق أبخ
وليس مضرّ شرّبه من دمائه
وليس بشرط ترك أكل جوارح
إذا لم يذكِ الأهل لا حوت مزبد
معلّمة سميت عند التشرد
وإن قتلت خنقاً فقولين أسند
يسمّي عليه قاصداً للتصيد
كذا كلّ معتاد لصيد كأفهد
بكلب بهيم حالك اللون أسود
طريقين إن تلفى، وقيل بمفرد
فحرم ذا، لا ما مضى في المؤطد
وقيل كبّدو بتعليمه اعدد
وما نال فوه اغسله في المتجود
الطيور كبازيّ لحل المصيد

ومن شرط حل الصيد إرسال آلة
 وإما تسمى ثم تفریه بعد أن
 وإن ترسلنه ثم سمیت مغریاً
 وإن یرم لا للصيد إن صاد لم ییح
 كذلك إن یرسل لصيد ولم یر
 وإن یرم غیر الصيد صیداً یظنه
 ومن یقتصد صیداً فیقتل غیره
 ویملك صیداً من أزال امتناعه
 وإن كان لم یثبته فهو لأخذ
 ویلزمه رد الشباك التي عدا
 وإن ینفلت من بعد إمساك صائد
 ومن یر فی صید علامات ملكه
 وإن وثب الحیتان فی حجر راكب
 وإن وقعت فی الفلك: فهي لربه
 وإن كان وثب الحوت من فعل صائد
 وقيل إن يقع فی حجره أو یلجأ إلى
 فإنهما من قبل أخذهما علی الـ
 وإن یتلقى^(١) ما بجحر ویفتح الخباء لصيد فر: صار له قد
 کذا صانع الأخدود للصيد مطلقاً
 ویکره صید بالنجاسة مطلقاً
 ومرسل صید عامداً معتقاً له

(١) الصحيح: یتلق

إليه لقصد الصيد، دون تشرد
 سیب ان یزد فی عدوه حل، فازدد
 له إن یزد عدواً: یحل بأوطد
 ولو من مُسمّ دون ذبح معود
 لأن وجود الصيد شرط التقصد
 فصاد فی الاقوی: حل لا تتردد
 ییح، وكذا ما صید مع متقصد
 بآلته من أخذ بعد یردد
 لأن بذا لم یملك الصيد مبتدي
 بها الصيد، والأفخاخ دون المصيد
 بقهر فیشرد لم یزل ملكه اشهد
 ولیست لذي حرب: فلقطة اعدد
 السفینة: یملكها، وقيل بمقصد
 وسیان ملك العین أو نفعها قد
 لقصد اصطياد.. فهو للمتصيد
 خبائك صید: ند غیر مقید
 إباحة كالتعشیش فی أرضك اشهد
 الخباء لصيد فر: صار له قد
 إذا مار فيه مثبتاً مع تقصد
 وصید بذی روح وذی حظر حد
 فما زال عنه ملكه فی المؤطد

فصل

ومن لم يُسمى^(١) لم يُبَحَّ صيده ولا
وعنه بلى سهواً، وعنه وعامداً
وعنه اشترط إلا لسهو ذبيحة
وفيما ذكرناه الكتابي كمسلم
والله أكبر سنة معها، ولم
ويجزى إيهاء من الخرس للسا
ويكره عند الذبح من كل ذابح
ولا تشترطها في اصطیادٍ مُعینٍ

ذبيحته في الأظهر المتأكد
وعنه اشترط للصيد لا الذبح ترشد
وعنه وصيد السهم حسب فقيد
وعنه اشترطها حسب في حق من هدي
يُفد لفظ تعظيم بديل بأجود
ومجزي في الاقوى الأعجمي لوحد
صلاة على الهادي في الاقوى محمد
ولكن على الآلات في المتجود

كتاب الإيمان

حذارك من كذب اليمين فإنه
ولا تجعلن الله دونك جنة
وحرّم وقيل اكره يمينا بغيره
وذلك إنشاء لتحقيق ممكن
فلغو يمين الظن والبر تارة
فإما على مستقبل فهي حثه
ولم تنعقد أيمان غير مكلف
ووجهان في السكران مع شبهة، ومُر

ليوجب سخط الله إن يتعمد
بأيمان كذب . . كالمنافق تبعد
وأفرده بالتعظيم . . مثل التعبد
المضي من الأخبار . . غير مقيد
ومنها غموس الكاذب المتعمد
على فعل أو ترك لفعل بمقصد
مريد لآت ممكن في المجود
كفوراً بتكفير على الحنث ترشد

(١) الصحيح : يُسم

فصل

وأوجب لإنجا مالِكٍ من ظلامه
ولا ندبَ في الإيلاء يفعل طاعة
وجوز على قول المباح وقوعه
وحل بلا كره يمينُ الفتى على
ومكروهة في ترك ندب وفعله
ويحرمُ كل الكذب إلا ثلاثة
وكل يمينٍ حلها احكم له كما
وندب لندوب، كاصلاح مفسد
ولا ترك عصيان على المتجود
ولو صادق اخبار، ولو ظنها قد
حقوق له عند القضاة بأجود
لمكروه الأيمان، فافهم وقيد
ويزداد حظراً باليمين المؤكد
حكمت لمحلوف عليه، تسدد

فصل

ولا يجبُ التكفيرُ في حنثِ حالف
وما كان من أسمائه وصفاته التي
وقدرته مع علمه وجلاله
وما كان من أسمائه وسواه قد
فإن ينو من يولي بها الله وحده
وما كان في إطلاقٍ يختص غيره
فذاك يمين إن نوى الله وحده
وقال أبو يعلي مع الشافعي لا
ولا تُسمين الله إلا بها به
سوى حالف بالله ربي وموجد
اختص . . كالرحمن والخالق اشهد
وعزته مع كل وصف مقيد
يسمى بها، لكنها أطلقت قد
أو اطلق فاعقدها يميناً، وأكد
كحيٍّ وموجود، وشيء فعدد
وإلا فليست باليمين المعقد
يكون يميناً مطلقاً لم يقيد
تسمى بوحى، أو أتى عن محمد

وفي القسم الباء الأعم وواؤه الكثير وفي تالله، ذي التاء أفرد
وقد تحذف الباء ثم ها عنه عوضوا وسيان مع حرف اليمين وفقده
وإن ينو فيما يوههم اللحن عالم وقولٌ وحق الله ربي وعهده
وإن قال والميثاق والعهد لم يفوا وإن ينو وصف الله تعقد؛ وإن نوى
وقولٌ وعمر الله أو عمره اجعلن كذلك وأيم الله كل لغاته
وإن ينو بالقرآن أو مصحف فتى عليه بتوكيد فريد بأوكد
وأقسم أو أعزم أو آلي وأشهدن فذلك في الآتي يمينٌ وما مني
ولو لم يقل بالله مع كل لفظة إذا ما تلا كل جواباً لمقسم
وحرّم وقيل اكره يميناً بمن سوى ال وعن أحمد جوزه غير مكفّر
وباللام أو إن الشديدة أو لقد وبالنفي صدّره بـ«ما» أو بـ«أن» و«لا»
ومن قال هو كفّار أو منتفٍ من ال

أو الهمز ثم انصب أو اجرر وجود مع الله: لحن والصواب ليعقد
بالاعراب: غير الحلف لم تنعقد وميثاقه مع شبهها: حلفاً طد
وأطلق لم تُعَدِّد يميناً بأوكد سواء... فلا تعقد يميناً، بأوطد
يميناً وإن لم ينوّه في المسدد بواو وغير الواو، كالعمرو فاعدد
أصح أو كلام الله إن يحثّ اشهد وعن أحمد في كل آية اعدد
وأحلف بالله: إن تلا كل مفرد وإن يدعي الإخبار يقبل بأجود
ولم ينو، فاجعلها يميناً بأوكد ولا قيل في أعزم، ولو مع تقصد
إله، أأسندت، أم لم تقيد سوى برسول الله حسبّ بأبعد
وقد صدر إيجاب الجواب: تسدد وقد يحذفوا^(١) «لا» نحو نعت كذا اعدد
إله، أو الإسلام، أو من محمد

(١) الصحيح: يحذفون

كذا لا يراني الله في داركم متى
 كذا قوله هو يستحل الحرام إن
 ولو قال أمحوا مصحفاً أو عصيت ما
 فقال فلا كفارة فيه ما خلا
 وإن قال إن أفعل كذا فعلي يا فتى
 عليه بتكفير اليمين وإن يقل
 بما رتب الحجاج أيمان بيعة الخلافة بالله العظيم المجد
 وبالعتق، والتطليق، والحج ثم بالتصدق بالأموال، ترتيب موكد
 لِيُزْمَ بها إن ينوها وهو عالم
 وقيل بما فيها متى ينوها بما
 وإن قال عبدُ الفضل حُرّاً لأفعلن
 وأيمانُ أهل السلم تلزمني متى
 بعتق وتطليق، ونذر وحلقة الظهار وبالخلاق في المتجود
 ولو فُقدت منه لذلك نية
 ومولٍ باحدى الخمس إن قال غيره
 على مثل ما آلت ينوي التزامه
 وقيل سوى الإيلاء بالله وحده

كذلك إن يفعل: يُكْفَرُ بأبعد
 فعلت كذا . . إن يفعلنه ليعدد
 أمرت به في الشرع إن قلت ذا الردي
 لدى المجد في ثاني المثالين، فاقتد
 فحلقة أو نذر كذا إن فعل اشهد
 متى احنث في عهدي عليّ ليشهد
 بما رتب الحجاج أيمان بيعة الخلافة بالله العظيم المجد
 وبالعتق، والتطليق، والحج ثم بالتصدق بالأموال، ترتيب موكد
 وقيل متى يجهل، وإن ينوها اعقد
 عدا حلفاً بالله: فاعقد وأكد
 كذا إن حنث لما يكفر بأوطد
 يقل يأتي زید متى يأتيه أشهد
 بعتق وتطليق، ونذر وحلقة الظهار وبالخلاق في المتجود
 وقيل الحلف بالله لم يتفقد
 يميني في إيلاك، أو أنا ياعدي
 كإيلائه ألزمه ذلك: ترشد
 لفقد انعقاد بالكناية فاهتد

فصل

ولم تنعقد أيمان غير مكلف مريد موأتيه وإن لم يعود
 فكفارة في الحال فيما استحال في اعتياد وأما في النهي فبأجود

ومن يَحْنِثُ المولى عليه بفعله
 وأسألكم بالله ربي لتفعلن
 ويشترط للتكفير إمكان بره
 ففاعل ما آلى لترك حانثاً
 وإن يخلُ من تحديد وقت لفعله
 وأما على الماضي فتحقيق ممكن المضي من الأخبار، دون تقيّد
 فلغو يمين الظن والبر تارة
 وليس لذي كفارة في المؤكد
 وعنه بلى مع إثمه كالطلاق والعتاق، ونذر والظهار. . بها أعدّد
 وعن أحمد التكفير في حلف مخطيء الظنون على الماضي: اروه ثم بعد
 وفي المنتقى لم ينعقد حلف مكره
 وعنه بلى فيما يجي دون ما مضى
 ولا حنث في المنصور في فعل مكره
 وعنه ولا في عتقه وطلاقه
 ومن قال إن شا الله تلو يمينه
 وعنه ولو بعد السكوت مقارباً
 فلا حنث في فعل، وترك مفسر
 ومن شرط الاستثناء قصد ونية
 ولا نفع في الاستثناء إلا بنطقه
 ومن وقّت المولى عليه بنية
 فلا حنث حتى اليأس إلا بموته
 أو الترك: فالتكفير من حانث قد
 يميناً لناوي الحلف للشافعي اعقد
 وحنث من المختار ذا العقل قيد
 كتارك ما آلى: ليفعل في غد
 فإن فات وقت فيه يمكن أظد
 ومنها غموس الكاذب المتعمد
 كلغو يمين. . إذ غدت لم تعقد
 ونذر والظهار. . بها أعدّد
 ولا سبق أيان بغير تقصد
 وحنث الفتى شر بغير تقيد
 وناس بأيان مكفرة قد
 وذا أوهه إن حزت شرط المقيد
 بغير سكوت دون عذر ممهد
 وقيل، ولو في المجلس استثنى ترشد
 المقيد بأن شا الله نطقاً بمذود
 وهذا الذي القاضي النبيل ليسند
 سوى نية من خائف ظلم معتد
 أو اللفظ قيده وإن لم يقيد
 وإما ترى المولى على فعله: اشهد

ويكره تكثير وإفراط صادق اليمين لخوف الكذب عند التعدد
ومن يكُ خيراً حنثه فهو سنةً ونذْبٌ لدى القاضي لذي الحق: يعتد
ولا بأس في أيمانه مع صدقه ولا ينفع التأويل من كل معتد
وحاظر حلٍ غير زوجته فلا يصير حراماً في الأصح المؤتد
وفي فعله كفارة ليمينه وقيل احظرن حتى يكفر وصدد

فصل في كفارة اليمين

وكفارة الأيمان بالله قد حوت ففي غير ذي حلفٍ وترتيبٍ اشهد
فإن شئت إن كفرت أطعمت عشرة مساكين في الإسلام أحراراً تحتد
كما قد مضى تفصيله في الظهار إن تشا غاية التبيين منه . . فأقصد
وإن تشا فاكس كل شخص كفاية لسترته حال الصلاة . . تسدد
فأذنائه ثوب للفتى ليس بالياً جديداً، وملبوس بأي معود
وللخود درع مع خمار أقله من اي لباس كان مجز لسجد
ويجزي ثوب سائر لجمعها وتكفي فتى مع أسفل منهما احدد
وإن يكس خمساً ثم يطعم خمسة يجز دون إحدى ذين مع نصف مبعد
وإن لم يجد إحدى الثلاث يصم إذا ثلاثة أيام تباعاً . . بأوكد
وكفر بعد الحنث أو قبله ولا تجوزة من قبل اليمين فتعتد
وقبل وبعد الحنث سبان فضله وعن أحمد بل بعد أفضل فامدد
ولا يجزي التعجيل عن حنثه متى يك الحنث محظوراً على المتجود
وكفارة تجزي لكل مكفر من الجنس قط ما لم تكفر بأوكد

وعنه على أفعال إن كرر الفتى اليمينَ فعددها، وعنه ومفرد ومول على أشياء يميناً فأوجبن ومُر من يُكْفَرُ بعد تكفير سابق ومولٍ على أشياء فيها تبأين وفي حنثه في الشيء عنها يحلُّ في البواقي يمينُ الحالف المتشدد فإن كرر اسمَ الله في كل فَعلة ومولٍ على شيء يمينين صاعداً لكل يمين فليكفرُ حكمها وليس لمولى العبدِ منعُ صيامه وتحزي ولم يلزمه مالٌ مكفراً وقال أبو يعلى متى قيل يملك المملوك إن يأذن له: فليرفد وإلا فلا يجزيه إلا صيامه وإن قيل بالتكفير بالمال إن يشا وإن جوز الإعتاق جرّاء نفسه وليس له إن أطلق الإذن سيدٌ وليس لكفار صيام مكفّر وما أعتق المملوك بالإذن فالولا فإن حرّ ورثه به في المؤكد ولا شيء فيمن قال آليتُ كاذباً وندب وقيل اوجب بتكرار مقسم ومن يتوسل له: أجب فيه كي تصب

بحنث الفتى في الكل كفارةً قد بكفارةٍ أخرى لحنث مجدد يميناً يكفر للجميع كمفرد فقولين في تكرار تكفير اسند تحاليف في كفارة الحنث فاشهد وبالصوم عند الحنث تكفيرٌ أعبد ومَن بعضُه حرٌّ كحرٍ ليعدد في الاولى بإذن السيد المتجود وفي كل حال دون إذن ليصدد مع الإذن: فليعتق على المتأكد بإذن في الاقوى لا بلاها بأوكد يححر فوق الواجب المتعود ولا عتقه إلا لمروث أو هدي له دون مولا، وعن إرثه اصدد وما دام حياً لا تراث لسيد سوى إثم كذاب على المتوطد بلا ضرر أو ظاهر أبرزن قد بلا ضرر ما سنه خير مرشد

باب جامع الإيمان تقدمت مسائله في باب التأويل

باب النذر

ولا تفعلنَ النذرَ، ما النذرُ سنةٌ
ولا تحسبنَ النذرَ للخيرِ جالباً
وليس حرامُ الفعلِ إذ نُدبَ الوفا
وذلك إلزامُ الفتى الشيءَ نفسه
ولو كان مملوكاً وأنثى وكافراً
ولا ينعقدُ نذرُ المحال، وواجبُ
ومنعقد المنذورُ خمسةٌ أضربُ
وفي مبهم المنذورِ تكفيرُ حلفَةٍ
ونذرُ غضابٍ واللجاجُ لمنعه
ليختر من التكفير والفعل ما يشا
بوجدانٍ شرطٍ أطلقوا فيه ثم إن
وفي نذره فعلُ الحرامِ وجائزُ
كنذركِ شربَ الخمرِ، أو لبسَ عِمَّةٍ
وإحرامُ كلِّ بعدِ نذرٍ فلم تزل
وفي نذر ذبح ابنٍ، ونفسٍ ومن عُصم
وعن أحمد ما دل أن المباحَ والمحرمَ، والمكروهَ . . لم يتعقد

ولما يعين فيه عن كل مفرد
 ليفعل ندباً وليكفر ويفرد
 في الأولى، وعنه مع قضاءً بأبعد
 بتحريمها بل قيل مطلقاً اعدد
 لناذره طراً، على نص أحمد
 لبابة مع كعب بن مالك إذ هدي
 ومعلوم قدر مثل ألف، بأوكد
 وعنه وثلث المال من متزيد

وناذر ذبح ابن له من جماعة
 وإن يجتمع في النذر ندبٌ وغيره
 وفي نذر يوم العيد كفارة فقط
 وأيام تشريق كعيد متى تقل
 ويجزي بلا كفارة ثلث ماله
 وذلك لما أوصى النبي به أبا
 ولم يُجز ثلث بل جميع معين
 وإن كان كل المال أجزا ثلاثة

فصل

عليه المسمى قيل، بل ما نوى ازداد
 صلاةً وصوماً واعتكافاً بمسجد
 وأشباهها، من قاصد بر عبد
 له، ويتعلق بشرط مقيد
 عليّ لربي ثم اعتاق أعبد
 عليّ صيام، أو صلاة تهجد
 بشامل وقت النهي في التأكيد
 جميعاً وكفر فوت وقت بأجود
 وعنه ولا العيدين، فافقه وجود
 يوافق عذر الخود، أو عيداً أشهد
 في الأولى وكفر واقض عنه بأوكد

عن الثلث والناوي لما فوق لفظه
 ومن نذر الطاعات يوف بنذره
 وغزواً، وإعتاقاً، وحجاً، وعمرة
 ويلزم فعل النذر من كان مطلقاً
 كأن أشف أو أوت القرآن فحجة
 وأما الذي أطلقته: فلخالقي
 وما نذر شخص صوم عام بعينه
 ولا رمضان اعلم وعنه بل اقضها
 وعنه يعم النهي لا الشهر صومنا
 وإن نذر الإنسان صوم الخميس إن
 بإيجاب فطر الحيض حتماً وعيده

وعن أحمد التكفير فيه فمن قضا
ويخرج ألا يعقد النذر هاهنا
وناذر صوم يوم يقدم عامراً
وإن جاءه في العيد أو وهو مفطراً
وقولان في التكفير، ثم إن أتى وقد
فإن قيام المرء يكفي، كذا إن نوى
وعن أحمد لم يكف في ذا صيامه
وقد قيل يُجزى إن يوافق صائماً
وقد قيل إن وافاه في رمضان أو
وإن فعل المنذور قبل زمانه المعين لم يجزى^(١) بغير تردد
ويُجزيه فيما فيه نفع سواء كالزكاة لفقراء الخالق المتعبد
ولا يلزم التكفير من جن أجمع المعين، ولا يقضي على المتجود
وإن حُضِنه طراً ليقضيه ولا
وإن يندر الحَج في عامه فلم
ولو مع عذر مانع كسقامه
ومفطرة للعذر تقضي تحتماً
وإن تقطعن من غير عذر تتابع المعين: فاستأنف وكفره تسدد
وعنه اتمم الباقي وما فات فاقضه
وفطر لعذر قاطع لتتابع الصيام لتكفير كلا عذر، فاعدد
وإن لم يقطع ثم فابن تحتماً

(١) الصحيح: يجزى

(٢) الصحيح: يقض

ويقضي في الأولى ما قضا متتابعاً
وفطرُك مبداه اقضِ تِلْوَ تمامه
وناذِرُ شهرٍ مطلقٍ إن يشا يَصُم
وألزمه في الأولى التتابع إن يصم
وقطعُ صيامٍ مطلقٍ نَذَرُهُ الفتى
ليستأنفن لا غير لكن قطعَه
ووجهين في إفطاره لسقامه
وناذِرُ عامٍ مطلقٍ فليتابعن
سوى رمضان والمحرمِ صومُه
وقد قيل عشرٌ بعد شهرٍ سواهما
ولو عين المبدأ فذاك معين
ويجزىء مابين الهلالين ناذراً
من اثائه صومُ الثلاثين لازماً
ومن حج من نذر وما حج فرضه

وعنه ان شرط في النذر أو ينوه قد
تباعاً، وعنه إن شئت آخر وبدد
ثلاثين، أو بين الهلالين يرشد
ثلاثين يوماً عكس نذر المعدد
تتابعه من غير عذر ممد
لعذر كسقم أو كحيض لنهد
السليم، وإسفار، وفي شبهها امهد
على حسب الإمكان، في المتأكد
على الناذر اثني عشر شهراً فأعدد
إذا شرط المرء التتابع فأعد
وكالمطلق اجعلهُ لدى المجد واقتد
تتابع شهراً مطلقاً، ولبتدي
ولو كان ذي نقص فكمل وعدد
كفا عنهما بل عنه عن فرضه قد

فصل

وناذر بر لم يطقه لعارض
وعنه مع التكفير عن يوم صومه
وقد قيل لا تكفير بل قوت مرمد
وإن كان مرجو الزوال انتظرتُه
وإن كان عن صوم تعين وقته

تأبداً . . يُكْفَرُ حَلْفُهُ قط بأوكد
ليطعم مسكيناً قدير ويعدد
وقيل إن نذر ذي عاجزاً لم يعقد
فإن صار لم يُرَجَى^(١) يصر مثل ما ابتدي
فبعد الشفا اقض ثم كفر بأوكد

(١) الصحيح: يُرَجَم

فصل

وناذرُ صومٍ لم يعدَّ ولا نوى فيوماً قُبِيلَ الصوم: بيَّت بمقصد وأدنى الصلاة الركعتان بأوكَدٍ وعن أحمد يجزي الفتى ركعةً قد وناذرُ صومِ الدهرِ يلزمه سوى المحرَّم مع شهر الصيام المعهد ولم يقضِ إفطاراً بعذرٍ وغيره لفقد زمان وليكفر يسدد وقدم على نذر قضا رمضان والصيام لتكفيرٍ بغير تردد وناذرُ قصد البيت أو أي بقعة من الحرم المكي الشريف الممجد ففي عُمره أو حجة حسب مجزيء ولو قيل في الصلاة كذا لم أبعد وفي ترك مشي أو ركوب نواه فليکفر وعنه بل دم قيل يبتدي وإن لم يرد إلا الحضور هناك فليسَ ماشياً، أو راكباً فوق جلعَد ونذرُ مباح نذرُ إتيان منسكٍ سوى حرم، كالوقوف المتعوّد

فصل

ونذرُ اعتكافٍ أو صلاةٍ بمكةٍ ففي غيرها ان تفعله لم تبرّ فاقصد ويجزىء فيها عن سواها ومسجد النبي عن الأقصى لفضل مزيد وفعلكهُ فيما تعين مجزىء وفي غيرها المنذور: غيرُ مقيد وذاك إلى المفضول غيرُ مبعّد وصلاة قضت نذر الصلاة كما ابتدي لكفارة، ما لم يعين ويقصد وناذرُ عتقٍ شرطه شرط واجب

ومن مات لما يقضِ نذرَ تقربٍ فعنه اقصِ ندباً لا صلاةً بأبعد
ومن نذرَ التطوافَ بالبيتِ حايماً على أربع أَلَزَمَهُ في نصِّ أحمد
طوافينِ ثانٍ عن يدٍ وقياسُ ذا السقوطِ، وفي التكفيرِ وجهين، أسند

كتاب القضاء

وكن عالماً أن القضاة ثلاثة
وذلك مَنْ بالحق أصبح عالماً
وقاضٍ بحكم الحق أصبح عالماً
وآخرُ يقضي جاهلاً، فكلاهما
وكل جهولٍ بالقضاء فإنه
فخذ في سبيلٍ للسلامة واجتنب
فكل ولاياتِ الأنامِ ندامة
وحسبُ فتى يرجو السلامة آخراً
أما عمرُ الحبرِ المسدّد قائلُ
وكن عالماً أن القضاء فضيلة
لأمرٍ بمعروفٍ وكشفِ ظلامٍ
إذا بذل الجهدَ المحق إن يُصبَّ يَفْزُ
ولابدَ من قاضٍ لفصلِ خصومةٍ
ومع ذلكم فالحكم فرضٌ كفاية
وفي كل إقليم على ذي إمارة
وإن ولي المفضول من غير مقتضٍ

فقاضٍ قَمِينٌ بالنعيم المخلد
فيعدلُ في حكم القضاء فيهدي
ولكنه فيه مجورٌ، ويعتدي
له النارُ في نصِّ الحديث المرد
حرامٌ عليه، فليحذَرُ ويوعد
توالي القضاء واحفظ لنفسك وارْتَدِ
سوى من وقى الله المهيمَن في غد
سؤالٌ عن المرعي، فافقه تسدد
ألا ليتني أنجو كفافاً من الردي
وأجرٌ عظيمٌ للمحق المؤيّد
وإصلاحِ ذاتِ البينِ، مع زجرِ معتدٍ
بأجرين، والمخطي له واحد قد
مع الخطر البادي العظيم المشدد
وعينُ إذا لم يجتهد غير مفرد
إقامة قاضٍ خيرُ أهلِ التقلد
ولايته: صححه في المتجود

وإن عُلِّمَتْ أَهْلِيَّةُ الْمَرْءِ وَلَهُ
 وَيَكْتُبُ عَهْدًا بِالْوَلَايَةِ أَمْرًا
 وَيَأْمُرُهُ فِي كُلِّ صِقْعٍ بِنَائِبٍ
 وَيُلْزِمُ مَنْ يَصْلُحُ لَهُ إِنْ دَعَى وَلَمْ
 وَيَكْرَهُ إِنْ يَوْجَدُ سِوَاهُ تَطَلُّبُ الْقَضَا وَإِلَّا بَأْنَ يَدْعُ^(١) أَوْلَى بِأَجُودٍ
 وَلَيْسَ صَحِيحًا إِنْ يَلِي الْحُكْمَ غَيْرُ مَنْ
 وَمَنْ شَرَطَهُ فِيهِ الْمَوْلَى صِلَاحُ مَنْ
 وَلَفْظُ شَفَاةٍ بِالْوَلَايَةِ حَاضِرًا
 وَمَنْ شَرَطَهُ الْإِشْهَادُ أَوْ بَاسْتِفَاضَةٍ اعْتِيَادٍ لِقَرَبٍ مِنْ مَكَانِ الْمُقْلَدِ
 وَلَيْسَ بِشَرَطٍ فِي نَفُوذِ الْقَضَاءِ بَلْ
 وَإِنْ صَرِيحَ الْلفظِ وَلَيْتَكَ الْقَضَا
 وَفِيهِ قَدْ اسْتَخْلَفْتُهُ، وَاسْتَنْبْتُه
 وَعَوْلْتُ إِنْ تَكُ اعْتَمَدْتُ إِلَيْكَ أَوْ
 وَمَنْ شَرَطَ هَذَا الْإِقْتِرَانُ بِمَفْهَمِ
 مَتَى قَبْلَ التَّقْلِيدِ أَوْ بَاشِرَ الْقَضَا
 وَإِنْ يَكُ مِنْ وَلِيِّ الْفَتَى الْحُكْمَ نَائِبُ الْ
 وَفِي شَرَطِ تَعْدِيلِ الْمَوْلَى تَعَذُّرُ الْقَضَاءِ إِذَا لَا تَشْتَرِطُ فِي الْمَوْكُودِ
 وَبِالشَّرَطِ إِنْ عَلِقْتَ تَوَلِيَّةَ الْقَضَا
 وَلَكِنْ تَعْمِيمَ الْوَلَايَةِ جَائِزٌ
 فَيَنْفُذُ فِي أَهْلِ الْمَحَلَةِ حُكْمُهُ
 وَإِلَّا فِسَائِلُ، وَاخْتِبَرُهُ تَسَدُّدُ
 بِكُلِّ خِصَالِ الْخَيْرِ لِلْمُتَقَلِّدِ
 يَسُنُّ لَهُ مَا اسْتَنَّهُ فِي التَّقْلَدِ
 يَجِدُ غَيْرَهُ أَهْلًا عَلَى الْمُتَوَطَّدِ
 يُولِّي إِمَامًا أَوْ خَلِيفَتُهُ قَدْ
 يُولِيهِ، مَعَ تَعْيِينِ كُلِّ مُقْلَدٍ
 وَيَكْتُبُ بِالْمَلْفُوظِ لِلْمُتَبَعِدِ
 تَحْتَمُّ الْأَذْعَانُ انْتِشَارُ التَّقْلَدِ
 وَقَلْدْتُكَ الْحُكْمَ أَحْكَمَنَّ وَتَقْلَدُ
 رَدَدْتُ إِلَيْكَ الْحُكْمَ فَوْضَ اجْعَلْ طَدُ
 وَكَلْتُ وَأَسْنَدْتُ الْقَضَا لَكَ فَاشْهَدِ
 الْوَلَايَةِ نَحْوَ احْكَمْ، وَلَا تَتَّقِدِ
 بِمَجْلِسِهِ أَوْ حَيْثُ يَسْمَعُ أَطَدُ
 إِمَامٍ خِلَافَ الْعَدْلِ : صُحِّحَ بِأَوْكَدِ
 يَصَحُّ كَذَاكَ الْإِمْرَةَ إِنْ شَتَّ قِيدُ
 وَتَخْصِيصُهَا فِي حُكْمٍ أَوْ بَقْعَةٍ قَدْ
 وَمَنْ حَلَّ فِيهَا مِنْ مُقِيمٍ وَمُفْتَدِ

(١) الصحيح : يدعى

وفي كل يوم أو بسبت متى تَغِبْ له الشمس لا يحكم إلى سبته عد
وفي البلد إن وُلِّيَ فئامُ أجز ولو تحدث في الأعمال عذراً بأجود
وقاض قضي فيما تقلد غيره فليس بمعتد به، بل ليرد
وتولية المرء المخالف مذهب المولى أجز من غير شرط مقيد
وجعلك شرط الولاية فاسد فكالبيع أفسدها به في المجود
ومن لعموم الحكم وُلِّيَ يستفد بذلك عشراً من خصال فعدد
فمن ذاك تحصيل الحقوق وفصله الخصومات، ثم الحجر للسفه اعدد
وللفلس المستوجب الحجر ربه وتزويج ربات الولي المفقّد
ويلزم أهل الوقف حكم شروطه وينظر في أموال غير المرشد
ويملك تنفيذ الوصايا بحقها وأم الوري، في كل ذات تحشد
وكف الأذى فيما تولاه مطلقاً كذاك إقامات الحدود ليحدد
وينظر في حال الأئمة كلهم وكل أمين في الشهود ليجهد
فمن يستحق الصرف يصرفه، ومن يكن مرتضى: يبقيه غير منكّد
وقبض خراج والزكاة أجز، وإن يلي جمعة والعيد في المتجود
ويرتق القاضي له وولاته لفقر وأما مع غنى فبأجود
فإن هو لم يرزق مع الفقر إن بغى من الخصما جعلاً أجزه بمبعد

فصل

ولم ينعزل وال بموت إمامه وأسر إياس والخلاع، بأجود
وعزل الإمام الأهل أو عزل نفسه في الأقوى أجز، بل إن يعين بعد
وإن مات قاض ينعزل خلفاؤه في الأقوى، ويملك عزلهم في المجود

إشاعته مثل الولاية ترشد
 وإن كان لم يعلم: فوجهين أسند
 ببلدته للشغل بالناس يعتد
 ووجهان إن يطلق وإن فيه فاصد
 كذاك إن يقل من ذي اجتهاد ليرد
 وإن عد أشخاصاً: فوجهين أورد
 يكن نائبي من يقض منهم له اعدد

وإن عزل القاضي أو انزل أو جبن
 فمن بعد علم العزل ما حكم انقض
 وإن شا إمام الوقت تولية القضا
 وأذن في الاستخلاف للقاضي سنة
 ولو قال من يحكم غداً فهو نائبي
 كذا إن يقل من حنبلي ونحوه
 وإن قال قد وليت أولاء فمن قضى

فصل

بلوغ وعقل، ثم حر ومهتد
 ومجتهد، لا كاتب في المجود
 سوى فقده الإبصار أو سمعه قد
 لديه، ولم يحكم به غير معتد
 الكتاب، وأخبار النبي محمد
 في المجاز وذو الإطلاق، والمتقيد
 تشابه، ثم المحكم المتأطد
 وعام والاستثنا، وركنيه شيد
 وآحادها، مع مرسَل ثم مُسند
 من المقتضي الأحكام لا غير قيد
 ويعلم أوصاف القياس المحدد

ويشترط في والي القضا مع ذكورة
 سميع بصير ناطق ذو عدالة
 وما فات منها في الدوام يزيله
 ليحكم وإن فاتا بإمضاء ثابت
 وشرط اجتهاد المرء علم كذا من
 حقيقته والأمر والنهي، ثم في
 ومجمله ثم المبين والذي
 ومنسوخه والناسخ افهم، وخاصه
 ومن سنة الهادي الصحيح وضده
 ويعرف منها ما تواتر نقله
 ويعرف إجماع الهداة وخلفهم

وكيفية استنباط أحكام شرعنا المطهر، حقاً من أدلته اعدد
 ويعرف أيضاً ما تداول بيننا من اللغة الفصحى، وكل المعداد
 حواه أصول الفقه، ثم فروعه له أنه أهل الفتاوى كذا القضا
 وما يقتضيه العقل من كل منصف بحيث يواتيه تعرف حكم ما
 وقد يكتفى في وقتنا ذو ضرورة وإن يحتكم شخصان للأهل للقضا
 ولم ينتقض الأحكام فيه فحكم الـ وعنه أجز في كل شيء كحكم الـ
 ويلزم من يكتب إليه بحكمه وإن أحد الخصمين قبل شروعه
 وإن كان من بعد الشروع وقبل أن

ومن يحوه فهماً أو الأكثر اشهد
 ومن يحوه في موضع فيه: قلد
 تعذر ذا بل جملة غلبت قد
 أتى غالباً من حادث متجدد
 ببعض الذي قالوا لفقد المعداد
 فيحكم: فينفذ حكمه كالقلد
 إمام وفي المال اخصصن حكم ذا قد
 إمام سوى حكم الحدود بأوكد
 القبول وتنفيذ كقاض مؤطد
 تراجع عن تحكيمه لم يطهد
 يتم القضا: لما يمكن بأجود

باب ما يجب على القاضي من الآداب الشرعية وما يستحب له

ويشرع للقاضي توسط حالة الفتى في الرضى والسخط غير مشدد
 قوي بلفظ لين، غير عاجز حليم يفوض بالتأني فمرتد
 طليق المحيا، لا عبوس منقّر ولكن مهيب لا يمازح بالردى
 فلا يئأس الضعفى من الحق عنده ولا يطمع العادي لديه فيعتدي
 عفيف صدوق اللفظ والوعد نافذ الطباع بعيد الغوص في كل مقصد

أخو فِطْنَةٍ لَا يَنْفُقُ الزَّوْرُ عِنْدَهُ
 عَلِيمٌ بِلَحْنِ اللَّفْظِ مَعَ لُغَةِ الْأَلَى
 وَلَمَّا يَخْفُفُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمٌ
 صَحِيحٌ بِصِيرِ الْأُمُورِ مَجْرِبٌ
 وَإِنْ شَاءَ انْتَهَارَ الْخُصْمَ عِنْدَ إِسَاءَةٍ
 وَإِنْ شَاءَ فليَعْفُ وَإِنْ يَبْدُ مِنْكَرٌ
 يَشَاوِرُ ذَوِي الْأَلْبَابِ عِنْدَ التَّعَقُّدِ
 تَوَلَّى عَلَيْهِمْ ذُو غَنَى عَنْ مَرُشَدِ
 يَسَاوِي أُولَى قَرْبَاهُ بِالْمَتَبَعِدِ
 فَلَيْسَ بِمَخْدُوعٍ يَغُرَّرُ بِالرَّدِيِّ
 وَتَعَزِيرُهُ فِيمَا يَرَى فَلْيَسْعِدِ
 بِإِيْمَانِهِ يَمْنَعُ، وَيَدْعُ بِشَهْدِ

فصل

وَمَنْ يَتَوَلَّى (١) الْحَكَمَ فِي غَيْرِ مِصْرِهِ
 وَيَعْلَمُهُمْ يَوْمَ الْقُدُومِ لِيَلْتَقِيَ
 فَيَقْصِدُ يَوْمَ السَّبْتِ جَامِعَهُمْ أَوْ الْخَمِيسَ، أَوْ الْإِثْنَيْنِ، قَصْدَ تَهْجُدِ
 يَزِدُّ ثُمَّ يَدْعُ مُسْتَجِيرًا وَيَجْهَدِ
 وَيَأْمُرُ قَارِي عَهْدَةٍ بِالتَّعْصَدِ
 وَيَقْبِضُ دِيْوَانَ الْقَضَا مِنْ مَشْرِدِ
 عَلَى أَعْدَلِ الْأَحْوَالِ فِي خَيْرِ مَقْصَدِ
 مِنْ الْهَمِّ أَوْ جَوْعٍ، وَأَكَلَ مَزِيدِ
 صَدًّا أَوْ سُرُورًا أَوْ سَنَى مَتَزِيدِ
 مِنْ الْفَهْمِ كَالنَّوْمِ الشَّهْرِ بِمَرْقَدِ
 بِشَاغِلِ فَهْمٍ لَمْ يَنْفِذْ بِأَوْكَدِ
 وَفِي مَسْجِدٍ يَرْكَعُ تَحِيَّةَ مَسْجَدِ
 وَمَنْ يَتَوَلَّى (١) الْحَكَمَ فِي غَيْرِ مِصْرِهِ
 وَيَعْلَمُهُمْ يَوْمَ الْقُدُومِ لِيَلْتَقِيَ
 فَيَقْصِدُ يَوْمَ السَّبْتِ جَامِعَهُمْ أَوْ الْخَمِيسَ، أَوْ الْإِثْنَيْنِ، قَصْدَ تَهْجُدِ
 يَزِدُّ ثُمَّ يَدْعُ مُسْتَجِيرًا وَيَجْهَدِ
 وَيَأْمُرُ قَارِي عَهْدَةٍ بِالتَّعْصَدِ
 وَيَقْبِضُ دِيْوَانَ الْقَضَا مِنْ مَشْرِدِ
 عَلَى أَعْدَلِ الْأَحْوَالِ فِي خَيْرِ مَقْصَدِ
 مِنْ الْهَمِّ أَوْ جَوْعٍ، وَأَكَلَ مَزِيدِ
 صَدًّا أَوْ سُرُورًا أَوْ سَنَى مَتَزِيدِ
 مِنْ الْفَهْمِ كَالنَّوْمِ الشَّهْرِ بِمَرْقَدِ
 بِشَاغِلِ فَهْمٍ لَمْ يَنْفِذْ بِأَوْكَدِ
 وَفِي مَسْجِدٍ يَرْكَعُ تَحِيَّةَ مَسْجَدِ

(١) الصحيح: يتولَّى

وجلسه إذ ذاك فوق مُمَيَّزٍ
ويسأل توفيقاً من الله للهُدى
وليس بشرط للقضا كل ما مضى
ولا تَكْرَهْنَ في الحل حكماً بمسجد
وعنه ليأت خارجاً أو يوكلن
ولا تتخذ في مجلس الحكم حاجباً
فإن حضروا في دُفْعَةٍ وتشاجروا
وإن كان فيهم ذو سفار بنية ار
وحتم عليه الحق والعدل بينهم
وأن لا يضيّف واحداً دون خصمه
ويسأله عما أحلّ بذكره
وقدم على الكفار كل موحد
وندب له إحضار مجلس حكمه
يشاورهم في كل مُشكلٍ حادثٍ
ولو ضاق وقتٌ أو لأعلم منه بل

وفوق الشرا كالناس سِيانٍ فاقتد
وعوناً وفي مأوى فسيحاً^(١) ليقعد
سوى شاغلٍ فهماً لجوعان أو صدي
ويدخل ذمي بإذن موحد
كذا حيضاً أو ذي جنابة اعدد
وبالأسبق ابداً في محاكمة قد
فبينهم اقرع، وبالقرعة ابتد
تحالٍ فقدّمه، بغير تردد
بلحظ وبلفظ، والدخول ومقعد
ووجهان في تحرير دَعْوَى لأبلد
إذا كان فيها لازم ذكره قد
دخولاً كذا حال الجلوس بأجود
من الفقها المفتين كل مرشد
فإن يتضح يحكم، ولما يقلد
ليرجُ إلى أن يستبين ويجهد

فصل

ويكره للغضبان والجائعِ القضا
فإن يقض مع وجدان شاغلٍ ذهنه
وقد قيل يمضي إن طرا بعد فهمه الصواب، وإلا فانقض الحكم واردة

(١) الصحيح : فسيح

وَحَظَرَ عَلَيْهِ الْإِرْتِشَاءَ وَقَبُولَهُ هَدِيَّةَ شَخْصٍ لَيْسَ بِالْمَتَعَوِّدِ
 مَهَادَاتِهِ قَبْلَ الْقَضَاءِ لَا هَدِيَّةَ الْمَعَوِّدِ لِلْأَهْدَاءِ، قَبْلَ التَّقْلِيدِ
 إِذَا هُوَ لَمْ يَبْغِ الْحُكُومَةَ وَالرِّشَاءَ وَيَحْرُمُ أَنْ يَرِشُوا لِتَحْصِيلِ بَاطِلٍ
 وَمَا كَانَ مَحْظُورًا يَجِبُ رَدُّهُ لِبَا
 وَيُكْرَهُ لِلْقَاضِي التَّبَايُعُ وَالشِّرَاءُ وَيُشْرَعُ لِلْقَاضِي عِيَادَةُ مُدْنِفٍ
 وَكَالْغَيْرِ فِي دَعْوَى الْوَلَايَةِ حُكْمُهُ
 وَتَتَّخِذُ الْأَعْوَانُ أَهْلَ صِيَانَةٍ وَفِي الْكَاتِبِ الْمَشْرُوطِ عَدْلٌ مَكْلُفٌ
 بَحِيثٌ يَرَى مَكْتُوبَهُ وَالْقَمَطَرَ فَلْيَكُنْ عِنْدَهُ تَحْتَ الْخَتْمِ بِمَرَصَدٍ
 وَنَدْبٌ لَهُ أَنْ لَيْسَ يَحْكُمُ مُطْلَقًا
 وَأَكْدَ لَدَى مَنْ لَيْسَ يَحْكُمُ بَعْلِمِهِ وَحَظَرَ وَلِيٌّ يُنْفِذُ قَضَاءَهُ لِنَفْسِهِ
 وَأَمَّا مَنْ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ لَهُ وَيَحْكُمُ فِيهَا بَيْنَهُمْ إِنْ تَحَاكَمُوا
 وَيَنْظَرُ فِي أَمْرِ الْمُحَابِيسِ أَوَّلًا
 وَمُوجِبَ حَسْبٍ، وَاسْمُ كُلِّ وَخْصَمِهِ وَيَبْعَثُ مَنْ يَدْعُو لِيَحْضَرَ مِنْ لَهُ
 وَيَحْضَرُ أَسْمَاهُمْ بِمَوْعَدِهِ، فَمَنْ بَفَصْلِ الْقَضَاءِ فِي ذَيْنِ وَاللَّذْ حَسْبُهُ
 هَدِيَّةَ شَخْصٍ لَيْسَ بِالْمَتَعَوِّدِ
 مَهَادَاتِهِ قَبْلَ الْقَضَاءِ لَا هَدِيَّةَ الْمَعَوِّدِ لِلْأَهْدَاءِ، قَبْلَ التَّقْلِيدِ
 إِذَا هُوَ لَمْ يَبْغِ الْحُكُومَةَ وَالرِّشَاءَ وَيَحْرُمُ أَنْ يَرِشُوا لِتَحْصِيلِ بَاطِلٍ
 وَمَا كَانَ مَحْظُورًا يَجِبُ رَدُّهُ لِبَا
 وَيُكْرَهُ لِلْقَاضِي التَّبَايُعُ وَالشِّرَاءُ وَيُشْرَعُ لِلْقَاضِي عِيَادَةُ مُدْنِفٍ
 وَكَالْغَيْرِ فِي دَعْوَى الْوَلَايَةِ حُكْمُهُ
 وَتَتَّخِذُ الْأَعْوَانُ أَهْلَ صِيَانَةٍ وَفِي الْكَاتِبِ الْمَشْرُوطِ عَدْلٌ مَكْلُفٌ
 بَحِيثٌ يَرَى مَكْتُوبَهُ وَالْقَمَطَرَ فَلْيَكُنْ عِنْدَهُ تَحْتَ الْخَتْمِ بِمَرَصَدٍ
 وَنَدْبٌ لَهُ أَنْ لَيْسَ يَحْكُمُ مُطْلَقًا
 وَأَكْدَ لَدَى مَنْ لَيْسَ يَحْكُمُ بَعْلِمِهِ وَحَظَرَ وَلِيٌّ يُنْفِذُ قَضَاءَهُ لِنَفْسِهِ
 وَأَمَّا مَنْ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ لَهُ وَيَحْكُمُ فِيهَا بَيْنَهُمْ إِنْ تَحَاكَمُوا
 وَيَنْظَرُ فِي أَمْرِ الْمُحَابِيسِ أَوَّلًا
 وَمُوجِبَ حَسْبٍ، وَاسْمُ كُلِّ وَخْصَمِهِ وَيَبْعَثُ مَنْ يَدْعُو لِيَحْضَرَ مِنْ لَهُ
 وَيَحْضَرُ أَسْمَاهُمْ بِمَوْعَدِهِ، فَمَنْ بَفَصْلِ الْقَضَاءِ فِي ذَيْنِ وَاللَّذْ حَسْبُهُ
 هَدِيَّةَ شَخْصٍ لَيْسَ بِالْمَتَعَوِّدِ
 مَهَادَاتِهِ قَبْلَ الْقَضَاءِ لَا هَدِيَّةَ الْمَعَوِّدِ لِلْأَهْدَاءِ، قَبْلَ التَّقْلِيدِ
 إِذَا هُوَ لَمْ يَبْغِ الْحُكُومَةَ وَالرِّشَاءَ وَيَحْرُمُ أَنْ يَرِشُوا لِتَحْصِيلِ بَاطِلٍ
 وَمَا كَانَ مَحْظُورًا يَجِبُ رَدُّهُ لِبَا
 وَيُكْرَهُ لِلْقَاضِي التَّبَايُعُ وَالشِّرَاءُ وَيُشْرَعُ لِلْقَاضِي عِيَادَةُ مُدْنِفٍ
 وَكَالْغَيْرِ فِي دَعْوَى الْوَلَايَةِ حُكْمُهُ
 وَتَتَّخِذُ الْأَعْوَانُ أَهْلَ صِيَانَةٍ وَفِي الْكَاتِبِ الْمَشْرُوطِ عَدْلٌ مَكْلُفٌ
 بَحِيثٌ يَرَى مَكْتُوبَهُ وَالْقَمَطَرَ فَلْيَكُنْ عِنْدَهُ تَحْتَ الْخَتْمِ بِمَرَصَدٍ
 وَنَدْبٌ لَهُ أَنْ لَيْسَ يَحْكُمُ مُطْلَقًا
 وَأَكْدَ لَدَى مَنْ لَيْسَ يَحْكُمُ بَعْلِمِهِ وَحَظَرَ وَلِيٌّ يُنْفِذُ قَضَاءَهُ لِنَفْسِهِ
 وَأَمَّا مَنْ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ لَهُ وَيَحْكُمُ فِيهَا بَيْنَهُمْ إِنْ تَحَاكَمُوا
 وَيَنْظَرُ فِي أَمْرِ الْمُحَابِيسِ أَوَّلًا
 وَمُوجِبَ حَسْبٍ، وَاسْمُ كُلِّ وَخْصَمِهِ وَيَبْعَثُ مَنْ يَدْعُو لِيَحْضَرَ مِنْ لَهُ
 وَيَحْضَرُ أَسْمَاهُمْ بِمَوْعَدِهِ، فَمَنْ بَفَصْلِ الْقَضَاءِ فِي ذَيْنِ وَاللَّذْ حَسْبُهُ

ومن لم يَبَيِّنْ خَصْمَهُ له ثم قال قد
ثلاثة أيام نداءً فإن عَدِمَ
ويسأل عن أمر اليتامى وفاقدي
فينظرُ فيما لم يُخَصَّ بناظر
وإن فرق الموصي الوصيةَ قبل أن
كذا غير أهل واقع لمعين
ومن فوض المعزولَ أمراً عزاه له
وما كان في إيداع ذا الحكم بعدُ إن
وقيمتَه اكتب وأكتب ذا أمانةٍ

ظلمت ومالي خصمٌ احبس وجدد
مطالبَه حلفه، يحفظُ وشرد
الحجى والوصايا، ثم وقف مؤبد
أمين، بتفويض من الأهل ذي اليد
يثبت مع أهلية. . لتوطد
رشيد، كذا من لم يعين بمبعد
فذا الضعفِ أردفه، وذا الفسقِ فاطرد
تحف تلفاً أو كثرة الغرم ترشد
لذى الحكم مال ضائع، أو لمبعد

فصل

وليس بحتم أن تتبع حكم من
وأمرض إذا وليت أحكاماً صالح
إذا كان حق الله أو من وليته
ومن حكمك انقض إن تغير جهدك
وإن يتعين قبل حكم بأول
وتنقض أحكام الذي ليس صالحاً
ويلزمه إحضار حاضر ادعى
إذا حرر الدعوى في الأقوى وإن تكن
وراسل في الأقوى قبل إحضاره فإن

تقدم سوى من ليس أهل التقلد
وما خالف الإجماع أو نصاً اردد
بلا طلب أو مع طلاب مرشد
الذي ينتقض من حكم غيرك ترشد
فأوجب بثان حكمه، لا بمبتدي
وإن وافقت حقاً وقيل هنا طد
عليه وإن لم يستبن صدق مُعتدي
على الحاكم الماضي. . فدون تردد
أقر عليه احكم، ولا تتردد

وإن أنكر المطلوب فالقولُ قوله بغير يمين، مثل حال التقلدُ
 كذا إن يُقْلَ شخصٌ لقد حكمَ الفتى عليّ بفساقٍ وأعداءٍ قلد
 وعنه من الإحضار فيه ابتذاله إذا بُعدت في العُرف دعوى المنكدُ
 فلا تحضرن حتى يحررَ من شكى الدعاوي، وببدي أصلها، أو يشهد
 وإن قال بعد العزل كنتُ حكمتُ في كذا حالِ حُكمي، اقبل وقيل بل اردد
 وإن قال ذي حالِ الولاية فاقبلن بلا حلفٍ منه بغير تقيد
 وكن قابلاً أخبارَ قاضٍ بحكمه بغير مكان فيه وُلِّي بأجود

فصل

ويشترطُ فيه للقبولِ عدالةٌ على كل قولٍ مرَّ دونَ تردُّدٍ
 ومن يدعى^(١) حقاً على دانفٍ أو المخدرة الحسنا توكل ويعقد
 فإن وجبت للخصم حلفتها ابعتن إليها أميناً محلفاً مع شهد
 وكالرجل اجعل في القضا كل برزة لحاجتها تبدو الفتاة، وتغتدي
 ومن يدعى^(٢) حقاً على غائب ولم يكن في محل فيه قاضٍ فشرِّد
 إلى صالحٍ للحكم يحكمُ بينهم فإن يتعذر إن تحقق معتد
 ادعاه عليه أحضرته ولو نأت به الدار، إن كانت من المتقلد
 وإن كان للشاكي شهودٌ بحقه له احكم، وللنائي بحجته اسعد
 وما محرم شرط لإحضار برزة النساء إن تعذر ذاك في نص أحمد

(١)، (٢) الصحيح: يدع

باب طريق الحكم وصفته

وندب جلوس الخصم بين يديه وليقل إن يشا من مدع فليستد وإن شاء فليسكت فإن سكتا معاً ويزجر في الدعوى منازع مدع وللخصم قل من بعد دعواه ما الذي فمن قال لاحق عليّ لمدع فإن قال خصم لي شهود يجي بهم وإن قال لي مره باحضار حضر وقد قيل لا تأمر بالاحضار مطلقاً ولكن متى ما يتغي منك سلهم فإن تسرب عرض بتوبة راجع فإن شهدا أو إن أقر فلا تفه وتسال هل من دافع لشهوده وحكمك قد ألزمتك الحق فيه أو ويحكم بالإقرار، أو بالشهود في وقال أبو يعلي بالاقرار لا تفه ولا يحكم من في غير مجلس حكمه وعن أحمد في غير حد أجزه أو

ويقل حاجب من يدعي لا يفرد وإن يتداعي^(١) الكل بالقرعة ابتد تقول وإن لم يبغ خصم بأجود وأشباهه صحح جواب المجحد وإن لم يقل يسأل: أما من مشهد وأنظره إن غابوا بقدر المعود فإن حضروا لا تسألهم وتبتدي وقل دون أمر من يحقق ليشهد إلى الحق خوفاً من تماديه في الردي بحكم إلى أن يتغي في المؤطد فإن عدم احكم إن سئت تسدد قضيت له أو منه فاخرج له احدد محل القضا، في نصه دون شهد بحكم سوى مع سمع بينة قد بعلم ليكفي تهمة في المؤكد قصاص وعنه مطلقاً لا تقيد

(١) الصحيح: يتداع

وبالجرح في التعديل والجرح وإن قال مالي من شهود من ادعى وبرأ بها في ظاهر ويمينه فإن يُبره من حلفه في ادعائه وقل لنكول إن حلفت ثلاثة فإن هو لم يحلف عليه احكم ولو إذا سأل الخصم القضاء وقيل بل وقال أبو الخطاب رد الذي ادعى وشرطُ لرد عنده إذن ناكل فإن نكل أسأله فإن يُبدِ علةً فإن قال لا أولي اختياراً فناكل إلى مجلس ثانٍ فعِدْ مثل ما مضى ومن قال مالي من شهود، فإن أتى وقيل: بلى سيان إن حلف الفتى ومن أعلموه أنهم شهدا له وإن قال لي بالحق بينة فتى يتابع إن عن مجلس الحكم غيبوا وإن حضروا إن شاء فليشهدوا له وقيل: له الإشهاد بعد وإن يغب ومع شاهد فرد بهال يقال إن فإن قال: لا أولي وأرضى ألية

وبالجرح في التسلُّ فليحكم بغير تردد فمنكره حلف له إن شاء، ترشد قبيل طلاب المدعي ألغِ واردد فإن يثنه إن يجحد ان شاء يردد وإلا عليك الحق أوجبت ترشد مريضاً ومأذوناً له، في المؤطد ليحبس إلى الإقرار، أو حلف زد له حلفاً، واحكم له إن يؤكد وليست بشرط ظاهر عند أحمد لتأخيره أنظره، غير مشدد فمن بذل الأيمان بعد الإبا اردد من الحكم مع شرط انتفا الحكم ترشد بهم بعد ذا لم يسمعوا في المؤطد وإن لم يحلف مثل لم أدرِ شهد فإن ياب لم يكره، وإلا ليشهد فأحلف خصومي لي وأشهد في غد وقد قيل إن عن بلدة الحكم قيد وإن شاء فليحلف مع الغاء شهد فليس له حبس لتكفيل جحد حلفت قضي مع شاهد بالمجحد من الخصم إن يحلف فيبذل يردد

وإن لم يجب من يدعي الحقَّ عنده
إلى أن يجب المرءُ لكن متى يكن
وقال أبو الخطاب إن لم يُجب فتىً
وإن قال إني باليمين لأكتفي
وإن قال لي مما ادعى مخرج فما
وإن طلب الإمهال حتى يعاودَ الحسابَ . . فأمهله ثلاثاً بأجود
وإن قال أبرأني الفتى أو قضيتُه
وقلنا بهذا قد أقر الخصمه
فلازمه إما شئت واحلف لنفي ما ادَّعى عند عجز عن شهود تزود
فإن أنت لم تحلف نكلت وتصرفن
وهذا إذا لم يدَّع المنكرُ القضا
وإن كان مع إنكار مَيِّ فإن ثبت
فلا تسمعن منه ولو بشهادة
وإن جواباً قوله المدعي إذاً
وإن جواباً قوله ما ادعيت لي
أو إني رهنْتُ العبدَ عندك فيه يا
ومع شُهدٍ للمدعي ما عليه من

فليس نكولاً ذابلاً احبس وهدد
شهودُ لذي الدعوى: احكمن لا تردد
فهدد ثلاثاً بالقضا الناكل اعدد
فليس له الإشهادُ بعدُ بأجود
أجاب باقرار، ولا بتجحد
الحسابَ . . فأمهله ثلاثاً بأجود
بُعَيْدَ ثبوتٍ أو جواباً لمبتد
ليمهل ثلاثاً وليطالب بشهد
ما ادَّعى عند عجز عن شهود تزود
وفي الرد فارددها فإن تاب ينقد
إذا سبب الحق المتدم ياعدي
به فادعى الإبراء قبل التجحد
وقيل بلى، والمبتدي نص أحمد
فمن مشتر لم تعطينه، ليعدد
به رهن او لم تحوِ ثمينه يدي
أخي، ودعوى غير ذا لم أوطد
يمين بالاستحقاق، للمدعي اشهد

فصل

ومن يدعي ^(١) عيناً لديه فقال هي
وللمدعي احكم بالشهود بها له
ويول مقرر كانت العين عنده
وإن قال ليست لي ولست بعالم
وقيل على رد اليمين بحلفه
لفقد شهود المستحق، وقيل بل
وإن يعترف من قد أقر له بها
ومولٍ على هذين للمدعي وإن
فتسمع على الوجه الذي قيل إنها
وإن قال ليست لي، ولكن لناءٍ أو
إلى حين تكليف، وأوبة غائب
ويحلف ما إن يستحق الذي ادعى
وألزمه إن ينكل هنا عوضاً، وإن
ويعفى عن الإيلاء والغرم إن يُقِمَّ
ويخرج أن يقضي لنا هنا بها
وإن قال هي للمدعي بعد، لم تكن
وللمدعي ادفعها بينة، ولمقرر له حق النزاع بها طد

(١) الصحيح : يدع.

(٢) الصحيح : يصر.

ويحلف في ذا المدعي مع شهوده احتياطاً لنا، ثم الصغير بأبعد
 وقل لمقر للجَّهيل بها أبْن فإن لم يَعْرِفْ بالنكول: اقض واشهد
 فإن عاد من بعد ادعاها لنفسه فلا تسمع الدعوى على المتجود

فصل

ولا تقبل الدعوى من الشخص دون أن
 سوى ما أجزنا جهله . . كوصية
 فيذكر في المثلي جنساً، ونوعه
 وعين سوى المثلي إن كان حاضراً
 وإن كان فيه حلية فغير ما
 وإن حلي النقد ان قُومَ بواحد
 وإن كان فقد العرف يكفيك قدره
 ولا من يدي تحديد دار ووصفها
 ودين على موروث شخص من ادعى
 ويكفيك جحد الإرث عنه وموته
 وذكرك منقولاً إليك بعقد أو
 وقيل اشترط ذكر الشروط لصحة
 ولا تشترط ذكرى شروط لمَدع
 ودعوى نكاح معه عقد له استمع
 وقيل بلى، والقول قول الذي ادعت

يحررها تحرير مفهم مقصد
 والاقرار أو في المهر مطلق أعبد
 ومقداره، في عرفه المتعود
 وإلا اضبطن بالوصف، والقيمة احدد
 يحلى به قومه، لخوف من الردي
 وخذ عنه عرضاً للضرورة ترشد
 أو قد قيل ذاك الوصف لزم وأكد
 وأرش شجاج، أرشها لم يحدد
 فذكر التوى والإرث: حتم التأطد
 والايلا بنفي العلم بالموت قيد
 هبات، وشرط الصحة اشرط وأكد
 وقيل اشترط ذكر الشروط لصحة
 وفي وجهه وملك الإما قد
 دوام نكاح لا ابتداء بأجود
 من الحق لا دعوى نكاح مجرد
 تزوجه، من غير حلف بأجود

ومع شُهد بالعقد، موجبَه التزم
ويمنع منها ظاهر في «المجرد»
وإن يدعى^(١) إرثاً ليذكر أصله
ليذكر وصف القتل عمداً وشبهه
وفي حلها، والحظر بالباطن اقتد
وقد قيل لا للحكم بالعقد فاشهد
ومن يدعي قتلاً لمورثه الردي
وقتل الخطا مع شركة وتفرد

فصل

وتعديل أرباب الشهادات ظاهراً
وعنه إذا لم تستبن فسق مسلم
ويسأل عمن جاءه بشهادة
ومن تجهلن إسلامه ارجع لقوله
ويسطر مجهول العدالة باسمه
ومقدار حق يشهدون به كذا المسائل والخصمين أيضاً فحدد
ومجهولاً اجعل سائلاً دون تهمة
ووجهان في المسؤول والسائلين هل
وإقرار مشهود عليه لشاهد
وقيل بحتم الحكم إذ قد رضي به
ويوجب حكماً علمه بعدالة
ويسأل عن وصف التحمل، وطرفه
فإن يتوافق قولهم... عظم مخوفاً
وليس بحتم بل لندب، وهكذا

وباطناً، اشروطه على المتأكد
ولم يجرح الخصم اقبلن لا تقيد
إذا كان لم يعرفه وليؤكد
كحرية فيما اعتبرت بمبعد
ووصف به يمتاز عن غيره طد
والمسائل والخصمين أيضاً فحدد
عفيفاً، وسراً سل رجا نيل مقصد
لهم حكم إخبار، وإشهاد شُهد
جهيل لتعديل عن الحكم فاصدد
وفي حقه اقبل حسب، لاحق أبعد
الشهود فإن يرتب به، فليدّد
لكل فتى منهم إذا بتفرد
فإن ثبتوا فاحكم وإلا ليردد
تعاهد أحوال الشهود بأجود

(١) الصحيح: يدعى.

وترتيب أقوام للشهاد فسحةٌ
 وخذ من هدي القرآن أحكاماً ما طراً
 فما بان فاحكم فيه حقاً، وما خفي
 إلى أن يبين الحق فاحكم قبل أن

وليس بحتم بل من اخترت أشهد
 فالاجماع فالأثار، والرأي أجهد
 فبالصلح فأمرهم فإن أياً اطرُد
 تبينَ بجهل، رده لا تؤطد

فصل

فإن يشهد العدلان بالعدل والرضى
 وليس بكافٍ قوله لستُ عالماً
 ولا يقبل التعديل من غير عارف
 ولا تقبلن الجرح إلا مفسراً
 وأنظره إن يسأل ثلاثاً، وعنه إن
 وقيل اقبلن في الجرح مطلقاً عالم
 وإن شهد العدلان أن محكماً

كفاه وإن يفقد عليّ ولي اشهد
 من الشخص إلا الخير، كالنفي للردى
 به باطناً، إذ بالتستري رتدي
 بينة، والزمه ما لم يُشهد
 يقل فاسق، أو ليس عدلاً بذا اردد
 خبر بأهل الاختلاف مجود
 لفسقهما: لم يثبت الحق فاردد

فصل

وإن يجهل القاضي لسان محاكم
 ولا تقبلن في ذا، ولا في رسالة
 سوى شاهدي عدل، وعنه وواحد
 وتزكية الخنثى، وأنثى، ووالد
 ويكفيك في المقبول فيه شهادة النساء ترجمان، وامراتان لمبتدي

يترجم له عنه عليّ بمقصد
 وجرح، وتعريف، وتعديل شهد
 إذا ترك مخبور زمان العمى قد
 وعبد على الثاني فقط، خبراً طد

وإن عدل العدلان شخصاً فجاءه
ومن ثبت يوماً عدالتَهُ فلا
وقيل بلى إن كان مع طول مدة
وإن سأل القاضي مقيمَ شهودِهِ
أو ايداعَ عين مدَّعةٍ حَذَارَ أن
على غير حد أو قصاص ومن أتى
ثلاثة أيام .. أجبه، وقيل لا
وحل بين عبد مدعٍ العتق إن يرد
ووجهان في ذا إن أتانا بشاهد
فبينهما حل إن تقم شاهدين لا
ومن يدعى^(١) حقاً على متغيب
فأوجب حكماً مبتغي بشهوده
ويعطاه إن واثى، وقيل بكافل
فإن قدم النائي وأهلَّ عمرهم
فإن كان قبل الحكم فهو كحاضر
وعنه ليرج الحكم خشيةً نقضه
ولا تسمعن دعوى امرئ وشهوده

بجرح له عدلان: يجرح ويبعد
يسائل عنها ثانياً، في المجهود
وهذا هو المذكور في نص أحمد
إلى أن يزكي حبس خصم ملدد
تُغيب عنه، أو كفيل المعرد
بشاهد مال كي يجيء بمسعد
وقيل، أجب في المال مسؤوله قد
إلى أن يزكي، كالإماء وسيد
وإن تدعي خودً طلاق مشرد
شاهد فقط، حتى تزكيهما اشهد
ومن لم يكلف بالشهود أقض واعضد
ويولي بأن الحق باقٍ بأبعد
حذار فوات الحق، فاحفظ تسدد
فحجتهم فاسمع بغير تردد
وبعد انقُضن بالجرح قبل الأدا قد
على غائب لا غيره، كالمعرد
على حاضر عن مجلس الحكم مبعد
إلى أن يجي أو يستنيب فإن أبى الحضور اسمعن، واحكم عليه وأطد
وقيل استمع واحكم، وعنه استمعهما ولا تحكمن في غيبة ذا فجود
فإن يابَّ الجي للحضور بنائب السياسة، ثم الحصر بالمترصّد

(١) الصحيح: يدع

فإن يصطبر للحصر ثم أصر في التغيب فاسمع، واحكم لا تردد
ودعوى توى موروث ناءٍ ومدّعٍ
فإن ثبتت فادفع إلى ذي نصيبه
وقيل إن يكن ديناً فيبقى بحاله
ويقبل في تعداد وراث ميت
وإن شهدا أن المدعي كان ملك ذا
أو أبدى اعترافاً أنه كان ملك ذي
وإن لم يبيننا غير سابق مُلكها
وقيل استمع، فالأصل في الكائن البقا

مخلف غير، أو ديوناً لدى عدي
وخذ حظاً ناءٍ، مع أمين فأرصد
إلى أوبة النائي بوجه مبعده
شهوداً لخبر ظاهراً في المجود
وذو اليد بالعدوان أصبح ذا يد
فصار له، للمدعي احكم وأيد
ولم يذكر عدوان ذي اليد . . فاردد
إلى أن يبين النقل بالمتحدد

فصل

وليس يحول الشيء عن صفة له بحكم إمام، باطناً في المسدد
وعنه بلى في كل أمر يخالف الأئمة فيه، من فسوخ ومعقد

فصل

وينفذ حكم إن سُئلت أجب مع
وإن كان نفس الحكم ما فيه خُلفهم
وإن يرفع الخصمان عقداً مجوزاً
ويعترفوا بالحكم من حاكم به
وإن يحكمَن في حد أو قود فتى

اختلاف بمحكوم به، حسب قيد
فلا قبل أن يحكم سؤال به قد
لدى غيره، بل عنده ذو تفسد
بإقرارهم، فاحكم، وإن شئت فاردد
بيينة ممن يرى رد أعبد

فبانوا عبيداً إن تشا انقض ككلاً
وإن بان بعد الحكم كفرُ شهوده
ومن له الحكم ارتجع مالاً أو عن
وإن يحكمنُ لله تضمنُ متلفاً
وقيل بل القاضي وقيل من انتهى
إذا كان فيه من يزكي عليهم
وعن أحمد بالفسق لا تنقضه
وفعلُ القضاةِ المختلفُ فيه مثلُ أن
يسوغُ متى لم يَمْضِ في حكم حاكم
ولو صدق القاضي ادعا الشخص حكمه
وإن ينسَهُ القاضي فيشهد شاهداً
ولو وجد القاضي ولم يدر حكمه
فتنفِذه حتمٌ وإن لم يُحِطْ به
وعنه إن يكن في حرزه تحت ختمه
ومن قال بعد العزل كنتُ حكمت في
باخباره فرداً كما قبل عزله
ويقبلُ بعد العزل إنكارَ حكمه
ومن كان ذا حقٍ على باذل، أو
أو المانع المقدور إن يلزم الوفا
وإن أعوز استيفاءه لم يُجْزْ له
وقيل بلى قوْمٌ، وخذ مستحرياً

(١) الصحيح : فاستوف

به الخلفُ، إن يحكم به لم تغمد
أو الفسقُ . . فانقضه، ولا تتردد
القصاص بما فيه اقتضى الشرع ترشد
وما قد سرى منه المزكي لشهد
ذوو الحق من هذين يضمن وأطد
القرار وإلا ضَمَّنَ حاكماً قد
فما ثم تضمينُ على ذي التقصد
يزوج من دون الولي المرشد
ولو فاعليه رده فتقلد
بحق له أمضاه لم يتردد
رضي عنده بالحكم، يمضي الذي ابتدي
بخط له علماً بغير تردد
بذكر وعنه لا تنفذ بل اردد
ينفذ، وإلا لا كذا خط اشهد
كذا لفلان في الولاية قلد
وقيل على الإقرار حسب كُشْهِدِ
بعمد بفساق بلا خلف زد
المؤخر للتأجيل، أو عُسرة اليد
فبالإذن فاستوفي^(١) ولا تتردد
تحفي الاستيفاء، في نص أحمد
بعدل، فإن لم تنقضن لا تزيد

باب حكم كتاب القاضي الى القاضي

وسوى كل حق للإله الموحد
مع امرأتين، أو يمين فاطد
يخص بغير الحد، ثم الدما قد
إلى حاكم في مصره لم يبعد
أتاك به في يوم جاء لمركد
ومن جاءه من كل قاض مقلد
لدى شاهدي عدل، على الكاتب اشهد
فلان لقاضي نافذ الحكم ذايد
ومنفذه في قبض حق منفذ
وحفظ معانيه اشترط منها قد
كتابي إلى القاضي، ولم يقرأ اردد
بخط، وختم الكاتب المتجود
وإن يصل المقصود في المتقلد
أنا ذا المسمى، اقبله مع قصد شهد
تحققت دعواه، توقف واجهد
ولم تشبه للمدعي، ادفعه ترشد
كفيلاً، وفي الجيد اختمنه تسدد
بتعيينه في حضرة المتقلد

ويقبل قاض كتب قاض إليه في
وعن أحمد فيما استقر بشاهد
وعن أحمد مادل أن قبوله
ويقبل في تنفيذ أحكامه ولو
وقيل اقبلن مالم يوات رجوع من
وسيان مكتوب لقاض معين
فيلزم من وافاه منهم قبوله
يقولان نشهد أن هذا الكتاب من
إلى من نحاه فليكن قابضاً له
ووجهان إن لم يذكر الكاتب اشهدا
وإن قال هذا فاشهدا بعد خصمه
ووجهان في هذا أيمضه عارف
ومن شرطه التسطير من أرض حكمه
وإن حضر المكتوب فيه فقال ما
وإن يتبين أنه هو فيدعي اشتباهاً بشخص، ثم للحق يحدد
فلا تقبلنه دون بينة فإن
فإن يكن المكتوب عيناً تميزت
وإن كان موصوفاً من الحي خذ به
ويحضر لدى منشي الكتاب ليشهدوا

ويبعثُ أني قد قضيت بعينه له ثانياً، فابر الكفيل وشرد
وليس مضرأ موتٌ او عزلٌ كاتب الكتاب، بل اقبله بغير تردد
وإن صار ذو فسق ليقبلُ كتابه بحكم، وإن يثبت، ولم يحكم اردد
وإن كان من جاه الكتاب خليفةً لكاتبه، إن مات أو عزل اطرده
وإن حال مكتوبٌ إليه تغيرت لينفذ من وافاه دون تقيد
وقال أبو يعلى وإن تبقى حاله فوافى سواه.. يمضه كالمقصد

فصل

فإن ييغِ محكومٌ عليه شهادةً بما ثم كي يبرى من الكاتب اشهد
وليس بحتم أن يراسلَ كاتباً بذلك، بل إن شا يحبه ويسعد
ومن ييغِ ممن أثبت الحقَّ عنده أو ابرأ إشهداً أو الحكم يعضد
وقيل ان ثبت بالشَّهَدِ الحقُّ لم يجب إجابته أيضاً، وذو الوجه بعد
وإن ييغِ بالإشهاد خطأً بكاغِدِ من الفيء، أو منه يجب في المجدود
وما قد حوى حكماً بينةً هو السجل، وسمي غيره محضراً قد له نسخة أخرى لديك فخلد
وما سجل اكتب نسختين به ارفعن ولا بد من تعيين قاضٍ مقلد
ويكتبُ بسم الله في بدء محضر إمام بالاستخلاف، أو بالتفرد
وتعيينُ من ولاه من حاكم ومن وخصمُ بأسماء ووصف محدد
ومجلسُ حكم والمكانُ ومدعٍ والزمان، وحكمٌ ثم موجبُه اعدد
وكيفيةُ الدعوى وشرطُ الثبوت وفي شَهِدٍ عندي بذا، اشهد وأطد
في الاقرار والإحلاف علمٌ كذا جرى لديك، وحكم بالثبوت المؤكد
وإن شا السجل اكتب لإنفاذ ثابت

وَصَدَّرَهُ بِسْمِ اللَّهِ وَثَنٌ بِذَا الَّذِي
 عَدُولاً رَأَى شَهَادَهُمْ بِثُبُوتِ مَا
 وَسَمُّهُمْ وَاذْكَرَ بِمَحْضَرِ مَدَّعٍ
 وَإِلَّا فَقُلْ سَاغَ اجْتِمَاعِي مِنْهُمَا
 وَتَذْكَرَ مَشْهُوداً عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ
 بِمَا قَدْ حَوَاهُ كَاغْدُ وَصَفُهُ كَذَا
 وَبَعْدَ التَّهَامِ اكْتُبْ وَأَمْضَاهُ مَسْقُطاً
 وَأَشْهَدُهُمْ لَمَّا بَغَى ذَاكَ مَدَّعٍ
 وَكُلِّ امْرِيءٍ مِنْهُمْ عَلَى حُجَّةٍ لَهُ
 رَضِيَ حَاضِرٌ إِذْ ذَاكَ مَجْلِسُ حُكْمِهِ
 بِأَعْلَاهُ، وَاكْتُبْ نَسَخَتَيْنِ عَلَى السَّوَا
 فَكِلْتَاهُمَا عِنْدَ النِّزَاعِ وَثِيقَةٌ
 وَلَوْ قَالَ مَا قُلْنَا، وَأَهْمَلْ ذَكَرَ مِنْ
 وَفِي كُلِّ أَسْبُوعٍ أَوْ الشَّهْرِ أَرْخَنُ
 وَإِخْبَارُ قَاضٍ فِي مَحَلِّ لِحُكْمِهِ
 لِيَعْمَلَ بِهِ إِنْ صَارَ فِي أَرْضِ حُكْمِهِ
 وَقِيلَ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَخْبَارُهُ أَقْبَلُنْ

به أشهد القاضي عليه كما ابتدئ
 تكمل له شرط الثبوت بشهد
 وخصم، وسمي^(١) إن عرفت تسد
 بمعرفة من خالد بن محمد
 أقر صحيحاً طائعاً ذا ترشد
 ويحكي بلا نقص، ودون تزيد
 كأمثاله القاضي به حكم ازد
 وميزه، لما لم تجد من مصد
 وأشهد بالانفاذ كل مسدد
 وذلك في اليوم المؤرخ فاقصد
 له نسخة وأخرى لدى الحكم أيد
 بما فيهما من حكمه المتأكد
 عليه ادعى: جوز له غير معتد
 محاضرة، والكتب، لا تتبدد
 بحكم لقاض في سوى المتقلد
 إذا ما أجزنا الحكم بالعلم قيد
 كأخبار معزول على أصل أحمد

(١) الصحيح: وسم

باب القسمة

تبارك ذو الآلاء والحكم التي
فمن ذاك شرع القسم فينا لعلمه
وقسمة أملاك الوري، بعضها رضى
كدار وحمام صغير لكل ما
وأرض لبئر، أو بناء ببعضها
بلا ردّ تعويض تعدّها لهم
وأحكامها كالبيع فيما يجوز،
وتلزم بالإقراع في المتجود
وإن رضى كل بعين أو امرؤ
ومانع قسم الجبر نقصان قيمة
وظاهر ما يختاره الخرقى هو
وإن يكن الإضرار في حق واحد
وعن أحمد ما كان فيه مضرراً
وإن ملك الشخصان نصفاً ونصفها
وعبرة أملاك لقوم تلاصقت
وإن يتخذ جنس البهائم شركة
فمن يبيع بالتقويم قسمتها يجب
وقد قيل لا إجبار كالدور هاهنا
وإن يختلف مامنه جيد الثياب كالحرير وقطن مثل الأجناس فاعدد
يحار لها عقل اللبيب المجود
بحاجتنا للقسم عند التكد
للإضرار، أو تعويض مال لمفرد
تعذر فيه قسمة بتفرد
تعذر بالإجزاء، وتقويم ارشد
فقسمة ذي بالرد إن يرتضوا: طد
والذي لم يجز في البيع فيها: ليردد
كالإجبار بعد الحكم من متقلد
بجزء له بعد التفرق أطلد
بقسم ولو مع نيل نفع معود
تعذر نفع سابق بالمفرد
فيطلب: يجب واعكس بوجه مبعد
فلا توجب القسم غير مقيد
لشخص فيبغي القسم فاجبر بأوطد
بوجدان، منع القسم في كل مفرد
وأشباهاها مثل الثياب، وأبعد
بنص كأرض ذات نبت معدد
ومختلفي جنس، وثوب مفرد
وإن يختلف مامنه جيد الثياب كالحرير وقطن مثل الأجناس فاعدد

ولا يُجَبَّرُ الآبِي عَلَى قَسْمِ حَائِطٍ
وقيل بلى في قسمة الطول منها
بشرناء فافهم لي بني كل واحد
كذا عن أبي الخطاب في عَرَصَةٍ فقط
وقد قيل لا إجبارَ إلا بِعَرَصَةٍ
ولا يجبرن في أخذ سُفْلٍ مُقَابِلَنَ
وقيل بلى، والمجد يختارُ جَبْرَهُ
وإن رضيا: جَوَزَ ويلزمُ مطلقاً
وإن أبهما وقتاً فذلك جائز
وقد قيل بل ذا جائز غيرُ لازم
وقيل ان يرى^(١) القاضي إذا ما تشاجروا
وقسمة أرضٍ دونَ زرع لهم بها
ولا تجبرن في قسمة الزرع دونها
وقيل بلى بعد الصلاح لفصله
وإن يرتضوا والزرع قطن وصالح
وإن كان بذراً أو قد اشتد حبسه
وجوَّزَه في سنبل دون بذره
وما شرطوا في قَسْمِ جاري مياههم
وما احتاج في إنفاقهم لصلاحه
وإن يتهايأوا بالزمان.. فجائز
كذى تُقْبَى في مصدم الماء ثابتٍ

(١) الصحيح: يرُ

ولا أرضِهِ، إن زال في المتجود
يفي، في كمال العرض مملئ «المجرد»
له حائطاً في عرضه المتهدد
وفي حائط قد قال مثل الذي ابتدي
على طولها في كامل العرض قيد
لعلو، كذا قَسْمُ المنافع بأوطد
بقَسْمِ مكانٍ لا زمانٍ وذا اعضد
إذا شرطاً قسماً بوقت محدد
بغير لزوم ذي لدى «المجد» قلد
على كل حال مطلقاً، لم يقيد
ليؤجر، وإن شا بالمهايات يمهد
متى يبتغي تقسم، وللزرع خلد
ولا معها، سِيانٍ بذر ومبتدي
كأشجارها، لا مع قِماشٍ منضد
قصيلاً: أجز هذا ولا تتردد
فوجهان فيه، لكن المنع أيد
مع الأرض قاضينا وليس بمبعد
إذا استخرجوها: لازم في المجدد
فذاك على قدر الحقوق، ليعدد
كذا كل فعل يفرزُ الحقَ أطد
مجزاً على قدر الحقوق مؤبد

ومن يبيع مما خصه سقي بقعة ومشرها من ذلكم: لم يعود
أجزه له إن كان نفعاً بهاله وقد قيل لا خوف ادعا الحق في غد
وفي قولنا لا يملك الما بملكه المقر فكلاً قدر حاجته امدد

فصل

ومالم يكن في قسمة ضرر ولا اعتياض بمبدول على القسمة، اطهد
لمتنع عن قسمها حين يبتغي كدار وبستان فسيحي محدد
ودبس بلا قيد وشبه المعداد وإمكان تعديل، بغير تردد
لفراز حق ليس بيعاً بأجود وأثمار أشجار بخرص معود
وفي قسم ذا من شا التفرق يشرد بهذا، وبيع قيل فاعكس تسدد
ولا شفعة في قسمة فيهما، ازدد تعوض رب الطلق من ذي المؤبد
مع الرد من ذي الطلق دون تردد أو البعض نخل ثم بعض كعنجد
وقال فتى بل كل عين ليفرد أخيران تأتي تعدلن، وتسدد
لمتنع عن قسمها حين يبتغي ودهن وألبان وكاخل مطلقاً
فيشرط في الإيجار إثبات ملكهم وفقدان إضرار وذو القسمة اجعلن
فجوز قسم الوقف أو مع طلقهم وقسمة موزون بكيل وعكسه
ولم يحنث المولي على ترك بيعه وبالعيب في الوجهين إن شئت فافسخن
وما بعضه وقف ولم يستوي^(١) بلا أجز عن رضئ تقسيمه في الاصح لا
وما بعضها بعل وبالسبح بعضها فقال فتى أعياناً اقسام بقيمة
على حدة بالقسم كما ابتغى ال

(١) الصحيح: يستو

فصل

وتقسم إما عن رضى أو بقاسم يقيمونه، أو قاسم الحاكم اليد
وأجرته في الفيء أولى فمنهم على الملك قدراً لا الرؤوس بأوطد
ولا تلزم التعديل مع قرعة، وفي الذي فيه رد بالرضى بمبعد
ومن شرطه عدل وعلم بقيمة وتنفذ في الإيجار قسمة مفرد

فصل

ولابد فيما فيه رد كقيمة من اثنين، لا فرد في الاقوى كشهد
فإن تستوي^(١) الأجزاء وقيمتها فبالمساحة عدلها، ولا تتردد
ومتفق الأجزاء ان تفاوت قيمة فعدل بالتقويم، واقرع تسدد
وإن تتساوى^(٢) قيمة مع تفاوت السهام : فبالذرع اقسم كالصرد
وكل امرئ أخرج له قرعة فإن له فوقها يعطى جوار المحدد
وإن تختلف سهامهم مع قيمة فبالقيمة اقسمها لاذي كما ابتدي
ومختلف الأشجار في الأرض، والبنا أجب من بغى تقسيم كل مفرد
على حدة، لا من بغى قسم كلها بتعديلها بالقسمة افقه تسود
وإن ينبغ شخص جعل كل مجاور نصيباً.. فلا تجبر بغير تردد

(١) الصحيح : تساوى

(٢) الصحيح : تساوى

فصل

ومن يدعي^(١) سهواً بما قد تقاسموا
وعند إمام العصر إن جا بشهد
وإن كان في مقسوم قاسم حاكم
كذلك في مقسوم قاسم ارتضوا
وإن يشترط فيه الرضى بعد قرعة
وإن يبين استحقاق شيء معين
وإن كان في إحدهما بطلت كذا
وقد قيل لا تبطل إذا شاع مطلقاً
وإن يبين استحقاق ما قد بني به
ليرجع على الباقي من قيمة البناء
وإن بان في الإجماع لم يغرم البناء
وإن بان عيب في نصيب: فربه
ومحتمل أن يبطل القسم بينهم
وإن بان دين بعد قسم عقار من
وإن قيل بيع هي كبيع تراثه
وإن قسماً أرضاً فبان لبعضهم
وقد خرج التصحيح ثم الطريق
فقد قال في دار ثمر مياها
على بعضها، إن أطلقوا القسم خلد
بأنفسهم ثم اشهدوا بالرضى اردد
بدعواه فانقضها، ولا تتردد
فللمنكر المولى اقبلن، دون شهد
ان الزم بالاقراع دون الرضى اشهد
فذاك كقسم منهم دون مسعد
تساوى النصيبان، ففيه فأطد
إذا شاع في التعديل أو في مفرد
وقيل إن يشع في مفرد حسب أفسد
بُعید اقتسام بالتراضي . . فيعهد
بقدر السهام إن كان كالبيع ذا اهتد
ولا الغرس، اذهي ميز حق بأجود
له الفسخ إن يجهل وأرش المخلد
لفقدان تعديل لها اشترطوا اشهد
توى إن نقل هي ميز حق توطد
قُبیل قضاء الدين . . صحح بأوكد
طريق، وما للثان منفذ اردد
فلتدم دون شرط السد، كالمعود
على بعضها، إن أطلقوا القسم خلد

(١) الصحيح: يدع

ومن وقعت في قَسمه ظَلَّلت لها
وفي قسمة الإِجبار حَكْمٌ ولي من
كذا في التراضي إن ترجَّح من يغيب
ملَكها بعقد مطلق، لم يقيد
عليه احتجاراً، حَكَمه اجعل تُسَدِّد
ليقسم عليه حاكم مجبر قد

باب الدعاوى والأيمان

وزعمُ الفتى استحقاقُ ما في يدي فتى
ومن لم ينَجِّهِ السكوتُ فمدعى
ويختص في الدعوى اليمين بمنكر
وفي كل دعوى من أمين قبلتها
ولا تسمع الدعوى والانكار من فتى
ومن يولِ باستحقاق ما في يديه في
وأيهما قامت له شهد بها
وللراكب أو ذي الحمل فاحكم بحامل
وللراكب احكم لا لذي الحمل واخصِصن
وللحامل امنح رَحْلَه دونَ راکب
وللصانع اجعل آلة الصنعة التي
لأشباهها في صنعة أو تجارة
وعَرِصَةً اجعلها إذا ما تنازعا
وبالحائط احكم مع يمين لمن له
كذا إن تأتَّى^(١) أن يحدد وصله

وذمته الدعوى وقيل الطلب قد
عليه ومن نجاه مدعياً طد
سوى مع قسامات ومع شاهد قد
وفي القول في رد اليمين.. فقيد
إذا كان مردودُ التصرف فاهتد
تداعيهما.. يحكم له بتفرد
بغير يمين يعطها بتفرد
متى ما ينازعه الأخوذُ بمقود
به راكباً، لا مالك الحمل فاهتد
وللابس احكم، لا للاخذ باليد
له، ولرب الدار غير المعود
بسائر ما في الدار، من غيرها اشهد
لمالك غرس، أو بناءٍ بها قد
ببنيانه، وصل بنا في التحدد
فمثلُ البناء باللبن في الموجود

(١) الصحيح : تأتَّى.

وخص به ذا سُترة فوقه أو البنا فوقه أو أصل عقد معمد
 وإن يتساوى^(١) حله واتصاله
 وما أوجه الأجر نحوك مرجحاً
 ولا وضع أخشاب عليه بأجود
 وبالمرتقى للعلو فاحكم لربه
 وإن كان موضوعاً لنفعيهما معاً
 وجدرا ن سفلانيهما اجعل لربه
 وما يتبع في البيع داراً لربها
 كذا امنحه مصراعاً ورفاً معلقاً
 وبينهما مالا يكون كذا مع التحالف، فاجعله، ولا تتردد
 وللمكتري كل المنقل عادةً كمثل الأواني، والأثاث المعدد

فصل

وإن كان في أيديهما عينٌ ادعى
 ادعا فوق ما يبقى، أو الكل فاقبلن
 ومع شُهد في الجانبين فنصفُها
 وإن لم تقدم شُهدَ الخارج احْكُمْن
 كذا امنحه نصفَ المدعي إن يكن
 ومن قرع النصفَ الأخيرَ للفظه
 ومن تدعي عيناً لديه فقال هي
 فتى نصفُها، أو دونه الثاني ياعدي
 من المدعي الأدنى بحلف مؤكد
 لذي الكل مع نصف مبقًى بأوكد
 بها بين أرباب الدعاوى تؤيد
 لدى امرئٍ ثالث لا يدعيه، تُسَدِّدِ
 بحلف وعارض إن أتوك بشُهد
 لغائب، أو مجنون، أو مُلك فوهَد

(١) الصحيح : يتساو

تقر لديه مع يمين المدع وإن نكل ألزمه له عوضاً وإن ولا يحلف أن جاءت شهود بأنها ومن خصه من حاضر ومكلف وإن قال ليست لي، وأجهل ربها ابتداءً فهي للمدعي ولقارع وقيل أمين الحكم يحفظها وفي وتصديق عبد مدع لا ترجح وإن جاء كل بالشهود تساقطا وعن أحمد من يقرع احكم له بلا وذو اليد إن ينكرهما فتعارضاً وتبقى لديه ثم إقراره بها ومن خصه من قبل الأشهاد هاهنا وإن يدعيها ذو يد بعد يعطها إذا نحن أسقطنا شهودا تعارضوا وإن خص مجهولاً بها ذو يد يقل وإن يكن للمدعي شهيد بها وإن يدعيها^(١) بعد ذاك لنفسه وبينهما ما لم تُجزه يدا امرئ وقد قيل بل يعطى لفرد بقرة

بأن يتسلم، ليس حق له اشهد فئام تداعوها فعوض، وعدد لمن كان سماه بغير تردد كمن خص في دعواهما المدع اعضد مقرر له، أو قال ذلك ذو اليد القيام وفي الأقوى لدى ذي يد طد كلا ذين يولي ذو اليد للمصدد به ولمن جا بالشهود اقض وافرد وعنه بل استعمل، وبينهما اقدد يمين على الأقوى، ولا تردد ففي القول بالإسقاط يحلف ذو اليد على قول الاستعمال غير مؤكد يصرّ ذا يد والثاني خارجاً اعدد ويولي لكل عند مملي «المجرد» وإلا فتعطى قارعاً ربّ شهد أبنه، وإلا لم يجب فعل معتد بل النكر فاختصه، ويولي بمبعد فهل تسمع الدعوى... بوجهين أسند كما هو في أيديهما، دون شهد كدعواهما عيناً لذي ثالث صدي

(١) الصحيح : يدعيها .

فصل

وما من قِماش البيت يختصُّ بالنسا
وماخص بالذكرانِ للزوج فاجعلن
وسيان ما بعد الطلاق وقبله
لأن قِماش البيت حكماً لديهما
كذلك فاجعل كل آلة صنعة
وليس بحكم صلاحية العين من
لمن حازه حساً، وبين جماعة
بإيلائه أن لم يكن ثم شهد
وحتى على ناءٍ وغير مكلف

فللزوجة اجعل في التنازع . . ترشد
وبينهما ما عم نفع، تعود
وما كان مع حرية في تعبد
ولم يجد قبض الحس في المتجود
لصانعها، إن كان حكماً أخا يد
خلا عن يدِ حكمية بل ليعدد
حووه ومن يحكم له فليؤكد
ودون يمين بالشهود: اقض ترشد
وميت، وقيل احلفه معهم هنا قد

باب تعارض البينتين

وإن يتداعى^(١) اثنان عيناً فمن أتى
وإن جاء كلُّ بالشهود فإن تكن
الجميع أو يفرق للجميع أو لواحد
فقد سقطا، واحكم لفقدان شُهدٍ
بها مع يمين الإحتياط، وعنه بل
وليس بترجيح تمحض شُهدٍ

ببينة . . فاحكم له بتأبد
بأيديهما، أو في يدك فيحدد
ولما يعين، أو خلا العين عن يد
وعنه بل استعمل، وللقارع اشهد
لتقسم، ولإيلاء بينهم اعضد
ذكوراً على ذات الديون وخرّد

(١) الصحيح: يتداع

والاثنتان مع عدل وإيلاء زائد العداد ومشهور القبول بأجود
وسيانٍ من تشهد بأسباب مُلكه
وعنه بذاتِ السبق والسببِ احْكَمَن
كالانتاج والاقطاع والإرث والشرأ
ففي تينٍ سوي مطلقاً ومقيداً
ودعوى ابتياع من فتىً وهي ملكه
وفرع على ما مر عند تعارض
وشُهد عتق، وانتقالٍ عن الذي
كذا شهد الدعوى بإصداق زوجة
ومطلقه، أو سبقه مع مبعد
وعنه إن يفد ذا سبقاً احكم به قد
ونحوهما من جائز بتعدد
بوقت، وقيل احكم بمن لم يقيد
أو البيع، والتسليم.. لا تتردد
الشهود بملك عن يزيد ومزيد
له شُهد بالملك.. قلد تسدد
له لا شهود الإرث عنه فقلد

فصل

ومن يدعي^(١) عينا في يد الغير خارج
يقدم في المشهور شُهد خارج
وعنه التي تنبي بأسباب ملكه
وعنه أن تكن أسباب ملك مفيدة
فشُهد عتق، وانتقال عن الذي
كذا شُهد الدعوى بإصداق زوجة
وأيهما قدمت لم يحلف الذي
وذو اليد إن يشهد بنقلتها له
فقليل كما لو أطلقاه، وقيل بل
وذو اليد.. سمي داخلاً وبشهاد
وعن أحمد بل داخل، هو ذو اليد
أو السبق.. قدم في التعارض ترشد
لسبق فقدّمها.. وإلا فبعد
له شهد بالملك، أطلق وقلد
له لا شهود الإرث، عنه فأبد
قضيت له حتماً، ولو كان ذا يد
من المدعي مع عكس ذي فتردد
تعارضاً، وأبو يعلى بها خص ذا اليد

(١) الصحيح: يدع

كذلك دعوى خارجاً أن ذا اليد وإن كان عبداً ذا شهود بعثته وإن جهل التاريخ كان تعارضاً وعن أحمد جا لا تعارض، واعتبر وما بين نهر المرء مع أرض غيره كذلك فاحكم في صبي تنازعا فلا تسمع دعواه بعد بلوغه ويسمع من ذي ميزة دون شاهد ودون شهود فامنع وبالعن وإن يعترف فاجعله من مصدقي الد كذا إن تعارض شهود الرق واجعل الجحود لرق حراً إن أسقطا قد أمين له في قبضها مع شاهد فبالأسبق احكم إن علمت تسدد وذو اليد كالخالي، على نص أحمد هنا اليد كالداخل، وكالخارج اعدد من الحاجز اقسام بالتحالف: ترشد بأيديهما مع جهلنا سبب اليد برق، وكالطفل اجعلن في مبعد بإنكاره مع حلفه، للتأيد دعاوي، أو فرداً أقر له اشهد كذا إن تعارض شهود الرق واجعل الجحود لرق حراً إن أسقطا قد

فصل

وإن يدعي^(١) كل شرا الفضل منه ذا المتاع بألف في متاع موجد بالايلا لكل أبره منكرأ وإن له ولآت بالشهود بما ادعى لتعداد تاريخ، أو اطلاق كل، او ليعمل بكل منها لاحتماله وقد قيل مع إطلاق كل، وبعضهم وإن يدعي^(١) كل شراه بشهود

(١) الصحيح: يدع

وإن قال كل ذا المتاعُ غصبتني
ليحكم بالمغضوب منه به ولا
وإن يدعي زوجية امرأة فتى
ولا يقبل الإقرارَ منها لواحد
وذو الشَّهْد اجعلها له ثم إن يقيم
وآخر قد ملكتني به شهد
غرامةً للثاني على صاحب اليد
فصدقت احكم غيرَ تهْمى لمفرد
إذا ما ادعاها اثنان دون تردد
له شَهِدَ ثَانٍ تساقطاً ياعدي

فصل

ومن يدعي^(١) مع شَهِد رَقٌّ بالغ
ففي الأشهر احكم بالتعارض وقيل بل
ومن قال ياعدي ان قتلت عتقت
فأنكره الوراثُ فالقولُ قولُهم
كذا مع شهود الوارثين بموته
وإن قال عمرو حرٌّ ان متُّ في غد
فمات ولم يعلم متى مات رققا
بأن الفتى قد مات قبلَ الفدا اشهدن
وإن قال من هذا السقام ان متُّ عتقُ
فمات ولم يعلم متى مات رققا
وقيل اعتقن من شرطه الموت بالضنى
أو اعتاض في عمن تعين عتقنا
ومحتمل إعتاق من شرط عتقه

فيدعُ ذا حرية مع شهد
بحرية، والرق قليل بمبعد
ويعتق إن يشهد شهود تفرد
في الاقوى وفي الثاني فعارض كما ابتدي
وبعد غد إن مت: تعتق ياعدي
وقيل متى ما يدعي الوارث الصدي
بعثق عدي، فالمت فرع البقا اهتد
سعيد، وإن أبرأ يكن عتق معبد
وقيل ليعتق واحد قارع قد
وفي أحد اليومين إن مات ذا الردي
لمفرد بإقراع على المتوطد
بُعَيْدَ غد موت، ومن ذا الفنا اشهد

(١) الصحيح: يَدْعُ

فإن جاء كلُّ بالشهود بما ادَّعى
وفي الثاني من قوليه يعتقُّ قارعُ
ومن صدق الوراثَ يعتقُّ بقولهم
وإن شهد العدلان منهم لواحد
وإن حدد العدلان قيمةً متلفٍ
فألزمه أدنى القيمتين بأوطد
وعن أحمد أسقطهما إذ تعارضا
فألزمه بالأدنى بقولهما معاً
وإن تجهلن مسبوقَ موتى توارثوا
ويدفع للإحياء من وارثيه ما
وإن قلت كالغرقى اقدرن سبق ذا قد
كزوجة مرءٍ وابنه موتاً ادعى
بإرثهما ثم ادعى الأخُ عكسه
ولأب إرثُ الإبن واقسم تراثها
وقيل وسدس عن لمثل ابنه معاً

فعارض، كما لو لم يحثا بشهد
وقيل شهود الغد مع البرء قلد
وفيما ذكرنا حقُّ ثاني، فخلد
بلا تهمة ما لم يعارض يفرد
عليه ويشهد آخران بأزيد
وقد خرج القاضي لزوم المزيّد
وموضع كل اثنين إن جا بمفرد
على أول القولين، لا الثاني ترشد
ووارث كل يدعي سبق أبعد
يخلف، دون الموت معه الملحد
ووارث كل مطلقاً إرثه ارفد
تواها قبيل الإبن زوج ليفتد
وبينة معدومة المتنشد
بنصفين بين الزوجين والأخ: تحمد
وذي الاستوا دعواهما فيهما اشهد

فصل

وإن شهد الوراث أن فقيدهم
وإن قال شهد أجنيون معمرو
ولما يجذ ورأته غير ثلثه
وإن تك ذاتُ سبق بعدي فكذبت

تنجّز في سقم عتاقة معبد
وكل مساوٍ ثلث مال المفقّد
فللسابع التحرير أعتق . . بأوطد
أو السبق للوراث مع نسقه . . طد

عتاق كلا العبدین تحريراً معبد وإن تجهلن السبق، أو شهدا معاً فأعتق في الأولى قارعاً بل بلا اقتراع ليعتق نصف كل بمبعد وإن جحد الوراثة إعتاق معمر وبعث المسمى معبداً باعترافهم ولما يكذب وارثوه أجانباً وإن يجمع الوراثة فسقاً ويشهدوا بعث كلا العبدین واحكم كذا في وقد قيل ثلثي معبد حسب أعتقن وورائيه إن يشهدوا برجوعه بقولهم معبود قط كبعد ولو كان سدس المال قيمة معبد وقد قيل فاعتق معبداً قارعاً فقط وورائيه إن يخبروا لا شهادة وحكم المدبر مع منجز اجعلن ومن يدع الإيضا بثلث له به بلا رجعة ثم ادعاه بشهد فبينهم أثلاثاً أقسم، وقيل وذو شهد بالثلث يعطاه دون من ورد شهود أن ما في يدي عدي وبالعكس إن صدق عدي وإن يبن

بالاقرار، والثاني بإثبات بعد بالايضا بتحرير، ولو بان مبتدي لغا جحدهم دون الشهادة: فاشهد ومعمرو إن يقرع، أو النصف في الردي ولكنهم فساق اعكس تسدد برجعية عن عتق معمر، اشهد فسوقهم مع جحدهم قول بعد وذلك ثلث الباقي بعد المشرذ على معمر وعدل هم غير جحد وذا مع تساوي القدر أو زيد معبد وشهده الوراثة الاثنین شرد ومعمرو إن يقرع وزد نصف معبد عدولاً كفساق هم في المعدد كثنائي تنجيزين في المتعدد شهود، وثان يدعيه بشهد فتى مع رجوع عن فتى لم يقيد للأخير، وقارع سابقين ليقدد له شاهد مع حلفه في المجود لقد كان في الماضي لزيد بأجود تعدي يديه اقبل بغير تردد

ومن شهدوا أن الشهود عليهم
لورائيه القتل إن يصدق سبقاً
يقول ياعدي قاتلوه فأطد
فقط لا جميعاً، أو آخرين ترشد

فصل

ومبقي قريباً كافراً وموحّداً
فمن يدعي^(١) المعروف من دينه يصرّ
ومع جهل دين الميت يحويه كافر
وبينهما إن كان ينكرها وعن
وقد قيل يعطى باقتراع لواحد
وقيل بوقف الأمر حتى يبين ما
وبيّننا موت على نطق مسلم
سواء عرفنا دينه أو جهلته
وإن قالت احداهن قد مات مسلماً
وعدلان إن قالوا عرفناه مسلماً
وأطلقنا أو شاهدان فعنه ما
على كل حال إذا انتقى الخرقى في
وقيل ان جهلت الدين عارضت فيهما
ومبقي أخاً مع زوجة هُديا هما
وكابن كفور كافراً والديه مع
للام بثلاث النصف والباقي للأب

وكل على ديني بقول توى الردي
إلى قوله حتماً وبالإرث يفرد
متى أثبت المهدي أخوة ملحد
إمامك في الحالين بينهما اقدد
وقيل بتغليب الهدى هو لمهتدي
يدين به، أو يرضيا الصلح فاهتد
ونطق كفور. . قد تعارضتا اشهد
فأسقط، أو استعملهما أقرع، أو اقدد
وقالت سواها بل توى غير مهتد
وعدلان إن قالوا عرفناه بالردي
يدل على تقديم شُهد من هدي
في الأخيرة، والأولى يعارض فانقد
وإن تدره من عنه ينقل أيد
كالابن التقي، فيما مضى مع ملحد
تقي، ففي التنصيف ثم هنا اشهد
وللعرس ربع النصف، والأخ ورد

(١) الصحيح: يدع

وباقية والنصف الأخير امنح ابنه الذي معها في الصورتين وأفرد
وقيل لعرس مع أخ ربع ماله وقيل ثمين والوجيهين بعد
وباقية نصفين وللأخ وابنه اقسمن لا ستوا دعواهما فيه واليد
ومن أبويه الكافرين اقبلن لا مقال بنيه المسلمين بأوطد
وإن خلف ابناً كافراً وموحداً فتي مسلم إن يضح ذو الكفر قد هُدي
تبدع إسلام به صار وارثاً ليحلف أخوه نفي علم ويصدد
وإن قال في شعبان أسلمت يا أخي وفي رمضان مات والدي الصدي
فقال أخوه قبل شعبان موته فبينهما ميراثه، اقسمه تقصد
ووجهان في تقديم شُهد مسلم أصيل أو الحكم التعارض أسند
وإن قال ذان الفضل عاصب بدرية لطفل، وقال اثنان عاصبها عدي
فالزِم وليّ الطفل يا صاحٍ منها بتطلاب كلتا البدرتين، وعدد
وإن عينا عند الشهادة بدرية ليأخذ ممن شاء بدرته، قد

كتاب الشهادات

وكن عالماً أن الشهادة مَنْصِبٌ من الدين، حفظاً للحقوق من الردي
وفيها صلاحٌ للفريقين، حقٌ ذا يسان وتبرا ذمة المتجحد
وكن ذا احتياط عن شهادة فرية تؤولُ إلى سخط المهيمن في غد
وتوجب للآني بها في مقامه الجحيم، روى هذا ابنُ ماجّة أسند
وكم حذر الهادي الوري عن شهادة بزور، بتهديد أتى وتوعد
أما قال قول الزور أعلى كبيرة مع الشرك في لفظ «الصحيحين» قيد
فأربعة بالزور يهلك نفسه وبإغٍ ومظلوم وقاضي تعمد

كفا زاجراً عن ذلكم كل عاقل سقوط شهيد الزور في عين مشهد
تحميلها في كل حق لنا وللمعاهد فرض بالكفاية أطف
يزول بمن يلقي عن الناس فرضها كذاك الأدا بعد التحمل بمبعد
وعين على من لم يجد في كليهما سواء، ولو عبداً على رغم سيد
ونص بتعيين الأداء متى ادعى المطيق بلا ضرر ولو مع شهد
ودون مكان القصر يلزمه الأدا وقيل ان يحز في اليوم عود المركد
ومن لم يطق مشياً: فأجرة مركب على مشهد مع فوق قوت معود
ويحرم في الحالين جعل وقيل لا لفقر وقيل ان عينا، والأدا قد
ومن عنده علمٌ مجد لربه فترك الأدا أولى، وإن شا ليشهد
ولو قيل دعوى واعكس ان تحش كثرة الخنا أو أبى، وعظاً بل اوجب بأجود
وللحاكم التعريض للشاهدين بالتوقف عن حد، على المتجود
وشاهد حق الآدمي مع علمه به عن أداء قبل تسأله اصدد
وإعلامه قبل الأدا جاهلاً به محب وإن يشهد يكن غير معتد
ويندب للارشاد لا لمثوبة على كل عقد غير ما وجب اشهد
وحظر شهادات الفتى بسوى الذي بأوقات الاسترعاء يعلمه، طد
باحدى الحواس الخمس والرؤية اخضضن بالافعال، أو مرئي وصف، وقيد
ومسموعه ضربان ممن عليه قد شهدت . . كتطبيق وعثق مبعد
والابراء أو إقرار، أو حكم حاكم وعقد متى ما تدعى في نحوذا اشهد
على من علمت الصوت منه تيقناً ولو مع الاستخفا، وان لم يشهد
ولو غاب والمجهول إلا بشخصه فلا تشهدن في غيبة المرء . . تردد
وإن عرف المجهول من قد عرفته فعنه الأدا حظر، وقيل ليشهد

وقولان مع إيقانٍ حظك تجهل الشهادة، والثالث بمحرزة اشهد
وعن أحمد لا يشهدن بسماعه بحكم، أو الإقرار ما لم يشهد
وعنه له التخيير فيه وعنه إن أقر له في الحال فاشهد، وأطد
كقول الفتى ألف عليّ له، وإن يقرّ بحق سابق لا.. توطد
كأقرضني أو كان حقّ قضيتّه إذا جعل اقراراً، وهذا ليعضد
فيشهد في الأولى على ما تحاسباً ولو منعاه دون ما بعدها: اهتد
وردّ شهوداً قبل دعوى معين له الحق، لا والله أو لم يقيد

فصل

وما ظهرت أخباره واطمأنت القلوب إلى عرفانه.. فبه اشهد
وذلك فيما ليس يعرف غالباً سوى بطريق الاستفاضة ياعدي
كموتٍ وأنسابٍ ومطلق ملكه وعتق، ووقف مصرف الوقف جود
وتولية، والعزل والخلع، والولا والانكاح والتطليق في نص أحمد
ولا تقبلنّ الإستفاضة من سوى عديد يفيد العلم، أخبارهم قد
وقال أبو يعلى بعدلين صاعداً وظاهر ما ينحوه أحمد ما ابتدي
وقيل بإخبار سكنت إليه من موثق الأقوال، لدى المجد قلد
وإن تسمعن إقرار شخص بوالد وابن فمع تصديق ذي الحق فاشهد
كذا مع سكوت المستجاز اعترافه وقيل ان تكرر بل متى كذب اصدد
ومن يرّ عيناً في يد المرء مدة يسيرة، اقنع بالشهادة باليد
وإن طال لم ينكر دوام تصرف كالايجاب، أو نقض البنا في التجدد
ليشهد له بالملك عند ابن حامد وباليد، والتصريف حسب بأجود

ومن شهدا يوماً برءً وصية
من الجمع إن قالوا نسينا عيائها
أو العتق، أو تطليق فرد محدد
فقولهما اردده، وقيل به اقتد

فصل

وذكر شروط الحكم بالعرس فاشترط
كذا في رضاع ثم لا تشرطه في
ويشترط في وصف الزنى ذكر من زنى
وقول شهيد القتل فيما جنيت قد
ولا تقبلن قول الفتى قد جرحته
وقولهما ذا العبد من أمة له
ولما يقولوا قد نمته بملكه
كذا قولهم من سعد انتقلت له
ويملك غزلاً والدقيق، وطائراً
وميراث ميت أعط من شهدا له
إذا خبر الخافي وإلا فبعد أن
وفي قولهم لم يعلموا وارثاً له
فقليل ليعطاه وقيل احبس إلى
وإن شهدت أخرى لآخر غيره

وموجب حد، أو قصاص بشهد
عقود سوى التزويج في المتجود
بها مع ضرر فعله في المجود
توى، أو به شرط وشبه المعدد
فمات ولم يلحق من الجرح تعتد
وذا الثمر من أشجاره المتميد
لإمكانه قبل التملك فاردد
وأعتقها، ما لم يقيد كما ابتدي
بقولهما من ملكه قد نمت زد
بميراثه لم يعلما غيره قد
يكشف بلداناً نحاها بأجود
بأرض، كذا غير المسمى تردد
تكشف ما يعتاد من كل مقصد
كما شهد الأولى، فقسّمه تهتد

فصل

وإن شهدا بالفعلِ أو بالنكاحِ إن
 كُتِل، وإتلاف وغصب، وسرقة
 فقال عموم الصحب: قولهما ارددُنْ
 ولو كان قطعاً أو قصاصاً وإن يكن
 ولم يشهدا عند الأدا باتحاده
 فبالمقتضى في كل حكم وإن يقيم
 هنا كل فعل منهما بشهوده
 تعارض فيما قبل هذا شهادة الشهود، ولفق تَهْدَ في نص أحمد
 شهيد على فعل وآخر شاهد
 وأكثر أتباع الإمام يقول: لا
 وشاهد إقرار بعقد نكاحه
 بغير خلاف، ثم إن يُولِ مدعٍ
 ومع شاهد بالفعل إن يُولِ مدعٍ
 بشاهد قتل العمد، والثاني بالخطأ
 ومن أنكره رهنَ عدهما معاً
 فإن يُولِ مع كل يَحْزُ رَهْنُهُ ومع
 وإن شهدا بالبيع أو واحد به
 وثانٍ بإقرار بذا كملن، ولو
 كذا كل شَهَاد على القول ما عدا النكاح: فكالأفعال ذات التعدد
 يكن باتفاق منهما ذي توحد
 بل اختلفا في وصف ذاك الموحد
 وقال أبو بكر به احكم تسدد
 مقالهما في قابل للتعدد
 ففعلان: كل شاهد بمفرد
 على كل فعل شاهدان، فأطد
 فإن لم تَقُل بالجمع في المتوحد
 بإقراره بالفعل.. ترشد وتهتد
 تلفق على المرء الشهادة تعتد
 وقتل الخطا مع شاهد الفعل بدد
 على قاتل مع شاهد اقراره يدي
 فعاقلة القتال للمدعي.. تدي
 يدي قاتل، يولي لدراء التعمد
 فيشهد على كل أخوه، فأطد
 فتى حاز ما يحوي وقيل لتردد
 أو العتق أو، تطليق زوج منكد
 تحالف ظرفا شاهديه تؤيد
 كذا كل شَهَاد على القول ما عدا النكاح: فكالأفعال ذات التعدد

كذا القذف في الأقوى وكمل شهادة
وشاهد إقرار بغصب جنى فتى
بعقد، وتكميل الشهادة منها
وبالألف إن يشهد فتى وبمثلها
وبالشيء إن يشهد فتى، وبيعضه
إذا اتحد الأسباب مع وصفه، ولم
يخلف في نص الإمام الذي ادعى
وشخصان إن يشهد بكل يكن
صفات وأسباب الذي شهدوا به
ومن قال هو قرض وآخر أجره
وقيل على إقراره إن شهد اجمعن
وبالألف إن يشهد فتى وبنصفها
ويثبت بيعاه بينتئيهما
ومن شهدا بالألف يوماً على فتى
شهادته بالكل في نص أحمد
وإن شهدا بالألف قرضاً، فقال قد
ويثبت مع هذا القضاء بشاهد
ويخرج في كليهما حكم أختها
ومع قولنا بالجمع بين شهادتي
فتورثه والعدة احكم بكونه
وذو شهاد بالألف إن يقل اشهدا
إذا لم يول الحكم قاضٍ بزائد

بالاتنين بالإقرار، غير مقيد
أو الغصب، والثاني بملك الفتى اشهد
وإن شهدا باليد له أرذده لليد
فتى قال من قرض طد الألف ترشد
فتى، بهما الأدنى ادفعنه لمشهد
عز الأمر للإقرار، أو لم يقيد
وأشهدهم إن شاء أخذ المزيد
له الكثير بهم، والكل إن تتعدد
كذا الألف في الألفين أدخل بأجود
وأشباهها: لا تجمعنها وبدد
وإلا فلا، واحكم بإشهاد مفرد
فتى ثمناً، يخلف، ويأتي بمفرد
بوقتین بل عارض بوقتٍ موحد
فقال فتى منهم قضا نصفه اردد
وعنه ليثبت ما به اتفقا قد
قضى نصفه فرداً، فبالألف أطم
وإيلاء مشهود له بالقضا زد
كذا نقل «مجد الدين» فافهم وقلد
طلاق، وقتل في زمان معدد
عقيب، أخير المدتين فحدد
بأنقص من ألف، ليمنع ويصدد
على ما ابتغى ذو الحق في المتجود

باب شروط من تقبل شهادته

وعقل وإسلام وحفظ عدالة وخبر، ونطق: شرط حكم بشهد ومختار أيضاً غير متهم مع البلوغ على المشهور من نص أحمد وعن أحمد يرويه عشرون فاقبلن عدول بإيضاء المسافر مطلقاً ويولون بعد العصر ما حرفوا ولم وفي أبعد ليس الكتابي شرطهم وعنه اقبلن بعضاً على البعض ذمة وخص «أبو حفص» هو «البرمكي» ذا ومن جن وقتاً دون وقت ليقبلن

وخبر، ونطق: شرط حكم بشهد ومختار أيضاً غير متهم مع البلوغ على المشهور من نص أحمد شهادة ذمي، لفقدان شهد بـ«مائدة» القرآن تفصيله اقصد يخونوا، وهذا غير إيضا المفقد لأنهم من غيرنا عم فاهتد ولو باختلاف الملتين. . بمبعد بأسراهم فيه لفقد موحد مفيقاً، كذي سهو قليل مزهد

فصل

ولا تقبلن من غير عدل لأنه وعدهم في الشرع مصلح دينه ملازم أفعال الفرائض كملاً بجانب بالإطلاق كل كبيرة وغير مصر بارتكاب صغيرة ومادون ذا من كل ذنب صغيرة وقد قيل صغرى غيبة ونميمة

مضاد جور باستوا الحال فاحدد بصحة عقد في الديانة يهتدي ولم يهملن مسنونها ذي التأكد لها حد، او تخويفه بالتوعد وعنه ارددن من كذبة بتفرد متى لم يصر، اقبل فمن يخل من رد وكلتاها كبرى، على نص أحمد

وعن أحمد من لم تَبِنْ منه ريبَةً
ومن فسقَه بالفعل فاردُّه بَتَةً
وقيل اقبلن إن لم يُدَنَّ بشهادة
وقد نقل «البناء» تكفير من رأى
وما فعل شيء من فروع مخالف الـ
كتأخير حَجٍّ ممكن أو زكاته
وشربُ نبيذ دون سكر مؤولاً
ويشترط في العدل المروءة وهي أن
فردَّ المغني والمصافح مع ذوي التمسخر، والرقاص: تهدي وترشد
ولاعبَ شطرنج ونرد لفعله الحرام، ولَعَّابَ الحمام المغرد
إذا كان عَبَّاثاً بها أو مقامراً
ومن يقتني^(١) للأنس أو لفراخها
ومفشيُّ سرٍّ من جماع ونحوه
ومن يدخل الحمام من غير مئزرٍ
ومن مد رجله لغير ضرورة
وزاعم جمع الجنِّ ثم مُنْجَم
ولَعَّابَ أرجوح، ورفع الثقال والمسابق في سباح وسعي معود
ومن يختفي^(٢) في فعله بعض ما مضى
وإن يحتوي^(٣) لعب على عوض من الجوانب أو من بعضها: احظره واصدد

(١) الصحيح: يقتن

(٢) الصحيح: يختف

(٣) الصحيح: يحتو

فعدل ولكنَّ الأصحَّ الذي ابتدئ
كذا باعتقاد، مطلقاً في المؤطد
لأمثاله بالزور، قول المقلد
مسبة أصحاب النبي محمد
أئمة فيه: موجباً رد شهد
وتزويجه لا بالولي المرشد
في الأولى كشرب الحاظريه مبد
بها زان لا ما شان ياصاح يرتدي
وشرقا امنعه الشهادة، واصدد
أو الكتب لم يمنع لصحة مقصد
وكشاف ما في العرف صين بمشهد
ويأكل بين الناس، ما لم يعود
وخاطب بالفحش النساء بمحشد
ورمَّال أو قصاص أو مؤجر الردي
والمسابق في سباح وسعي معود
ليقبل كذا في فعل نزر مزهد
الجوانب أو من بعضها: احظره واصدد

فذاك قهار ميسر باجتنابه أتى الأمر في القرآن، أمر تهدد
 وإن يخلُ عن جُعلٍ فمنه محرم كندر وشطرنج وشبههما: اعدد
 وقيل اكره الشطرنج لا تحظرن فبالتكثر منه اردده، لا بالمصد
 ولا بأس في لعب بغير أذى ولا دناءة فيه، كالثقف المعود

فصل

ورد في الاقوى قول أهل الصنائع الرديّة كالكنّاس والكاسح الردي
 ولاعب قرد والمشعبذ والذي يقيم وحجام وزبال موقد
 ومن كان ما بين البهائم محرّشا ونخال ترب لا لتقاط مزهد
 أيردد ممدوح بحرث ومتق يحوئ ويضع الأنبيا حاك فاهتد
 وصباغاً اونفطاً اقبل، وحائكاً في الاقوى ودباغاً، وحارس رقد
 ومن شرط مقبول الشهادة منهم اتصاف بحال العدل غير المعود
 ولا يقبل المنوي في الحال منهم ولو قبلوا من غيرهم، عند أحمد
 ومخلاف وعد، والذي شاب فعله الريا غالباً، مع صانع آلة الدد
 ولا تقبلن من لم يغر لحريمه ولا قول تجار الماليك.. تعتد
 ومن كان بواًلاً بمشرعة من الطريق، وظل نافع فليردد
 وما شأنه أهل الرفاهة لم يشن كحمل متاع، واحتذاء المقدد
 وبالنوح مع وشم ونمص، ووشرها ومفعولة والضاربات الحصى اردد
 كذلك خصاء البهائم دائماً وحابس للأصوات طيراً بمبعد

فصل في حكم الملاهي

ويحرم مزمَارٌ وشبَّابةٌ وما يضاهيهما من آلة اللهو والدد
ولو لم يقارنها غناءً جميعها فعنها ذوو الأوتار دون تقيد
ولعب قضيبٍ تابع في الكراهة للغناء وفي تحريمه لم يشدد
وحظر الغناء الأكثرون قضوا به وعند أبي بكرٍ إمام ومقتد
إباحته لا كرهه وإباحة الـ إمام أبي يعلى مع الكره فاسند
ومن يشتهر فيه ويكثر واتخذ له قينة تردد بغير تقيد

فصل

ولا تقبلن إلا شهادةً بالغ وعنه اقبلن من رب ميز مسدد
وعنه ارددن إلا شهادتهم من الجراح زمان الجرح قبل التبدد
ولا تقبلن من أخرسٍ بإشارة تبين وقيل اقبله فيما رئي قد
ومازال منه مانع الرد فاقبلن كعقل وإسلام وتوبة معتد
وعنه اعتبر إصلاح أعمال فاسق سوى قاذف حولاً، وأولاهما اعضد
وقيل إذا ماتاب من بدعة فقط وقيل: وبالإكراه أو شبهه قد
وتوبة حق الله يستغفر الفتى ويندم وينوي لا يعود إلى الردي
ولو كان مما يوجب الحد ظاهراً فسترُك أولى من مقر ليحدد
وإن تاب من غضب فيشرطُ رده ومع عجز ينوي متى واف يردد
ومن حد قذفٍ أو قصاص متابة بتمكينه من نفسه، مع ما ابتد

تدارك عدوان اللسان أو اليد
لمظلوم عرض توبة من مبعـد
يفاجيك لا تدري أفي اليوم أو غد
سراب يغر الغافل الجاهل الصدي
فيصبحُ ندماناً يعض على اليد
فكم في لظى كبت حصائد مذود
إلى التمني، ووعد بالمضيع مقيد
فتعذيبه أيضاً أليم لمعتد
تخافُ ولا تقنط وقوفاً بموعد
وتب مطلقاً مع فقد علم التعدد
وتطوى على الأعمال صحف التزود
إذا عاين الأملاك أو غرغر الصدى
بأكذابه نفساً ولو لم يحدد
بتحريم قذف توبة النادم الجد
ولا حب إثم آثماً إن لم يقصد
متاباً سوى في شاهد في الزنى قد
وكالِقن غير الخالص العتق فاعدد
ومسموعه قبل الطراش المنكد
ومرئية قبل العمى إن يقيد
سوى عينه إن ماؤه فتردد
لطاري العمى بعد الأدا: اقبله ترشد

وتحليل مظلوم متاب لنادم
وقيل بالاستغفار من ظلم نادم
فبادر متاباً قبل موتٍ معجل
ولا تجعل الآمال حصناً فانها
فبيننا هو مغتر يفاجئه الردى
فكف عن الإثم الحواس تعقفاً
ولا تُتبع النفس الهوى راكباً
كما أن فضل الله والعفو واسع
فكن بين خوفٍ والرجا عاملاً لما
تذكر ذنباً قد مضى وتب لها
وبادر متاباً قبل يُغلق بابه
فحيث لا تنفع المرة توبة
وردٌ بقذفٍ لم يطد غير تائب
وقيل المقوى أن إقرار صادق
وما حدّ غير النادمين بتوبة
وللحكم والفتيا اشترط ورواية
وكالحرّ عبدٌ والإماء كحرة
وقول الأصم اقبله في كل مبصر
وأعمى بمسموع ولو باستفاضة
سما فاعل مع نسبة والذي خفي
وإن ضم مشهوداً عليه إلى الأدا

ولا بن الزنى اشهد ولو في الزنى وفي
ويقبلُ بعد العزل قاضٍ ومرضعٍ
سواه بشرط في شهادة قعد
وعكس، وفي الوجه الأصح الموجود

باب موانع الشهادة

ولا تقبلن من جالب نفع نفسه
ومن جر بالبعض انتفاعاً فأبطل
فلا تقبلن للولّد أقوالاً والد
وعنه اقبلن فيما انتفى النفع غالباً
ومن شهدا يوماً بتطليق ضرةٍ
وليس اقتراب بالرضاع بمانعٍ
ولا تقبلن مولىً لعبد وعكسه
ولا تقبلن زوجاً هُديت لزوجته
وبعض الألى مروا على البعض فاقبلن
وغير العمودين اقبلن والصدیق للصدیق، ومولى للعتیق المشرّد
ولا تقبل الموصى لموص وسيد المكاتب له والعكس ياذا التأیّد
ولا من غريم بعد حَجَر لمفلسٍ
بعفو سواه والوكيل وشركة
ولا وارث بالجرح قبل اندماله
ولا عاملٌ بالمال تحت قراضه
ووجهان إن يشهد لموروثه الضنى
بتقييده إن مات من بعد حكمه
ولا رافع عنها، وللخصم فاردد
الشهادة منه، في الجميع وأفسد
ولا العكس مع علو ومع خفض محتد
ككذب له، أو في تزوجه قد
لأُمهما اقبله ولا تتردد
الشهادة من كل بغير تقيد
ولو بنكاح، أو طلاق إلا ما اشهد
ولا العكس في القول الأصح المؤكد
على النص، والقول الصحيح المسدد
بما لا من واحد الشفعا ازدد
بما هو وكيل، أو شريك به قد
لورثته، والقانعين لممدد
ومستأجر للمكثري عند أحد
بدين فإن تقبل فيحكم بها اشهد
وكل ضنين قس بهم ذا ترصد

فصل

ومن زال منه موجبُ الرد فاقبلن
ولا تقبلن من دافع ضر نفسه
كشَّهْدِ جرح الشاهدين على امرئ
كذا العاقلون الجارحوا شهدوا على
كإشهاد زوج الخود بعد التشرذ
بها حال إيجاد الشهادة: تعتد
برد مقال الجارحين له، اشهد
وليهم بالقتل غير التعمد

فصل

وقول العدو الدنيوي ارددن على العدو وفي الدين اقبلن، لا تقيد
كزوج على عرس له بالزناء أو شهادة مقذوف على القاذف اردد

فصل

ومن رد من كفر ورق ومن صبا
فزال فأداها اقبلن في المؤكد
وبالعكس إن ترددت لتهمة قرابة
وقيل ارددن فيما يزول بقصده
وإن رد من فسق فتأب متى يعد
وإن زال من قبل الأدا مانع من القبول فأدى، اقبل بغير تقيد
ومن يعم أو يخرس وصم أو يجن أو
وبعد الأدا إن يطر فسق وتهمة
ومن خرس، أو من جنون مزيد
وعن أحمد لا تقبلن ذي بسرمد
وزوجية، أو نفع أو دفع مكمد
كتطليق عرس، أو كإعتاق أعبد
شهادته أرددها، بغير تردد
القبول فأدى، اقبل بغير تقيد
يمت قبل حكم بالشهادة توطد
دع الحكم إلا قذف خصم لشهد

ومن ساءه ماسر شخصاً وسره
وليس معاداةً محاكمة الفتى
ومن شرط حكم بالشهادة لفظها
ولا يمنع استيفا سوى الحد مانع
مساءته، فهو العدو ليعدد
على المال إلا في الذي فيه يعتدي
فإن قال أعلم، أو أحق ليردد
بلا الحكم لا قذف قصاص بأجود

باب أقسام المشهود به

وفعل الزنا أثبت وموجب حده
وباثنين أثبت وطء عجماء إن يقل
ولا تقبلن في الإقتصاص وسائر الحدود سوى حُرَيْن في المتوطد
وعنه اقبل العبدین وهي ضعيفة
وشرط قبول في شهود اقتصاصنا انتفا شبهة يدرا بها ذاك واليد
ولا بد من تعيين موضح أو يد
وإن شهد العدلان أن محمداً
الأخيران أن الشاهدين عليهما
فان كذب المولى الأخيرين يلزما
وفي المال، والمقصود منه تمول
ورهن وإيجار ووقف على امرئ
ودعوى ارتفاق للجُهيل انتسابه
بعدلين فاحكم أو بعدل وحلفه
وليس بشرط قوله إن شاهدي
وبالعدل مع ثنتين لا باثنتين مع

بأربعة لا دونها، احرار رشد
بتعزيره، لا أربع في المجود
كأربعة في قتل نفس بأبعد
لشهود اقتصاصنا انتفا شبهة يدرا بها ذاك واليد
لقود وإلا أو جبن عقلها قد
قتيل لمسعود وسعد فيشهد
هما قتلاه بالخطأ أو تعمداً
بقتل وبين الكل في غير ما ابتدئ
كبيع وتأجيل، وتخيير عقد
يعين، والإيصا له فتأيد
وتعيين مهر ثم شبه المعدد
على ما ادعاه مدع لم يقيد
صدوق مع الإيلاء، في المتجود
يمين على الأقوى ليثبت ما ابتدئ

والايصاء في مال وتوكيله به
لتحظى بأسلاب ودعوى أسيرنا
ودعوى جنایات الخطا وتعمد
فإن ياب مع إيلائه مع شاهد
وغير عقوبات ومال ويعلم الرجال به في الغالب المتعود
كتطليقه أو كالنكاح ورجعة
والايصاء والوكيل في غير مال احكم فيه بالعدلین حسب بأوكد
وعن أحمد احكم بالنكاح ورجعة
ويقبل في داء الدواب وموضح
ولا تثبتن مالاً ولا قوداً لدى
وعنه احكمن بالمال إن كان من جنى
ولا قطع إن جا مثل هذا بسرقة
وإن جا به زوج لخلع فاثبتن
ولا تثبتن إما ادعت خلعه بذات
ومن جا به في قتل عمد مع الخطا
ولو جا به من يدعي سرقاً أو اغتصاباً على شخص فألى بمقصد
بتطليق أزواج وعتق إماءه
وإن جا به من يدعي أمة لدى امرى ولها ابن أنها أم مولد
له وابنها منه ليحكم له بها
وعدل متى يشهد بدين لعصبة
ودعواك قتل الكافر المتمرد
ليمنع رقاً سبق أسر بأن هدي
بلا قود فيها بحال بأوكد
ليحلف مطلوب، فإن ياب ينقد
الرجال به في الغالب المتعود
كذا نسب، ثم الولاء ليعدد
احكمن فيه بالعدلین حسب بأوكد
بشتين مع عدل، وذات القول بعد
ونحوهما، ذو الخبر مع فقد مسعد
شهاد مع الخودين أو حلف مشهد
عليه رقيقاً، لا ولي لسيّد
وأوجب عليه المال في المتجود
بدعواه خلعا ثم مالاً بشهد
لخلوة ما تبغي عن المال تعتد
بضربة سهم، فالخطا وحده طد
ليدراً لم يثبت سوى المال فاعضد
كذا الإبن في قول وحرراً بمبعد
وإن يول يعطى قسطه بتفرد

فصل

وما يَخْتَفِي إِلَّا عَنِ الْخُودِ غَالِباً لَعِيبِ النِّسَاءِ الْمَخْفِي دَارَ التَّعْبِدِ
كَذَاكَ انْقِضَاءُ الْإِعْتِدَادِ بِحَيْضِهَا وَالْأَرْضَاعُ وَاسْتِهْلَالُ طِفْلِ مَوْلِدِ
بَخُودٍ وَلَوْ رَقَتْ فَأَعْلَى اثْبَتَنَّ ذَا فَبِالْعَدْلِ أُولَى، وَاثْبَتَنَّ بِأَبْعَدِ
وَعَنْ أَحْمَدَ الْإِيصَاءُ يَثْبِتُ بِالنِّسَاءِ إِذَا حَظَرَ الْمُوصِي النِّسَاءَ بِتَفَرْدِ

باب الشهادة على الشهادة والرجوع عن الشهادة

وَيُقْبَلُ فِي مَالٍ وَمَا يُبْتَغَى بِهِ وَعَنْهُ حَقُوقُ النَّاسِ لَا إِلَهَ فَاشْهَدِ
وَقِيلَ وَإِنْ غَابُوا لَمَّا يَتَعَذَّرُ الرَّجُوعُ عَلَى آتِيهِ، فِي يَوْمٍ يَفْتَدِي
وَلَا يَشْهَدَنَّ إِلَّا بِأَشْهَادِ أَصْلِهِ عَلَيْهِ بِتَعْيِينِ الْحَقُوقِ كَمَا ابْتَدِي
كَذَلِكَ إِنْ يَسْمَعُهُ يَسْتَرَعِي امْرَأً وَيَشْهَدُ عِنْدَ الْحَاكِمِ الْمُتَقَلَّدِ
أَوْ إِنْ عَلَى زَيْدٍ لَعَمْرُوكَ ذَا مِنْ اقْتِرَاضٍ مَتَى يَعْزُو^(١) إِلَى السَّبَبِ اشْهَدِ
وَحَتَمٌ أَدَاءُ الْفَرْدِ مِثْلَ اسْتِمَاعِهِ وَتَبْيِينُ مُسْتَرَعٍ وَإِلَّا لِيَرْدِ
وَعَنْ أَحْمَدَ لَا يَشْهَدَنَّ بِسُوءِ الَّذِي تَعَيَّنَ بِالْإِسْتِرْعَا وَعَنْ غَيْرِ ذَا اصْدَدِ

فصل

وَلَا تَثْبِتَنَّ إِلَّا بِفَرَعَيْنِ يَافَتِي فَأَعْلَى شَهَادَاتِ الْأَصُولِ تَسَدَّدِ
سِوَاءَ عَلَى كُلِّ امْرَأٍ شَهِدَاءَ مَعاً وَفَرْدٍ عَلَى فَرْدٍ عَلَى نَصِّ أَحْمَدِ

(١) الصحيح: يَعْزُ

وأربعة لا دونَ عند «ابن بطة»
 وخرج الاستكفا بفرعين يشهدا
 وعنه اقبلن قولَ النسا في كليهما
 ففرعان مع أصل بها الحقُّ ثابتٌ
 فخودين مع عدل على الرجلين أو
 وجوز على الخودين والعدل شاهدي
 ولا تحكمن بالفرع حتى تثبت العدالة في الصنفين دونَ تردد
 ويُقبلُ تعديلُ الفروع أصولهم ولو تركا تعديلهم لم يفسد
 وإن جاء قبل الحكم بالفرع شاهد الأصول بهم فاحكم وعن فرعهم حد

فصل

وإن يطر في أصل أو الفرع مانع القبول ولم يحكم عن الحكم فاصدد
 فلا تحكمن من بعد رجعة شاهد
 وإن رجع الفرعان من بعد حكمه
 وقولهم قد بان سهواً أصولنا
 ويضمن في وجه أصول تراجعوا
 وبعد الأداء ما الموت للحكم مانعاً
 من اثنين بل إن يبق كاف لمبتدي
 فضمنهما المقضي به لا تردد
 وكذبهم لم يضمننا فتقلد
 فلا غرم مع إنكار إشهدهم، زد
 ولا لأدا فرع كذا جن من يدي

فصل

ولا تنقضن حكماً بما لا يرجعة
 ولا ترجعن من حكمت له به
 تليه ولو باق وضمن لعود
 على تلف، أو مع بقاء مسرمد

ولا غرمَ في حق المزكين هاهنا
ونصف المسمى قبل يخلو فغرَمَن
وإن رجعا بعد الدخول فكلُّه
وإن لم يكن فيه مسمى ليلزما
وشهْدُ حدٍّ أو قصاص رجوعُهم
وقيل الذي لله لا لعبيده
ومن بعد الاستيفاء إن رجعوا فإن
وإن قالوا أخطأنا فإنَّ عليهم
وقسَّط على أعدادهم وكما هم
وفرد مع الإيلاء ألزمه كله
وإن يرجعن بعضُ يضمن بقسطه
وأربعةٌ إن يشهدوا بالزنى وشاهدان
تساوا في الاقوى في الضمان وقيل بل
كذا الحلف في شهاد تعليق عتقه
وألزم كمال العقل شهْدُ عهدةٍ
وأربعةٌ إن يشهدوا بزنى فتى
على شهْد الإحصان ثلثي ضمانه
ومن كل فرد الراجعين إن تفاوتوا
وإن بان بعد الحكم كفرُ شهوده
وبالمال فليرجع متى كان باقياً
فإن يتعذر خذه من حاكم به

وضمَّن شهودَ العتق قيمةً أعبد
شهودَ طلاق، أو رضاع مشرد
ولم يغرم شيئاً على المتأكد
بمهر مثيل أو نصيف له اشهد
به قبل الاستيفا امنعنه بأوطد
كحادث فسق مع خلاف قد ابتدي
يقولوا عمدنا منهم اقتد عن الردي
ديةً تالف في مالهم دون محتد
كخودين لا تلزمه نصفاً بأجود
على نصه، والنصف في متبعد
ولو كان من يبقى به الحق يبتدي
على شاهدان باحصان فيقتل ويلحد
على شاهدي الاحصان نصف متى ودي
وشهد شرط العتق في الغرم فاشهد
أو احصانه إن يرجعوا بتفرد
وشخصان بالإحصان منهم فأطد
بل النصف مع ربع ونصفاً بمبعد
بنسبته مما رجع عنه، أورد
لينقض هذا الحكم دون تردد
وخذ عوضاً عن تالف متفقد
ويرجع ذو حكم على صاحب اليد

كذا انقضه إن يظهر فسوقهما على الصحيح وبالفسق استمع قول شهد
 وحكم بقربى أو عدو متى بين لينقض ممن لم ير ذلكم قد
 وإن كان في نفس فأبرا شهوده وضمن مزكيه على المتجود
 وقيل على القاضي وقيل شهوده فإن لم يزكوا بيت مال لنا يدي
 ولو دون ثلث العقل والمتسبب المباشر حتى للولي المحقد
 وعن أحمد بل عاقلوه كسائر الخطا ودوين الثلث من ماله اعدد
 وحكم المزكي بالضمان برجعة كحكم الذي زكاه إن رجع امهد
 وإن زاد عدل في شهادته أو انتقص قبل حكم بالأخير احكم قد
 إذا كان ذا في مجلس الحكم وا قبل الأدا بعد جحد منه في نص أحمد

فصل

ومن يتحقق منه زور شهادة ومن تاب من زور تربص به إلى
 وعمد، يؤدب وليشهر ويبعد تبين صدق من تصنع معتد
 وشرط الأدا لفظ الشهادة منها فمن قال أعلم أو أحق ليردد

باب اليمين في الدعاوى

وشرعية الإيلا بما صح بذله ويحكم فيه بالنكول بأوكد
 على منكر كالمال أو سبب له فقط من حقوق الآدمي المشدد
 وعنه ليولي في سوى قود أو النكاح وعنه مطلقاً لا تقيد
 ويقضى عليه ناكلاً في جميعها سوى قود في النفس حسب فبعد

وعن أحمد وهو الصحيح اخْصَصِ القضا على ناكل بالمال، حسبٌ وقيدٌ وأطلق ولا تحبس هذا القول ناكلاً في الاقوى إلى الإيلا أو اقراره قد وقولان في إثبات عقل الجناية التي لم يفد فيها النكول ليسند فكل حقوق الله من مال او من الحدود فلا تستلحفن فيه، تعتد ومافيه حق المدعي مثل سرقة وفي البت حلف منكر في الذي ادعى وفي نفي فعل الغير، أو نفي مدع وعن أحمد يولي على نفي علمه وعن أحمد يولي على نفي علمه ويولي لكل من ذوي الحق حلفة وبالله عز الله يجزىء حالفاً كعتق وتطليق ومثل جناية وتغليظها تحليفه في مكان او وتغليظها جوزاً ولا تشترط ولا ولا شيء في إيلا المحق تيقناً ويأثم ذو الإعسار جحد دينه ولا بد في الإيلاء إن يتضمن الجواز بإنكار وإلا ليردد ولا تدخل الأيمان حتماً نيابةً ويهمل نزراً للتروي بأجود بخط أب أو حفظه بكذا مع التحرر من شا يول والزهد جود ومن يول لا عن إذن قاض ويلحق اليمين بتقييد تعد وتردد ومن يول عمداً كاذباً لاقتطاعه لحق امرئ يغضب عليه ويبعد

(١) الأصح : يفتد

كتاب الإقرار وهو آخر الترتيب والكتاب

تدارك ما فرطت في جحده وعد
ولا تأنفن من عزة الإثم أن ترى
فإن التهادي في الضلال مذلة
فأنت هنا تستطيع ردّ ظلامه
وما ثم إلا أخذ إحسان ظالم
وصحته من ذي اختيار مكلف
وإن قال لم أبلغ، مقرّ وشك في
وإقراره في حين وافي بلوغه
وردّنه ممن زال بالحل عقله
ولا تقبل الإقرار من مكره سوى
لأن عدول المرء عما ادعى له
وملجأ ولو ظلماً على مبلغ متى
ولو قيل فيه إن تعين منجياً
ومن يدعي^(١) الإكراه من غير شُهد
ولا تشترط قول الشهود أقرّ مع
وقد مرّ إقرار السفیه ومفلس

إلى الحق بالإقرار، تبرأ وتحمّد
إلى الحق أواباً عن الظلم تهتدي
إلى النار، في يوم الحساب لجحد
ويعجزك الدينار والفلس في غد
فإن يغن عن مظلومه حمل الردي
وبالإذن في قدر لعبد، وفوهد
البلوغ لذي حلف ولم يول يسعد
به اقبل وإن لم يمكن فيه فاصد
كشرب الدواء، واردد لسكر بأوطد
بغير الذي ألجى إليه بل اردد
إلى غيره منه اختياراً لمبتدي
يبيع داره فيه فصّح وأكّد
من الظلم بالإقرار لما أبعد
ومشعر صدق حين الإقرار يردد
وجود النهي طوعاً لسبق التسدد
وفي غير مال من سقيم مؤسد

(١) الصحيح: يدّع

يخاف عليه الموت جوز وجوزن
ولما يحاصص في التوى دين صحة
وعنه بثلت لا بما زاد فاقبلن
وإقراره بالمهر غير مؤثر
ولا تُسقطن ميراثها باعترافه
وإقراره للعرس ثم يبينها
وفي حال الإقرار اعتبر فقد مانع
فصح لمحبوب وإن كان وارثاً
وإقراره للوارثين وغيرهم
وقد خرج الأبطال للبعداء إن
وواهب عبد أو محررة ولم
بدين فصح عتقه وهباته
وقيل قبل الإقرار والعبد بعته في
وبالدين إن يقرر لذا أو لغيره
ويقبل إقرار المريض بوارث
وإن قال قد أحببتُ ذي الأمةً قبلن
ومولودها حرٌّ ومن رأس ماله

بمال لغير الوارثين بأوكد
كإقرار ذي الإفلاس مع ما يشهد
وللوارث اردد مطلقاً غير مشهد
لأن لها بالعقد مهراً كمحتد
بتطبيقها في صحة منه تقصد
فينكحها إن مات من سقمه اردد
لتصحيحه لا حين موت بأوكد
لدى موته لا عكسه في المؤكد
لذي الإرث أبطله وصحح لبعده
أقروا، ويعزوا أولداع موحد
يخلف سواه إن أقر لأبعد
ولا تقبل الإقرار في نص أحمد
وفا الدين تبرد جلدة المتلحد
بعين قرب العين أولى بها اشهد
على أشهر القولين، من نص أحمد
فإن قال في ملكي فأم مولد
يجرّ وإن يطلق ترق بأجود

فصل

وإن يعترف عبد بتطبيقه أو القصاص بغير النفس، أو حدَّ اشهد
بصحته والأخذ في الحال منه والقصاص بنفس، بعد عتق بأوطد

وقال أبو الخطاب، وابن عقيل اقتصر مطلقاً في الحال بالنفس يعضد
ويمنع من عفو مقرر له على وإن يعترف بالرقعة العبدُ فالذي
ولا تقبلن إقرارَ عبدٍ بهال، أو ومن بعد عتقٍ -حذره منه وقد حكى
وعن أحمد في نفسه إن شئت فافتد وفي ذمةٍ والنفس لا ذمةٌ قد
وإقرارُ مولى العبد منه بما مضى وقيلُ على العبد اقبل اقرارَ سيد
ولا تقبلن إقرارَ عبدٍ بغير ذي والاقرار صحح يأخي لكل من
فمن يعترف يوماً لعبدٍ بقذفٍ أو ومن قال بعت العبدَ بالألف نفسه
على وزن ألف والمكذب حلفن وإقرارُ عبدٍ لم يكتب لسيد
وعبد سواه من يقر له يكن وإن كان إقرارٌ لإنفاقه على
وإن تعترف مجهرلةً الأصل ناكح ومن ولدت من قبل حُرٍ وبعده
ومن غير حلف أبقي عقد نكاحها وبالأب أو زوج، أو المعتقين أو

رقيةً هذا العبد، دون التأكيد لديه لمولاه، وفي الأوطد احدد بموجبه من غير إذن المسود تعلقه في نفسه، ذو «المجرد» وإلا فسلم للمقرر له قد جنائية إقرار المكاتب بأجود يرد سوى ما جر مالاً بشهد له ثم مال لا قصاص ليؤطد يد حاز بالرق بل قول ذي اليد يصح له حق، كحر وأعبد قصاص فذا حق له، دون سيد وخالعتها بالألف من صدق اطهد وكلاً بلا غرم بحاليه شرد وبالعكس أبطله، ولا تتردد لسيدة يبطل بتكذيب سيد حبس لغزو، صح دون تردد برق في الاولى اقبله في نفسها قد رقيقاً ولو حررته لم أبعد وعنه على الإطلاق إقرارها اردد بولد متى تقرر ليقبل ويوطد

ولو أسقط الإقرار إرث مقرر
ولم يسقط الإقرار نسبة غيره
وإنكاراً من يكبر ويعقل فرده
وقيل ان يوافق في الجحود مكلف
وعن أحمد لا يُقبل إقرار زوجة امرئ، ووليد من سواه منكذ
وبكفي سكوت من مقرر بوالد
وبالنسب اشهد فيهما بسكوته
فان كان قد مات المقر به كذا
كذا الخلف إن يقرر بميت مكلف
وأثبت تصديق المكلف ميتاً
ومن يلتحق طفل التي قدمت به
ولا تثبتن زوجية الأم هاهنا
ولا تلحق المولي بني أمة لها
وألزمه في الإبهام تبين من عنا
فإن يتعذر مَيزَنَ بقافية
وكيفية استيلاده أمة متى
وإقرار معروف الأصول بغير ذي
كجد وعم، أو أخ وابن إبنه
سوى وارثي شخص أقروا جميعهم
وموجب إقرار من البعض أعطه
ومن كان موروث المقر نفاه لا

إذا صدق الواعي المقر له قد
وأمكن صدق الاعتراف فقيده
بجحد مقرر، أو بجحد تعبد
أقر مقرأً منها اقبل وبعد
وعن أحمد لا يُقبل إقرار زوجة امرئ، ووليد من سواه منكذ
وعكس لدى الإقرار في نص أحمد
وقيل ان تكرر طد، وإلا ليردد
الصغير، يرثه من أقر بأوطد
ونسبته في ثالث لم تؤطد
أقر به لو قيل لا لم أبعد
من الروم ألحقه به دون مبعد
ولا بادعائها بعد موت الأب اشهد
حليل بدعواهم، وإن يخل أطد
وكيفية استيلاده بتأكد
فإن يتعذر من بقرعة مُرشد
جهلت في الاقوى احكم لها بالتولد
الأربعة اللائي ذكرناهم اردد
وغيرهم من كل دان بمحتد
بمن بادعا موروثهم يثبت اشهد
وينفى سوى عمن أقر بمبعد
تثبتته بالإقرار، دون تردد

وإن مات نافٍ والمقرُّ وريثه
وقد قيل لا بل يعط فاضلاً إرثه
فإن عن أخ أدناه مات المقرُّ مع
وإن لم يخلف من أقر بوارث
بموجب إقرار له كوصية
وقد قيل ذو الإقرار لغو وإرث
ومجهول أصل معتق إن بوارث
ويقبل ممن لا ولا عليه مع
وإن تعترف خودً بتزويج اقبلن
وعنه ليقبل عند دعوى نكاحها
ويقبل إن تجبر مقال وليها
وإما توكل من يقر ببدرة
وإن قال زوج زوجتي عمتي ألغي
وإن يعترف ورأث ميت بدنيه
وإن يعترف بعض ليلزم كارثه
بدين أو العدل الصدوق ويحلف الغريم فمهما يدع المرء يزبد
وقدم على ما الوارث اعترفوا به المقر به التاوي ومثبت شهد

فصل

وبالمال إن يقرر بحمل الفتاة إن
وللحي يعطى إن تلد معه ميتاً
يَين ليس حملاً أو بدا ميتاً اردد
وسُعدى كسعد، إن تلد ذين أسعد

وقيل ليلغ إن لم يقل من وصية
فمن قيّد التصحيح كلف ذكره
وإن يعز إن تلقيه ميتاً يكن به
ومن صحح الإطلاق صحح إن عزي
وللمسجد ان يقرر، وشبهه فيعز للصحيح كوقف، صح أولاً تردد
ومن لم يصدق من أقر له بما
كمالٍ لديه مودع ضاع رؤه
ففي ذا ارددن من غير القول منها
ودعوى مقرر ملكه أو لثالث
ادعى ملكه ممن له ابتداء، ومن
وكالمال عبد قد أقر له به
على الأول المشهور واحكم عليهما

أو الإرث واقسم باقتضا دين ترشد
فإن فات تبين فلم يعز يفسد
لوارث موصٍ أو لموروث ذا الردي
إلى سبب ملغى، ومن لا ليردد
حوت يذه يفسد، ويترك في اليد
وقيل لبيت المال خذه لمنشد
لتغيير بيت المال حكم اليد اهتد
على الأول المشهور، فاقبله واردد
قبل ذا إن يدعيه تردد
وعبد برق قد أقر لسيد
بحرية في الثاني لا تردد

باب ما يحصل به الاقرار

وقول «نعم» أو «إي وربك» أو «أجل»
مقر وإني بالذي أنت مدع
وليس مقر من يقول يجوز أن
وأحسب وازعم أو أقدر، ثم خذ
كذا إني مقر أو أقر بمبعد
وفي ذمتي إن شاء ربي ثلاثة
وفي ذمتي ألف لك ان شاء خالد

صدقت وما قد قلت حق ليعدد
مقر وما ضاهى لتصديق مقصد
يكون محققاً أو لعل أو عسى اشهد
وزن واحرز اقبض وافتح الكم مع يد
وخذها اقبضنها هي صحاح لم أجد
على النص أو إلا ان يشا اقراراً اعدد
أو إن شئت لغو ذي على المتجود

وبعتك أو زوجتك ان شاء ربنا وإن قال في علمي لموسى عليّ أو بإقراره أو وفني ما عليك أو إذا قال في هذا نعم فهو مدعن ومن قال إن يقدم فلان فبدره بالاقرار قبل الشرط أو مطلقاً متى وألغ: له ألف كذا إن شهد به وقولك إن يشهد فلان به فهو الصدوق، ففي هذا اعتراف بأجود ومن علّق الاقرار بالشرط سابقاً فمنه إذا هل الهلال له كذا ووجهان مع تأخير الشرط ما كمثل له ألف عليّ إذا أتى وقول مقرر ما بدين مؤجل إذا كان إقراراً بوقت متابع وقيل اقبلن من خصمه مع يمينه ففي أول إن يدعي^(١) قابل من ويُقبَل في تضمينه المال قوله ومن يعترف يوماً بغير لسانه وفي ذمتي ألف لزيد متى يقل بخمسين يقرر للمقرر له فقط

(١) الصحيح: يدع.

أو ان شئت إن يقبل يصح ويؤطد لعمران، فيما أعلم الألف فاشهد فسلم تولى أو كذا اتبعه ياعدي بالاقرار، فافهم ياأخي وأرشد عليّ له لما يقر ومبتد تعلق على شهر بوجهين أسند فلان وإن يشهد كذا اصدقه واررد وقولك إن يشهد فلان به فهو الصدوق، ففي هذا اعتراف بأجود فلغو سوى في صورتين فقيّد وإن يشهدن بالألف زيد صدق قد ووجهان مع تأخير الشرط ما كمثل له ألف عليّ إذا أتى وقول مقرر ما بدين مؤجل إذا كان إقراراً بوقت متابع وقيل اقبلن من خصمه مع يمينه ففي أول إن يدعي^(١) قابل من ويُقبَل في تضمينه المال قوله ومن يعترف يوماً بغير لسانه وفي ذمتي ألف لزيد متى يقل بخمسين يقرر للمقرر له فقط

باب

الحكم فيما اذا وصل باقراره ما يغيره

ولا تقبلن دعوى المقر سوى بما
فإن أتبع الإقرار إسقاطه لغا
كفي ذمتي ألف له غير لازم
أو الألف دينار نحاس وإن يقل
وإن قال أئمان لما لا يباع أو
بها ولي التخيير فالألف لازم
وإن قال لم أقبضه بعد سكوته
وإن قال من أئمان خمر له كذا
وقول الفتى قد كان في ذمتي كذا
أو البعض حتى في جواب المدع
وعنه مقر مدع للقضاء فليحلف خصم المرء مع فقد شهد
وعن أحمد ما إن أجابك فليجب
بقول الفتى في ذمتي لك خمسة
باقراره في ذي، وتكذيب نفسه
وقول الفتى قد كان في ذمتي كذا
وعندي له ألف متى فسر أقبلن
فأثبت له أحكامه فاقبلن متى
وموضع عندي إن يقله علي لم

لإسقاطه احتاطوا لدرء التحدد
وألزم بالإقرار غير مصرد
أو الألف إلا ألف ألفاً لينقد
زيوفاً بمغشوش وما عيب يورد
لم أقبضه ياصاح أو تكلفت ياعدي
على أحد الوجهين عن صحب أحمد
فذاك كوصل بالمبيع مقيد
علي فلم يقرر مقدم مفسد
له وقضيت المرء كل المعداد
فذا منكر ينوي ويقبل بأوكد
وسابق الأقوال عن أحمد اسند
قضيتك إياها وعن أحمد اشهد
بدعوى القضا حتى بشهد اردد
له وسكت هذا مقر بأوطد
بدين وإيداع ولو مع تبع
ادعى تلفاً أو رده المودع اهتد
يتابع في استيداعه في المؤطد

وقول له عندي ثمانٌ وديعةٌ توت أو قبضها قبل ذا اقبل بأوطد
 وقول له ألف عليّ ان أثابه فقال اقبضن هذا المقر به قد
 وكانت بالاستيداع عندي اقبلن من المقر له دعوى التعدي بأجود
 وبعد عليّ ان زاد في ذمتي كذا وإن وصل استودعتها فيه فاقتد

فصل

وإن يعترف شخصٌ بألف فيسكنن بمقدار إمكانِ الكلامِ المقيد
 فقال زيوفٌ أو صغارٌ وأجلت تعجل وتستوفي بنقد مجود
 وقيل ان يكن فيما به متعامل بمغشوشهٍ أو منقص منه ينقد
 ومن مطلق فاقبل كلامَ مفسرٍ بسكةٍ عُرِف أو مثيل، وأجود
 وإن كان أدنى في النفاق ومثله بوزن فوجهين ارو فاقبل أو اردد
 ونحو عليّ افهم دراهمَ نُقَص ليلزم بتفسيرٍ إذاً وليقلد
 وألزمَ ذي قول: عليّ دُرْهِمٌ كذاك كبيرٌ أو صغيرٌ بجيد
 وفي ذمتي عشرون معدودةً من الدراهمِ خذها ثم وزناً فعدد
 وإن يعترف بالعين شخصٌ ويدعي تعلّقه فيها بحق ليردد
 ومن قال في ذا المال ألفٌ له وفي الدويرة ثلثاها مقراً ليعدد
 ولا تقبلن من ذاك إنشا هباته وديناً على الإرث ان يقل فيه فاعدد
 وفي صحة الإقرار قولان إن يضيف لنفس ومن مال ك: فيه بأجود
 وإن قال من مالي له ألف أو له إذاً منه نصف وادعى بعد ياعدي
 ابتداءً بتملك غداً منه راجعاً ليبرا كذا ان يتوى مع جهل مقصد

فمن منع التسليم لم يلج، وادعى وقولان في داري له أو نُصِفُها فإن قال في داري بحق محتم وإن قال هذي الدار عارية له ومن يعترف طوعاً ببعض حقوقه سوى إقراره إن يبيع تخليف خصمه وقول مزيل الملك عنه بأنه وغرمه حتماً للمقر له به

والمدينة والإيداع، والدين أبد وفي مالي، أو إرثي كذا من ملحد له النصف يعطى النصف دون تردّد وسكنى ففي الحالين عارية طد وتقبيضه طوعاً، عليه فيجحد يحلفه في القول الأصح المؤكد لغيري فلا يقبل على صاحب اليد ورد ادعا ملك طراً دون شهد

فصل

وإن قبل إقرار يُقر بملكه وإن يشترى^(١) عبداً مقراً بعقده بصحة بيع، والولاء لراجع وإن قال ذي الفضل بل لمحمد أو اغتلتته من معبد ثم معبد به ولثان أعط قيمته وإن فجد لمعل بالمسمى ومعبد وإن قال هو ملك لعمر وإنني فقد قيل إن العبد ملك لمعبد وقيل لعمر ملكه ولمعبد

أو المفهم الإقرار شهده واردد فيجبر بتخليص وللبائع اشهد وإلا لبيت المال بل ملك ذي اليد أو اغتلتته من هند، بل من محمد قد اغتاله من خالد جد لمبتدي يقل من معل اغتلت، وهو لمعبد فليس له شيء عليك فشرّد قد اغتلتته من معبد بعد مرفد وعمره بلا شيء يروح ويغتدي إذا قيمة والمجد» صحح ذا قد

(١) الصحيح: يشتر

ومن يعترف طوعاً لغير معينٍ
ويعطى لمن يعني ويولي لغيره
فإن صدقاه في ادعا جهل ربه
وإن كذابه يول : لم أدر ربه
ومن قلت إن القول في الحكم قوله
ويقبل فيما بعدُ تبين ربه
ليلزم بتعيين وتعطى لمخلد
وأبق لديه ما نفى عنه مخلد
وبالألف من يقرر بوقتین يلتزم
وإن وصفه الشيء المقربه بما
وإن يدعى^(١) شخصان عيناً لدى فتى
فبينهما أقسم ما أقر به الفتى

فألزمه بالتعيين كالعين واطهد
إذا ما ادعى من غير غرم له اشهد
ليؤخذ وفيه ذين خصمين فاعدد
وللقارع ادفع ذاك مع فقد شهد
ليحلف بتطلاب الغريم المشدد
وإن قال إحدى النعجتين لمخلد
ويولى لدعوى مخلد عين ما ابتدى
وقيل لبيت المال فادفعه ترشُد
بألف فقط أخذاً بقصد التأكد
ينافي اتحاداً يلتزم بالمعدد
مشاركة بالإستواء أو تزيد
لفرد لدى «محفوظ» الخبر تهتد
وقال أبو يعلى كذا مع إضافة اشتراكهما فيها لأصل موحد
ويلزمه ردُّ المزيد على الذي ادعاه إلى ذاك الشريك المبعد

فصل

وإن قال ذا الألف التقاطُ تصدقوا
بإلزامهم إخراجَه لا ثلاثة
وإن يعترف بالشامل الإرث وارثوا المدينَ لخصميه بوقت معدد
فلا شيءَ للثاني ويشتركان في اعترافهم في مجلس متوحد
وإن كان ذو الإقرار في عين إرثه
وبينهما إن يعترف لهما معاً
ليقسم ومن خصوه فاخصصه وافرد

(١) الصحيح : يدع

ويولون للثاني على نفي علمهم وإن يتساوى^(١) قَدْرُ عَبدَيْنِ ارثَ ذا بأن أباه في سقامٍ مماتُهُ وكل له سدسُ الذي رام عتقَه وإن عينا عبداً فثلثيه حرٌّ كذا الحكم إن قالاً جهلنا محرراً وإن عين ابنٌ واحد أو أخوه لم فإن أقرع العبدُ المعين منها وإن أقرع الثاني اجعل الحكم فيهما

فإن نكلوا: يقضى عليهم ويشهد بتبيين كل ابن يقر لفرد محرره كل من الثلث شرد وثلث المنفِي عنده في التعبد إذا لم يميزا عتقَه كلُّه اشهد ولكن هنا بالقرعة العتق قيد يعين فأقرع بين الاثنين تقصد فثلثيه أعتقَه ولا تتردد كتعيين كل ابن لعبد تسدد

باب الاستثناء

تبارك علام البدو خلقه فمن ذاك الاستثناء يمنع بعض وثنياه فوق النصف، فاردد بأوطد ووجهان في نصف، ولكن فسادُه ونحو له ذا الربع والعلو منه لي بصحة الاستثنا ولو كان علوه

فسن للاستدراك لفظ التقيد ما اقتضى اللفظ مما دل، لو لم يقيد وما دونه، فاقبل بغير تردد لإنكار نُقَادِ اللغاتِ فجود أو الربع لا العلو فحق له اشهد ثلاثة أرباع وثنياه ذي اردد

الصحيح : يتساو

وأبطل إن استثنى مقررً بجمله
وعنه من العين الدراهم أو من الدراهم عينا أمض، حسب بأجود
وخذ قيمة الدينار من سعر عرفهم
ومن يعترف من نوع جنس بأصع
ويجعل الاستثنا إلى جمل لها
كذا إن يل الإقرار بالواو عطف
ويبطل الاستثناء منفصلا على الصحيح لدى الأصحاب، من نص أحمد
ويعفى عن الفصل اليسير كسكتة التنفس أو من ذي سعال منكذ
وتكرير الاستثنا بواو كمفرد
ليستثنى مما قبله كل واحد
وهي طالق إلا اثنتين، ثلاثة
ففي قوله عشر له غير رابع
وإن قال إلا بدرتين فستة
وما لم يجز منها فأبطله والذي
بثنياه مما قيل ملغى وقيل بل
فقول الفتى عشر سوى خمسة سوى
فإن صح ثنيا النصف يأخذ خمسة
وإلا فعشراً خذ وقيل ثمانياً
وفلسان إن قال امرؤ وثلاثة
عليّ له فلس، وفلس وفلس اشهدن غير فلس صححن في المجود
ففلسين في الثاني وزن وثلاثة في الأولى، وإن يبطل فكل المعدد

وخمسةً الا درهمين ودرهماً
ونحو له عندي عبيد عشيرة
ويلزمه تسليم غير معين
فقال قد استثنيتَه اقبل بأجود
ليلزم بخمس، لا ثلاث بأجود
سوى واحدٍ، أو ذا بتعيينه اقتد
وإن هلكوا إلا فتيّ منهم، قد
كذا إن تلفوا ظلماً بغير تردد

باب الاقرار بالمجمل

ومجملهم لفظ يدل بوضعه
ففي ذمتي لك شيء ان قال أو الذي
وقال أبو يعلى بل اعدده ناكلاً
فإن لم يُصدقهُ المقر ولم يَبْنِ
فإن مات عن مال ولما يَبْنِ يَقم
وإن قيل يقبل من مقرّ بيانه
وعن أحمد إن صدق الوارثون
وقيل ان أبى التفسير ذو الإرث يول ما
أقل المسمى كالوصية لامرئٍ
ويقبلُ ممن قال هو حقُّ شُفعة
وماليس مالاً شرعاً او عادة متى
ووجهان إن فسر بما حل نفْعُه
وفي رد تسليم وتشميتِ عاطس
وقول غَصَبنا منه شيئاً
فيقبل منه أنه جلدٌ مِيتةٍ
على أحد الأمرين شيئاً فأزيد
يفسرُ ويحبسُ إن أبى ويهدد
وعد لبيان من مقرّ له قد
ليحلف عليه المدعي ويقلد
ذوو إرثه في ذا مقام الملحد
مجد لقذف وارث المرء شرد
للمقر وإلا دعهم لا تَقَيِّدِ
علمتَ به وليعطَ من تركته الردي
بشيء كما قد قيل ثم ليَقصد
وأيسرُ مال عُد في المتعود
يفسرُ به المجهول كالخمر، فاردد
كجلدٍ مردٍ يُدبغ وضاري تصيد
وشبه وحد القذف وجهين أسند
فنفسه ارددن، وفي أولاده فتردد
وخمر، فكلب قصد قهر أخ اليد

وحسبُ الفتى أو قد سجتك فاشرد
عظيم خطر مطلق كالمقيد
لصدق مساه، ولو عند مرمد
كمطلقه بذل الثلاث، فأزيد
برفع ونصب في مميزهما امهد
بنصب ورفع الفلاس يلزم بمفرد
وجزء من الثاني بتفسير مبتدي
بوجه ودون الفلاس في حفظ ما ابتد
وإلا ففلاس، في انتقا المجسد قلد

ويقبل في تفسير: إني غصبته
وقول له مال علي، كقوله
بأيسر مال عادةً فاقبلنه
ويقبل منه في دراهم جمّة
ودرهما إقبل في كذا وكذا كذا
كذا وكذا فلساً وفلس متى يقل
وبائنين في وجه وقيل بواحد
وفلسان مع نصب وفلس لرفعه
وذا كُله مع علمه عربية

فصل

كذا درهماً ما فوق عشر بني اصعد
عطفت إلى تسع وتسعين، قيد
أناك بتميز بخفض مفرد
ثلاث إلى عشر، بغير تردد
العقود إلى تسعين، مع نصب مفرد
بجنس، وأجناس لصدق التقصد
وبالعكس، أو ألف وخمسة أعبد
فذا الألف من جنس المصاحب فاعدد
وقد قيل ذا في العطف لا غير قيد
وألف وعشرين الف فلس، ليطرده

وفي مقتضى الإعراب يلزم في كذا
لعشر وتسع بل كذا وكذا لما
وبالمائة اقبل في كذا درهم متى
وإن جمع التمييز وانجر فهو من
وعشرين فاقبل من كذا درهما من
وفي ذمتي ألف له اقبل بيانه
وألف ودينار وألف ودرهم
أو الف له عندي وعشرون درهماً
وقد قيل ألزمه بتفسير ألفه
كذا الخلف في نصف وفلس، وعكسه

وصحة عقد البيع عند عمومهم وألف سوى دينار أو ألف درهم وقيل اقتضى منه البيان فإن يُبَيَّن وإن قال لك في العبد شرك أو أنت يا الفتى شركة ما بيننا، أو لنا معاً وقيل يكون العبد بينهما سوا ونحو له سهم كذا احكم وقيل بل وأكثر من مال الشريك ان يقل له كذاك بأدنى منه قدرأ متى عنى وسيان مع علم وجهل بماله وهذا مقال الصحب والشيخ ردّه ويقبل في تقدير مال الفتى ومن قال في الدعوى عليه بمبلغ ومن قال في الدعوى عليه بمبلغ بإلزامه تغيير حقهما معاً ونحو له ألف سوى شيء أو سوى كذاك له الأوفى وجل ومعظم الثلاثين، فوق النصف ألزمه تقصد وما بين دينار وعشر متى يُقَل وما بين دينار إلى العشر، أو من الدنانير حتى العشر تسعاً اذا بدي وقيل ثمان حين حدّاه ألغيا ومجموع الأعداد ان عنى يعط ماعلا

بعشر وألفي بكرة، نصر ما ابتدي سوى مائة، قل مطلق كالمقيد بجنس سوى المملووظ ما استثنى اردد أخي شريكي فيه، أو أنت يا عدي ففي قدر سهم للشريك تقلد كما قيل في ربح المضارب، فاقصد له السدس كالإيصاء بالسهم، فاعدد عليّ، ليقبل إن يثنه بأن يدي به الحل، أو نفعاً يدوم بسرمد ويحلف، في دعواه ذي للتبعد فلن يقبلن إلا بأوفى تعدد من المقر ولو أثبت مزيد بشهد لك أكثر من ذي اقبل بأدنى بمبعد عليّ كذا أوفى من المدعي اشهد ودعوى التهزي منه، ردّ بأجود قليل بدون النصف ما استثنى احدد كذاك له الأوفى وجل ومعظم الثلاثين، فوق النصف ألزمه تقصد وما بين دينار وعشر متى يُقَل وما بين دينار إلى العشر، أو من الدنانير حتى العشر تسعاً اذا بدي وإن أثبتا ألزمه عشرأ بمبعد من الضرب في خمس بعشر مفرد

كذا الحلف فيما بين أو من عَشيرة
 وإن قال مع أو فوق أو تحت درهم
 فقل عليه درهمان بكُلها
 وفلس وفلس، ثم فلس ثلاثة
 ومن قبله أو بعده فلس أوله افهم درهم بل درهمان، اعكس طد
 بإقراره فلسين، واحكم لعطفه
 وإن غاير الأجناس بين المضاف والمضاف له . . فالحكم كالتوحد
 ونحو له ذا الفلس بل ذان أوله
 قفيز كذا في ذمتي لك درهم
 ونحو له دينار أو درهم متى
 كذلك إما فلس اما درهم
 وإن قال في دينار اشهد بدرهم
 بالاثنين لكن إن عنى سلماً فإن
 وألزمه في تكذيبه درهماً كذا
 ومن قال عندي درهم في ثلاثة
 وإن يعن جمعاً أو حساباً ليلزم
 وعندي تمر في جراب لعامر
 ولجفن فيه السيف أو مزود به
 عليه قباء أو جواد لعامر
 لدي وهي مفروشة بمطارف
 فيلزمه المبدؤ عند جميعهم

لزيد إلى عشرين فاجعله واهتد
 فدرهم أو لكن ويل درهماً زد
 وقيل عليه درهم بتفرد
 وفي ذمتي إن قال فلس لمعبد
 بد«لكن» ك«بل» والزمه بالمتزيد
 والمضاف له . . فالحكم كالتوحد
 قفيز شعير، أو من الحنطة الردي
 متى قال بل فلس: يجد بالمعدد
 يقر به يلزم بتعيين مفرد
 وقد قيل بل ألزمه حتماً بما ابتد
 عليّ ان يعن جمعاً ففيه ليشهد
 يصدق خصيم فاعتراف الفتى اردد
 إذا قال في ثوب تسلفته، اعدد
 فدرهماً اقبل منه، عند التجرد
 بمدلوله في عرفه المتعود
 وسيف بجفن، أو فلوس بمزود
 فلوس له أو عبده القن في يدي
 لدي عليه السرج أو داره أهتدي
 وجارية مكسوة بمجدد
 ووجهان في الثاني لدى صحب أحمد

وإن قال عندي خاتم فيه فص احكمَن بهما واستثن فصاً بمبعد
 ووجهان فيه ان قال فص بخاتم
 وإن قال عندي عَنَسَةٌ برحالها
 ونحو له عندي قميص مطرُز
 فكابد إلى أن تبلغ النفس عذرَها
 ولا يذهبن العمرُ منك سبَهلاً
 فمن هجر اللذاتِ نال المنى ومن
 ففي قمع أهواء النفوس اعترازُها
 فلا تشتغل إلا بما يُكسب العلى
 وفي خلوة الانسان بالعلم أنسَةٌ
 ويسلم من قيلٍ وقالٍ ومن أذى
 فكن حلس بيتٍ فهو سترٌ لعورة
 وخيرُ جليس المرء كتبٌ تفيده
 وخالط إذا خالطت كل موفِّق
 يفيذك من علم وينهاك عن هوى
 وإياك والهَمازُ إن قمتَ عنه والبذيءُ فإن المرءَ بالمرءِ يقتدي
 ولا تصحب الحمقى، فذا الجهلُ إن يرمُ
 وخيرُ مقام قمتَ فيه وخصلة
 وكفَّ عن العورا لسانك، وليكن
 وحصنٌ عن الفحشا الجوارح كلها
 وواظب على درس القرآن فإنه
 وإن لم يفه بالفص الزمهما اشهد
 وأشباهه.. يلزمهما لا تردد
 ليلزمهما فاستهد بالعلم.. تهتد
 وكن في اقتباس العلم طلاع أنجد
 ولا تُغبَن النعمتين بل اجهد
 أكب على اللذات عض على اليد
 وفي نيلها ما تشتهي ذلُّ سَرَمَدٍ
 ولا ترض للنفس النفيسة بالردى
 ويسلم دين المرء عند التوحد
 جليس ومن واش يغيط وحسد
 وحرزُ الفتى من كل غاوٍ ومفسد
 علوماً وآداباً وعقلاً مؤيد
 من العلما أهل التقى والتسدد
 فصاحبه تُهدى من هداة وترشُد
 صلاحاً لأمر يا أخا الحزم يُفسد
 تحليتها ذكرُ الإله بمسجد
 دواما بذكر الله يا صاحبي ندي
 تكن لك في يوم الجزا خيرُ شَهِدٍ
 يلين قلباً قاسياً مثل جلمد

وحافظ على فعلِ الفروض بوقتِها
ونادِ إذا ما قمتَ بالليل سامعاً
ومُدَّ إليه كفَّ فقركَ ضارعاً
ولا تسأمنَّ العلمَ وأسهر ليله
وكن صابراً للفقرِ وادرعَ الرضى
فما العزُّ إلا في القناعةِ والرضى
فمن لم يقنعه الكفافُ فما إلى
فمن يتغنَى^(٢) يغنيه الله والغنى
ولا تطلبن العلمَ للمال والريا
وكن عاملاً بالعلم فيما استطعتَه
حريصاً على نفعِ الورى وهداهم
وإياك والإعجابَ والكبرَ تحظُ بالشقاوةِ في الدارين فارشُد وأرشُد
وها قد بذلتُ النصحَ جهدي وإنني
وقد كملتُ والحمدُ لله وحده
وهذا انتهى «عقدُ الفرائد» كله
تخيرته وسُعي وجهدي وطاقتي
فخذها هداك الله أخذ موفقٍ
مسائلَ فقهٍ واضحاتٍ لناشد
قصيدةَ عبد لا يرى حُسنَ نظمِها
فصنها عقوداً للهداية نُضدت

وخذ بنصيب في الدجى من تهجد
قريباً مجيباً بالفواضل يبتدي
بقلب منيب وادعُ تعطى^(١) وتسعد
بلا ضجر تحمّد سُرَى السير في غد
بما قدر الرحمنُ واشكره واحمد
بأدنى كفاف حاصلٍ، والتزهد
رضاه سبيلُ فاقتنع وتقصد
غنى النفس لا عن كثرة المتعدد
فان ملاك الأمر في حسن مقصد
ليهدي بك المراء الذي بك يقتدي
تنل كلَّ خير في نعيم مؤبد
مقرُّ بتقصيري وبالله أهتدي
على كل حالٍ، دائماً لم يصرد
«وكنزُ الفوائد» للفتى المتقصد
أحبرُ ألفاظِ القريضِ بمرقد
لغير المعاني حافظٍ متسدد
بأبيات شعر رائقاتٍ لمنشد
نفوعاً له إن زاغ عن حُسن مقصد
تفوقُ على عقد الجمان المنضد

(١) الصحيح: يُعطى

(٢) الصحيح: يتغنَّى

أَتَتْ بِاخْتِصَارٍ جَامِعٍ وَبِلَاغَةٍ
عَلَيْكَ بِبِكْرِ الْفِكْرِ إِنْ كُنْتَ كُفَّاهَا
عَرُوساً سَمَتْ شَمْسُ الضَّحَى حَنْبَلِيَّةً
عَلَى رَأْسِهَا تَاجُ الْهَدَى وَحَلِيَّهَا
إِذَا انْتَسَبَتْ فِي الْفَقْهِ كَانَ اقْتِدَاؤُهَا
إِمَامَ الْهَدَى زَيْنَ الثَّقَاةِ ابْنَ حَنْبَلٍ
مُؤَيِّدَهَا الْإِلَهَامُ فِي حَالِ نَظْمِهَا
فَمَا رَوْضَةٌ غَنَا بِسَبْطِ نَبَاتِهَا
سَقَا نَشْرُهَا الْأَلْبَابَ كَاسَاتِ نَشْوَةٍ
بِأَحْسَنَ مِنْهَا مَنْظَرًا، أَوْ أَمَارَةً
دَعَوْتُ إِلَهِي فِي ابْتِدَاءٍ لِنَظْمِهَا
وَأَسْأَلُ رَبَّ الْخَلْقِ عِنْدَ اخْتِمَامِهَا
وَيَجْعَلُهَا ذُخْرًا لَنَا، وَلِحَافِظِ
فَلَا تَرَعَوِي^(٢) عَنْ حِفْظِهَا فَهِيَ دُرَّةٌ
فَأَسْبَلُ عَلَى الْعُورَاتِ سِتْرَ تَكْرَمٍ
فَلِلَّهِ ذُو عِلْمٍ أَلَمَّ بِهِفْوَةٌ
وَلَمْ يَتَّبِعْ جَاهِدًا عَثْرَاتِهَا
فَأَيُّ فَتَى يَخْلُو مِنَ الْعَيْبِ وَصْفُهُ
وَصَلَّى عَلَى خَيْرِ النَّبِيِّينَ وَانْتَفَعَ
فَإِنَّكَ إِنْ تَسْتَحْضِرُهَا جَمِيعَهَا

(١) الصحيح: تنح

(٢) الصحيح: ترعو

تَقْيِدٌ مَعْنَى مَطْلُوقٌ وَمَقْيِدٌ
وَالَا تَنْحَى^(١) عَنْ ذُرَى الْمَجْدِ وَقَعْدٌ
تَأَزَّرُ بِالنُّورِ الْمُبِينِ وَتَرْتَدِي
مَسَائِلُ زَيْنَتْ بِالصُّوَابِ الْمُؤَيَّدِ
لِمَجْتَهِدٍ فِي نُصْرَةِ الدِّينِ مَقْتَدٍ
عَلَى حُبِّهِ فِي اللَّهِ أَوْدَعَ مَلْحَدٍ
وَلَيْسَتْ بَوْسَوَاسُ الْغُيُوبِ الْمُرْعَدَدِ
تَرْفُ بِحَافَاةِ الْغَدِيرِ الْمَجْعَدِ
فَأَطْرَبَهَا نُوحُ الْحِمَامِ الْمَغْرَدِ
وَأَنْفَعَ مِنْهَا لِلْبَيْبِ الْمَسْدَدِ
فِيَا دَعْوَةً لَا قَتَ قَبُولًا بِأَسْعَدِ
يَقْرُبُهَا مِنْ كُلِّ فَهْمٍ مَبْلَدِ
لَهَا وَلِدَاعٍ يَوْمَ عَرْضِ التَّزْوِدِ
يَتِيْمَةٌ اسْتَخْلَصَتْهَا فِي التَّنْقِدِ
وَأَصْلَحَ إِذَا حَقَّقْتَ عَيْبًا وَسَدَدِ
فَأَوْسَعَهَا صَفْحًا بَعْذَرِ مَمْهَدِ
بَلَى لِيَهْبُ مَا عَابَهُ لِلْمَجُودِ
بَذَا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ الْعَظِيمُ لَهُ أَحْمَدِ
بِمَا ضُمِّنْتَ تَظْفَرُ بِخَيْرِ مَخْلَدِ
بِفَهْمٍ وَإِتْقَانِ اللَّيْبِ الْمَجُودِ

وطارحت أهل البحث من فقهاءنا
فكم قد حوت معنىً لطيفاً مبيناً
ومخبرها يسليك عن وصفها الذي
على فاقةٍ مني، وفقر نظمها
لخوفٍ عدوي أو لرزقٍ مقتر
بدأت بها أولى جمادين سادساً
وفي يوم الاثنين انقضت بعد ظهره
وذلك في العام الثلاثة قبلها
بعيداتٍ بينٍ كان نظمي جميعها
فما لامرئٍ قلبان في جوفه، ولا
وإني لمستجدٍ دعا كل واقفٍ
ولله حمداً دائماً بدوامه
وأزكى صلاة الله جل ثناؤه
وأصحابه والغر من آله ومن

وغيرهم، تسمو^(١) وترشد وترشد
وكم قيدت من كل معنى مشرد
سمعت، إذا طالعته بتأيد
وفقدانٍ، أولادٍ وعيشٍ منكّد
يفكرُ في تحصيله صافر اليد
وسبعين والست المئات فعدد
لسبع تلي عشرين من صفرٍ زِد
ثمانون والست المئات كما ابتد
أقصرُ أحياناً، لطارٍ معدد
يواتيه فكرٌ صادق مع تنكّد
عليها بخير في الخطيين مُسعدٍ
يجدد مع طول البقاء المرمد
وعزٌّ على خير البرايا محمد
تلاهم بإحسان بهم ظل يقتدي

تم - بعون الله تبارك وتعالى - طبع كتاب «عقد الفرائد وكنز الفوائد»

لشيخ الإسلام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد القوي

المقدسي المرداوي الصالحي الحنبلي رحمه الله تعالى

بجزأيه: الأول ، والثاني

(١) الصحيح: تسمُ

الفهرس

الموضوع	الصفحة
كتاب : روضة الراض في علم الفرائض	١
فصل في ميراث الأب والجد	٢
فصل في ميراث الأم	٤
فصل في ميراث الجدات	٥
فصل في ميراث البنات والأخوات	٥
فصل في إرث ولد الأم	٦
فصل في حجب الاسقاط	٧
باب العصباء	٧
باب الرد	٨
باب أصول المسائل	١٠
باب تصحيح المسائل	١٠
فصل في بيان المبينة والموافقة والمناسبة	١١
باب المناسخات	١٢
فصل في اختصار مسائل المناسخات بمد القسم	١٣
باب قسمة التركات	١٣
فصل في قسمة التركات	١٤
فصل في عمل المجهولات	١٥
فصل : وإن يعط معلوماً من المبهم الفقى . .	١٥
نوع آخر : وقسم على باقي السهام الذي بقي . . .	١٦

الموضوع	الصفحة
نوع آخر : وإن يك مجهولان قدرهما سوى ...	١٦
نوع آخر منه : وقسم معلوماً حوى في سهامه ...	١٨
فصل فيمن أخذ بآرثه ودينه شيئاً	١٨
باب ميراث ذوي الأرحام	١٨
فصل : وأما إذا أدلوا إليه بوسطة ...	٢٠
فصل : ثلاث جهات الارث أقوى أبوة ...	٢١
فصل : ومن جهتين اعطى الذي مت فرضه ...	٢٢
باب : ميراث الحمل	٢٣
فصل فيما يلحق من النسب	٢٣
باب : ميراث المفقود	٢٤
باب : ميراث الخنثى	٢٥
فصل في كثرة الخنثى	٢٦
باب : الغرقى والهدمى ومن عمي موتهم	٢٨
باب ميراث أهل الملل	٢٩
فصل في ميراث المجوس	٢٩
باب ميراث المطلقة	٣٠
باب الافرار بمشارك في الميراث	٣٢
فصل في حكم من أقر في مسألة عول بمن يزيل العول	٣٣
باب : ميراث القاتل	٣٤
باب : ميراث المعتق بعضه	٣٥
فصل : وأم وبنت معتقا النصف مع أب ...	٣٥

الموضوع	الصفحة
فصل : ومن بعضه حر بفرض مورث . . .	٣٧
باب أحكام الولاء والارث به	٣٨
فصل : ولا تعط ذي فرض به إرثه سوى . . .	٤٠
فصل في جر الولاء	٤١
فصل : ومن صار حراً باشترا بعض ولده	٤١
فصل في دور الولاء	٤٢
كتاب العتق	٤٣
فصل في العتق بالملك	٤٤
فصل في بيان تعليق العتق بالشرط	٤٦
فصل : وإن بان بعد العتق في سقيم موته . . .	٤٨
باب التدبير	٥٠
باب الكتابة	٥٢
فصل : ويمتق بالابرا وإيفاء كل ما . . .	٥٣
فصل : ويمين بالعقد الصحيح منافعاً . . .	٥٤
فصل : وإن يجن مولاه عليه خذ ارشه . . .	٥٥
فصل : وبيع الذي كاتبته جائز على الأصح . . .	٥٦
فصل في جنابة المكاتب	٥٧
فصل : وتلزم بالعقد الصحيح كتابة . . .	٥٧
فصل : وإن كاتب المرء المبيد بصفقة . . .	٥٨
فصل : وقول الذي يقي الكتابة فاقبلن . . .	٥٩
فصل : في الكتابة الفلسفة	٥٩

الموضوع	الصفحة
باب أمهات الأولاد	٦٠
فصل : وبالارش يفديها متى تحن كله . . .	٦١
كتاب النكاح	٦٢
فصل : ويجرم تصريح لغير مطلق . . .	٦٤
باب أركان النكاح وشروطه	٦٥
فصل : الأول والثاني من شروط النكاح	٦٥
فصل : الشرط الثالث الولي	٦٧
فصل : ومن شرطها أيضاً شهادة من بهم . . .	٧٠
فصل في الكفاءة	٧١
باب المحرمات في النكاح	٧١
فصل : المحرمات بالمصاهرة	٧٢
فصل : ولا ينشر التحريم نظرة فرجها . . .	٧٢
فصل في المحرمات إلى أمـد	٧٣
فصل في المحرمات امارض يزول	٧٥
فصل في حكم الحثى في النكاح	٧٦
باب الشروط في النكاح	٧٧
فصل في الشروط الفاسدة	٧٧
فصل في نكاح المتعة والمحلل	٧٧
فصل في الشروط الفاسدة التي لا يبطل العقد بفسادها	٧٨
فصل : ومن شرط الاسلام بانث خلافه . . .	٧٨
فصل : ومن شرطت في زوجها صنعة فلان . . .	٧٩

الموضوع	الصفحة
فصل : ومن عتقت والزوج حر كذا هما . . .	٨٠
باب حكم العيوب في النكاح	٨١
فصل في حكم العنين	٨١
فصل في العيوب المشتركة والمختصة بالنساء	٨٢
فصل : وفي بخر في الفرج عند جماعها . . .	٨٢
فصل : ومن شرط فسخ العيب والشرط يافى . . .	٨٣
فصل : وإن تلي صغرى أو صغيراً ومن به . . .	٨٣
باب نكاح الكفار	٨٤
فصل : وإن تقبض المهر المسمى فمالها . . .	٨٤
فصل في بقية نكاح الكفار	٨٥
فصل في الردة	٨٦
فصل : وإن يهد حر قد حوى فوق أربع	٨٦
فصل : وإسلام حر عن إما غير داخل . . .	٨٧
كتاب الصداق	٨٩
فصل : وإصداق عبد من عبيدك جائز . . .	٩٠
فصل : يحل بموت أو فراق مشرد . . .	٩١
فصل : ومن أصدقت ألفاً والأب إن يحز . . .	٩٢
فصل : ومن زوج المولي فالهر كله . . .	٩٢
فصل : وفي قبضه كرهاً لبكر كبيرة	٩٣
فصل : وتملك بالعقد المسمى جميعه . . .	٩٤
فصل : وإن ينو من بعد التنصف ما حوت . . .	٩٥

الموضوع	الصفحة
فصل : ومن رهبث زوجاً صداقاً وأبرأت . . .	٩٦
فصل : وفي الوطء في فرج يقرر مهرها . . .	٩٦
فصل : وفي الخلف في التقبيل يقبل قولها . . .	٩٧
فصل في المنة	٩٨
فصل : وتقرير مهر المثل مثل أقارب . . .	٩٩
فصل : وليس لها مهر بفاسد عقدها . . .	٩٩
فصل : وإن زوج الطفل الصغير أب له . . .	١٠٠
باب الوليمة	١٠١
باب عشرة النساء	١٠٣
فصل : ومن أربع أوجب على الحر ليلة . . .	١٠٤
فصل في القسم	١٠٥
فصل : وفي البكر سبع والثلاث لثيب . . .	١٠٦
فصل في النشوز	١٠٧
باب الخلع	١٠٨
فصل : ومن غير جعل لا يصح بأو كد . . .	١٠٩
فصل : وقيل له أثمانه عند أهله . . .	١١١
فصل : ومن قال بدءاً أنت بالآلف طالق . . .	١١٢
فصل : وإن خالعت في علة الموت زوجها . . .	١١٢
فصل : وخلع وكيل الخود عنها بمهرها . . .	١١٣
فصل : وإن أنكرته الخلع أو خلعها فقط . . .	١١٣

الموضوع	الصفحة
كتاب الطلاق	١١٤
باب سنة الطلاق وبدعته	١١٦
باب صريح الطلاق وكنايته	١١٨
فصل في الكنايات	١٢٠
فصل : وكل طلاق في الكناية لم يقع . . .	١٢٢
باب ما يختلف منه عدد الطلاق	١٢٣
فصل : وإن قال يا أسماء نصفك طالق . . .	١٢٤
فصل : فيما تخالف به المدخول بها غيرها	١٢٥
باب الاستثناء في الطلاق	١٢٦
باب الطلاق في الماضي والمستقبل	١٢٧
فصل في التعليق بالمستحيل عادة أو في نفسه	١٢٨
فصل في الطلاق في زمن مستقبل ونحوه	١٢٩
باب تعليق الطلاق بشرط	١٣٢
فصل في أدوات الشرط في تعداد الغالب منها وأحكامه	١٣٢
فصل في تعليقه بالحيض	١٣٥
فصل في تعليقه بالحمل	١٣٦
فصل في تعليقه بالخلف	١٣٩
فصل في تعليقه بالكلام	١٤٠
فصل في تعليقه بالأذن	١٤١
فصل في تعليقه بالمشيئة	١٤٢
فصل في مسائل متفرقة	١٤٣

الموضوع	الصفحة
باب الشك في الطلاق	١٤٤
باب جامع الأيمان	١٤٦
باب التأويل في الحلف	١٤٦
فصل : فان كان لفظ الحالفين أعم يا ...	١٤٧
فصل : فان لم يكن قصد ولا سبب فمد ...	١٤٨
فصل : وإن لم يكن واحداً من عبده ...	١٤٩
فصل : وذو قسم لا يأكل اللحم مطلقاً ...	١٥٠
فصل : ومول على ترك اللباس فحنثه ...	١٥٣
فصل : وذو قسم لا يأكل اللبن اعتبر ...	١٥٣
فصل : ويحنث مول لا يذوق فواكهاً ...	١٥٤
فصل : وإن يول لا يلبس حلياً فحنثه ...	١٥٤
فصل : وعرفية الأسماء غلب مجازها ...	١٥٦
فصل : ومول على ترك التزوج أو على ...	١٥٧
فصل في النسيان والاكرام والتوكيل وتوابعه	١٥٨
كتاب الرجعة	١٦١
فصل : وإن يقل الزوج ارجعتك فادعت ...	١٦٢
فصل	١٦٢
كتاب الإيلاء	١٦٤
فصل : الشرط الثاني	١٦٥
فصل : ومن شرطه الإيلاء على ترك وطئها ...	١٦٥

الموضوع	الصفحة
فصل : وقولك للزوجات أربمكن لا ...	١٦٦
فصل : ومن شرطه إبلاء زوج مكلف ...	١٦٧
فصل : ومن شرطه أن ينقضي وقته الذي ...	١٦٧
فصل : وليس لمن فيها عن الوطء مانع ...	١٦٨
كتاب الظهار	١٧٠
فصل في حكم الظهار	١٧١
فصل في كفارة الظهار وما في معناها	١٧٢
فصل : ولم يحز في إعتاق كل مكفر ...	١٧٣
فصل : وشهرين صم سرداً لفقد محرّر ...	١٧٤
فصل : ومن لم يطق صوماً فستين مسلماً ...	١٧٥
باب اللعان	١٧٦
فصل : وذلك مشروع قياماً بحضرة ...	١٧٧
فصل : وصحته ما بين زوجين كلفا ...	١٧٧
فصل : ولا فرق بين القذف بالوطء يا فتى ...	١٧٨
فصل : ويشترط أيضاً فيه تكذيبها له ...	١٧٨
فصل : ويشترط في نفي المولد نفيه ...	١٧٩
فصل : ونفي وليد باللعان اشترط له ...	١٨٠
فصل : فيما يلحق من النسب	١٨١
فصل : وإن يعترف شخص بوط إمامه ...	١٨٢

الموضوع	الصفحة
كتاب العدد	١٨٣
فصل : وجلة من آتت ست فحامل . . .	١٨٣
فصل : ومن مات عنها زوجها حائلا ولو . . .	١٨٤
فصل : في ذات القرء	١٨٥
فصل : ومن فارقت بعد الدخول حليلها . . .	١٨٦
فصل : وذات محيض إن تطلق فينقطع . . .	١٨٦
فصل : وزوجة مفقود بغيبته متى . . .	١٨٧
فصل : وإن وطئت معتدة وطء شبهة . . .	١٨٨
فصل في الاحداد وما تجتنبه المعتدة	١٩٠
فصل : وأوجب عليها عدة حيث أحتمت	١٩٠
باب في استبراء الاماء	١٩٢
فصل : ومن يبيع تزويج الاماء التي يطا . . .	١٩٤
فصل : ويحصل الاستبرا بوضع لملها	١٩٥
كتاب الرضاع	١٩٦
فصل : ومن يتزوج ذات درٍ لغيره . . .	١٩٨
فصل : ومن أرضعت من تحرم ابنتها على . . .	١٩٨
ومن شك في أصل الرضاع وعده . . .	٢٠٠
كتاب النفقات	٢٠٢
فصل : ولست بأخوذ بإنفاق ناشز . . .	٢٠٤
فصل : وإن بذات من عمرها التسع مثلها . . .	٢٠٥
فصل : ويقبل منها قول فقد نشوزها . . .	٢٠٦

الموضوع	الصفحة
باب نفقة الأقارب والمالك	٢٠٧
فصل : وذو رحم لا من غموديه ما لهم . . .	٢٠٨
فصل : ويبدأ بعد النفس بالزوجة الفتي . . .	٢٠٩
فصل : ويدراً اختلاف الدين لإيجاب كلفة . . .	٢١٠
وإنفاق ظئر الطفل يلزم منفقاً . . .	٢١١
فصل : وأوجب على المولى كفاف عتيقه . . .	٢١١
فصل : ويلزمه معتاد حاج بهائم . . .	٢١٢
باب الحضانة	٢١٢
فصل : وهل بأخ من أمه أو بها ولا . . .	٢١٤
فصل : وإن بلغ السبع الفليسم عاقلاً . . .	٢١٥
كتاب الجنائيات	٢١٦
فصل : وشبه عماد القتل قصد جنابة . . .	٢١٧
فصل : فلا قود في نحو ذي وعلى الذي . . .	٢١٧
فصل فيما أجري مجرى الخطأ	٢١٨
فصل : وإن نفر في قتل نفس تساعدوا . . .	٢١٨
فصل : ومن قتل المصوم بالقصد مكرها . . .	٢١٩
باب شروط القصاص	٢٢٠
فصل : ومن شرط لإيجاب القصاص على الفتي . . .	٢٢٠
فصل : وللقود اشترط حين يجني مكائناً . . .	٢٢١
فصل : وبالولد لا تقتل وإن سفلوا أباً . . .	٢٢٣

الموضوع	الصفحة
باب استيفاء القصاص	٢٢٣
فصل : وإن اتفاق الأولياء جميعهم . . .	٢٢٤
فصل : ومن شرط الاستيفاء أمنك من أذى . . .	٢٢٥
فصل : ولا قود إلا بضرب الفتى الطلا . . .	٢٢٦
فصل : ومن يقتل أو يقطع يدي نفر فإن . . .	٢٢٧
باب ما يوجب العهد وحكم العفو .	٢٢٧
فصل : وإن قال مجروح لجانيه يافتي . . .	٢٢٩
باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس	٢٣٠
فصل : وقدر جرح بالمساحة فاعتبر . . .	٢٣١
فصل : ومن قطع اليمنى جزاء شماله . . .	٢٣٣
فصل : وإن يشترك في قطع عضو جماعة . . .	٢٣٣
فصل : ويضمن ماتسري الجنابة مطلقا . . .	٢٣٤
فصل : ولا تأخذن عقلاً بعمد ولا خطا . . .	٢٣٤
باب ما يوجب الدية في النفس	٢٣٥
فصل : فإن عض إنسان يداً بمغیظة . . .	٢٣٩
فصل : ومن ضرب الأولاد ضرب مؤدب . . .	٢٤٠
باب مقادير دية النفس	٢٤٠
فصل : ويودي عبيد والاماء بقدر ما . . .	٢٤٢
فصل : وإن ضربت في دار الاسلام حرة . . .	٢٤٣
فصل في جنابة العبد	٢٤٤
باب ديات الأعضاء ومناصبها	٢٤٦
فصل في دية المنافع	٢٤٧

الموضوع	الصفحة
فصل : وفي كل نوع في شعور كنفسه . . .	٢٤٩
فصل : وفي عين من قد أعور العقل كاملاً . . .	٢٥٠
باب أرش الشجاج وكسر العظم	٢٥١
فصل : وموضحة ما تظهر العظم عقلها . . .	٢٥١
فصل : وفي واصل للجوف من أي موضع . . .	٢٥٢
فصل : وفي الضلع إن يجبر سويًا بغيره . . .	٢٥٣
باب العاقلة وما تحمله وما لا تحمله وكيفية حملهم	٢٥٤
فصل : وذو الرق لم تحمله عاقلة ولا . . .	٢٥٥
باب كفارة القتل	٢٥٦
باب القسامة	٢٥٧
كتاب الحدود	٢٦٠
فصل : ومن يخن حداً أو قصاصاً بخارج . . .	٢٦٣
باب حد الزنى	٢٦٣
فصل : ومن يط في عقد لدى الكل باطل . . .	٢٦٦
فصل : وأربع مرات باقرار طائع . . .	٢٦٧
باب حد القذف	٢٦٩
فصل : ويحرم كل القذف إلا إذا رأى . . .	٢٧٠
فصل : وإن صريح القذف في الرمي بالزنى . . .	٢٧١
فصل : وإن رام شخص أن يطالب قاذفًا . . .	٢٧٢
باب حد المسكو	٢٧٧
باب التعزير	٢٧٧

الموضوع	الصفحة
باب أحكام السرقة ونحوها والقطع في ذلك	٢٧٧
فصل : ولا قطع في دون النصاب ثلاثة . . .	٢٧٩
فصل : ولا تقطعن من لص من غير حرزه . . .	٢٨٠
فصل : ألا إن حرز المال ما صين مثله . . .	٢٨٠
فصل : ويدراً حد القطع من كل سارق . . .	٢٨٢
فصل : ولا تقطعن اللص إلا بشاهدي . . .	٢٨٤
فصل : ومن مفصل الكف اقطعن يمينه . . .	٢٨٥
فصل : وقطعك عن يمينه يسراه عامداً . . .	٢٨٦
باب حد المحاربين وقطاع الطريق	٢٧٦
باب حكم الصائل وجناية البهيمة	٢٨٨
باب قتال أهل البغي	٢٨٩
باب حكم المرتد	٢٩٢
فصل : ومن يرتدد من كل شخص مكاف . . .	٢٩٢
فصل : ومن أظهر الاسلام والكفر باطن . . .	٢٩٣
فصل : وتوبة من يرتد في جحد ربه . . .	٢٩٤
فصل : وكالمسلم المرتد في ملكه وفي . . .	٢٩٤
فصل : وإن يرتدد مكان مصر وبلدة . . .	٢٩٦
فصل : ويلتحق الولد الأصغر يافئ . . .	٢٩٧
كتاب الأطعمة	٢٩٨
فصل : وحل دواب الماء غير ضفادع . . .	٢٩٩
فصل في حكم الجلالة وما سقي بنجس	٢٩٩

الموضوع	الصفحة
فصل : ومن خاف موتاً لا ضطرار أباح له . . .	٣٠٠
فصل : وإن مر إنسان بأثمار حائط . . .	٣٠١
فصل : ويعرف حق الضيف كل معالج . . .	٣٠١
باب الزكاة	٣٠٣
فصل : ويشترط إسلام المذكي وعقله . . .	٣٠٣
فصل : وكل ذبيح بالمحدد مطلقاً . . .	٣٠٤
فصل : ويشترط بسم الله للحل في ابتداء الزكاة . . .	٣٠٥
باب الصيد	٣٠٦
فصل : ويشترط في الصيد حل ذكاته . . .	٣٠٨
فصل : وإن لم يذك صيد غير محدد . . .	٣٠٩
فصل : وصيد مجوسي حرام كذبجه . . .	٣٠٩
فصل : ومن لم يسمي لم يبيع صيده ولا . . .	٣١١
كتاب الإيمان	٣١١
فصل : وأوجب لا نجأ مالك من ظلامة . . .	٣١٢
فصل : ولا يجب التكفير في حنث حالف . . .	٣١٢
فصل : ولم تنعقد أيمان غير مكلف . . .	٣١٤
فصل في كفارة اليمين	٣١٦
باب جامع الايمان (تقدمت مسائله في باب التأويل)	٣١٨
باب النذر	٣١٨
فصل : عن الثلث والناوي لا فوق لفظه . . .	٣١٩
فصل : وناذر بر لم يطقه لعارض . . .	٣٢١
فصل : وناذر صوم لم يعد ولا نوى	٣٢٢

الموضوع	الصفحة
فصل : ونذر اعتكاف أو صلاة بمكة . . .	٣٢٢
كتاب القضاء	٣٢٣
فصل : ولم ينزل وال بموت إمامه . . .	٣٢٥
ويشترط في والي القضاء مع ذكورة . . .	٣٢٦
باب ما يجب على القاضي من الآداب الشرعية وما يستحب له	٣٢٧
فصل : ومن يتولى الحكم في غير مصره . . .	٣٢٨
فصل : ويكره للغضبان والجائع القضاء . . .	٣٢٩
فصل : وليس يحتم أن تتبع حكم من . . .	٣٣١
فصل : ويشترط فيه للقبول عدالة . . .	٣٣٢
باب طريق الحكم وصفته	٣٣٣
فصل : ومن يدعي عيناً لديه فقال هي . . .	٣٣٦
فصل : ولا تقبل الدعوى من الشخص دون أن . . .	٣٣٧
فصل : وتعديل أرباب الشهادات ظاهراً . . .	٣٣٨
فصل : فإن يشهد المدلان بالمدل والرضى	٣٣٩
فصل : وإن يجهل القاضي لسان محاكم . . .	٣٣٩
فصل : وليس يحول الشيء عن صفة له . . .	٣٤١
فصل : وينفذ حكم إن مثلت أجب مع اختلاف . . .	٣٤١
باب حكم كتاب القاضي الى القاضي	٣٤٣
فصل : فإن يبنح محكوم عليه شهادة	٣٤٤
باب الفسمة	٣٤٦

الموضوع	الصفحة
فصل : وما لم يكن في قسمه ضرر . . .	٣٤٨
فصل : وتقسم إما عن رضى أو بقاسم . . .	٣٤٩
فصل : ولا بد فيما فيه رد كقيمة . . .	٣٤٩
فصل : ومن يدعي سهواً بما قد تقاسموا . . .	٣٥٠
باب الدهاوى والأيمان	٣٥١
فصل : وإن كان في أيديها عين ادعى . . .	٣٥٢
فصل : وما من قماش البيت يختص بالنساء . . .	٣٥٤
باب تعارض السيفتين	٣٥٤
فصل : ومن يدعي عيناً في يد الغير خارج . . .	٣٥٥
فصل : وإن يدعي كل شراً الفضل منه ذا . . .	٣٥٦
فصل : ومن يدعي مع شهد رق بالغ . . .	٣٥٧
فصل : وإن شهد الوراثة أن فقيدم . . .	٣٥٨
فصل : ومبقي قريباً كافراً وموحداً	٣٦٠
كتاب الشهادات	٣٦١
فصل : وما ظهرت أخباره واطمأنت القلوب . . .	٣٦٣
فصل : وذكر شروط الحكم بالمرس فاشترط	٣٦٤
فصل : وإن شهدا بالفعل أو بالنكاح إن . . .	٣٦٥
باب شروط من تقبل شهادته	٣٦٧
فصل : ولا تقبلن من غير عدل لأنه . . .	٣٦٧
فصل : ورد في الأقوى قول أهل المصنائع . . .	٣٦٩

الموضوع	الصفحة
فصل : في حكم الملامى	٣٧٠
فصل : ولا تقبلن إلا شهادة بالغ . . .	٣٧٠
باب موانع الشهادة	٣٧٢
فصل : ومن زال منه موجب الرد فاقبلن . .	٣٧٣
فصل : وقول المدو الديوى ارددن على المدو . . .	٣٧٣
فصل : ومن رد من كفر ورق ومن صبا . . .	٣٧٣
باب أقسام المشهود به	٣٧٤
فصل : وما يختفي إلا عن الخود غالباً	٣٧٦
باب الشهادة على الشهادة ، والرجوع عن الشهادة	٣٧٦
فصل : ولا تثبتن إلا بفرعين يافى . . .	٣٧٦
فصل : وإن يطر في أصل أو الفرع مانع . . .	٣٧٧
فصل : ولا تنقض حكماً بآل برجمة . . .	٣٧٧
فصل : ومن يتحقق منه زور شهادة . . .	٣٧٩
باب اليمين في الدعاوى	٣٧٩
كتاب الاقرار ، وهو آخر الترتيب والكتاب	٣٨١
فصل : وإن يعترف عبد بتطبيقه أو القصاص . . .	٣٨٢
فصل : وبالمال إن يقرر بحمل الفتاة إن . . .	٣٨٥
باب ما يحصل به الاقرار	٣٨٦
باب : الحكم فيما اذا وصل باقراره ما يغيره	٣٨٨

الموضوع	الصفحة
فصل : وإن يعترف شخص بألف فيسكتن ...	٣٨٩
فصل : وإن قبل إقرار يقر بملكه ...	٣٩٠
فصل : وإن قال ذا الألف التقاط تصدقوا ...	٣٩١
باب الاستثناء .	٣٩٢
باب الاقرار بالجميل	٣٩٤
فصل : وفي مقتضى الاعراب يلزم في كذا ...	٣٩٥
الفهرس	٤٠٣

☆ ☆ ☆

عَقْدُ الْفَرَائِدِ وَكَنْزُ الْفَوَائِدِ

نظم

شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد القوي المقدسي

الجزء الثاني

طبع على نفقة الشيخ محمد بن عبد الله الجميح
أثابه الله ووالديه
وقفاً لله تعالى